

الحمد لله التواب الوهاب على ما وفقنا لطبع هذا الكتاب المستطاب المسمى بـ



الفوائد الضيائية المعرفة في

شرح الجامعي

للشيخ العارف نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

قدس سره الجامعي المتوفي ١٨٩٨

مع حاشية الجديدة الموجزة الكافية السهلة المبتكرة

الفرع الناعي



الطبعة الأولى

الحمد لله التواب الوهاب على ما وفقنا لطبع هذا الكتاب المستطاب المسمى بـ

الفوائد الضيائية

المعروف بـ

شیخ الجامی

للشيخ العارف نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

قدس سره السامي المتوفى ٨٩٨ هـ

مع حاشيته الجديدة في المؤخرة الكافية السهلة المسماة بـ

الفتح الناجي

تقديم

مجلس "المدينة العلمية" (الدعوة الإسلامية)

شبكة الكتب الدراسية

مكتبة المدينة

لطباعة والنشر والتوزيع

کراتشي - باکستان

محلس: المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)

اسم الكتاب: شرح الجامى مع حاشيته الفرج النامى

المحشى: ابن داود عبد الواحد الحنفى العطارى المدنى مدظله العالى
الإشراف الطباعى: مكتبة المدينة كراتشي باكستان

السفيد: مجلس: المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

عدد الصفحات: ١٩٤ صفحة

جميع الحقوق محفوظة للناشر، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والنقل والترجمة، والنسخ والتسميل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي إلا بإذن خطى من:

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإلكتروني: ilmia@dawateislami.net



الطبعة الأولى

ربيع الأول ١٤٣٥ هـ

يناير ٢٠١٤ م

عدد السخ: 3000

يطلب من:

٠٢١-٣٢٢٠٣٣١	مكتبة المدينة: كراچی، شہید مسجد کھارادر باب المدینہ کراچی.
٠٤٢-٣٧٣١١٦٧٩	مكتبة المدينة: لاہور، دریار مارکیٹ، گنج بخش روڈ، لاہور.
٠٤١-٢٦٣٢٦٦٢٥	مكتبة المدينة: سردار آباد (فیصل آباد): امین پور بازار.
٠٥٨٢٧٤-٣٧٢١٢	مكتبة المدينة: کشمیر، چوک شہیدان، میر پور.
٠٢٢-٢٦٢٠١٢٢	مكتبة المدينة: حیدر آباد: فیضان مدینہ آفندی ٹاؤن.
٠٦١-٤٥١١١٩٢	مكتبة المدينة: ملتان، نرد پیل والی مسجد، اندرون بویڑ گیت.
٠٤٤-٢٥٥٠٧٦٧	مكتبة المدينة: اوکاڑہ، کالج روڈ بالمقابل غوثیہ مسجد، نرد تحصیل کوتسل ہال.
٠٥١-٥٥٥٣٧٦٥	مكتبة المدينة: راولپنڈی: فضل داد پلازہ، کمیٹی چوک اقبال روڈ.
٠٦٨-٥٥٧١٦٨٦	مكتبة المدينة: حان پور، درانی چوک نهر کنارہ.
٠٢٤٤-٤٣٦٢١٤٥	مكتبة المدينة: نوابشاہ: چکرا بازار، نرد MCB.
٠٧١-٥٦١٩١٩٥	مكتبة المدينة: سکھر: فیضان مدینہ بیراج روڈ . ہاتف:
٠٥٥-٤٢٥٦٥٣	مكتبة المدينة: گرانوالہ: فیضان مدینہ شیخوپورہ موڑ گحرانوالہ. ہاتف:
	مكتبة المدينة: پشاور: فیضان مدینہ گلبرگ نمبر ۱، التور سریت، صدر.

محلسى: المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)

فہرست الموضعات

١٨٦	المنصوبات / المفعول المطلق	vii	عملنا في هذا الكتاب
١٩٨	المفعول به	viii	مقدمة الحاشية
٢٠١	المنادى	٠١	خطبة الكتاب
٢١١	توابع المنادى	٠٥	الكلمة
٢٢٤	ترحيم المنادى	١٨	الكلام
٢٤٠	ما أضمر عامله على ...	٣٢	العرب والمبني
٢٦١	المفعول فيه	٣٨	الإعراب
٢٦٨	المفعول له	٤٢	أنواع الإعراب
٢٧٣	المفعول معه	٤٥	أنواع العرب
٢٧٩	الحال	٦٠	غير المنصرف
٣٠٢	التمييز	١١٨	المرفووعات
٣٢٣	المستثنى	١١٩	الفاعل
٣٥٠	خبر كان وأخواتها	١٣٣	تنازع الفعلين
٣٥٤	اسم إِنْ وآخواتها	١٤٣	مفعول مالحریسم فاعله
٣٥٤	المنصوب بلا الذي لنفي ...	١٤٨	المبتدأ والخبر
٣٧٥	خبر ما ولا المشبهتين ...	١٧٨	خبر إِنْ وآخواتها
٣٧٧	المجرورات	١٨١	خبر لا الذي لنفي الجنس
٣٨١	الإضافة اللفظية والمعنوية	١٨٣	اسم ما ولا المشبهتان ...

المدينة العلمية

من مؤسس جمعية "الدعوة الإسلامية" محب أعلى حضرة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة، العلامة مولانا أبي بلال محمد إلياس العطار القادري^(١) الرضوي الصيائـي - دام ظله العـالـيـ -:

(١) قامع البدعة حامي السنة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة أبو بلال العلامة مولانا محمد إلياس العطار القادري الرضوي - دامت بركاتهم العالية - ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩ هـ الموافق ١٩٥٠ مـ. عامل، عامل، تقىٰ، ورعٰ، حياته المباركة مظہر لخشیة الله - عزٰ وجلٰ - وعشق الحبيب المصطفى - صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم - ، مع کونه عابداً وزاهداً فإنه داعية للعالم الإسلامي، وأمير ومؤسس لـ "الدعوة الإسلامية" غير السياسية العالمية لتبلیغ القرآن والسنة، محاولااته المخلصة المؤثرة، من تصانیفه وتألیفاتـه: المذاکرات المدنیـة (أسئلة حول أهم المسائل الدينية اليومية) والمحاضرات المليئة بالسنن النبوية، ورسائلـه الإصلاحـية في الأردية كثيرة، ومن بعض رسائلـه يترجمـ إلى اللغة العربية، منها: "ظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربیته أدى إلى حصول انقلابـ في حـيـاةـ المـلـاـيـنـ منـ المـسـلـمـيـنـ، خـاصـةـ الشـبـابـ، وأعطـيـهـ هذاـ المقصدـ المـدنـيـ بـأنـهـ:

"عليٰ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم" إن شاء الله عزٰ وجلٰ

ولتحقيقـ هذاـ المقصدـ انتشرـ الدـعـاـةـ المستـفـيـضـوـنـ منهـ إـلـىـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ المـزـيـّـنـوـنـ بيـحانـ العـمـائـمـ الـخـضـرـ وـالـمعـطـرـوـنـ بـ"الـإـنـعـامـاتـ الـمـدـنـيـةـ" (الـسـنـنـ النـبـوـيـةـ) فيـ "الـقـوـافـلـ الـمـدـنـيـةـ" (قوافـلـ تـسـافـرـ لـلـدـعـوـةـ إـلـىـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ) لـلـدـعـوـةـ إـلـىـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ. فالـشـيخـ معـ کـونـهـ کـثـيرـ الـکـرـامـةـ فـهـوـ نـظـيرـ نـفـسـهـ فـيـ أـدـاءـ الـأـحـکـامـ الـإـلـهـیـةـ وـاتـبـاعـ السـنـةـ، إـنـهـ صـورـةـ لـلـشـرـیـعـةـ وـالـطـرـیـقـةـ الـعـلـمـیـةـ وـالـعـلـمـیـةـ حـیـثـ بـمـظـهـرـهـ يـذـکـرـنـاـ بـعـهـدـ السـلـفـ الصـالـحـینـ، وـتـشـرـفـ بـالـإـرـادـةـ مـنـ شـیـخـ الـعـربـ وـالـعـجمـ قـطـبـ الـمـدـنـیـةـ الـمـنـوـرـةـ مـضـیـفـ أـضـیـافـ الـمـدـنـیـةـ الطـیـبـیـةـ ضـیـاءـ الدـینـ أـحـمـدـ

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلم البيان، والصلوة والسلام على خير الأنام سيدنا ومولانا محمد المصطفى أَحْمَدُ الْمُحْتَبِي، وعلی آلِهِ الطَّاهِرِينَ الطَّاهِرِينَ وصَحْبِهِ الصَّدِيقِينَ الصَّالِحِينَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ! ... وبعد:

بِحَمْدِ اللهِ -عَزَّوَ جَلَّ- جَمِيعَةُ الدُّعَوَةِ الْعَالَمِيَّةِ الْحَرَكَةُ الْغَيْرُ السِّيَاسِيَّةُ "الدُّعَوَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ" لِتَبْلِيغِ الْقُرْآنِ وَالسَّنَّةِ تَصْمِيمًا لِدُعَوَةِ الْخَيْرِ وَإِحْيَاءِ السَّنَّةِ وَإِشَاعَةِ عِلْمِ الشَّرَائِعِ فِي الْعَالَمِ، وَلِأَدَاءِ هَذِهِ الْأَمْوَارِ بِحَسْنِ فَعْلٍ وَبِنَهْجِ مُتَكَامِلٍ أُقْيِمَتْ مُجَالِسٌ، مِنْهَا: مَجَلسُ "الْمَدِينَةِ الْعَلَمِيَّةِ"، وَبِحَمْدِ اللهِ تَبارَكَ وَتَعَالَى أَرْكَانُ هَذَا الْمَحْلِسِ هُمُ الْعُلَمَاءُ الْكَرِيمُونَ كَثُرُهُمُ اللَّهُ السَّلَامُ عَزَّمُوا عَزْمًا مُصَمَّمًا لِإِشَاعَةِ الْأَمْرِ الْعَلْمِيِّ الْخَالصِيِّ وَالْتَّحْقِيقِيِّ. وَأَنْشَأُوا لِتَحْصِيلِ هَذِهِ الْأَمْوَارِ سَتَّةَ شَعَبٍ، فَهُنَّ:

١) شَعْبَةُ لِكَتْبِ أَعْلَى الْحَضْرَةِ، إِمَامُ أَهْلِ السَّنَّةِ، الْمَجْدُدُ الدِّينِ وَالْمُلْمَةُ، الْحَامِيُّ السَّنَّةُ، الْمَاحِيُّ الْبَدْعَةَ، الْعَالَمُ الْشَّرِيعَةَ، إِمَامُ أَحْمَدَ رَضَا خَانَ -عَلَيْهِ رَحْمَةُ الرَّحْمَنِ-.

الْقَادِرِيُّ الْمَدِينِيُّ -رَحْمَهُ اللهُ-. وَالْحَاضِرَةُ مَوْلَانَا عَبْدُ السَّلَامِ الْقَادِرِيُّ -رَحْمَهُ اللهُ- جَعَلَهُ خَلِيفَةً لَهُ. وَكَذَا الْفَقِيهُ الْأَعْظَمُ الْمُفْتَى بِ"الْهَنْدَ" الشَّارِحُ لِلْبَخَارِيِّ شَرِيفُ الْحَقِّ الْأَمْجَدِيُّ -رَحْمَهُ اللهُ- جَعَلَهُ خَلِيفَةً لَهُ، وَأَعْطَاهُ الْإِحْزاَزَةَ فِي السَّلاَسِلِ الْأَرْبَعَةِ: الْقَادِرِيَّةُ وَالْحَشَّتِيَّةُ وَالْنَّقْشِبَنْدِيَّةُ وَالسَّهْرُورِدِيَّةُ، وَأَعْطَاهُ الْإِحْزاَزَةَ فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا. وَهَكُذا أَكْرَمَهُ الْأَمْرِيُّ خَلَفُ قَطْبِ الْمَدِينَةِ الْحَاضِرَةِ مَوْلَانَا الْحَافِظِ فَضْلُ الرَّحْمَنِ الْقَادِرِيُّ الْأَشْرِفُ الْمَدِينِيُّ -رَحْمَهُ اللهُ- بِالْأَسَانِيدِ وَالْإِحْزاَزَاتِ الْمُتَّابِعَةِ. وَقَدْ حَصَلَ لَهُ الْخَلَافَةُ مِنَ الْطُّرُقِ الْأُخْرَى مَعَ إِحْزاَزَاتِهِ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ أَيْضًا مِنْ عَدَّةِ مِنَ الْمَشَايخِ الْكَرَامِ وَالْعُلَمَاءِ الْعِظامِ، مِنْهُمْ: الْمُفْتَى الْأَعْظَمُ بِ"بَاكِسْتَانَ" مَوْلَانَا وَقَارُ الدِّينِ الْقَادِرِيُّ -رَحْمَهُ اللهُ- لَكُنَّهُ يَعْطِي الْطَّرِيقَةَ الْقَادِرِيَّةَ فَقَط. نَسَأُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يغْفِرَ لَنَا بِحَجَّاهُ هُؤُلَاءِ الْأُولَيَاءِ. آمِين.

- ٢) شعبة للكتب الإصلاحية.
- ٣) شعبة لترجم الكتب من العربية إلى الأردنية وبالعكس، ومن الأردنية إلى الفارسية والسندية إلى غير ذلك من ألسنة العالم.
- ٤) شعبة للكتب الدراسية.
- ٥) شعبة لتفتيش الكتب.
- ٦) شعبة للتحريج.

ومن أول ترجيحات مجلس "المدينة العلمية" أن يقدم التصانيف الجليلة الشمية لأعلى الحضرة، إمام أهل السنة، العظيم البركة والمرتبة، المحدث الدين والملة، الحامي السنة، الماحي البدعة، العالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري، الشاه الإمام أحمد رضا خان -عليه رحمة الرحمن- بأساليب السهلة وفقاً لعصرنا الجديد.

فليعاون كل أحد من الإخوة الإسلامية في هذه الأمور المدنية ببساطه، وليرطالع الكتب التي طبعت من المجلس وليرغب إليها الآخرين من الإخوة الإسلامية. أعطى الله -عزوجل- مجالس "الدعوة الإسلامية" كلها لا سيما "المدينة العلمية" ارتقاء مستمراً وجعل أمورنا في الدين مزينة بحلية الإخلاص، ووسيلة لخير الدارين، ورزقنا الله -عزوجل- الشهادة تحت ظلال القبة الحضراء على صاحبها الصلاة والسلام، والمدفن في روضة البقيع، والمسكن في جنة الفردوس. آمين بحاج النبي الأمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.



(تعريب: المدينة العلمية)

عَمِلْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ

- ١- قد حاولنا في أن نعرض الكتاب على نحو يسهل به قراءته وفهمه للطلبة الكرام والمدرسين العظام بغير الرلة والخطأ.
- ٢- وخرّجنا الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة الواردة في المتن والشرح والhashia؛ ليسهل المراجعة إلى الأصل لدى الحاجة.
- ٣- ووضعنا الآيات بين الأقواس المزهرة هكذا: ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ والأحاديث الشريفة بين الأقوس الصغيرة هكذا: «المؤمن غرّ كريم».
- ٤- قد قابلنا متنه وشرحه مع نسخ متعددة.
- ٥- قد الترمنا الخط العربي الجديد وأوردنا علامات الترقيم على وفقه.
- ٦- قد زخرفنا المتن في الشرح باللون الأحمر وميزناه به عنه.
- ٧- قد وضعنا الحاشية الجديدة الموجزة العبارة الكاشفة للأغراض السهلة التراكمية والكلمات المسماة بـ "الفَرَحُ النَّافِعُ عَلَى شَرِحِ الْجَامِي".
- ٨- هذه الحاشية الشريفة جلّها مقتبس من بحار العقد النامي وحاشية عبد الغفور وحاشيتها لمولانا عبد الحكم السيالكوتي ومولانا نور محمد الملقب.
- ٩- قد أوضحنا عدة أغراض بين السطور وبالجملة قد بذلك غير بالين جهد أفكارنا في تسهيل الشرح وإيضاح أغراضه ومقاصده ومع ذلك لا نبرء نفوسنا عن الخطأ والنسيان فالمرجو من الأحباء المكرمين أن يغطوه بحلباب الإصلاح والعفو والإحسان وما النصر إلا بالرحمن وهو خير من يستعان حسبينا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العظيم، وصلى الله تعالى على حبيبنا وشفيعنا وقرة أعيننا سيدنا ومولانا محمد النبي المختار، وعلى آلـ الأطهار الأنوار وأصحابـ الأكبـارـ الـأـبـرارـ.

آمين، يا ربـ العلمـينـ!

شعبة الكتب الدراسية

"المديـنةـ الـعـلـمـيـةـ" (الـدـعـوـةـ إـلـاسـلامـيـةـ)

أقوال السلف في أهمية النحو

الحمد لله السلام على **نحو** ما علمنا الإسلام، والصلوة والسلام على رسول الأنام، أما بعد فاعلم أنَّ النحو دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى؛ منه يستمد العون ويستلهم القصد ويرجع إليه في حلِّ مسائلها وفروع تشريعها، ولن تجد علمًا منها يستقلُّ بنفسه عن النحو أو يستغني عن معونته أو يسير بغير نوره وهدائه.

والعلوم النقلية على عظيم شأنها لا سبيل إلى استخلاص حقائقها والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم الخطير، فهل ندرك كلام الله تعالى ونفهم دقائق التفسير وأحاديث الرسول عليه السلام وأصول العقائد وأدلة الأحكام وما يتبع ذلك من مسائل فقهية وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى ب أصحابها إلى مراتب الإمامة وتسمو به إلى منازل المجتهدين إلا بالهم النحو وإرشاده! ولأمر ما قالوا: «إنَّ الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبةً على أنَّ النحو شرطٌ في رتبة الاجتهاد، وإنَّ المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به»^(١).

وهاما نقدم أقوالاً عديدة مقتولة عن السلف في أهمية النحو:

* قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **تعلموا النحو كما تعلمون السنن والفرائض.**

(غرس الخصائص الواضحة لـ«الوطواط»، الباب السادس في العي، الفصل الأول، ص ٢٢١، دار الكتب العلمية بيروت)

* وروي عنه رضي الله عنه أنه قال: **رحم الله امرءاً أصلح من لسانه.**

(شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢٥٧-٢٥٨، الحديث: ١٦٧٨، دار الكتب العلمية بيروت)

* قال الإمام أبيوبسختياني رحمه الله: **تعلموا النحو فإنه جمال للوضع وتركه هجنة للشريف.**

(غرس الخصائص الواضحة، الباب السادس في العي، الفصل الأول، ص ٢٢١، دار الكتب العلمية بيروت)

* قال الإمام محمد بن سالم: **ما أحدث الناس مروءةً أفضل من طلب النحو.**

(بهجة المحالس لابن عبد البر، باب في احتساب اللحن وتعلم الإعراب، ص ٦٥، دار الكتب العلمية بيروت)

(١) **للمع الأدلة في أصول النحو** لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، الفصل الحادي عشر في الرد على من أنكر القياس، ص ٩٥، مطبعة الجامعة السورية.

* جاء عن الشعبي أنه قال: «النحو في العلم كالملح في الطعام لا يُستغنى عنه».

(الجامع لأحكام الرواية للخطيب البغدادي، باب تحرير المحدث الصدق في مقاله، ٢٨/٢، رقم: ١٠٨٠، مكتبة المعارف الرياض)

* قال شعبة: إذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على رأسه محلة ليس فيها شعر. (شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢٦٠/٢، الحديث: ١٦٨٩، دار الكتب العلمية بيروت)

* في توضيح الأفكار للصانعاني رحمة الله:

مثُلُوا طَالِبَ الْحَدِيثِ وَلَا يُحْسِنُ نَحْوًا وَلَا لَهُ آلاتٌ

كَحْمَارٌ قَدْ عَلِقَتْ لِيْسَ فِيهَا مِنْ شَعِيرٍ بِرَأْسِهِ مَحْلَةٌ

(توضيح الأفكار للصانعاني، مسألة: ٥٥ في بيان صفات راوي الحديث وأدابه، ٢٢٥/٢، دار الكتب العلمية بيروت)

* قال الأصمسي رحمة الله: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله عليه الصلاة والسلام: ((من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)).

(تاريخ دمشق لابن عساكر، ٤٢٤٧، الرقم: ٣٧/٨٠، رقم: ٤٢٤٧، عبد الملك بن قريب الأصمسي، دار الفكر بيروت)

* جاء عن عبد الملك بن مروان قال: اللحن في الرجل الشريف كالجدري في الوجه.

(الجامع لأحكام الرواية للخطيب البغدادي، باب تحرير المحدث الصدق في مقاله، ٢٨/٢، رقم: ١٠٨٠، مكتبة المعارف الرياض)

* قال عبد الله بن المبارك رحمة الله وهو الإمام التابعي الثقة: «اللحن في الكلام أبغى من آثار الجدر في الوجه». (بحث المحالس لابن عبد البر، باب في احتساب اللحن وتعلم الإعراب، ص: ٦٥، دار الكتب العلمية بيروت)

* قال إسحاق بن خلف البهرياني:

النحو يصلح من لسان الألcken والمرء ثُكْرَمَهُ إِذَا لَمْ يَلْحُنْ

فَإِذَا طَلَبَتْ مِنَ الْعِلْمِ أَجْلَهَا فَأَجْلَهَا مِنْهَا مَقْيِمُ الْأَلْسِنِ

(زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق القميرواني، ١٢١/٢، دار الكتب العلمية بيروت)

* قال البيهقي: وروينا عن عمر ياسناد غير قوي: أنه مرّ على قوم يرمون، فقال: بئس ما

رميتم، قالوا: إنا قوم متعلمين، فقال: والله لذنبكم في لحكم أشد على من ذنبكم في رميكم.

(شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢٥٧/٢-٢٥٨، الحديث: ١٦٧٨، دار الكتب العلمية بيروت)

* عن أبي موسى الأشعري: أن كاتبه كتب إلى عمر: «من أبو موسى» فكتب إليه عمر أن اجْلِدْ

كَاتِبَكَ سَوْطًا. (شعب الإيمان للبيهقي بتصريف، باب في طلب العلم، ٢٥٨/٢، الحديث: ١٦٧٩، دار الكتب العلمية بيروت)

* روى نافع عن ابن عمر أنه كان يضرب ولده على اللحن، إسناده صحيح.

(مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأدب، من كان يعلمهم ويضربهم على اللحن، ١٢٩٦، الرقم: ١، دار الفكر بيروت)

* عن عمرو بن دينار: أن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما كانوا يضربان أولادهما على

اللحن. (شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢٥٨/٢، الحديث: ١٦٨٠، دار الكتب العلمية بيروت)

* عن أبي الزناد عن أبيه قال: ما تزندق بالشرق إلا جهلاً بكلام العرب وعجمة قلوبهم.

(شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢٦٠/٢، الحديث: ١٦٩٢، دار الكتب العلمية بيروت)

* وقال الشافعي رحمه الله: من تَبَحَّرَ في النحو اهتدى إلى كل العلوم.

(شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، سنة تسعة وثمانين ومائة، ١٦/٢، دار الكتب العلمية بيروت)

* وقال العلامة الشامي رحمه الله: البدعة قد تكون واجهة كَنْصُبِ الْأَدِلَّةِ لِلرَّدِّ على أَهْلِ الْفِرَقِ

الضالة، وَتَعْلِمُ النَّحْوَ الْمُفْهُومَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ.

(رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الإمامة، مطلب: البدعة خمسة أقسام، ٣٥٦/٢، دار المعرفة بيروت)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

..... أي على نبي الولي أو نبي الحمد أو نبي ولي الحمد.

اللائق.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين كلامه وكلماته عن الحروف والأصوات، والصلوة والسلام على حبيبه المترسل عليه آيات محكمات وأخر متشابهات، وعلى الله المقربين عن الحق الجلي والبيانات، وأصحابه الهادين إلى صراط الشرع المبين المنجية عن الشكوك والشبهات، أما بعد! فيقول العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة ربها المقتدر ابن داود عبد الواحد الحنفي العطاري: إن هذه تعلقات أنيقة سهلة نظمتها في سلك الحاشية على "القواعد الضيائية" وما هي إلا اقتباسات من بحار حاشية عبد الغفور وحاشيتها لمولانا عبد الحكيم ومولانا نور محمد المدقق والعقد التامي وغيرها من الأسفار فما فيها من حسن وجودة فمن هؤلاء الأعلام وإن كان غير ذلك فمعنى ومن الشيطان. قال الشيخ الفاضل العلام نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامبي قدس سره السامي: [الحمد] هو الوصف بالجميل على الجميل الاعتياري تعظيمًا كقولنا «إن الله خالق كل شيء»، ونقضيه الذي كقولنا «إيليس يووسوس في صدور الناس»، واللام للجنس أو الاستغراب، والمآل واحد ههنا؛ لأن المعنى على الاختصاص، واحتياط الجنس لا يتصور إلا باختصاص جميع الأفراد.

(١) قوله: [لوليه] اللام للاختصاص، والولي اللائق، والضمير المحروم راجع إلى الحمد بمعنى الجنس، أي: جميع المحامد مختص باللائق بمحنة الحمد، ومفهومه أن غيره لا يستأهل أن يُحمد فضلًا عن أن يُعبد، وإنما ترك التصريح باسمه سبحانه وتعالي للتعظيم وادعاء التعبّين وغراية الأسلوب والإشعار بعلة اختصاص الحمد به تعالى وهي كونه تعالى لائقاً بمحنة الحمد؛ فإن الحكم المفترع على الوصف يُشعر بعلته له.

(٢) قوله: [الصلة] اسم مصدر بمعنى الثناء التام والرحمة الكاملة، وقيل الصلة من الله التوفيق والعصمة، وقيل صلة الرب على النبي تعظيم الحرمة، وكراهة إفراد الصلة عن السلام إنما هي لفظاً لا خطأ.

(٣) قوله: [على نبيه] من النبوة بمعنى الرفعة، وهو في الشرع إنسان بعثه الله تعالى إلى عباده للتبلیغ، والضمير المحروم راجع إلى الولي أو إلى الحمد بمعنى المحمود على صنعة الاستخدام أو بتقدير المضاف، وإنما ترك التصريح باسمه عليه الصلة والسلام لما ذكر، وللإتباع بالكتاب الكريم قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلِكُكُمْ يُصَلِّوْنَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، على أنّ فيه حسنة الموافقة.

وعلى آله^(١) وأصحابه^(٢) المتأذين بآدابه أَمَّا بعد فهذه^(٣) فوائد^(٤) وافية أي بعد الحمد والصلوة.

بِحَلِّ مُشَكَّلَاتِ الْكَافِيَّةِ^(٥) لِلْعَالَمَةِ^(٦) الْمُشْتَهِرِ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ^(٧)
كتابه^(٨) بكسر الهاء وفتحها. كتابة عن جميع وجه الأرض.

الشيخ ابن الحاجب^(٩) تغمده الله بغفرانه^(٩)

(١) قوله: [على آله] الآل جمع معنى فرد لفظاً، يطلق على الجناد والأتباع كـ«آل فرعون» وعلى النفس كـ«آل موسى»، وأهل البيت خاصة نحو «آل محمد»، ثم آل محمد مخصوص بمستحقى خمس الخمس الذين حرمت عليهم الصدقة، وهم بنو هاشم فقط عند إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(٢) قوله: [وأصحابه] جمع صاحب كأشهاد وشاهد وأطهار وظاهر، وهو من رأى النبي في الإسلام وما على الإسلام. قوله: «المتأذين بآدابه» أي: المتصفين بمثل أخلاق النبي، والأدب جمع أدب كأسباب وسبب، وهو عبارة عن معرفة ما يحتزز به عن جميع أنواع الخطايا، ولا يخفى ما في ذكر الأدب من براعة الاستهلال؛ لأن التحوّل قسم من الأدب.

(٣) قوله: [فهذه] إشارة إلى ما أجمع عليه رأيه وتوجه إليه عزمه؛ فإنه لقوّة أسبابه صار كالموجود الحاضر.

(٤) قوله: [فوائد] جمع فائدة كنواصر وناصرة، وهي ما استفيد من العلم أو الجاه أو المال. قوله: «وافية» أي: كثيرة تامة لا نقصان فيها، قوله: «بِحَلِّ» آه متعلق به. قوله: «مشكلات» أي: مشتبهات، جمع مشكل من الإشكال بمعنى الاشتباه.

(٥) قوله: [الكافية] اسم كتاب لابن الحاجب، والتابع للمبالغ أو النقل أو التأنيث أي: الرسالة الكافية.

(٦) قوله: [العلامة] أي: كثير العلم جداً، والتابع للمبالغ، ولا يطلق على الله عز وجل لتوهم التأنيث. قوله: «المشتهر» بكسر الهاء وفتحها لازماً ومتعدياً.

(٧) قوله: [في المغارب] كتابة عن جميع وجه الأرض، وإنما جمعهما لأن للشمس في كل يوم مطلعها ومغربها، وتنبيههما في قوله تعالى: «رَبُّ الْمَشْرِقِينَ وَرَبُّ الْمَغْرِبِينَ» [الرحمن: ١٧] على إرادة مشرقي الصيف والشمال وغربيهما، والإفراد في بعض المواضع باعتبار الجنس.

(٨) قوله: [ابن الحاجب] وهو الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدواني ثم المصري الفقيه المالكي، كان والده حاجباً في باب الأمير عز الدين الموصل الصلاحي، ولد سنة ٥٧٠ بـ«أرسنا» من صعيد مصر، ومات سنة ٦٤٦ بـ«إسكندرية».

(٩) قوله: [تغمد الله الخ] التغمد الستر والغفران ستر الذنب، أي: ستر الله ما كان منه بمحنته ورحمته.

أي تعلمـه

وأسكه^(١) بِحْجَوَةَ جَنَانَه نَظَمَتْهَا^(٢) فِي سُلْكِ التَّقْرِيرِ وَسَمْطِ التَّحْرِيرِ لِلْوَلَدِ
مِن السكني. وسط. جمع جنة. جمعها. بالكسر الخيط. بالكسر الخيط ما دام فيه الحرز.

العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه^(٣) عن موجبات التلهف
لقب الولد ويوسف علمه.

والتأسف^(٤) وسميتها بـ«الفوائد الضيائية» لأنـه لهذا الجمع والتأليف كالعلة
علة نسبة الفوائد إلى ضياء الدين. عطف تفسير على الجمع.

الغائية^(٥) نفعـه الله تعالى بها وسائلـ المبتدئـ من أصحابـ التـحصل^(٦) وما
طلبةـ العلمـ المشـتـغلـ بهـ.

توفيقـي^(٧) إلـا بالـله وـهو حـسـبي^(٨)

(١) قوله: [وأسكه الخ] الإسكان من السكني وهمـته للتصـير، والبحـجـوـةـ بـضمـ الـباءـ الـوـسـطـ وـهـوـ منـصـوبـ عـلـىـ الـظـرفـيـةـ، وـالـجـنـانـ بـكـسـرـ الـجـيمـ جـمـعـ جـنـةـ، أـيـ: جـعـلـ اللهـ خـيـارـ جـنـانـ سـكـنـيـ لـهـ.

(٢) قوله: [نظمها... الخ] النظم جـمـعـ اللـوـلـوـ فـيـ السـلـكـ، وـالـسـلـكـ الـخـيـطـ سـوـاءـ كـانـ فـيـ الـخـرـزـ أـوـ لـاـ، وـالـسـمـطـ
بـالـكـسـرـ الـخـيـطـ ماـ دـامـ فـيـ الـخـرـزـ فـهـوـ أـخـصـ مـنـ السـلـكـ، وـالـإـضـافـاتـ مـنـ قـبـيلـ «لـجـينـ الـمـاءـ» وـ«ذـهـبـ الـأـصـيلـ».

(٣) قوله: [سبحانـهـ] منـصـوبـ عـلـىـ الـمـصـدـرـيـةـ، وـعـاـمـلـهـ مـحـذـوـفـ وـجـوـبـاـ لـكـونـهـ بـدـلاـ مـنـهـ، وـهـوـ عـلـمـ لـجـنـسـ
الـتـسـبـيـحـ وـإـضـافـتـهـ لـأـبـطـلـ عـلـمـيـتـهـ لـأـنـهـ لـمـجـرـدـ إـلـيـضـاحـ كـمـاـ فـيـ «ـحـاتـمـ طـيـ».

(٤) قوله: [عنـ مـوجـبـاتـ التـلهـفـ وـالـتأـسـفـ] التـأـسـفـ أـشـدـ الـحزـنـ وـالـحـسـرـ، أـيـ: حـفـظـهـ عـنـ أـسـبـابـ الـحزـنـ
الـقـلـيلـ وـالـكـثـيرـ، وـالـمـقـصـودـ الـحزـنـ الـأـخـرـوـيـ الـذـيـ يـوـجـبـ قـصـورـ الـقـوـةـ الـعـاقـلـةـ وـالـعـاـمـلـةـ، فـهـوـ دـعـاءـ لـهـ بـكـمالـ
الـعـاقـلـةـ وـالـعـاـمـلـةـ. وـقـوـلـهـ: «ـالـضـيـائـيـةـ» نـسـبـةـ إـلـىـ ضـيـاءـ الدـيـنـ مـنـ قـبـيلـ نـسـبـةـ الشـيـءـ إـلـىـ الـبـاعـثـ.

(٥) قوله: [كـالـعـلـةـ الـغـائـيـةـ] لمـ يـقـلـ «ـعـلـةـ غـائـيـةـ» لأنـ الغـائـيـةـ تـكـوـنـ مـتـقـدـمـةـ فـيـ الـوـجـودـ الـذـهـنـيـ وـمـتـأـخـرـةـ فـيـ
الـوـجـودـ الـخـارـجـيـ، وـالـوـلـدـ لـيـسـ كـلـ، وـإـنـمـاـ الـغـائـيـةـ حـقـيـقـةـ هـوـ تـعـلـمـ الـوـلـدـ وـأـمـاثـالـهـ مـنـ الـطـلـبـةـ. وـقـوـلـهـ: «ـسـائـرـ
الـمـبـتـدـئـيـنـ» نـصـبـ عـطـفـاـ عـلـىـ ضـمـيرـ «ـنـفـعـهـ» الـمـنـصـوبـ، وـالـسـائـرـ بـعـنـ الـبـاـقـيـ، وـقـدـ يـسـتـعـمـلـ بـعـنـ الـجـمـيعـ.

(٦) قوله: [منـ أـصـحـابـ التـحـصـيلـ] يـاـنـ لـلـمـبـتـدـئـيـنـ وـاحـتـرـازـ عـنـ الـمـبـتـدـئـيـنـ مـنـ أـصـحـابـ الـحـرـفـ وـالـصـنـائـعـ فـإـنـ كـلـ
مـنـ اـبـتـدـأـ فـيـ شـيـءـ يـقـالـ لـهـ فـيـ اـبـتـدـائـهـ مـبـتـدـئـ، وـأـصـحـابـ التـحـصـيلـ لـاـ يـطـلـقـ إـلـاـ عـلـىـ مـنـ طـلـبـ الـعـلـمـ وـاشـتـغلـ بـهـ.

(٧) قوله: [وـمـاـ تـوـفـيقـيـ] الـوـاـوـ لـلـاعـتـرـاضـ، وـهـوـ تـذـيلـ لـدـفـعـ تـوـهـمـ الـعـجـبـ النـاشـيـ مـنـ الـكـلـامـ السـابـقـ، وـالـتـوـفـيقـ
جـعـلـ الـأـسـبـابـ موـافـقـةـ لـلـمـطـلـوبـ الـخـيرـ، وـيـسـمـيـ موـافـقـةـ الـأـسـبـابـ لـلـشـرـ خـذـلـاتـاـ.

(٨) قوله: [حـسـبيـ] أـيـ: كـافـيـ فـيـ جـمـيعـ مـهـمـاتـيـ، وـالـحـسـبـ مـصـدرـ يـسـتـوـيـ فـيـ الـواـحـدـ وـالـمـذـكـرـ وـفـرـوـعـهـمـ،
وـهـوـ إـنـ اـسـتـعـمـلـ بـحـرـفـ الـخـرـزـ كـانـ مـفـتوـحـ السـيـنـ نـحـوـ «ـهـذـاـ بـحـسـبـ ذـاـكـ» أـيـ: قـدـرهـ، إـلـاـ كـانـ سـاـكـنـهـ.

ونعم الوكيل^(١)، اعلم أنّ الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه^(٢)
دفع شبهة مخالفته السلف.

بِحَمْدِ اللَّهِ سَيْحَانَهُ بِأَنْ جَعَلَهُ جُزَءًا مِنْهَا هَصِمًا^(٣) لِنَفْسِهِ بِتَخْيِيلِ أَنَّ كِتَابَهُ
مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «لَمْ يَصُدِّرْ». أَيْ ذَلِكَ الْهَضْمُ بِتَخْيِيلِ الْخَ.

هَذَا مِنْ حِيثِ أَنَّهُ كِتَابَهُ لَيْسَ كِتَابَ السَّلْفِ رَحْمَمُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى يَصُدِّرْ
جَيْشَةَ تَعْلِيَةٍ أَوْ تَقْيِيدَةٍ. أَيْ لَيْسَ فِي مَرْتَبَةِ كِتَبِهِمْ.
دَاخِلٌ تَحْتَ التَّخْيِيلِ.

بِهِ عَلَى سَنَنِهِ^(٤) وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ الْإِبْتِداءِ بِهِ مَطْلَقاً، حَتَّى يَكُونَ
أَيْ بِحَمْدِ اللَّهِ سَيْحَانَهُ.^٢ دَفعُ تَوْهِمِ تَرْكِ الْإِمْتَالِ. أَيْ مِنْ عَدَمِ الْتَّصْلِيرِ الْمَذَكُورِ.^١ أَيْ بِالْحَمْدِ.

بِتَرْكِهِ أَقْطَعَ لِجُوازِ إِتِيَانِهِ بِالْحَمْدِ مِنْ غَيْرِهِ مَعَ أَنَّهُ يَجْعَلُ جُزَءًا مِنْ كِتَابِهِ، وَبِدَأْ
مَعَ أَنَّهُ لَا يَبْحَثُ فِي عِلْمٍ عَنْ مَوْضِعِهِ بَلْ عَنْ أَحْوَالِهِ.^٣ مَا

بِتَعْرِيفِ الْكَلْمَةِ وَالْكَلَامِ؛ لَأَنَّهُ يَبْحَثُ فِي هَذَا الْكِتَابِ

(١) قوله: [ونعم الوكيل] عطف على جملة «هو حسيبي»، وهي وإن كانت خبرية لفظاً إنشائية معنى، كأنه قال: «اللهم كن حسيبي وكافي»، أو على «حسبي» لكونه يعني «يحسبي»، والوكيل من ثُقُوض إليه الأمور، وثُقُوض أمورنا إلى الله إن الله بصير بالعباد.

(٢) قوله: [هذه] صفة الرسالة، وفيه احتراز عن سائر كتبه كمحتصر الأصول والشافية وغيرهما فإنها مصدرة به.

(٣) قوله: [هصما] بالصاد والضاد، مفعول مطلق لما تضمنه قوله: «لم يصدر»، أي: ترك جعل الحمد جزءاً من رسالته كسراً لنفسه. وقوله: «بتخييل» علة لهضم النفس، أي: ذلك الكسر بتخييل أن كتابه باعتبار أنه صنه ليس في مرتبة كتب السلف باعتبار أنهم صنفوها، ولا شك أن هذا التخييل يفيد هضم النفس، وإنما لم يذكر الحيشية في جانب المشبه به اعتماداً على انسياق الذهن إليها من ذكرها في جانب المشبه، والسلف كل من تقدمك من آبائك وقرابتك، وشرعياً كل من يقتفي أثره في الدين من العلماء والصالحين، ففيه تشبيه العلماء بالأباء لأن كلاً منهم سبب للحياة والتربية، وقد ورد «خير الآباء من علمك».

(٤) قوله: [حي يصدر به الخ] داخل تحت التخييل، أي: إن كان كتابه ككتب السلف يعمل فيه ما عمل فيها حتى يصدر بذلك العمل على نهجها، وإذا ليس كذلك فلا يلزم مخالفتهم لترك ذلك العمل فاندفع شبهة المخالفه، لكن بقي توهם ترك الامتثال بحديث «كل أمر ذي بال لم يبدء فيه بحمد الله فهو أحذم» أي: أقطع حال عن البركة، فدفعه بقوله: «ولا يلزم» الخ، حاصل الدفع أن المأمور به هو التلفظ بالحمد سواء وجد معه الكتابة أو لا، والمعنى هنا هو الأول ولا يلزم منه انتفاء الثاني؛ لأنهما متبايان.

(٥) قوله: [سننها] بفتحتين النهج والطريقة، والمراد بسنن كتبهم جعل الحمد جزءاً مصدراً به.

عن أحوالهما^(١) فمتى لم يعرفا^(٢) كيف يبحث عن أحوالهما، وقدم الكلمة أي الكلمة والكلام.
 على الكلام لكون أفرادها^(٣) جزء من أفراد الكلام ومفهومها جزء من أي في التعريف والتفسير.
 مفهومه فقال: (الكلمة)^(٤) قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكن اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما^(٥) أي الكلمة والكلام في النفوس كالجرح، وقد عبر^(٦)
 بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال:.....

(١) قوله: [عن أحوالهما] من الإعراب والبناء والانصراف إلى غير ذلك، وفي إضافة الأحوال إلى الضمير الراجع إلى الكلمة والكلام إشارة إلى أن كليهما موضوعا علم التحوّل؛ فإن موضوع علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، وفيه رد على من قال: إنّ موضوعه الكلمة فقط أو الكلام فقط هربا عن لزوم تعدد الموضوع، ولكن لا يخفى أنه حائز إذا تحقق جهة الوحدة وهي هنا اللفظ الموضوع للمعنى.

(٢) قوله: [فمتى لم يعرفا الخ] أي: متى لم يتصور الكلمة والكلام لم يصح البحث عن أحوالهما، ولما ثبت وجوب تصوّرهما عرفاً لتحصيل ما هو الواجد.

(٣) قوله: [كون أفرادها الخ] لأنّ «زيد» مثلاً فرد من الكلمة وهو جزء من «زيد قائم» وهو فرد من الكلام، وكذا مفهوم الكلمة وهو «لفظ موضوع مفرد» جزء من مفهوم الكلام وهو «لفظ تضمن لفظين موضوعين مفردتين بالإسناد»، والحاصل أنّ جهة التقدم أي: الجزئية توجد في جانب الكلمة سواء نظر إلى الأفراد أو إلى المفهوم، والجزء مقدم على الكل.

(٤) قال: [الكلمة] فيها ثلاثة لغات «كلِمة» بفتح فكسر، وهي اللغة الفصحى ولغة أهل المحاجز وبها جاء التنزيل «إنَّهَا كَلِمَةٌ مُّهْوَقَأِبِلَهَا» [المونود: ١٠٠]، و«كِلِمَة» بكسر فسكون، و«كَلِمَة» بفتح فسكون وهي لغة تميم.

(٥) قوله: [تأثير معانيهما] بيان لل المناسبة بين المشتق والمشتق منه، حاصله أن المناسبة بينهما في الظاهر، وأما في المعنى فتأثير معانيهما في نفوس السامعين بحسب حسنها وقبتها فرحاً وحزناً كالكلم الذي هو الجرح في البدن.

(٦) قوله: [قد عبر] إشارة إلى أن هذه المناسبة علاقة معتبرة ولذا عبر البعض عن بعض تأثيراتهما بنفس الجرح مجازاً، والمحاجزاً لا يكون بدون العلاقة، والجراحات بالكسر جمع جراحة، والستنان بالكسر

جواحات السنان لها التيام ÷ ولا يلتام ما جرح اللسان
جمع جراحة.

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع^(١) كتمر وتمرة^(٢) بدليل قوله تعالى:

شروع في تحريف الكلمة أي البحث عن أجزائها الثلاثة.

﴿إِلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [الفاطر: ١٠] وقيل: جمع حيث لا يقع إلا
على كأن الكلم جمعاً لغيل «الطيبة». فلو كان الكلم جمعاً لغيل «الطيبة».

على الثالث فصاعداً^(٣)، والكلم الطيب مؤول^(٤) ببعض الكلم،.....
جواب عن دليل أصحاب القيل الأول.

رمح، و«لا يلتام» من الالتيام أي: البرء، أصله يلتام فخفف على حد «سأل»، و«ما جرح اللسان» أي: ما أثرته، من قبيل ذكر المازوم وإرادة اللازم، وهذا محل الاستشهاد حيث عبر عن تأثير اللسان أي: ما يصدر عنها من الشتم والغيبة بالجرح.

(١) قوله: [جنس لا جمع] أعلم أن هنها ثلاثة مذاهب أحدها أنه اسم جنس وهو مذهب الجمهور، والثاني أنه جمع وإليه ذهب الزمخشري وصاحب الصحاح واللباب والمصباح، والثالث أنه اسم جمع، نقله الأزهري في التصريح عن بعضهم، ثم اسم الجنس على قسمين اسم جنس إفرادي وهو ما وضع للماهية المطلقة ويصدق على القليل والكثير كماء وتراب وعل، واسم جنس جمعي وهو ما وضع للحقيقة باعتبار وجودها في أكثر من فردin كتمر، والكلم من هذا القبيل.

(٢) قوله: [كتمر وتمرة] أي: كما أن تمرا جنس لا جمع وواحدة تمرة بالباء كذلك الكلم جنس لا جمع وواحدة كلمة بالباء، وقوله: «بدليل قوله الخ» فإنه لو كان جمعاً لوجب أن يقال «الطيبة» أو «الطيبات».

(٣) قوله: [إلا على الثالث فصاعداً] فلو كان جنساً لوقع على ما تحت الثالث أيضاً لأن الجنس يقع على القليل والكثير، وهذا معارضة لدليل الجمهور لكنه لا ينتهي حجة عليهم لأنه وضع للماهية واستعمل في الجمع، فهو جنسى وضعاً وجمعي استعمالاً، وقوله: «فصاعداً» حال والتقدير: «لا يقع الكلم على الثالث فذهب هذا الواقع حال كونه صاعداً إلى أن ينتهي».

(٤) قوله: [مؤول الخ] بأن المراد بالكلم بعض الكلم لأن الصاعد إلى محل عرض الأفعال ليس إلا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث، فالطيب صفة البعض وهو مذكر مفرد فوجب عدم التأنيث، وتصغيره كلية لا كليم، والتمييز كلمة لا كلام، والجواب أنه لا حاجة إلى التأنيث؛ لأن البعضية تعلم من توصيف الكلم بالطيب، والتصغير والتمييز مجرد تحكم.

واللام فيها للجنس^(١) والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما^(٢) لجواز اتصاف أي في الكلمة.

الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال «هذا الجنس واحد وذلك

الواحد جنس»، ويمكن حملها^(٣) على العهد الخارجي بإرادة الكلمة إنما غير بالمعنى لأن التعريف إنما يكون للماهية.

المذكورة على السنة النحوة (لفظ) اللفظ في اللغة الرمي يقال «أكلت

التمرة ولفظت التمرة» أي: رميتها، ثم نقل في عرف النحو ابتداء^(٤) أو

بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به متعلق بقوله «نقل».

الإنسان حقيقة أو حكما^(٥) مهملاً كان أو موضوعاً^(٦) مفرداً كان أو

المتلفظ به. كأن التلفظ.

(١) قوله: [واللام فيها للحس] هذا هو المختار، لأن المعرف يراد به الماهية فيراد بالكلمة حقيقتها وماهيتها من حيث هي هي، واللام للإشارة إليها.

(٢) قوله: [ولا منافاة بينهما] أي: بين لام الجنس وتاء الوحدة؛ لأن الوحدة على نوعين جنسية وفردية، أي: إنما صفة للجنس أو صفة للفرد من الجنس يقال: «هذا جنس واحد» و«هذا فرد واحد» فاتصف الجنس بالواحد والواحد بالجنس فلا منافاة بينهما بل هما يتصادقان.

(٣) قوله: [يسكن حملها] أي: حمل اللام إلخ، ووجه الحمل على العهد أن للكلمة أفراداً وحقائق أحدها الكلمة اللغوية والثانية الكلمة المنطقية والثالث الكلمة التحوية إلى غير ذلك، وأرباب كل صناعة إنما يعرّفون ما هو متداولهم. قوله: «يقال أكلت التمرة إلخ» غرضه الاستشهاد على كون اللفظ بمعنى الرمي.

(٤) قوله: [ابتداء] أي: قبل جعله بمعنى الملفوظ، وقوله: «أو بعد جعله» عطف عليه، وعلى الأول يكون تسمية ما يتلفظ به الإنسان لفظاً من قبيل تسمية المسبب باسم السبب؛ فإن الرمي باعتبار بعض أفراده سبب لما يتلفظ به الإنسان، وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام؛ فإن المرمي عام وما يتلفظ به الإنسان خاص.

(٥) قوله: [حقيقة أو حكما] متعلق بالمتلفظ، أي: التلفظ أعمّ من أن يكون حقيقة بـأن يكون المتلفظ به من قبيل الحروف والأصوات أو حكمياً بـأن لم يكن كذلك بل كان مشاركاً للملفوظ الحقيقي في الأحوال.

(٦) قوله: [مهملأ كان أو موضوعا] متعلق بالملفوظ، أي: سواء كان الملفوظ مهملأ أو موضوعاً، وكذا

مرکباً، واللُّفْظُ الْحَقِيقِيُّ كـ«زید» وـ«ضرب» والْحَكْمِيُّ كـالْمُنْوِيُّ في «زید»

ضَرَبَ» وـ«اضْرَبَ»؛ إذ لَيْسَ مِنْ مَقْوِلَةِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ أَصْلًا وَلَمْ يُوْضَعْ

دليل لعدم كون المنوي ملفوظاً حقيقة.

جملة مقسورة لما قبلها.

لِهِ لَفْظٌ وَإِنَّمَا عَبَرُوا عَنْهُ^(۱) بِاسْتِعَارَةِ لَفْظِ الْمُنْفَصِلِ لَهُ مِنْ نَحْوِ «هُوَ»

وـ«أَنْتَ» وـأَجْرَوْا عَلَيْهِ^(۲) أَحْكَامَ الْلَّفْظِ فَكَانَ لَفْظًا حَكْمًا لَا حَقِيقَةَ.

إثبات لكون المنوي ملفوظاً حكماً.

«قد» هنا مثلها في «قد يعلم الله الخ».

وَالْمَحْذُوفُ لَفْظُ حَقِيقَةٍ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَفَّظُ^(۳) بِهِ الْإِنْسَانُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ،

إثبات من مقوله الحرف والصوت.

وَكَلْمَاتُ اللَّهِ تَعَالَى دَاخِلَةٌ فِيْهِ^(۴) إِذْ هِيَ مَمَّا يَتَلَفَّظُ بِهِ الْإِنْسَانُ وَعَلَى هَذَا

أي في اللُّفْظِ.

الْقِيَاسُ كَلْمَاتُ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ، وَالدَّوَالُ الْأَرْبَعُ وَهِيَ الْخَطُوطُ^(۵)

معترضة بين المبدأ والخبر لبيان الدوال.

قوله: «مفرداً كان أو مرکباً». قوله: «إذ لَيْسَ مِنْ مَقْوِلَةِ الْخِ» أي: لَيْسَ المُنْوِي مِنْ أَفْرَادِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ، وَهَذَا إِثْبَاتٌ لَعَدْمِ كَوْنِ الْمُنْوِي مَلْفُوظًا حَقِيقَةً.

(۱) قوله: [وَإِنَّمَا عَبَرُوا عَنْهُ الْخِ] جواب لسؤال كأنه قيل إن لم يوضع للمنوي لفظ فكيف يعبر عنه بنحو «هو» وـ«أنت»؟ فأجاب بأنهم استعاروا للمنوي لفظ المنفصل وعبروه به، وليس المراد أن المنوي هو هذا اللفظ المنفصل.

(۲) قوله: [وَأَجْرَوْا عَلَيْهِ] أي: على المنوي الخ، وهذا عطف على قوله: «ليست من الخ»، والجامع أن المعطوف عليه لإثبات أن المنوي ليس ملفوظاً حقيقاً والمعطوف لإثبات أنه ملفوظ حكماً، والمراد بالأحكام كونه مستنداً إليه ومعطوفاً عليه مبدلاً عنه ومؤكداً وذا حال إلى غير ذلك.

(۳) قوله: [لِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَفَّظُ] لفظة «قد» لمجرد التحقيق، فلا يرد شبهة التكرار.

(۴) قوله: [وَكَلْمَاتُ اللَّهِ تَعَالَى دَاخِلَةٌ فِيهِ] أي: في اللفظ؛ لأنها مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان، أو لأن من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان، أو لأنها مما يتلفظ به حكماً كالسمويات.

(۵) قوله: [الْخَطُوطُ] وهي موضوعة للنقوش التي في الأوراق، والعقود جمع عقدة ويراد بها عقود الأصابع، والإشارة كإشارة الآخرين، والنصب بضمتين جمع نصبية وهي ما نصبت لتعيين مسافة أو طريق، وقوله: «فَلَا حاجَةٌ إِلَى إِخْرَاجِهِ الْخِ» ردًّا على من اعتبر إخراجها بقيد اللفظ.

والعقود والنصب والإشارات غير داخلة فيه فلا حاجة إلى قيد يخرجها،
رد على من اعتبر إخراج للسؤال بقيد اللفظ.

وإنما قال «لفظ» ولم يقل «لفظة» لأنه لم يقصد الوحدة^(١) والمطابقة غير
بيان فائدة العبارة.

لازمة لعدم الاشتغال^(٢) مع كون اللفظ أخضر (وضع) الوضع تخصيص
بيان مرجح اختيار «لفظ» على «لفظة». فسر لوضع لأن معنف المتن مرفوق على معرفة المقصود.

شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحسن^(٣) الشيء الأول فهم منه الشيء
أي من إحساس الشيء الأول أو إطلاقه.

الثاني، قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى أطلق
أي عن تعريف الوضع.

بل إذا أطلق مع ضم ضمية، وأجيب بأن المراد متى أطلق إطلاقا

صحيحا وإطلاق الحرف بلا ضم ضمية غير صحيح، ولا يبعد أن يقال
أي أن يحاب.

المراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان

مقاصدهم فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد (معنى) المعنى ما يقصد بشيء،
كما يشعر به عبارة المحيب. له وهو قوله «صحيحا».

فهو إما «مفعول» اسم مكان^(٤) بمعنى المقصود أو مصدر ميمي^(٥) بمعنى
أي على وزنه.

«المفعول» أو مخفف «معنى» اسم المفعول كـ«مرمي»، ولما كان المعنى
دفع لشبيهة التكرار.

(١) قوله: [لم يقصد الوحدة] لأن مثل «عبد الله» علما داخل في الكلمة عنده مع أنه لفظان.

(٢) قوله: [عدم الاشتغال] أعلم أن مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بخمسة شروط أن يكون الخبر مشتقا أو ما في حكمه كالمنسوب، وأن يكون مسندا إلى الضمير الرابع إلى المبتدأ فلا يؤتى في «هند حسن وجهها»، وأن لا يكون مختصا بالإئاث كالحائض، وأن لا يكون اسم تفضيل مستعملا بـ«من»، وأن لا يستتر في المذكر والمؤنث كجريح، وقوله «مع كون اللفظ أخضر» بيان للمرجح.

(٣) قوله: [أو أحسن] من عطف الخاص على العام تبيها على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الأربع.

(٤) قوله: [اسم مكان] أي: اسم ظرف، من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام.

(٥) قوله: [أو مصدر ميمي] عطف على قوله «اسم مكان»، وقوله «معنى المفعول» متعلق بكل التقديرتين.

ما يأخذوا في الوضع، فذكر المعنى بعده^(١) مبنيًّا على تجريدته عنه فخرج به أي بعد ذكر الوضع. ما المهملات والألفاظ الدالة بالطبع^(٢) إذ لم يتعلّق بها وضع وتحصيص أصلًا، وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب^(٣) لا يازاء المعنى، وخرجت بقوله «لمعنى»؛ إذ وضعها لغرض التركيب لا يازاء المعنى، فإن قلت قد وضع بعض الألفاظ يازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه أنه وضع لمعنى، قلنا المعنى ما يتعلّق به القصد^(٤) وهو أعمّ من أن يكون لفظاً أو غيره، فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة يازاء الألفاظ المركبة كلفظ «الجملة» و«الخبر» فكيف يكون موضوعاً لمفرد،

أي فلا يكون الخ.

- (١) قوله: [فذكر المعنى بعده الخ] أدخل الفاء على جواب «لما» بناء على ما جوَّزه السيد قيس سره وإن منعه جمهور النحاة والجواب في أمثاله محنوف عندهم بقرينة ما أقيم مقامه أي: كان ذكر المعنى بعده تكراراً فذكره بعده مبنيًّا على تجريد الوضع عن بعض المعنى المأخوذ في مفهومه. قوله: «على تجريدته عنه» أي: تجريد الوضع عن المعنى المأخوذ في مفهومه مجازاً من ذكر المقيد وإرادة المطلق بقرينة ذكر المعنى بعده.
- (٢) قوله: [والألفاظ الدالة بالطبع] أي: الدالة على وجع الصدر الصادرة بالطبع، وكذا الألفاظ الدالة بالعقل كذلك على وجود الألفاظ. قوله: «حروف الهجاء» وهي حروف المبني المقابلة لحروف المعاني.
- (٣) قوله: [لغرض التركيب] إضافة الغرض إلى التركيب بياناً أي: هي موضوعة لغرض هو تركيب الكلمات كتركيب «رجل» و«كتاب» و«زيد» إلى غير ذلك. قوله: «يازاء بعض آخر» كلفظ الاسم فإنه موضوع لزيد مثلاً، وكذلك لفظ الفعل والحرف والمفرد إلى غير ذلك.
- (٤) قوله: [قلنا المعنى ما يتعلّق به القصد الخ] إحضار لعموم لفظ «ما» في تفسير المعنى، ودفع لتوهم تحصيصه بغير اللفظ. قوله: «كلفظ الجملة والخبر» فإنهما موضوعان يازاء «زيد قائم» مثلاً، وكذلك لفظ الكلام والمركب والإنشاء والأمر والنهي إلى غير ذلك.

قلنا هذه الألفاظ^(١) وإن كانت بالقياس إلى معانيها مركبة لكنها بالقياس دلالة أحرازها على أحراز معانيها.

أي الألفاظ المركبة.

إلى ألفاظها الموضوعة يازاتها^(٢) مفردة، وقد أجب عن الإشكالين بأنه

ليس هنا لفظ وضع يازاء لفظ آخر مفرداً كان أو مركباً بل يازاء مفهوم كل في مقام نقض التعريف بالألفاظ أو الكلمات المفردة.

كليًّا أفراده ألفاظ كلفظ الاسم^(٣) والفعل والحرف والخبر والجملة

وغيرها، ولا يخفى عليك أن هذا الحكم منقوص بأمثال الضمائر الراجعة من أن كل لفظ موضوع يازاء مفهوم كلي.

إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مرکبة فإن الوضع فيها وإن كان عاماً لكن أي في تلك الضمائر.

الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة

له أي في مقام رفع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة أو المرکبة.

(مفرد) وهو إما مجرور على أنه صفة لمعنى، ومعناه حينئذ ما لا يدل

جزء لفظه على جزئه، وفيه أنه يُوهِم^(٤) أن اللفظ موضوع للمعنى أي جزء المعنى.

المتصف بالإفراد والتركيب قبل الوضع، وليس الأمر كذلك فإن اتصاف

المعنى بالإفراد والتركيب إنما هو بعد الوضع،.....

(١) قوله: [قلنا هذه الألفاظ] أي: «زيد قائم» و«هل زيد قائم» و«قم» و«لا تقم» إلى غير ذلك.

(٢) قوله: [الفاظها الموضوعة يازاتها] وهي جملة وإنشاء وأمر ونفي إلى غير ذلك. قوله: «مفردة» لعدم دلالة أحراز ألفاظها على أحرازها. قوله: «وقد أجب عن الإشكالين» المحبب السيد ركن الدين صاحب المتوسط.

(٣) قوله: [كلفظ الاسم] فإنه موضوع لمفهوم «كلمة موضوعة لمعنى مفرد غير مقترب بالزمان» ولفظ «زيد» من أفراد هذا المفهوم الكلي، وقس عليه الفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها. قوله: «بأمثال الضمائر» مما كان الوضع فيه عاماً والموضوع له خاصاً كالضمائر والمواضولات وأسماء الإشارة.

(٤) قوله: [وفي أنه الخ] أي: في جعل المفرد صفة للمعنى، ووجه الإيهام أنك إذا عبرت عن شيء فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدرياً فهو منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة وقت تعلق ذلك المعنى به لا بسيبه.

فينبغي^(١) أن يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل «من قتل قتيلا فله سلبه»، أو مرفوع على أنه صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا بد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا^(٢)، وكان النكتة فيه التسيه على تقدم الوضع على الإفراد حيث أتى به بصيغة الماضي^(٣) بخلاف الإفراد، وأما نصبه وإن لم يساعد له رسم الخط فعلى أنه حال من المستكِن في «وضع» أو من المعنى^(٤) فإنه مفعول به

(١) قوله: [فينبغي الخ] أي: فيجب أن يرتكب في كون الإفراد صفة للمعنى قبل الوضع تجوز، وبيانه أنه لما كان مآل المعنى الاتصال به بعد الوضع سباه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يقول إليه كما قيل في قوله عليه الصلوة والسلام «من قتل قتيلا فله سلبه» أي: من قتل شخصا حيا من أهل الحرب فله سلاحه وثوبه، فسمى الشخص الحي المشرف على القتل قتيلا تفاولا؛ لأنه يقول إلى القتل فهو محاز باعتبار المال.

(٢) قوله: [في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا] يعني: أنه لا بد إذا جعل المفرد صفة للفظ من ذكر نكتة؛ لأنه على هذا التقدير صار للفظ صفتان إحداهما جملة فعلية وهي «وضع لمعنى» والأخرى مفرد وهي «مفرد» والأحسن في الوصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد ومخالفة الأحسن لا بد لها من نكتة لأن المتكلم بلغ لا يخلو اختياره هذه الخاصية عن نكتة وحكمة.

(٣) قوله: [بصيغة الماضي] وهي وإن كانت للسبق الرماني لكنها لا تخلو عن إشعار ما بتقدم الوضع على الإفراد. قوله: «وإن لم يساعد له رسم الخط» أي: قاعدة الخط؛ لأن القاعدة فيه أن تكتب الألفاظ بصورة تقرأ في حال الوقف والتنوين تقلب ألفا في الوقف إذا كان منصوبا، قوله: «مفرد» يلزم أن يكون في آخره ألف في حالة النصب مع أنه لم يكن فعلم أنه ليس بمنصوب.

(٤) قوله: [أو من المعنى] لا يقال لو كان حالا منه لتقدم عليه؛ لأن صاحب الحال نكرة، لأننا نقول هذا إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فإن تقديم الحال على صاحب الحال المجرور ممتنع عند البصررين سواء كان مجرورا بالإضافة أو بحرف الجر كما فيما نحن فيه.

بواسطة اللام^(١)، ووجه صحته أن الوضع^(٢) وإن كان مقدماً على الإفراد أي وجہ صحة کون المفرد حالاً من المستکن في «وضع» أو من المعنى.
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة أي المقارنة في الزمان.
الحالية، وقيد الإفراد لإخراج المركبات مطلقاً سواء كانت كلامية^(٣) أو تفسير لـ«مطلقاً».
غير كلامية، فيخرج به عن حد الكلمة مثل «الرجل» و«قائمة» و«بصريّ» أي بقيد الإفراد.
فإن الرجل مثلاً يدل «رجل» فيه على ذات واللام على تعريفها.
وأمثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة بيان الأمثل.
الامتزاج لفظة واحدة وأعرب ياءعرب واحد^(٤) وبقي مثل «عبد الله» علما داخلا فيه مع أنه معرب ياءعربين، ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض أي في حد الكلمة.
متعلق بالعارف.
من علم النحو أنه لو كان الأمر بالعكس^(٥) لكان أنساب، وما أورده تقابل بين تعريفي «الكافية» و«النفصل». ما متعلق بالغرض.

(١) قوله: [بواسطة اللام] كما في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾ [الفاتحة: ٦] فإن الضمير مفعول به بواسطة «على».

(٢) قوله: [ووجه صحته أن الوضع الخ] أي: وجہ صحة وقوع قوله «مفرد» حالاً سواء كان من الضمير أو من المعنى أن الوضع الخ، وغرضه دفع ما يتوجه من أنه يجب أن يكون الحال وعامله مقتربين والوضع مقدم على الإفراد، وحاصل الدفع أن الوضع وإن كان مقدماً على الإفراد ذاتاً ورتبة إلا أنهما مقتربان زماناً وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية.

(٣) قوله: [سواء كانت كلامية] وهي ما يقال لها كلام عند أرباب هذا الفن وهي المركبات التامة كـ«زيد قائم»، وغير الكلامية ما عدتها من المركب الإضافي والتوصيفي والعدي وغيرها.

(٤) قوله: [وأعرب ياءعرب واحد] يستفاد من سياق كلامه أن مثل «قائمة» يستحق أن يعرب ياءعربين إلا أنه لشدة الامتزاج أعرب ياءعرب واحد مع أنه ليس الأمر كذلك؛ لأن الناء مبني الأصل وهو لا يستحق الإعراب، لكنه أراد بالإعراب الكيفية من قبيل ذكر الأ شخص وإرادة الأعم وهي تشمل الحركة الإعرابية والبنائية، فيكون معنى قوله «أعرب ياءعرب واحد»: كييف بكيفية واحدة مع أن كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفتين بكيفيتين.

(٥) قوله: [لو كان الأمر بالعكس الخ] أي: لو كان أمر الدخول والخروج بالعكس بأن يكون مثل الرجل

صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال «هي اللفظة الدالة على صفات المفرد بالوضع» فمثل عبد الله علما خرج عنه فإنه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه، فأخرجه بقيد الإفراد ولو لم يخرجه بتركه لكنه أنساب أي في قوله «اللفظة الدالة على صفات المفرد».

كما عرفت^(١) وأعلم أن الوضع^(٢) يستلزم الدالة لأن الدالة كون الشيء تتحقق للمقام ودفع لإثبات عن الكافية والمفصل. بحيث يفهم منه شيء آخر، فمتي تحقق الوضع تتحقق الدالة بعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدالة كما وقع في هذا الكتاب، لكن الدالة لا وإن كانت معتبرة في تعريف الكلمة.

تستلزم الوضع لإمكان أن تكون بالعقل كدلالة لفظ «ديز» المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وأن تكون بالطبع كدلالة لفظ «أح أح»

على وجع الصدر بعد ذكر الدالة لا بد من ذكر الوضع كما في قوله: [كما عرف] والحاصل أن كل ما أعراب ياء مركبة في تعريف الكلمة مشتق من المزيد فهو شاذ.

المفصل (وهي) أي: الكلمة (اسم و فعل و حرف) أي: منقسمة^(٣) إلى متعلق بالدلالة إشارة إلى المرجع.

داخلا في تعريف الكلمة ومثل عبد الله علما خارجا عنه لكان أشد مناسبة لغرض الفن؛ فإن الغرض من تدوين علم النحو معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه فالمناسب أن كل ما أعراب بإعراب واحد يكون كلمة وكل ما أعراب بإعرابين يكون مركبا، ثم صيغة «أنسب» مشتق من المزيد فهو شاذ.

(١) قوله: [كما عرف] والحاصل أن في تعريف المصب خللا من وجهين وفي تعريف الزمخشرى من وجه.

(٢) قوله: [واعلم أن الوضع] دفع لإثبات أنه إن كان الدالة معتبرة في تعريف الكلمة فتعريف المصب ناقص وإن لم تكن معتبرة فتعريف المفصل مشتمل على أمر زائد، وحاصل الدفع أن الدالة معتبرة فيه لكنه لما ذكر المصب الوضع وهو يستلزم الدالة فلم يحتاج بعد ذكره إلى ذكرها.

(٣) قوله: [أي: منقسمة الخ] ليس هذا التفسير بإشارة إلى تقدير الخبر كما وهم فإنه تكلف ولا داعي إلى



هذه الأقسام الثلاثة ومنحصرة^(١) فيها (لأنها) أي: الكلمة لـما كانت إشارة إلى الدعوى.

موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي (إما) من صفتها^(٢) (أن تدل

على معنى) كائن (في نفسها) أي: في نفس الكلمة، والمراد بكون المعنى إشارة إلى حذف المتعلق. إشارة إلى المرجع.

في نفسها أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انتضام كلمة أخرى علة عدم حاجة الانتضام. أي على المعنى. تقسيم دلالة الكلمة بنفسها.

إليها لاستقلاله بالمفهومية (أو) من صفتها أن (لا) تدل على معنى في أي المعنى.

نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه إلى انتضام كلمة أخرى إليها لعدم استقلاله بالمفهومية، وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم إن علة الاحتياج إلى الانتضام.

شاء الله تعالى. القسم (الثاني) وهو ما لا يدل على معنى في نفسها إشارة إلى حذف الموصوف. تعين القسم الثاني.

(الحرف) كمن وإلى فإنهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما أعني تطبيق بين المثال والمثل له.

الابتداء والانتهاء إلى الكلمة أخرى كالبصرة والكوفة في قوله «سرت من

البصرة إلى الكوفة» وإنما سمي هذا القسم حرفا لأن الحرف في اللغة بيان لوجه تسمية الحرف بالحرف.

الطرف^(٣) وهو في طرف أي: جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان تعليمه.

اعتبارها بل إشارة إلى أن تقسيم الكلمة إلى اسم و فعل و حرف من قبيل تقسيم الكلي إلى الجزئيات فالحكم مقدم على العطف، أي: كل واحد منها كلمة لا مجموعها.

(١) قوله: [ومنحصرة] إشارة إلى الدعوى و يتعلق به قوله «لأنها الخ»، ودعوى الانحصار يفهم من السكوت في محل بيان الأقسام؛ فإنه لما سكت عن ذكر قسم رابع في محل البيان فهم منه الانحصار في الثلاثة.

(٢) قوله: [من صفتها] دفع لامتناع حمل الدلالة على الكلمة، والحاصل أن قوله «إما أن تدل الخ» مبتدأ محنوفُ الخبر، والجملة خبرُ «أن».

(٣) قوله: [في اللغة الطرف] يقال: «حرف الوادي والجبل» أي: طرفة، وفي التنزيل «ومن الناس من يَقْبَدُ

عَمَدةٌ فِي الْكَلَامِ وَهُوَ لَا يَقُعُ عَمَدةٌ فِيهِ كَمَا سُتُّرِفُ (وَ) الْقَسْمُ (الْأَوَّلُ)
وَمَقْصُودُهُ أَيُّ الْحَرْفِ. إِشارةٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ.

وَهُوَ مَا يَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا (إِمَّا) مِنْ صَفَتِهَا (أَنْ يَقْتَرِنَ) ذَلِكُ
تَعْنِي الْقَسْمَ الْأَوَّلَ.
مَتَعَلِّمٌ بِالْفَهْمِ.

الْمَعْنَى (۱) الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهَا فِي الْفَهْمِ عَنْهَا (بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الْثَّلَاثَةِ) أَعْنِي
إِشارةٌ إِلَى الْمَرْجَعِ.
مَتَعَلِّمٌ بِيَقْتَرِنِهِ. أَيُّ عَنْ تَلِكَ الْكَلْمَةِ.

الْمَاضِي وَالْحَالُ وَالْاسْتِقْبَالُ، أَيْ: حِينَ يَفْهَمُ ذَلِكَ الْمَعْنَى عَنْهَا يَفْهَمُ أَحَدُ
قُسْمِيْرِ الْقُرْآنِ الْمَعْنَى بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ.
أَيُّ عَنِ الْكَلْمَةِ.

الْأَزْمَنَةِ الْثَّلَاثَةِ أَيْضًا مَقَارِنًا لَهُ (أَوْ) مِنْ صَفَتِهَا أَنْ (لَا) يَقْتَرِنَ ذَلِكَ الْمَعْنَى
أَيُّ لِذَلِكَ الْمَعْنَى.

فِي الْفَهْمِ عَنْهَا مَعْنَى أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الْثَّلَاثَةِ الْقَسْمُ (الثَّانِي) وَهُوَ مَا يَدْلِلُ عَلَى
إِشارةٌ إِلَى أَنَّ الْيَاءَ بِمَعْنَى «مَعْ». بِيَانِ الْقَسْمِ الثَّانِي.

مَعْنَى فِي نَفْسِهَا غَيْرُ مَقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الْثَّلَاثَةِ (الْأَسْمَ) وَهُوَ مَأْخُوذُ مِنْ

الْسُّمُوِّ وَهُوَ الْعُلُوُّ لِاستِعْلَاهِ عَلَى أَخْوِيهِ (۲) حِيثُ يَتَرَكَّبُ مِنْهُ وَحْدَهُ الْكَلَامُ
إِشارةٌ إِلَى وَجْهِ تَسْمِيَةِ الْأَسْمَ بِالْأَسْمَ. أَيُّ لِاستِعْلَاهِ عَلَى أَخْوِيهِ.
تَعْلِيلٌ لِاستِعْلَاهِ الْأَسْمَ.

دُونَ أَخْوِيهِ، وَقِيلَ مِنَ الْوَسْمِ وَهُوَ الْعَلَمَةُ لِأَنَّهُ عَلَمَةٌ عَلَى مَسْمَاهِ (وَ)
وَجْهِ تَسْمِيَةِ الْأَسْمَ بِالْأَسْمَ عَلَى الْقِبْلَةِ.

الْقَسْمُ (الْأَوَّلُ) وَهُوَ مَا يَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مَقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ
الْأَزْمَنَةِ (الْفَعْلُ) سَمِّيَّ بِهِ لِتَضُمُّنِهِ الْفَعْلُ الْلُّغُوِيُّ وَهُوَ الْمَصْدُرُ (۳) (وَقَدْ عَلِمَ

هَذَا الْقَسْمُ.)

اللَّهُ عَلَى حُرُوفِهِ [الْمُعَجَّلُ: ۱۱] أَيْ: طَرْفٌ وَجَانِبٌ مِنَ الدِّينِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ عَلَى ثَبَاتٍ وَتِسْكُنٍ، فَالْتَّسْمِيَةُ مِنْ
قَبْلِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَحْلِهِ.

(۱) قَوْلُهُ: [ذَلِكُ الْمَعْنَى الْخُ] لِمَا اعْتَدَ الْقُرْآنُ الْمَعْنَى بِالْزَّمَانِ فِي الْفَهْمِ عَنِ الْكَلْمَةِ خَرَجَ عَنْ حَدَّ الْفَعْلِ مَا يَكُونُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّمَانِ تَرَبَّ في الْفَهْمِ كَ«ضَارِبٌ أَمْسٌ»، وَمَا يَقْتَرِنُ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ بِحَسْبِ التَّحْقِيقِ كَ«ضَارِبٌ»،
وَمَا يَكُونُ مَقَارِنًا فِي الْفَهْمِ لَكِنْ لَا يَكُونُ فَهْمَهُمَا عَنِ الْكَلْمَةِ كَمَا إِذَا اتَّفَقَ مَعَ فَهْمِ «ضَارِبٌ» فَهْمٌ زَمَانٌ.

(۲) قَوْلُهُ: [لِاسْتِعْلَاهِ عَلَى أَخْوِيهِ] أَيْ: مَثَلِيْهِ وَهُمَا الْفَعْلُ وَالْحُرْفُ فِيْهِ مَحَازٌ، وَلَأَنَّهُ يَرْفَعُ الْمَسْمَى مِنْ زَاوِيَةِ
الْهِجْرَانِ إِلَى مَنْصَةِ الْعِرْفَانِ وَمِنْ حَضْبِضِ الْحَفَاءِ إِلَى أَوْجِ الْجَلَاءِ، وَهَذَا مَذَهَّبُ الْبَصَرَيْنِ وَمَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ
مَذَهَّبُ الْكَوْفَيْنِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الرَّاجِحُ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِتَقْدِيمِهِ وَبِذَكْرِ الْمَذَهَّبِ الثَّانِي بِ«قِيلٍ».

(۳) قَوْلُهُ: [وَهُوَ الْمَصْدُرُ] فَيَكُونُ مِنْ قَبْلِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ فَإِنَّ الْمَصْدُرَ جُزْءٌ الْفَعْلِ الْاِصْطَلَاحِيِّ،

بذلك) أي بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة (حد كل واحد منها) أي: من تلك الأقسام؛ وذلك لأنه قد علم به أي: بوجه الحصر أن الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى إليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترب بأحد الأزمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترب بأحد الأزمنة الثلاثة، فالكلمة مشتركة بين الأقسام الثلاثة، والحرف ممتاز عن أخيه بعدم الاستقلال في الدلالة، والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران، والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران، فعلم لكل واحد منها معرف جامع لأفراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحدّ ههنا^(١) إلا المعرف الجامع المانع، والله در المصنف^(٢) حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله «وقد علم بذلك» ثم صرّح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطابع^(٣)

أو تسمية الدال باسم المدلول التضمني، أو تسمية المتعلق باسم المتعلق.

(١) قوله: [ههنا الح] أي: في هذا الفن، فإن الحد عند الأدباء هو المعرف الجامع؛ إذ ليس غرضهم من الحد إلا التمييز التام، فهذا جواب عن منع التغريب بأن الحد معرف يشتمل على الذاتيات فقط وليس الدليل المعلوم من وجه الحصر تعريفا بالأجزاء الذاتيات، وحاصل الجواب ظاهر.

(٢) قوله: [والله در المصنف] الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فأريد به الخير مجازا فيقال في المدح «الله دره» وفي النم «لا در دره» أي: لا كثر خيرة.

(٣) قوله: [بناء على تفاوت مراتب الطابع] أي: درجات العقول فراغ حال كل من الذكي والغبي

(**الكلام**) في اللغة ما يتكلّم به قليلاً كان أو كثيراً، وفي اصطلاح النحوة (**ما**)

إشارة إلى أن معناه المذكور في المتن اصطلاحي وقوله «في اصطلاح النحوة» تصرّيف به.

(**تضمن**) أي: لفظ **تضمن** (**كلمتين**) **حقيقة أو حكماً**^(١) أي: تكون كلّ

إشارة إلى أن «ما» نكرة موصولة عبارة عن لفظ. دفع للزوم الاتّحاد بين المتضمن والمتضمن. ما

واحدة منها في ضمّنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن

اسم مفعول كلّ واحدة من كلمتين، فلا يلزم اتحادهما (**بالإسناد**) أي:

تضمناً حاصلاً^(٢) بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى، والإسناد

نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الأخرى بحيث تفيد

المخاطب^(٣) فائدة تامة، فقوله «ما» يتناول المهملات والمفردات

تفصيل لبيان فوائد القيد.

والمركبات الكلامية والغير الكلامية، وبقيد «تضمن كلمتين» خرجت

المهملات^(٤) والمفردات، وبقيد «الإسناد» خرجت المركبات غير

والمتوسط لحديث «كَلَّمُوا النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عَقُولِهِمْ» فإن العقول متفاوتة بحسب فطرة الله التي فطر الناس عليها باتفاق العقول، وعقل نبيّنا صلوات الله وسلامه عليه فائق على عقول سائر العقولين.

(١) قوله: [**حقيقة أو حكماً**] الكلمة الحكمية ما كان جزءاً من الكلام فإنه في حكم الكلمة الحقيقة في كونه جزءاً منه. وقوله: «أي: يكون كلّ واحدة منها» فإن التثنية اختصار مفردتين متعاطفين فقولك «جاءني رجالان» في قوة « جاءني رجل ورجل»، فكانه قال «ما تضمن كلمة وكلمة بالإسناد» فالمتضمن هو المجموع والمتضمن كلّ واحدة من الكلمتين فلا اتحاد بينهما.

(٢) قوله: [**أي: تضمناً حاصلاً الخ**] إشارة إلى أن الجار والم Pronoun منصوب على المصدرية باعتبار المتعلق المعنوف وأن الباء سبيّة، ويجوز أن تكون للإتصاق أي: تضمنا ملخصاً بالإسناد.

(٣) قوله: [**حيث تفيد المخاطب**] أي: من شأنه أن تقصد به إفاده المخاطب الخ، فدخل فيه إسناد الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة، ودخل أيضاً إسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب.

(٤) قوله: [**خرجت المهملات**] أي: المهملات الصرفية، أما المركب من الكلمتين والمهمل نحو «زيد قائم



الكلامية، مثل: «غلام زيد» و«رجل فاضل» وبقيت المركبات الكلامية المقصود بقولها. سواء كانت خبرية مثل: «ضرب زيد» و«ضربت هند» و«زيد قائم» أو إنشائية مثل: «اضرب» و«لا تضرب» فإن كل واحد منهما تضمن كلمتين إحداهما ملفوظة، والأخرى منوية، وبينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة تامة، حيث كانت الكلمتان أعم من أن تكونا كلامتين حقيقة أو حكما دخل في التعريف مثل «زيد أبوه قائم أو قام أبوه أو قائم أبوه»؛ فإن الأخبار فيها مع أنها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة أعني «قائم أي في الأمثلة المذكورة.» الأب». ودخل فيه أيضاً مثل «جسق مهممل» و«دiniz مقلوب زيد» مع أن المسند إليه فيهما مهممل ليس بكلمة فإنه في حكم «هذا اللفظ»، أعلم أن كلام المصنف رحمه الله ظاهر في أن^(١) نحو «ضربت زيداً قائماً» بمجموعه كلام، بخلاف كلام صاحب "المفصل" حيث قال «الكلام هو المركب من كلامتين أسنداً إحداهما إلى الأخرى»

وائم» فلم يخرج، لكنه لا ضير فيه لأنه كلام إلا أنه مشتمل على حشو.

(١) قوله: [كلام المصنف رحمه الله ظاهر في أن الخ] ولكن لا يخفى أنه يلزم على المص - بناء على ظاهر كلامه تحقق ثلاثة أفراد من الكلام في نحو «ضربت زيداً قائماً» وهي «ضربت» و«ضربت زيداً» و«ضربت زيداً قائماً» مع وحدة الإسناد فيه، بخلاف تعريف صاحب المفصل فإنه يلزم عليه تحقق أفراد من الكلام في نحو «قمت أضرب رجلاً وهو قائم» مع تعدد الإسناد، والحق ما ذهب إليه صاحب المفصل؛ لأن توقف المسند على المسند إليه ذاتي وعلى غيره عارضي ولأن الإسناد نسبة لا تقوم إلا بشيءين مسند ومسند إليه.

فإنه صريح^(١) في أن الكلام هو «ضربي» والمتصلات خارجة عنه، ثم أعلم أن صاحب «المفصل» وصاحب «الباب» ذهبا إلى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف أيضاً ينظر إلى ذلك فإنه قد اكتفى في تعريف أي عن الكلام. أي يميل. أي إلى ترادفهم. بيان لوجه نظر الكلام إلى الترادف.

الكلام بذكر الإسناد مطلقاً ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته، ومن جعله أي الكلام.

أخص من الجملة قيده به فحينئذ^(٢) يصدق الجملة على الجمل الخبرية أي بكونه مقصوداً.

الواقعة أخباراً أو أوصافاً بخلاف الكلام، وفي بعض الحواشي: أن المراد بالإسناد هو الإسناد المقصود لذاته، وحينئذ يكون الكلام عند المصنف في تعريف المصنف.

أيضاً أخص من الجملة (ولا يتأتى) أي: لا يحصل (ذلك) أي: الكلام (الآخر) إشارة إلى المشار إليه. تفسير اللفظ.

في ضمن (اسمين)^(٣) أحدهما مستند والآخر مستند إليه (أو) في ضمن إشارة إلى حلف المضاف. احتراز عن مثل «فلم زيد».

(اسم) مستند إليه (فعل) مستند. وفي بعض النسخ «أو في فعل واسم»، فإن بيان الواقع. بيان اختلاف النسخ. بتقديم الفعل على الاسم.

التركيب الثنائي العقلي بين الأقسام الثلاثة يرتقي إلى ستة أقسام ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف، وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف، ومن البيّن أن الكلام

(١) قوله: [فإنه صريح الخ] لأن كلمة «من» تفيد أن ما بعدها هو الأجزاء للكلام وهو كلمتان فلا يصدق على ما كان أجزاؤه أزيد منها كما لا يخفى.

(٢) قوله: [فحينئذ] أي: حين إذ قيد الإسناد في تعريف الكلام بكونه مقصوداً لذاته يصدق الجملة على الجملة الواقعه وصفاً أو حبراً أو قسماً أو شرطاً مما لا يكون الإسناد فيه مقصوداً لذاته بخلاف الكلام فإنه لا يصدق على مثل ذلك.

(٣) قوله: [ضمن (اسمين)] من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الطرف والمظروف.

لا يحصل بدون الإسناد والإسناد لا بد له من مسنن ومسند إليه وهما لا يتحققان إلا في اسمين أو في اسم و فعل، وأما الأقسام الأربع الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان، وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود فان الاسم إن كان مسندًا فالمسند إليه مفقود، وإن كان مسندًا إليه فالمسند مفقود، ونحو «يا زيد» بتقدير «أدعوك زيدا»^(١) فلم يكن من تركيب الحرف دفع النقض على القاعدة المذكورة بمثل «يا زيد». والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في «أدعوك» وهو أنا. (الاسم ما دل) أي: الكلمة^(٢) دلت (على معنى) كائن^(٣) (في نفسه) أي: في نفس ما دلّ يعني الكلمة، فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول، قال المصنف في "الإيضاح شرح المفصل"^(٤) الضمير في «ما دلّ على معنى في نفسه» يرجع إلى «معنى»

(١) قوله: [بتقدير «أدعوك زيدا»] المتنقول إلى الإنشاء، فلا يرد أن «يا زيد» إنشاء و«أدعوك زيدا» إخبار فكيف يكون الأول بتقدير الثاني.

(٢) قوله: [أي: الكلمة] إشارة إلى أن المراد بـ«ما» الكلمة، فلا يدخل في التعريف المركب والدوال الأربع، والقرينة على ذلك جعل الاسم من أقسام الكلمة.

(٣) قوله: [كائن] إشارة إلى أن قوله [في نفسه] صفة لـ[معنى] سواء رجع ضميره إلى «ما» أو إلى «معنى».

(٤) قوله: [قال المصنف في "الإيضاح شرح المفصل" الخ] غرضه من هذا النقل توطئة لبيان معنى كينونة المعنى في نفسه وجوائز رجوع الضمير «في نفسه» إلى المعنى بصرف «في» عن الظرفية وجعلها بمعنى اعتبار مدخلاتها، ودفع لما يرد على إرجاع الضمير إلى المعنى من أنه يقول المعنى على هذا إلى كون المعنى في نفس المعنى وما هذا إلا ظرفية الشيء لنفسه!.

أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه^(١) وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أي المعنى.
له عطف على قوله «باعتباره».

أمر خارج عنه كقولك «الدار في نفسها حكمها كذا»^(٢) أي: لا باعتبار أي عن المعنى.

أمر خارج عنها، ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره أي:
أي نفس الحرف.

حاصل في غيره أي: باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه^(٣) انتهى كلامه،
أي في غير المعنى.

ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما أن في الخارج
أي محصول كلام المصنف في الإيضاح.

موجوداً قائمًا بذاته^(٤) موجوداً قائمًا بغيره كذلك في الذهن^(٥) معقول هو

(١) قوله: [أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه] يعني: أن «في» بمعنى اعتبار مدخلوها، فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه على تقدير رجوع الضمير إلى المعنى، وقوله «وبالنظر إليه في نفسه» عطف تفسيري، وقوله «لا باعتبار أمر خارج عنه» تأكيد لذلك.

(٢) قوله: [كقولك الدار في نفسها حكمها كذا] من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس توضيحاً للمطلوب وتتنويراً للمقصود، وقوله: «حكمها كذا» أي: قيمتها كذا يعني: مائة دينار مثلاً، والمراد بالأمر الخارج عنها مثل الجيران وكونها في وسط البلد أو قرية من المسجد أو السوق إلى غير ذلك. وقوله: «ولذلك قيل الحرف الخ» أي: ولأجل أن «في» في هذا المقام بمعنى اعتبار مدخلوها قيل الحرف ما دل الخ.

(٣) قوله: [أي: باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه] إشارة إلى أن إضافة الغير إلى الضمير للعهد الخارجي بقرينة شهرة كون الغير في بحث الحرف بمعنى المتعلق، فلا يرد أن المعنى الحاصل بالغير المطلق يتحقق في الفعل والاسم أيضاً؛ لأن معناهما حاصل بلقوظهما وهو غير المعنى فلا يكون تعريف الحرف مانعاً عن دخول الغير فيه.

(٤) قوله: [موجوداً قائمًا بذاته الخ] معنى القيام بذاته عدم كون القيام بالغير والتبعية كما في الأجسام، ومعنى القيام بالغير كونه وصفاً لأمر تابعاً له كما في الأعراض.

(٥) قوله: [كذلك الموجود في الذهن الخ] أي: كذلك الموجود في الذهن قد لا يكون تابعاً لأمر في الملاحظة بأن لا يكون ملاحظة العقل إياه والتفاته إليه يتبع أمر آخر كالمعنى المدلول عليه بلفظ «الابتداء»، وهذا المعنى هو المدرك قصداً والملحوظ في حد ذاته والمستقل بالمفهومية والصالح لأن يحكم به وعليه وغير آلة لمشاهدة غيره، وقد يكون تابعاً لأمر في الملاحظة بأن يكون ملاحظة العقل إياه يتبع أمر آخر كالمعنى



مَدْرَكٌ قَصْدًا مَلْحُوظٌ فِي ذَاتِهِ^(١) يَصْلُحُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ وَبِهِ، وَمَعْقُولٌ هُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ «مَعْقُولٌ هُوَ مَدْرَكٌ قَصْدًا». ^{أَيْ ذَلِكَ الْمَعْقُولُ}
مَدْرَكٌ تَبْعَا وَآلَةً لِمَلَاحَظَةِ غَيْرِهِ فَلَا يَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْهُمَا^(٢) فَالْابْتِدَاءُ مَثَلًا إِذَا

لَا حَظِيَّهُ الْعُقْلُ قَصْدًا وَبِالذَّاتِ كَانَ مَعْنَى مُسْتَقْلًا بِالْمَفْهُومِيَّةِ مَلْحُوظًا فِي
^{أَيْ مَعْنَى الْاِبْتِدَاءِ}

ذَاتِهِ، وَلَزْمُهُ تَعْقُلٌ مَتَعْلَقٌ إِجْمَالًا وَتَبْعًا^(٣) مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى ذِكْرِهِ وَهُوَ
^{أَيْ ذَكْرٌ ذَلِكَ الْمَتَعْلَقِ}

بِهَذَا الاعتَبَارِ مَدْلُولٌ لِفَظُ الْابْتِدَاءِ فَلَا حَاجَةٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ إِلَى ضَمْ
^{أَيْ بِاعْتِبَارِ مَلَاحَظَةِ الْعُقْلِ مَعْنَى الْابْتِدَاءِ قَصْدًا}

كَلْمَةُ أُخْرَى إِلَيْهِ لَتَدْلُلُ عَلَى مَتَعْلَقِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِمْ إِنَّ لِلَّاْسِمِ^(٤)
^{أَيْ إِلَى لِفَظِ الْابْتِدَاءِ}

وَالْفَعْلُ مَعْنَى كَائِنًا فِي نَفْسِ الْكَلْمَةِ الدَّالِلَةِ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَا حَظِيَّهُ الْعُقْلُ مِنْ

الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِلِفَظِ «مِنْ»، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمَدْرَكُ تَبْعَا وَالْمَلْحُوظُ فِي حَدَّ غَيْرِهِ وَغَيْرُ الْمُسْتَقْلِ
بِالْمَفْهُومِيَّةِ وَغَيْرِ صَالِحٍ لِأَنْ يُحْكَمَ بِهِ وَعَلَيْهِ وَآلَةً لِمَلَاحَظَةِ غَيْرِهِ.

(١) قَوْلُهُ: [مَلْحُوظٌ فِي ذَاتِهِ] تَفْسِيرٌ وَبِيَانٌ لِقَوْلِهِ «قَصْدًا» وَهُوَ بِهَذَا الاعتَبَارِ مُسْتَقْلٌ بِالْمَفْهُومِيَّةِ. وَقَوْلُهُ: «وَآلَةً
لِمَلَاحَظَةِ غَيْرِهِ» أَيْ: مِرْأَةٌ لِمَشَاهِدَةِ غَيْرِهِ، وَالْمَرَادُ بِالغَيْرِ هُوَ الْمَتَعْلَقُ، وَهُوَ بِهَذَا الاعتَبَارِ غَيْرُ مُسْتَقْلٍ بِالْمَفْهُومِيَّةِ.

(٢) قَوْلُهُ: [فَلَا يَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْهُمَا] أَيْ: مِنْ كُونِهِ مُحْكُومًا عَلَيْهِ وَبِهِ؛ لِأَنَّ الصَّالِحَ لِهِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَا هُوَ
مُلْتَقَطٌ بِالذَّاتِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ حِينَ رُؤْيَا الْوَجْهِ فِي الْمِرْأَةِ تَمْكِنُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى الْوَجْهِ لِكُونِهِ مَرْئِيًّا قَصْدًا
وَلَا تَمْكِنُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى الْمِرْأَةِ لِكُونِهَا مَرْئِيَّةً تَبْعَا.

(٣) قَوْلُهُ: [إِجْمَالًا وَتَبْعًا] كَرْؤُيَّةُ الْمِرْأَةِ فَإِنَّهَا تَلْزِمُ لِرُؤْيَا الْمَرْئَيِّ إِجْمَالًا وَتَبْعًا، فَإِذَا تَعْقَلَتْ مَدْلُولُ لِفَظِ الْابْتِدَاءِ
تَعْقَلَتْ ابْتِدَاءً شَيْءٌ مَا مِنْ مَوْضِعٍ مَا أُوْلَئِكَ مِنْ وَقْتٍ مَا وَهَذَا هُوَ تَعْقُلٌ مَتَعْلَقٌ إِجْمَالًا وَتَبْعًا.

(٤) قَوْلُهُ: [وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِمْ إِنَّ لِلَّاْسِمِ الْخَ] يَعْنِي: لَيْسَ مَرَادُهُمْ بِكُونِ الْمَعْنَى فِي نَفْسِ الْكَلْمَةِ أَنَّهُ
مَدْلُولٌ هُنْتَهَا حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ الْحُرْفُ بِلِلْمَرَادِ أَنَّهُ إِذَا انتَقَلَ وَحْدَهُ إِلَى ذَهْنِ السَّامِعِ انتَقَلَ مَعْنَاهُ الْمَعْنَى إِلَيْهِ
فَكَانَ قَالِبُ الْاِسْمِ وَالْفَعْلِ كَظْرُفٌ إِذَا انتَقَلَ انتَقَلَ بِمَا فِيهِ فَيُقَالُ إِنَّ الْمَعْنَى فِي نَفْسِ الْكَلْمَةِ، وَمَا يُقَالُ مِنْ
أَنَّ لِلْحُرْفِ مَعْنَى كَائِنًا فِي غَيْرِهِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا انتَقَلَ وَحْدَهُ إِلَى ذَهْنِ السَّامِعِ لَمْ يَنْتَقَلْ مَعَهُ الْمَعْنَى إِلَيْهِ فَكَانَ
قَالِبُ الْحُرْفِ كَظْرُفٌ خَالٌ فَلَا يُقَالُ مَعْنَاهُ فِيهِ.

أى حال السير والبصرة.

أى جعل العقل مفهوم الابتداء.

أى كان معنى ملئنا إله بالشيء.

أى يدل عليه إلا بضم الكلمة أخرى دالة على متعلقه.

أى يدل عليه إلا بضم الكلمة أخرى دالة على متعلقه.

أى حاصل الفرق بين معنى لفظ الابتداء ومعنى لفظ «من».

أى جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث إنها حالات

لمتعلقاتها وآلات لتعريف أحوالها، وذلك المعنى الكلى يمكن أن يتعقل

قصدًا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح أن يكون محكمًا

عليه وبه، وأما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح أن تكون

محكمًا عليها وبها؛ إذ لا بد في كل واحد منها أن يكون ملحوظاً قصدًا

أى من المحكم عليه وبه.

يمكن أن يعتبر النسبة بينه وبين غيره، بل تلك الجزئيات لا تتعقل إلا

بذكر متعلقاتها لتكون آلات للاحظة أحوالها، وهذا هو المراد بقولهم

«إن الحرف» ^(٣) كلامة تدل على معنى في غيرها»،**والحاصل** أن لفظ «الابتداء» موضوع لمعنى كلى، ولفظة «من» موضوعةلكل واحد من جزئياته ^(٢) المخصوصة المتعلقة من حيث إنها حالات

لمتعلقاتها وآلات لتعريف أحوالها، وذلك المعنى الكلى يمكن أن يتعقل

قصدًا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح أن يكون محكمًا

عليه وبه، وأما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح أن تكون

محكمًا عليها وبها؛ إذ لا بد في كل واحد منها أن يكون ملحوظاً قصدًا

أى من المحكم عليه وبه.

يمكن أن يعتبر النسبة بينه وبين غيره، بل تلك الجزئيات لا تتعقل إلا

بذكر متعلقاتها لتكون آلات للاحظة أحوالها، وهذا هو المراد بقولهم

«إن الحرف» ^(٣) كلامة تدل على معنى في غيرها»،

(١) قوله: [ولا يمكن أن يتعقل] أي: لا يمكن أن يتعقله السامع إلا بتعقل متعلقه بخصوصه؛ فإن تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما.

(٢) قوله: [لكل واحد من جزئياته الخ] لأنها لا تستعمل إلا في الجزئيات، وإنما يعلم الوضع بالاستعمال أو بنص الواقع على وضعه لمعنى، والمراد بجزئيات الابتداء جزئيات إضافيات كابتداء المشي، وابتداء القراءة، وابتداء الكتابة، وابتداء الأكل، وابتداء الشرب إلى غير ذلك مما لا يحصى.

(٣) قوله: [وهذا هو المراد بقولهم «إن الحرف الخ】 فالمراد بالغير هو المتعلقات وبكون المعنى في تلك المتعلقات أن يكون المعنى متعلقاً باعتبار تلك المتعلقات وملاحتتها.

وإذا عرفت هذا^(١) علمت أن المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله

بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة أي على المعنى بنفسها.

إلى ضمّ الكلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية، فمرجع كينونة المعنى^(٢) أي المعنى. أي فرجوع مصدر «كان».

في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه إلى أمر واحد وهو استقلاله خبر لـ«المرجع».

بالمفهومية، ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في «نفسه» يحتمل أن

يرجع إلى «ما» الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر^(٣)

ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس أي إرجاع الضمير إلى الموصول.

الكلمة، ويحتمل أن يرجع إلى المعنى، ولذا ذكر الضمير^(٤) تنبئها على

(١) قوله: [وإذا عرفت هذا الخ] هذا كلام الشارح بعد انتهاء كلام بعض المحققين، أي: وإذا عرفت هذا التحقيق من أن بعض المفهومات يكون ملحوظاً في ذاته لا يحتاج تعلقه إلى أمر آخر وهو المعنى المستقل بالمفهومية، وأن بعض المفهومات يكون ملحوظاً باعتبار أنه آلة للاحظة أمر آخر وهو المعنى الغير المستقل بالمفهومية علمت أن المراد الخ.

(٢) قوله: [مرجع كينونة المعنى الخ] المرجع مصدر ميميّ مبتدأ وقوله: «إلى أمر واحد» خبره، أي: فرجوعهما إلى أمر واحد. وقوله: «ففي هذا الكتاب الخ» جواب شرط مقدّر، أي: إذا كان رجوع الكينونتين إلى أمر واحد ففي هذا الكتاب أي: كتاب الكافية الخ.

(٣) قوله: [وهذا هو الظاهر] أي: هذا الاحتمال من رجوع الضمير إلى «ما» هو الراوح المتبادر، فإنه إذا رجع الضمير إليه يكون المعنى فيه كينونة المعنى في نفس الكلمة لكونه عبارة عن الكلمة فيكون هذا مطابقاً لما سبق في وجه الحصر من قوله: «على معنى في نفسها» فإنه اعتبر فيه أيضاً كينونة المعنى في نفس الكلمة، وقوله: «ليكون الخ» علة لإرجاع الضمير إلى «ما» أو للحكم بالظهور.

(٤) قوله: [ذكر الضمير] أي: جاء بضمير المذكور في «نفسه» فلو أثّر لم يصحّ إرجاعه إلى المعنى فلم يحصل التنبيه. وقوله: «ظاهرة في المعنى الأخير» وجه ظهورها فيه قرب المرجع حيثُدُّ وشيوغ المعنى

صحّة إرادة كلا المعنيين، ولكن عبارة "المفصل" ظاهرة في المعنى الأخير وهو إرجاع الضمير إلى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدلّ على اعتبار أي لعدم مسبوقة تلك العبارة. كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمة الله هناك برجوته إلى المعنى، وبما سبق من التحقيق^(١) ظهر أنه لا يختلّ حد الاسم جمعاً ولا حد الحرف منعاً بالأسماء اللازمية الإضافة مثل «ذو وفوق وتحت وقدام وخلف» إلى غير ذلك؛ لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمهها تعقل متعلقاتها إجمالاً وتبعاً من غير حاجة إلى ذكرها، لكن لما جرت العادة^(٢) باستعمالها في مفهوماتها مضافة إلى متعلقات مخصوصة؛ لأن الغرض من وضعها لزم حوار لغات^{أي استعمالها في مفهوماتها بالإضافة.} ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لأجل فهم أصل المعنى فهي دالة على

الأخير، وإنما قال «ظاهرة» لأنها تحتمل المعنى الأول أيضاً، قوله: «لعدم مسبوقيتها الخ» علة لعدم صرف عبارة المفصل عن الظاهر.

(١) قوله: [وبما سبق من التحقيق] وهو أن معاني الأسماء مفهومات كلية لزمهها تعقل متعلقاتها من غير حاجة إلى ذكرها بخصوصها بخلاف معانى الحروف فإنها جزئيات مخصوصة متعلقة ولا يسكن تعقل متعلقاتها إلا بذكرها بخصوصها ظهر أن الخ، والغرض من هذا الكلام حوار عن إبراد اختلال حد الاسم والحرف جمعاً ومنعاً بالأسماء اللازمية الإضافة.

(٢) قوله: [لكن لما جرت العادة الخ] يعني: أن لزوم إضافة هذه الأسماء إلى متعلقات مخصوصة إنما هو لجريان العادة بأن يستعمل تلك الألفاظ في مفهوماتها الكلية وأن يستفاد الخصوصية من الإضافة لا لأجل فهم أصل المعنى، بخلاف الحرف فإنه لا يجوز أن يكون مستعملاً في مطلق وأن يستفاد الخصوصية من ضمّه مع الضمية.

معانيها معتبرةٌ في حدّ أنفسها لا في غيرها فهي داخلة في حدّ الاسم خارجة عن حد الحرف، ولما كان الفعل دالاً على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني أعني الحدث^(١) وكان ذلك المعنى مقتربنا مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل أخرجه بقوله (غير مقترب بأحد الأزمنة الثلاثة) أي: غير مقترب مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى، فالصفة الأولى خرج الحرف عن حدّ الاسم، وبالثانية الفعل، والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول، فدخل فيه أسماء الأفعال^(٢) لأن جميعها إما منقوله عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيها صريحاً^(٣) نحو «رويد» فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً^(٤) أو غير صريح نحو «هيئات» فإنه وإن لم يستعمل مصدراً إلا أنه على وزن «قوقة»

(١) قوله: [أعني الحدث] إنما قيد به لأن للفعل معنى تضمنيا آخر وهو الزمان لكنه غير مقترب بأحد الزمان؛ إذ الشيء لا يقارن نفسه.

(٢) قوله: [دخل في أسماء الأفعال] إن قلت لم يدخلوها في الأفعال؟ قلنا لمحالفتها صيغة ولقبولها لما لا يقبل الأفعال كالثنين ولام التعريف ولكن بعضها ظرف وبعضها حارضاً ومحوراً.

(٣) قوله: [كان النقل فيه صريحاً] معنى كون النقل صريحاً أن يثبت استعماله مصدراً أيضاً كما في «رويد»، ومعنى كونه غير صريح أن لم يثبت ذلك لكنه يظن أن يكون مصدراً في الأصل كما في «هيئات».

(٤) قوله: [فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً] في الصحاح له أربعة أوجه: اسم فعل نحو «رويد بكرا» بمعنى أمهله، وصفة نحو «سار رويداً» أي: سار سيراً رويداً، وحال نحو «سار القوم رويداً»، ومصدر نحو «رويد عمرو» بالإضافة كقوله تعالى (فَصَرَبَ الرِّقَابِ) [محمد: ٤].

مصدر «قوقي»^(١)، أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً نحو «صه»^(٢)، أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور نحو «أمامك زيداً» و«عليك زيداً»، فليس لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول، وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو «عسى» و«كاد» لاقتران معانيها به بحسب أصل الوضع، وخرج عنه المضارع أيضاً فإنه على تقدير اشتراكه^(٣) بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الأزمنة الثلاثة فيدل على واحد معين أيضاً في ضمنهما؛ إذ لا ينطوي في الدلالة على أحد معين الدلالة على ما سواه نعم! ينطوي في إرادة المعين إرادة ما سواه^(٤) وأين الدلالة من الإرادة، ولما فرغ من بيان حد^{له في تشريح الطلاق.} الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به، فقال: (ومن خواصه)

(١) قوله: [مصدر «قوقي»] قال قدس سره في الحاشية: الدجاجة تقوقي أي: تصبح قوقة.

(٢) قوله: [نحو «صه»] فإنه نقل من الصوت إلى المعنى المصدرى ثم منه إلى اسم الفعل بمعنى «اسكت» وهذا «مه»، قال النبي الكريم عليه الصلوة والتسليم: «إذا قلت لصاحب يوم الجمعة صه والإمام يخطب فقد لغوت».

(٣) قوله: [على تقدير اشتراكه الخ] وهو الراجح، وقيل إنه للحال حقيقة وللاستقبال مجازاً أو بالعكس، وإنما قال ذلك؛ لأنه لا شبهة في خروجه على تقدير القراءين الآخرين.

(٤) قوله: [نعم ينطوي في إرادة المعين إرادة ما سواه] فإذا أريد العิض بالقراء في قوله تعالى (ثُلَّةٌ فَرَّقُوا)
[البقرة: ٢٢٨] لم ينطوي إرادة الطهر به. قوله: «أين الدلالة من الإرادة» أي: بينهما بون بعيد، يقال بالفارسية: «بين تفاوت ره از كجا سرتا به كجا»، وبالأردية: «ان دونوں میں زمین آسمان کا فرق».

منبِّهًا بصيغة جمع الكثرة على كثرتها^(١) وبـ«من» التبعيضية على أن ما عطف على «بـ«منبِّهًا»». عطف على «بـ«منبِّهًا»». عطف على «على كثرتها».

حال من ضمير «قال».

ذكره بعض منها، وهي جمع خاصة وخاصّة الشيء ما يختصّ به ولا يوجد في غيره^(٢) وهي إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوّة للإنسان^(٣) أو غير شاملة كالكاتب بالفعل له، فمن خواصّ الاسم كثرة لطول الفصل بين المتن والخبر وإشارة إلى المرجع بما فيه.

(دخول اللام) أي: لام التعريف ولو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملًا للميم في مثل قوله عليه السلام «لَيْسَ مِنْ أَمْبِرٍ أَمْصِبَامُ فِي امْسَفَرْ» لكنه لم يتعرّض له لعدم شهرته، وفي اختياره اللام^(٤) إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أدلة التعريف هي الإلام وحدها بيان لـ«أاما».

زيدت عليها همزة الوصل^(٥) لتعذر الابتداء بالساكن، وأما الخليل فقد ذهب إلى أنها ألل كـ«هل»، أي أدلة التعريف.

(١) قوله: [على كثرتها] التي تتجاوز على العشرة، قالوا إنها تبلغ قريباً من ثلاثة، من جملتها: تاءُ التائيت المتحرّكة وياءُ النسبة وكوئه فاعلاً ومفعولاً وموصوفاً وذا حال وتميّزاً ومشيّاً ومجموعاً ومنادي ومصغراً ومكبيراً ومنسوباً ومستثنى منه ومرجعاً للضمير بلا تأويل ومنصرفاً وغير منصرف وإيدالاً اسم صريح منه والتذكير والتعريف والتذكير والتائيت.

(٢) قوله: [ولا يوجد في غيره] تصريح لما يتضمنه قوله: «يختصّ به» وهو جزءه السلي.

(٣) قوله: [الكاتب بالقوّة للإنسان] فإنه خاصة للإنسان يوجد في جميع أفراده عند المناقفة، والحق أنه ليس بخاصة للإنسان لوجوده في الملك والجنّ، اللهُمَّ إلَّا أَنْ يقال إنَّه خاصة إضافية بالنسبة إلى بعض أغياره.

(٤) قوله: [وفي اختياره اللام] بأن قال: «اللام» ولم يقل: «الألف واللام».

(٥) قوله: [همزة الوصل] مفتوحة، وإنما فتحت مع أنها مكسورة في سائر الموضع؛ لأنَّ الخفة فيها مطلوبة لكثره استعمالها.

والمبعد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها^(١) زيدت اللام للفرق بينها وبين أي آداة التعريف.

همزة الاستفهام، وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم؛ لأنَّه لتعيين معنى مستقل^(٢) بالمفهومية يدلُّ عليه **اللفظ** مطابقة، والحرف لا يدلُّ على المعنى المستقل والفعل يدلُّ عليه تضمناً لا مطابقة، وهذه الخاصَّة ليست أي دخول حرف التعريف.

شاملة لجميع أفراد الاسم فإنَّ حرف التعريف لا يدخل الضمائر وأسماء كلِّيَّة لعلم الشمول.

الإشارة وغيرها كالموصولات، وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

ها هنا (و) منها دخول **(الجر)**^(٣) وإنما اختص دخول الجر بالاسم لأنَّه أثر أي حال كون حرف الجر ملفوظاً.

ـ حرف الجر في المجرور به لفظاً وفي المجرور به تقديرًا كما في الإضافة متعلق بحرف الجر.

ـ المعنوية، ودخول حرف الجر لفظاً أو تقديرًا يختص بالاسم؛ لأنَّه أي حرف الجر،

ـ موضوع لإضفاء معنى الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخل الاسم **ليُفضي** أي ليوصل إلى

ـ معنى الفعل إليه، وأما الإضافة اللفظية^(٤) فهي فرع للمعنوية فينبغي أن لا أي إلى الاسم.

(١) قوله: **[الهمزة المفتوحة وحدها]** وفيه أنه شائع حذفها في الوصل، والعلامة لا تتحذف.

(٢) قوله: **[العين معنى مستقل]** أي: للإشارة إلى تعيين معنى ملحوظ قصدي مدلولٍ لمدخلولها، ثم التعيين أعمَّ من الخارجي والذهني فيشمل لام العهد الذهني، أو يقال إن المعرف باللام في أصل الوضع معين ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في «ولقد أمرَ على اللئيم فيسبَّني» وذلك على خلاف وضعه.

(٣) قوله: **[منها دخول الجر]** المراد بالجر في عبارة المتن إما الحركة والحرف الدال على كون الشيء مضافاً إليه وهو الظاهر وإليه وأشار الشارح بقوله: «دخول»، فيكون معطوفاً على اللام مجروراً حملأً على اللفظ أو مرفوعاً حملأ على المحل؛ لأنَّ اللام فاعل للدخول، أو المراد به المصدر المجهول أي: كون الشيء مجروراً فيكون مرفعاً عطفاً على الدخول، وقس عليه قوله «والثنين».

(٤) قوله: **[وأما الإضافة اللفظية]** أي: وأما اختصاص الجر الذي ليس أثر حرف الجر كما في الإضافة اللفظية

٤٠ وهي المعنوية.
١٧ تخالف الأصل بأن تختص^(١) بما يخالف ما يختص به الأصل أعني الفعل،
أي الإضافة اللغظية.

بيان المراد بهما في «بما»، بما

تصویر للمحالفة.

أو تزيد عليه بأن تعم الاسم والفعل (و) منها دخول (التنوين) بأقسامه إلا
عطف على «تختص». ^٢ تصویر للزيادة.

أي من خواص الاسم.

تنوين الترجم^(٢) وسيجيء في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى تعريفه وبيان
أي تعريف التنوين.

أقسامه على وجه يُظهر^(٣) جهة اختصاص ما عدا تنوين الترجم به وجهة
أي بالاسم.

عدم اختصاص تنوين الترجم به (و) منها (الإسناد إليه) هو بالرفع عطف

أي بالاسم. أي ومن تلك الخواص.

على الدخول لا على مدخله لأن المتبادر من الدخول الذكر في الأول أو

اللحوق بالآخر وكلاهما منفيان في الإسناد^(٤) وكذلك في الإضافة، والمراد

أي في قوله الآتي «ومنها الإضافة»

بـ كون الشيء مسندًا إليه، وإنما اختص هذا المعنى بالاسم لأن الفعل قد

أي بالإسناد إليه.

فإنها فرع، أو لأن الجر فيها لا يكون إلا فيما كان فاعلاً أو مفعولاً وال فعل والحرف لا يكونان كذلك.

(١) قوله: [بـان تختص الخ] تصویر للمحالفة فإنها تكون بوجهين أحدهما: أن يختص الجر فيها بقسم مقابل لاسم الذي يختص به الإضافة المعنوية وذلك القسم هو الفعل، والثاني: أن يعم الاسم والفعل.

(٢) قوله: [أـلا تنوين الترجم] فإنه غير مختص بالاسم بل يكون في الاسم والفعل والحرف ويجمع مع اللام، فمن دخوله في الاسم والفعل قوله: أقلي اللوم عاذل والعتابين \div وقولي إن أصبحت لقد أصابين، ومن دخوله في الحرف قوله: قالت بنات العم يا سلمى وإن \div كان فقيراً معدماً قالت وإن.

(٣) قوله: [على وجه يُظهر الخ] بيانه أن تنوين التمكّن لبيان تمكن مدخله وأصالته في الإعراب والإعراب لا يوجد في الحرف أصلاً وفي الفعل أصلّة، وتقويم التكير لتنكير المعنى المطابقي المستقلّ وهو لا يوجد في غير الاسم، وتقويم العوض عن المضاف إليه يختص بما يختص به الإضافة وهو الاسم، وتقويم المقابلة كان في مقابلة نون الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد في غير الاسم.

(٤) قوله: [وكلاهما منفيان في الإسناد] لأن الإسناد معنى لا يصلح الدخول أو اللحوق في أول اللفظ أو آخره كما لا يخفى، وكذلك الإضافة.

وضع لأن يكون أبداً مسندًا فقط^(١) فلو جعل مسندًا إليه لزم خلاف بدليل أنه لا يقع إلا مسندًا.

وضعه (و) منها (**الإضافة**) أي: كون الشيء مضافاً بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظاً، ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمه^(٢) من التعريف والتخصيص والتحقيق به، وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافاً لأن أي بالاسم متعلق بقوله «اختصاص لوازمه».

ال فعل أو الجملة قد يقع مضافاً إليه كما في **﴿يَوْمٌ يَتَقَبَّلُ الصَّدِيقِينَ﴾**
إشارة إلى احلاف القولين.

صِدْقُهُمْ [المائدة: ١١٩] وقد يقال هذا بتأويل المصدر، أي: «يوم نفع الصادقين»، فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً^(٣) تختص بالاسم، وإنما قيدناه بقولنا «بتقدير حرف الجر» لثلاً يتقضى بقولنا «مررت بزيد» فإن أي كون الشيء مضافاً.

«مررت» مضاف إلى «زيد»^(٤) بواسطة حرف الجر لفظاً (**وهو**) أي: الاسم قسمان^(٥) (**مَعْرُوبٌ وَمَبْنِيٌّ**).....

(١) قوله: [وضع لأن يكون أبداً مسندًا فقط] علم ذلك بأنه لا يكون في موضع من الموضع إلا مسندًا وذلك دليل كونه موضوعاً له.

(٢) قوله: [**الخاص لوازمه الخ**] أي: لما احتضن لوازيم الإضافة بالاسم احتضن الإضافة أيضاً به وإلا يلزم التحالف بين اللازم والملزم وهو غير معقول.

(٣) قوله: [**الإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً**] أي: إذا كان «ينفع» بتأويل النفع بالإضافة الخ، وقوله: «مطلقاً» أي: بمعنى شامل للمضاف والمضاف إليه وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوباً أو منسوباً إليه.

(٤) قوله: [**فإن مررت مضاف إلى «زيد» الخ**] لكنهما لا يسميان مضافاً ومضافاً إليه في الاصطلاح.

(٥) قوله: [**أي: الاسم قسمان**] إشارة إلى مرجع الضمير وإلى أن التقسيم الآتي من قبل تقسيم الكل إلى الجزر، وفيه تبييه في أول الأمر على كمية الأقسام مع ما فيه من إجمال فتفصيل وهو أوقع في التفوس.

لأنه لا يخلو^(١) إما أن يكون مركباً مع غيره أو لا، والأول إما أن يشبه بيان وجه حصر الاسم في القسمين على منصب الماء.

مبني الأصل أو لا، وهذا أعني المركب الذي لم يشبه مبني الأصل هو المعرب، وما عداه أعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الأصل مبني (فالعرب) الذي هو قسم من الاسم (المركب) أي: الاسم الذي أي لا المعرب المطلق الذي يشمل الفعل المضارع أيضاً.

ركب مع غيره^(٢) تركيباً يتحقق معه عامله، فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء أي في قوله «المركب».

في قولك «زيد قائم» و«قام هؤلاء» بخلاف ما ليس بمركب أصلاً من بيان لـ«ما».

الأسماء المعدودة نحو «ألف با تا زيد عمرو بكر»، وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيباً يتحقق معه عامله كـ«غلام» في «غلام زيد» فإن جميع ذلك من قبل المبنيات عند المصنف (الذي لم يشبه) أي: لم بيان وجه الاحتراز عن جميع ذلك.

يناسب^(٣) مناسبة مؤثرة في منع الإعراب (مبني الأصل) أي: المبني الذي هو الأصل في البناء

(١) قوله: [لأنه لا يخلو الخ] هذا الوجه مبني على مذهب المص، وحاصله أن الاسم إما مركب مع الغير أو لا الثاني مبني، والأول إما مشابه لمبني الأصل أو لا الأول مبني والثاني معرب.

(٢) قوله: [ركب مع غيره الخ] أعلم أن المركب يطلق على معينين: أحدهما الضموم إلى شيء ويستعمل بـ«مع» كزيرد في «قام زيد» فيقال إنه مركب مع «قام»، والثاني مجموع المضومين ويستعمل بـ«من»، كمجموع «قام زيد» فيقال إنه مركب من «قام» و«زيد»، فأشار الشارح إلى أن المركب هنا يعني الأول، فلا يرد أنه كيف يكون المعرب مركباً مع أنه قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة لا تكون إلا مفردة.

(٣) قوله: [أي: لم يناسب الخ] إشارة إلى أن المراد بالتشابه المناسبة من قبل ذكر الأخص وإرادة الأعم بقرينة قوله «المبني ما ناسب الخ»، ثم المناسبة المؤثرة في منع الصرف قد فصلها الشارح في بحث المبني فارجع إليه.

الفاء للتغريب على التفسير أو لتسجحه.

فإلاضافة بيانية^(١) وهو الماضي والأمر بغير اللام والحرف، وبهذا القيد أي إضافة المبني إلى الأصل. أي مبني الأصل.

أي يقيد نفي المشابهة، ما خرج مثل «هؤلاء» في مثل «قام هؤلاء» لكونه مشابها^(٢) لمبني الأصل علة للخروج.

كما سيجيء في بابه إن شاء الله تعالى، أعلم أن صاحب الكشاف جعل تحقيق لأحد هذه التركيب في تعريف العرب وبيان الخلاف بين صاحبي الكافية وال Kashaf في تفسير العرب.

الأسماء المعدودة^(٣) العارية عن المشابهة المذكورة معربة، وليس

النزاع^(٤) في العرب الذي هو اسم مفعول من قولك «أعرَبْتُ» فإن ذلك أي في العرب اللغوي.

لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في

العرب اصطلاحا فاعتبر العلامة^(٥) مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب

أي صاحب الكشاف.

(١) قوله: [فإلاضافة بيانية] وهي ما يقع فيها المضاف إليه بيانا للمضاف، فالمعنى: الذي لم يشبه مبنيا هو أصل المبنيات، وهو أي: المبني الذي وهو أصل المبنيات الماضي والأمر بغير اللام والحرف، وأما الجملة فقد عدّها السيد الشريف قلس سره من جملة مبني الأصل، وإنما لم يذكره الشارح؛ لأن المراد بمبني الأصل ما لا يكون معربا بحال من الأحوال والجملة ليست كذلك فإنها قد تكون خبرا أو حالا فهي حينئذ في قوّة المفرد.

(٢) قوله: [لكونه مشابها الخ] فإنه مشابه بالحرف في الاحتياج إلى الغير.

(٣) قوله: [جعل الأسماء المعدودة] كواحد وإثنان وثلاثة الخ، وكسائر الأسماء كزيد ورجل وولد وغيرها قبل التركيب، وما ذهب إليه صاحب الكشاف هو الصواب لاجماع النحوة على أن المبني ما شابه مبني الأصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب، فالعرب هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع غيره أو لا، وقد جعل بعضهم الأسماء المفردة قسما ثالثا وسمّاها موقوفة، ومشى عليه البيضاوي.

(٤) قوله: [وليس النزاع الخ] أي: بين المصطف وصاحب الكشاف، وهذا جواب سؤال وهو أن يقال إنه كيف يجعل صاحب الكشاف الأسماء المعدودة معربة مع أن الإعراب لم يجر عليها؟ فأجاب بقوله: «وليس النزاع الخ» يعني: أنه لا نزاع بينهما في العرب اللغوي فإنه لا يكون إلا بإجراء الإعراب بالفعل بالاتفاق بل النزاع في العرب الاصطلاحي.

(٥) قوله: [فاعتبر العلامة الخ] أي: صاحب الكشاف، يعني: أن العلامة اكتفى في تحقق العرب



بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر، واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه، أي في تعريف المعرفة. وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال «لَمْ تُعَرِّبِ الْكَلِمَةُ» ^(١) وهي معربة، وإنما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من أن المعرف ما اختلف آخره باختلاف العوامل؛ لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوالاً أواخر أي بعلم النحو. الكلم في التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف أحکامها بالسماع فاعل «يعرف». منهم؛ فإن العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له ^(٣) معتقداً أي يتعذر لغة العرب والسماع منهم. بها في معرفة اصطلاحاتهم، فالمقصود من معرفة المعرف مثلاً أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم ^(٢)، فمعرفته متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره، ولو كان معرفته المتقدمة أي معرفة ذات المعرفة.

الاصطلاحي يكونه قابلاً لوجود أسباب الإعراب فيه سواء وجدت تلك الأسباب بالفعل كما في «زيد» في «قام زيد»، أو لم توجد كما في «زيد» وحده، ولم يكشف به المص بل زاد مع القابلية وجود الأسباب بالفعل التي بها يستحق الاسم لأن يعطى الإعراب، وأسباب الإعراب هي التركيب وتحقق العامل وعدم المتشابهة كما في « جاء زيد».

(١) قوله: [لَمْ تُعَرِّبِ الْكَلِمَةُ الْخُ] يعني: تسمية الكلمة معربة مع عدم إجراء الإعراب فيها بالفعل يدل على أنه لا يشترط في الكلمة المعربة اصطلاحاً وجود الإعراب بالفعل.

(٢) قوله: [فيطابق كلامهم] الفاء فصيحة أي: إذا جعل آخره مختلفاً كان مطابقاً لكلامهم كالفاء في قوله: «معرفته متقدمة» فإنها أيضاً فصيحة أي: إذا عرفت أن المقصود من معرفة المعرف معرفة كونه مختلف الآخر فمعرفة ذات المعرف متقدمة على معرفة كونه مختلف الآخر.

حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب أن يُعرَف أولاً بأنه مما يختلف آخره ليُعرَف أنه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على

نفسه^(١) فينبغي أن يُعرَف أولاً بغير ما عرَفه به الجمهور ويُجعل ما عرَفوه^{أي المعرف. ما} به من جملة أحكامه كما فعله المصنف (وحكمه) أي: من جملة أحكام^{أي المعرف.}

المعرف^(٢) وأثره المترتبة عليه من حيث هو معرف (أن يختلف آخره).
عطف على «أحكام»

أي: الحرف الذي هو آخر المعرف ذاتاً لأن يتبدل حرف بحرف آخر
تفسر الآخر.
عطف على قوله «ذاتاً». تصوير لاختلاف الحرف الآخر ذاتاً.

حقيقة أو حكماً^(٣) إذا كان إعرابه بالحرف أو صفة بأن يتبدل صفة بصفة
بأن يتبدل ذات الدلالة. بأن يتبدل الدلالة.
تصوير لاختلاف الحرف الآخر صفة.

آخرى حقيقة أو حكماً، إذا كان إعرابه بالحركة (باختلاف العوامل) أي:
أي تبدل صفة بصفة فيما يكون إذا الخ

(١) قوله: [فيلم تقدم الشيء على نفسه] وذلك لأنك إذا ركبت القياس وقلت إن زيداً في «قام زيد» معرف أي: مما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرف مما اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل، لزم أن يكون الصغرى عين التبيحة مع أن الصغرى متقدمة والتبيحة متاخرة عنها فيلزم تقدم الشيء على نفسه، والجواب عن طرف النحاة أن تعريفهم لسمى «بالنظر إلى الذين يعلمون بالسماع منهم أن مثل «زيد» يختلف آخره باختلاف العوامل وأن مثل «هذا» لا يختلف آخره لكن لا يعلمون أنه على أيهما يطلق المعرف، فإذا كان مختلف الآخر معلوماً لهم لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرف فلا يلزم الدور.

(٢) قوله: [أي: من جملة أحكام المعرف الخ] إشارة إلى دفع سؤال سيدكره بقوله «فإن قلت لا يتحقق الاختلاف الخ»، وقوله: «وأثره المترتبة عليه» عطف تفسير للأحكام وإشارة إلى أن المراد بالحكم الآخر المترتب على الشيء كما يقال: «حكم الفرض الثواب بالفعل والعقاب بالترك» أي: أثره المترتب عليه ذلك، وإنما قال: «من حيث إنه معرف؟ لأن حكمه من حيث إنه فاعل مثلاً الرفع لا اختلاف الآخر».

(٣) قوله: [حقيقة أو حكماً] المراد بالبدل الحقيقي تبدل ذات الدلالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة كما في « جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك»، وبالبدل الحكمي تبدل الدلالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة مع بقاء ذات الدلالة كالياء في «رأيت مسلمين ومررت بمسلمين»، وقس عليه تبدل صفة بصفة حقيقة أو حكماً.

ـ متعلق بالاختلاف.

ـ أي على المغرب.

ـ تصوير لاختلاف العامل في العمل.

ـ إشارة إلى أن الباء سبيبة.

بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بأن يعمل بعض منها

ـ أي على المغرب.

ـ إشارة إلى أن الباء سبيبة.

خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصّصنا اختلافها بكونه في العمل

ـ بيان لفائدة التخصيص بقوله «في العمل».

لثلا ينتقض بمثل قولنا «إن زيداً مضروب» و«إنني ضربت زيداً» و«إنني

ـ الحكمة.

ضارب زيداً» فإن العامل في «زيداً» في هذه الصور مختلف بالاسمية

والفعالية والحرفية^(١) مع أن آخر المغرب لم يختلف باختلافه (لفظاً أو

ـ أي باختلاف العامل.

تقدير) نصب على التمييز أي: يختلف لفظ^(٢) آخره أو تقديره أو على

ـ أي منقوب.

ـ عطف على «على التمييز».

المصدرية أي: يختلف اختلاف لفظ أو تقدير، والاختلاف لفظاً كما في

قولك « جاءني زيد» و«رأيت زيداً» و«مررت بزيد»، وتقديرًا كما في قولك

« جاءني فتى» و«رأيت فتى» و«مررت بفتى» فإن أصله فتىً وفتياً وبفتىً

انقلبت الياءً ألفاً فصار الإعراب تقديريًّا، والاختلاف اللفظي والتقديرى

أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكماً كما أشرنا إليه لثلا ينتقض بمثل قولنا

ـ أي إلى التعميم.

«رأيت أحمد» و«مررت بأحمد» وقولنا «رأيت مسلمين» و«مررت

بمسلمين» مثنىً أو مجموعاً فإنه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في

ـ أي في المذكور من القولين.

آخر «أحمد» حقيقة بل حكماً فإن فتحة أحمد بعد الناصب عالمة

ـ الاختلاف فيه ثابت حكماً الخ.

النصب^(٣) وبعد الجار عالمة الجر، وكذا الحال في التشيبة والجمع، فآخر

(١) قوله: [مختلف بالاسمية والفعالية والحرفية] فإن العامل في «زيداً» في الأول حرف وفي الثاني فعل وفي الثالث اسم.

(٢) قوله: [أي: يختلف لفظ الخ] إثبات لصحة كونه تمييزاً فإن التمييز عن النسبة يجب أن يكون فاعلاً معنى.

(٣) قوله: [علامة النصب] أي: عالمة هي النصب الذي دل على المفعولية، فالإضافة بيبانية، وقس عليه

المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة، فإن قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا ركب بعض الأسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنيّ الأصل مع عامله ابتداءً؛ إذ متعلق بقوله «إذا ركب». أي في عدم الدخول.

لا يتربّب عليه اختلاف الإعراب بل هناك حدوث الإعراب بدخول العامل، قلت هذا حكم آخر^(١) من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر لا فساد فيه، فإن للمعرب أحكاماً كثيرة^(٢) لم تذكر هنا فليكن هذا الحكم أيضاً من هذا القبيل، أي من جملة الأحكام التي لم غایة الأمر أن هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة^(٣) (الإعراب ما) أي حكم اختلف الآخر.

أي: حركة أو حرف^(٤) (اختلاف آخر) أي: آخر المعرب^(٥) من حيث هو

قوله: «علامة الجر».

(١) قوله: [قلت هذا حكم آخر] أي: حدوث الإعراب الخ، وحاصل الجواب أن حكم الشيء لا يلزم أن يكون لازماً له حتى يستبع مفارقته عنه، فالحكم المذكور أيضاً كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداءً ويعرضه بعد التركيب ثانياً وثالثاً.

(٢) قوله: [فإن للمعرب أحكاماً كثيرة] ككونه مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وككونه ملفوظاً إعرابه أو مقدراً إلى غير ذلك.

(٣) قوله: [من خواص الشاملة] أي: لا يوجد في جميع أفراد المعرب.

(٤) قوله: [أي: حركة أو حرف] من قبل ذكر العام وإرادة الخاص، والقرينة عليه شهرة أمر الإعراب بأنه حركة أو حرف، وفيه إشارة إلى دفع توهם دخول العامل والمعنى المقتضي للإعراب في التعريف، وسيصرح به بقوله: «وحن يراد بـ«ما» الموصولة الخ».

(٥) قوله: [أي: آخر المعرب الخ] إشارة إلى مرجع الضمير، وسيبين الشارح فائدة قيد الحية بقوله: «وبقيد الحية خرج الخ»، وفائدة التعميم ظاهرة.

بيان لفائدة تفسير «ما» بالحركة أو الحرف. م

تفسر لضمها بالنظر إلى المراد بـ«ما». أي بضمها.

معرب ذاتاً أو صفة (٤) أي: بتلك الحركة أو الحرف، وحين يراد بـ«ما» الموصولة الحركة أو الحرف لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضي، أي بضمها.

ولو أبقيتْ على عمومها خرجاً بالسيبية المفهومة من قوله «به» فإن المبادر أي العامل والمعنى المقتضي. دليل للخروج بذلك النسبة.

من السبب هو السبب القريب^(١)، والعامل والمعنى المقتضي من الأسباب

البعيدة، وبقيد الحقيقة خرج حركة نحو «غلامي»^(٢) لأنه معرب على اختيار

بيان لفائدة قيد الحقيقة. في مثل « جاء غلامي ».

المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث إنه

معرب بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلّم، وبهذا القدر^(٣) تمّ حدّ

أي مانع عن دخول الغير فيه.

الإعراب جمعاً ومتناً، لكن المصنف أراد^(٤) أن ينبه على فائدة اختلاف

لهم أي جاماً لأفراده. استدراك ليان نكتة ضم قوله «ليدل الخ» إليه من تمايمية الحدّ قبله.

وضع الإعراب فضم إلية قوله «ليدل على المعاني المعتورة عليه»

(١) قوله: [السبب القريب] وهو ما لم يكن بينه وبين المسبب سبب آخر كالحركات والحراف الإعرابية هنا، وإنّ فهو سبب بعيد كالعامل والمعنى المقتضي للإعراب.

(٢) قوله: [حركة نحو «غلامي»] في نحو « جاء غلامي »، وكذا خرج حرّة الجوار كقوله تعالى « (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) » [السادسة: ٦] بكسر اللام، وإنما قال: «على اختيار المصنف»؛ لأن بعضهم ذهبوا إلى بناء ما أضيف إلى ياء المتكلّم.

(٣) قوله: [وبهذا القدر الخ] أي: بقوله: «ما اختلف آخره به» تمّ حدّ الإعراب جاماً لأفراده ومانعاً عن دخول الغير فيه.

(٤) قوله: [لكن المصنف أراد الخ] استدراك لما يقال: إنه لما تمّ حدّ الإعراب بقوله: «ما اختلف آخره به» فلم ضم إلية قوله: «ليدل على الخ»، فأحاجب بأنه ضمه إليه للتبيّه على فائدة اختلاف وضع الإعراب، وهي تمييز بعض المعاني عن بعض؛ فإنه قد يوجد في اسم واحد معانٍ مختلفة لا يميّزها إلا الإعراب نحو «ما أحسن زيد» و«ما أحسن زيدًا» و«ما أحسن زيدٍ» فلو لم يكن إعراب في آخر زيد لم يعلم أنه في الأول فاعل وفي الثاني مفعول وفي الثالث مضارف إليه وأن كلمة «ما» في الأول للنفي وفي الثاني



فكانه أراد هذا المعنى^(١) حيث قال «ليس هذا من تمام الحد» لا أنه ظرفية، أي قوله «ليدل الخ»، ما

خارج عن الحد^(٢) واللام في «ليدل» متعلق بأمر خارج عن الحد يعني: نصب عطف على الضمير المنصوب في «أنه»، يان المراد بأمر خارج^(٣).

«وضع الإعراب» المفهوم من فحوى الكلام، فإنه بعيد عن الفهم^(٤) غاية صيغة لوضع الإعراب لكونه مراد القظ. أي تعلقه بأمر خارج عن الحد.

البعد، فاللام فيه متعلق بقوله «اختلف آخره» يعني اختلف آخره (ليدل) أي في قوله ليدل.

الاختلاف أو ما به الاختلاف^(٥) (على المعاني) يعني: الفاعلية والمفعولية بيان المراد بالمعاني.

والإضافة (المعتورة) على صيغة اسم الفاعل^(٦) (عليه) أي: على المعرف، ضبط الصيغة ردا على من ضبطه على خلافه. إشارة إلى المرجع.

للتعجب وفي الثالث للاستفهام بمعنى: أي عضو أو حلق من أعضائه أو أخلاقه أحسن.

(١) قوله: [فكانه أراد هذا المعنى الخ] أي: وكان المصنف أراد أن الحد قد تم قبله جمماً ومتناً حيث قال في شرحه على هذا الكتاب أو في الإيضاح شرح المفصل: ليس هذا يعني قوله: «ليدل على الخ» من تمام الحد.

(٢) قوله: [لا أنه خارج عن الحد] معطوف على مفعول «أراد»، وقوله: «واللام الخ» بالنصب عطف على اسم «أن» في قوله: «لا أنه الخ»، أي: لم يرد المصنف بقوله: «ليس هذا من تمام الحد» أنه خارج عن الحد وأن اللام في «ليدل» متعلق بأمر خارج عن الحد أي: بـ«وضع» الذي يفهم من فحوى الكلام بل أراد أنه علة للاختلاف المذكور في الحد وأن الحد قد تم قبله جمماً ومتناً.

(٣) قوله: [فإنه بعيد عن الفهم الخ] أي: فإن ما ذكر من الخروج والتعلق بالخارج كما ذهب إليه الشارح الهندي وصاحب المتوسط بعيد غاية بعد.

(٤) قوله: [الاختلاف أو ما به الاختلاف] إشارة إلى احتمالين في مرجع الضمير، لكن الاختلاف لو كان دالاً على هذه المعاني لكان الإعراب هو الاختلاف كما ذهب إليه بعض المتأخرین لا ما به الاختلاف كما صرّح به في هذا الكتاب وغيره.

(٥) قوله: [على صيغة اسم الفاعل] فيه رد على الفاضل الهندي حيث ضبطه على صيغة اسم المفعول، واعلم أن الاعتراض هنا ليس بالمعنى الحقيقي بل مستعار لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل البذرية، فإن اعتير أن المعاني متعلقة بالأسماء واردة عليها فيقراء على صيغة اسم الفاعل وهو الظاهر، وإن اعتير أن الأسماء لاتتصافها بتلك المعاني متعلقة بها فيقراء باسم المفعول.

متعلق بـ«معتورة» على تضمين^(١) مثل معنى الورود أو الاستيلاء، يقال «اعتورو الشيء وتعاونوه»^(٢) إذا تداولوه أي: أخذه جماعة واحدة بعد في إشارة دقيقة إلى وجہ عدم الإعلال في «اعتور» تأمل. أي أخذ ذلك الشيء. واحدة على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع، فإذا تداولت متعلق بقوله أخيه. التالية. عطف تفسير على المناوبة.

المعاني المقتضية للإعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها^(٣) فينبغي أن يكون علاماتها أيضاً كذلك فوق بسببيها اختلاف في أي لتضاد تلك المعاني. وهي الرفع والنصب والجر. أي بسبب المعاني.

آخر المعرب، فوضع أصل الإعراب^(٤) للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني، وإنما جعل تعليل لإجراء الإعراب في آخر المعرب. ما

الإعراب في آخر الاسم المعرب لأن نفس الاسم تدل على المسمى

(١) قوله: [على تضمين الخ] فيكون المعنى: يتعلق هذه المعاني بالمعرب حال كونها واردة عليه على سبيل البدلية؛ وذلك لأن صلة الاعتوار لا تكون «على»، ثم التضمين في العرف أن تشرب كلمة معنى كلمة أخرى وتذكر شيئاً من لوازם الكلمة الثانية، فه هنا قد أشرب الاعتوار معنى الورود مثلاً ودُلّ عليه بكلمة «على».

(٢) قوله: [يقال «اعتورو الشيء وتعاونوه» الخ] استيفاف مبين لمدعاه، وفيه إشارة إلى أن الاعتوار والتعاون بمعنى واحد، وإلى أنهما يتعديان بغير حرف الجر فيعلم منه وجه التضمين، وإلى أن الفاعل يتعدد في هذه الكلمة والمفعول يكون واحداً ويعرف منه وجه كونها على صيغة اسم الفاعل؛ إذ لو كانت على صيغة المفعول لزم تعدد المفعول به دون الفاعل وهو خلاف استعمال هذه الكلمة.

(٣) قوله: [تضادها] علة لعدم اجتماع تلك المعاني؛ فإن الفاعلية معنى العمدة والمفعولية والإضافة معنى الفضلة، فيكون اختلافها سبباً لاختلاف الإعراب، وقوله: «ينبغي الخ» جواب «إذا».

(٤) قوله: [فوضع أصل الإعراب الخ] إشارة إلى دفع اعتراض أن الظاهر من قوله: «إذا تداولت المعاني الخ» أن وضع الإعراب للدلالة على اختلاف المعاني والظاهر من عبارة المصتف أن وضع الإعراب للدلالة على نفس المعاني لا على اختلافها، وحاصل الدفع أن وضع أصل الإعراب للدلالة على تلك المعاني وأمّا وضعه مختلفاً فعلته اختلاف تلك المعاني.

والإعراب يدل على صفتة^(١) ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف

فالأنسب أن يكون الدال عليه أيضاً متأخراً عن الدال عليه^(٢)، وهو أي الإعراب.
أي على الصفة. وهو الإعراب. ما أي على الصفة. وهو المعرف. ما أي على الموصوف.

مأخذ من «أعربه»^(٣) إذا أوضحه، فإن الإعراب يوضح المعاني
إشارة إلى وجہ التسمیة علی هذہ التقدیر. ما

المقتضية، أو من «عربت معدته» إذا فسّدت، على أن تكون الهمزة
لـ«إعراب». لم في «إعراب».

للسلب فيكون معناه حينئذ إزالة الفساد، سمي به لأنه يزيل فساد
أي مع الإعراب. بيان وجہ التسمیة علی هذہ التقدیر. ما أي بالإعراب.

التباس^(٤) بعض المعاني ببعض (وأنواعه) أي: أنواع إعراب الاسم^(٥) ثلاثة
احتراء عن الفعل.

(رفع ونصب وجر) هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحراف

(١) قوله: [يدل على صفتة] أي: على صفة المسمى، وهي الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة.

(٢) قوله: [متأخراً عن الدال عليه] لا يقال: إن الحركات الإعرافية تكون مع الأواخر والحراف الإعرافية نفس الأواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه، لأننا نقول: المقصود بيان الإعراب بالحركة لأن الأصل والحركة متأخرة بحسب الرمان عن الحرف الآخر لا معه، أو المراد التأخر عن الدال بقدر الإمكان، أو التأخر عما عدا الحرف الأخير؛ فإن التأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل.

(٣) قوله: [وهو مأخذ من «أعربه»] أي: من مصدر «أعربه»، وفي الشذور: الإعراب لغة الإبارة والإظهار يقال: «أعرب الرجل عما في نفسه» أي: أبان عنه، وفي الحديث: «الأئمّة تعرب عن نفسها» أي: تبين رضاها بصربيح النطق.

(٤) قوله: [لأنه يزيل فساد التباس الح] إضافة الفساد إلى التباس بياتية أي: لأن الإعراب يزيل فسادا هو التباس بعض المعاني ببعض آخر؛ فإنه لو لا إعراب في «ما أحسن زيد» لما علم أن المعنى الحاصل في «زيد» هو الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة كما عرفت فيما سبق.

(٥) قوله: [أي: أنواع إعراب الاسم] إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «ثلاثة» إشارة إلى أن مجموع قوله: «رفع ونصب وجر» غير واحد، فيكون العطف مقدماً على الحمل ويصح حمله على قوله: «أنواعه» كما في قوله: «البيت سقف وجدران».

الإعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية أصلًا^(١) بخلاف الضمة والفتحة
 والكسرة فإنها مستعملة في الحركات البنائية غالباً وفي الحركات
 الإعرابية على قلة (فالرفع) حركة كان أو حرف (علم الفاعلة) أي: علامة
 كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً^(٢) ليشمل الملحقات بالفاعل أيضاً
 قوله «الفاعلة». كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة كان أو حرف (علم
 المفعولية) أي علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة أو حكماً^(٣) ليشمل
 قوله «المفعولية» الملحقات به (والحر) حركة كان أو حرف (علم الإضافة) أي: علامة
 أي بالمعنى. كون الشيء مضافاً إليه^(٤)، وإذا كانت الإضافة بنفسها^(٥) مصدراً لم

(١) قوله: [ولا تطلق على الحركات البنائية أصل] أي: عند البصرية، وأما عند الكوفية فيستعمل كل واحد من الأسماء المذكورة في كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والإعرابية وغير الإعرابية.

(٢) قوله: [حقيقة أو حكماً] اعلم أن الفاعلية الحقيقة أو الحكمية حاصلة إذا كان الاسم عمدة فإن كان عمدة كاملة بأن لم يجز حذفها تحقق الفاعلية الحقيقة وإن كان عمدة غير كاملة كالمبتدأ والخبر تتحقق الفاعلية الحكمية لكون تلك العمدة في حكم الفاعل.

(٣) قوله: [مفعولاً حقيقة أو حكماً] اعلم أن المفعولية الحقيقة أو الحكمية حاصلة إذا كان الاسم فضلة فإن كان فضلة كاملة تتحقق المفعولية الحقيقة وإن كان فضلة غير كاملة بأن كان عمدة مشابهة للفضلة كما في اسم «إن» وخبر «كان» وخبر «ما» و«لَا» المشبهتين بـ«ليس» واسم «لَا» التي لنفي الجنس تتحقق المفعولية الحكمية.

(٤) قوله: [أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه] إنما لم يفسر الإضافة بكون الشيء مضافاً بقرينة المقابلة؛ لأن كون الشيء مضافاً يجامع الفاعلية والمفعولية، وإنما لم يقل هنا: «حقيقة أو حكماً»؛ إذ لا يوجد الحر في غير المضاف إليه فإن المحروم بحرف الحر أيضاً مضاف إليه.

(٥) قوله: [إذا كانت الإضافة بنفسها] جواب سؤال مقدر تقديره: أنه لم يلحق الياء في الإضافة كما

تحتاج إلى إلحادي المصدريّة إليها كما في الفاعلية والمفعولية، وإنما اختص الرفع بالفاعل^(١) والنصب بالمفعول والجر بالمضاف إليه؛ لأن الرفع ثقيل والفاعل قليل لأنه واحد فأعطي الثقيل القليل، والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لأنها خمسة فأعطي الخفيف الكثير، ولما لم يبق للمضاف إليه عالمة غير الجر جعل عالمة له (والعامل) لفظياً كان أو معنوياً^(٢) (ما به يقوم) أي: يحصل^(٣) (المعنى المقضي) أي: معنى من المعاني^(٤) المعتبرة على المعرب المقتصية (للإعراب) ففي « جاء زيد » توضيح العامل والمعنى المقضي والإعراب بالأمثلة، ما « جاء » عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في « زيد » فجعل الرفع عالمة لها، أي للفاعلية.

الحقها في الفاعلية والمفعولية، وحاصل الجواب أنه لا حاجة فيها إلى إلحادي اليماء بها لجعلها مصدراً لكونها بنفسها مصدراً بل لم يصح إلحادي كما لا يخفى، بخلاف الفاعل والمفعول فإنه لا بد فيهما من إلحادي؛ لأن الرفع ليس عالماً للفاعل بل لصفته أي: لكونه فاعلاً، وقس عليه النصب.

(١) قوله: [وإنما اختص الرفع بالفاعل الخ] هذا الاختصاص إضافي بالنسبة إلى المفاعيل والمضاف إليه لوجود الرفع في غير الفاعل من الملحقات، والملحقات غير داخلة في الفاعل هنها بدليل قوله: « لأنه واحد » وقوله: « لأنها خمسة ».

(٢) قوله: [لفظياً كان أو معنوياً] يعني: أن المراد بالعامل أعمّ من أن يكون لفظياً أو معنوياً فلا يرد خروج العامل المعنوي بحكم التبادر.

(٣) قوله: [أي: يحصل] إنما فسر التقويم بالحصول؛ لأن المعانى المعتبرة لا تقوم بالعامل بل تحصل بسببه وتقوم بالعرب.

(٤) قوله: [أي: معنى من المعانى] إشارة إلى أن اللام للعهد الذهني وهو في معنى التكرا، وقوله: « المعتبرة » إشارة إلى أن كون المعانى مقتصية للإعراب إنما هو سبب اعتوارها على العرب.

وفي «رأيت زيدا» «رأيٌت» عامل^(۱) إذ به حصل معنى المفعولية في «زيد» فجعل النصب علامة لها، وفي «مررت بزيد» الباء عامل^(۲) إذ به حصل معنى الإضافة في «زيد» فجعل الجر علامة لها (المفرد المنصرف) أي: الاسم المفرد الذي لم يكن مشتبه ولا مجموعاً^(۳) ولا غير منصرف إشارة إلى أن المفرد لها هنا مقابل للمشي والمجموع كـ«زيد» وـ«رجل» (و) وكذا (الجمع المكسر المنصرف) أي: الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالماً^(۴) ولم يكن غير منصرف كـ«رجال» وـ«طلبة»، فالإعراب في هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين^(۵) أحدهما لــأي في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف، أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة^(۶) والإعراب فيما بالحركة،

(۱) قوله: [رأيٌت] عامل واعلم أن في عامل الفضلات اختلافاً، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وقال البصريون: العامل هو الفعل وهو المعتمد عليه، وقد تسامح الشارح في جعل «رأيٌت» بتمامه عاماً أو اختيار مذهب الفراء.

(۲) قوله: [بــالباء عامل] أي: في لفظه، وأما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب وهذا إذا كان حرف الجر مذكورة، وأما إذا لم يكن مذكورة كــأعلام زيد» فعنهم من قال إن المقلّر عامل وجاز إعمال حرف الجر المقدر؛ لأنه ليس نسياً منسياً فإن المضاف قائم مقامه دالاً عليه، ومنهم من قال إن المضاف عامل؛ لأن الحرف صار نسياً منسياً ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف إليه.

(۳) قوله: [لم يكن مشتبه ولا مجموعاً] إشارة إلى أن المراد بالمفرد ما يقابل المشتبه والمجموع.

(۴) قوله: [لم يكن بناء الواحد فيه سالماً] أي: الذي لم يكن ملحقاً بآخر واحده واو ونوون ولا ألف وباء، فيخرج عنه مثل «سنون» وــ«ضربات»، ويدخل فيه مثل «فلث» جمعاً لــ«فلث».

(۵) قوله: [على الأصل من وجهين] لأن المفرد أصل بالنسبة إلى المشتبه والمجموع والجمع المكسر ملحق به لاختلاف صيغه كالمفردات، والمنصرف أصل بالنسبة إلى غير المنصرف.

(۶) قوله: [أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة] إنما كان أصل الإعراب أن يكون بالحركة؛ لأنه أخفَّ

وثنائهما أنه إذا كان الإعراب بالحركة فالأصل أن يكون بالحركات

الثلاث في الأحوال الثلاث والإعراب فيما بالحركات الثلاث في الرفع والنصب والخبر. أي في القسمين.

الأحوال الثلاث، فالإعراب فيما (بالضمة رفعاً) أي: حالة الرفع إشارة إلى وجه نصب «رفعاً».

(والفتحة نصباً) أي: حالة النصب (**والكسرة جراً**) أي: حالة الجرّ،

فص قوله «رفعاً ونصباً وجراً» على الظرفية بتقدير مضاف، ويحتمل تفريع على التفسير في الموضع الثالثة.

النصب^(١) على الحالية أو المصدرية، فالقسم الأول مثل «جائني رجل» وهو المفرد المنصرف.

و«رأيت رجلاً» و«مررت برجل»، والقسم الثاني مثل «جائني طلبة» هو الجمع السकر المنصرف.

و«رأيت طلبة» و«مررت بطلبة» (**جمع المؤنث السالم**) وهو ما يكون

بالألف والتاء^(٢) واحترز به عن المكسّر فإنه قد عُلم (بالضمة) رفعاً أي بالسالم. أي حالة الرفع. ما

وأحصر من الحرف، ولأننا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن يكون العلامات غير الحروف، ولأن الأئب أن يكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه، فإن كان الإعراب بالحرف فعللة، وكذا الأصل في الإعراب أن يكون لفظيا فإن كان تقديريا فلعلة.

(١) قوله: [**يتحمل النصب الخ**] استيفاف أو عطف على التفسير بحسب المعنى أي: هذا القول يحتمل النصب على الظرفية بتقدير المضاف، ويحتمل النصب على الحالية بتاؤيله بـ«مرفوعين ومنصوبين ومجرورين» أو على المصدرية بتقدير «أعرباً إعراباً رفع ونصب وجرّ».

(٢) قوله: [**ما يكون بالألف والتاء**] إشارة إلى أن المراد بجمع المؤنث السالم ما يسمى به في الاصطلاح وهو ما جمع بالألف والتاء الرائدتين سواء كان مفرده مذكراً أو مؤنثاً فلا يدخل فيه نحو «سنين وأوقات وأموات وقضاء» جمع «سنة ووقت ومت قاض» فإنها ليست جموع المؤنث السالمة اصطلاحاً، ولا يخرج منه مثل «مرفوعات» جمع «مرفوع» فإنه جمع المؤنث السالم في عرفهم، ثم الجمع أعمّ من أن يكون جمعاً بحسب الحال أو بحسب الأصل كـ«عرفات» فإنه في الأصل جمع «عرفة» ثم صار علماً للجبل.

(والكسرة) نصباً وجراً فإن النصب فيه تابع للجر^(١) إجراءً للفرع على علة لإعراب جمع المؤنث بالكسرة نصباً. ما أي في جمع المؤنث السالم.

وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجر أي طرقة.

كما سيجيء ذكره مثل « جاءتنى مسلمات » و« رأيت مسلمات » و« مررت ب المسلمات » (غير المنصرف بالضمة) رفعاً (الفتحة) نصباً وجراً، فالجر فيه تابع للنصب كما سند ذكره نحو « جاءنى أحمداً » و« رأيت أحمداً » أي وجه كونه فيه تابعاً له.

و« مررت بأحمد » (أخوك وأبوك وحموك) بكسر الكاف؛ لأن الحم قريب ضبط الحركة. علة لكسـر الكاف.

المِرأة من جانب زوجها^(٢) فلا يضاف إلا إليها (وهنوك) والهن الشيء المنكـر الذي يستهجن ذكره كالعورة^(٣) والصفات الذميمـة والأفعال كالكذب. العلـيـة. كشرـب الخـمر.

القبـحة، وهذه الأسماء الأربعـة منقوصـات واوـية^(٤) (وفـوك) وهو أجـوف تـحـقـيقـ الصـيـغـة.

واوـيـ لـامـهـ هـاءـ؛ إـذـ أـصـلـهـ «ـ فـوهـ»^(٥) (وـذـوـ هـالـ) وـهـ لـفـيفـ مـقـرـونـ بـالـلـوـاـوـيـنـ؛ تـحـقـيقـ الصـيـغـةـ.

(١) قوله: [فإن النصب فيه تابع للجر] تعليـلـ لإـعـرـابـ جـمـعـ المؤـنـثـ السـالـمـ بـالـكـسـرـةـ نـصـباـ،ـ وـقـولـهـ:ـ «ـ إـجـرـاءـ الـعـ»ـ عـلـةـ لـجـعـلـ النـصـبـ فـيـ جـمـعـ المؤـنـثـ السـالـمـ تـابـعاـ لـلـجـرـ،ـ ثـمـ معـنـىـ كـوـنـ النـصـبـ تـابـعاـ لـلـجـرـ أـنـ يـعـرـبـ حـالـةـ النـصـبـ بـمـاـ يـعـرـبـ بـهـ حـالـةـ الـجـرـ،ـ وـقـسـ عـلـيـهـ معـنـىـ كـوـنـ الـجـرـ تـابـعاـ لـلـنـصـبـ،ـ وـالـوـتـيرـةـ كـاـطـلـيـرـيـقـةـ لـفـظـاـ وـمـعـنـىـ.

(٢) قوله: [قربـ منـ السـرـأـةـ منـ جـانـبـ زـوـجـهاـ] أيـ الزوجـ وـأـخـيهـ،ـ وـقـدـ يـطـلـقـ عـلـىـ أـقـارـبـ الرـوـجـةـ قـوـلـهـ:ـ «ـ فـلاـ يـضـافـ إـلـاـ إـلـيـهـ»ـ مـبـيـنـ عـلـىـ الـغـالـبـ.

(٣) قوله: [كـالـعـورـةـ] أيـ العـلـيـةـ أـعـنـيـ:ـ السـوـاتـينـ،ـ وـقـيلـ:ـ هـوـ كـنـايـةـ عـنـ الفـرـجـ خـاصـةـ،ـ وـالـصـفـاتـ الـذـمـيـمـةـ كـالـكـذـبـ وـالـغـيـبةـ وـالـنـمـيـمـةـ،ـ وـالـأـفـعـالـ الـقـبـحـةـ كـالـزـنـاـ وـشـرـبـ الـخـمـرـ وـغـيـرـهـماـ.

(٤) قوله: [مـقـوـصـاتـ وـاوـيـةـ] فأـصـلـ أـبـ:ـ أـبـوـ كـعـصـمـ بـدـلـيلـ «ـ أـبـوـانـ»ـ،ـ وـكـانـ الـقـيـاسـ قـلـبـ الـوـاـوـ الـفـاـ كـمـاـ فيـ عـصـاـ إـلـاـ أـنـهـ حـنـفـوـهـاـ عـلـىـ غـيـرـ الـقـيـاسـ،ـ وـقـسـ عـلـيـهـ الـبـوـاقـيـ.

(٥) قوله: [إـذـ أـصـلـهـ فـوهـ] عـلـىـ وزـنـ «ـ قـوـسـ»ـ بـدـلـيلـ تـكـسـيرـهـ عـلـىـ «ـ أـفـواـهـ»ـ وـتـصـيـغـهـ عـلـىـ «ـ فـوـيـهـ»ـ،ـ فـحـذـفـتـ.

إذ أصله «ذو»^(١)، وإنما أضيف «ذو» إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛ لأنَّه لا يضاف إلَّا إلى أسماء الأجناس^(٢)، فَاعرَاب هذه الأسماء الستة^(٣) (بالواو) رفعاً (والآله) نصباً (والباء) جراً، ولكن لا مطلقاً بل حال كونها مكَبِّرة إذ مصغّراتها^(٤) معربة بالحركات نحو « جاءني أخِيك » و« رأيت أخِيك » و« مررت بأخِيك » وموحَّدة إذ المثُنِي والمجموع منها معرب باعرَاب التثنية والجمع^(٥)، وإنما لم يصرّح بهذين القيدين اكتفاء بالأمثلة^(٦) أي المكَبِّرة والموحَّدة. لأن الأمثلة وردت مكَبِّرة (مضافة) لأنها إذا كانت مكَبِّرة وموحَّدة ولم تكن مضافة أصلاً فَاعرَابها بالحركات نحو « جاءني أخ » و« رأيت أخاً » و« مررت بأخ » فينبغي أن

الهاء على غير القياس وضمُّ الفاء لمناسبة الواو.

(١) قوله: [إذ أصله ذُورٌ] فحذفت الواو الثانية وجوباً للتخفيف وضمُّ الذال للإتاء.

(٢) قوله: [إلَّا إلى أسماء الأجناس] كالعلم والمال والذهب؛ وذلك لأنَّ الغرض من وضعه التوصل إلى جعل اسم الجنس وصفاً فإنه لم يتيسَّر لهم أن يقولوا « رجل مال » مثلاً فجعلوه وصفاً بواسطة « ذُور » فقالوا « رجل ذو مال ».

(٣) قوله: [فاعرَاب هذه الأسماء الستة] في وصف اسم الإشارة بوصف عام إشارة إلى أنَّ المراد الأسماء المذكورة لا بخصوصها بل بعمومها، وكثيراً ما يجري الحكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه كما في قوله تعالى: « هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلٍ ». [البقرة: ٢٥].

(٤) قوله: [إذ مصغّراتها الح] أي: ما يصغر منها فيه تعليّب، وقوله: « أخِيك » أصله: « أخِيوك » وإعلاله ظاهر، وقوله: « وموحَّدة » عطف على قوله: « مكَبِّرة ».

(٥) قوله: [معرب باعرَاب التثنية والجمع] أمّا المثُنِي فنحو « جاء أخواك » و« رأيت أخوئك » و« مررت بأخوئك »، وأما المجموع فإنَّ كان جمِعاً مكَسِّراً أعرَب بالحركات على الأصل نحو « جاء إخوئك » و« رأيت إخوئك » و« مررت بإخوئك »، وإنَّ كان جمِعاً مصححاً أعرَب بالواو والباء نحو « جاء أخوئن » و« رأيت أخين » و« مررت بأخين »، ولا يجمع منها هذا الجمع إلَّا الأب والأخ والحم.

تكون مضافة ولكن (إلى غير ياء المتكلّم) لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلّم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها^(١)، ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال؛ لثلا يتوجه اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف^(٢) وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى^(٣) وجمع المذكّر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضاً كذلك لثلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة، وإنما اختاروا أسماء ستة^(٤)؛ لأن إعراب كلّ من المثنى والمجموع ثلاثة

(١) قوله: [فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها] أي: فحال تلك الأسماء كباقي الأسماء التي أضيفت إلى ياء المتكلّم في كون إعرابها بالحركات التقديريّة عند المصنف نحو « جاء أخي » و«رأيت أخي » و«مررت بأخي »، وإنما لم يقل: [فإعرابها الخ] كما هو الظاهر بل قال: [فحالها الخ] ليشمل مذهب من يجعل المضاف إلى ياء المتكلّم مبنياً كعبد القاهر الجرجاني فلله در الشارح.

(٢) قوله: [اشترط إضافتها بكونها إلى الكاف] فإنه إذا فهم القاريء اشتراط كونها مكثرة وموحدة ومضافة إلى غير ياء المتكلّم من الأمثلة لكونها فيها كذلك لتوهّم اشتراط كونها مضافة إلى الكاف لكونها فيها كذلك، وليس كذلك.

(٣) قوله: [لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى الخ] جواب سؤال تقديره: أن هذه الأسماء مفردة والمفرد أصل المثنى والمجموع فينبعي أن يجعل إعرابها بالحركات على الأصل فلم جعلوا إعرابها بالحروف، وحاصل الجواب أنهم لو جعلوا إعرابها بالحركات لحصلت بين المثنى والمجموع وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة لكون إعراب جميع المفردات بالحركات وإعرابهما بالحروف مع أن المناسبة بين المفردات وبين المثنى والمجموع مرغوب إليها لكونها أصلهما فأعرب بعض المفردات إعرابهما طلباً لتلك المناسبة.

(٤) قوله: [إنما اختاروا أسماء ستة الخ] جواب سؤال تقديره: أنهم لم اختاروا لطلب المناسبة أسماء ستة لا خمسة ولا سبعة، وحاصل الجواب أن هذا الإعراب للتناسب بين المفردات وبين المثنى والمجموع فالرعاية من كل وجه مطلوبة فأخذوا في مقابلة كل واحد من أحوالهما اسم فصار الأسماء ستة.

يجعلوا في مقابلة كل إعراب اسمًا، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد^(١) ولو وجود أي لمناسبة هذه الأسماء.

حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سمعاً، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ«يد» و«دم» فإنه لم يسمع فيها من العرب إِعْدَادُ الْحُرُوفِ الْمُحَذَّفَةِ عِنْدِ الْإِعْرَابِ (المثنى) وَمَا يُلْحِقُ بِهِ (و) هُوَ (كلا) (٢) وَكَذَا «كُلْتَا» (٣) وَلَمْ يُذْكُرْهُ لِكُونِهِ فَرْعَةً «كلا» (مضافاً) أي: حال كون «كلا» و«كُلْتَا» مضافاً (إِلَى مضموم) وإنما قيد بذلك لأن «كلا» أي بقوله «مضافاً».

باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى لفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر^(٤) الذي هو الأصل روعي جانب لفظه الذي هو الأصل لا يخفى ما فيه من لطافة بيان المناسبة.

(١) قوله: [في كون معانيها منبئة عن تعدد] أي: لا ألفاظها وإلا وكانت ملحقة بالمثنى، وإنما كانت معانيها منبئة عن التعدد لأن كل واحد منها يدل على معنى وذلك المعنى ينبع عن أمر آخر كالأخ ينبع عن الأخ والأب عن الابن والحم عن المرأة والقم والهن عن أصحابهما وذو أعني الصاحب عمما يصاحبه، بخلاف «غد» فإن معناه غير منبئ عن التعدد وإن كان في آخره حرف صالح للإعراب؛ إذ أصله «غلو» حذف الواو بلا عوض.

(٢) قوله: [هو (كلا)] فإنه ليس بمعنى؛ إذ لم يثبت «كيل» في المفرد، ولجوؤ رجوع ضمير الواحد إليه قال الله تعالى: «كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ أَتَ أَكُلُّهَا» [الكهف: ٢٣]، ولزوم الأنف في الأحوال الثلاث حال الإضافة إلى المظهر.

(٣) قوله: [وكذا «كُلْتَا»] على وزن «فِعْلَا» والألف للثانية، وإنما جيء بـألف الثانية بعد التاء؛ لأن التاء لم تتمحض للثانية فإنها بدل من اللام لوقوعها موقع اللام، ولهذا لم يفتح ما قبلها مع أن التاء يجب افتتاح ما قبلها، كما في تاء «أخت» و«بنت» فإنها لا تنقلب هاء في الوقف لكونها بدلًا من الواو غير متمحضة للثانية.

(٤) قوله: [إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُظْهَرِ الْخَ] ويجب أن يكون ما أضيف إليه معرفة؛ لأن وضعهما للتأكيد ولا يؤكّد

وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن استدراك لدفع توهם كون الحركات لفظية.

آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين^(١) نحو « جاءني كلا الرجلين » و«رأيت كلا الرجلين » و«مررت بكلار الرجلين »، وإذا أضيف إلى المضمر الذي لا يخفي ما فيه أيضاً من اللطافة. ما هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف التي هي الفرع نحو « جاءني كلاهما » و«رأيت كليهما » و«مررت بكليهما »، فلذلك قيد^(٢) كون إعرابه بالحروف بكونه مضاداً إلى ماضي (واثنان) وكذا «اثنتان» و«ثنتان»، فإن هذه الألفاظ^(٣) وإن كانت مفردة^(٤) لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بها (بالألف) رفعاً (والباء) أي بالتشيية. أي في حالة الرفع. المفتح ما قبلها نصباً وجراً كما سيجيء (جمع المذكر السالم) والمراد به ما سمي به اصطلاحاً وهو الجمع بالواو والنون، فيدخل فيه نحو جمع المذكر السالم. بيان جمع سمي بجمع المذكر السالم اصطلاحاً. «ستين» و«أرَضين» مما لم يكن واحداً مذكراً لكن يجمع بالواو والنون^(٥) جمع ستة. جمع أرض.

بالتأكيد المعنوي إلا المعرف، وإنما كان المظاهر أصلاً بالنسبة إلى المضمر لعدم احتياجه إلى مرجع.

(١) قوله: [تسقط بالقاء الساكين] أي: تسقط في اللفظ دون الخط والكتابة، وعن بعضهم أنه في الخط يكون بالألف رفعاً وبالباء نصباً وجراً، وفي لغة كثانية يعرب إعراب المشتى مطلقاً سواء أضيف إلى ماضي أو مظاهر.

(٢) قوله: [فلذلك قيد الخ] أي: لكون إعرابه بالحروف إذا أضيف إلى ماضي قيد الخ.

(٣) قوله: [فإن هذه الألفاظ] أي: كلاً وكلتا واثنان واثنتان وثنتان.

(٤) قوله: [إذ لم يثبت «كلاً» حتى يكون «كلاً» مثنى فكان مفرداً، وقس عليه الباقي].

(٥) قوله: [لكن يجمع بالواو والنون] وضابطة هذا الباب أن كل اسم ثلاثي حذف لامه وعوض عنه تاءً الثانية يجمع جمع المذكر السالم كما في «ستون» فإنه جمع ستة أصله «ستو»، وكذا القول في نظائرها نحو عضة وعضون، وعزبة وعزون، وثيبة وثيون، وقلة وقلون، في التنزيل العزيز: (جَعَلُوا الْقُرْآنَ عَضِينَ).

(١) ما أَلْحِقَ بِهِ وَهُوَ (أَوْلُوٌ) جَمْعُ «ذُوٌّ» لَا عَنْ لَفْظِهِ (وَعِشْرُونَ)^١
 إِشَارَةً إِلَى أَنَّ «أَوْلُوٌ» لَيْسَ بِجَمْعِ الْمَذَكُورِ السَّالِمِ وَكَانَ عِشْرُونَ وَأَخْوَاهُ.
وَأَخْوَاتِهِ أي: نَظَارَهَا السَّبْعُ^٢ وهي ثَلَاثُونَ إِلَى تِسْعَينَ، وَلَيْسَ
 «عِشْرُونَ» جَمْعُ عَشْرَةٍ وَلَا «ثَلَاثُونَ» جَمْعُ ثَلَاثَةٍ، وَإِلَّا لَصَحَّ إِطْلَاقُ^٣
 عَشْرِينَ عَلَى ثَلَاثَيْنِ؛ لَأَنَّهُ ثَلَاثَةٌ مَقَادِيرُ الْعُشْرَةِ، وَإِطْلَاقُ ثَلَاثَيْنِ عَلَى
 التِسْعَةِ؛ لَأَنَّهَا ثَلَاثَةٌ مَقَادِيرُ الْثَلَاثَةِ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ الْبُوَاقيِّ، وَأَيْضًا هَذِهِ
 الْأَلْفَاظُ^٤ تَدْلِي عَلَى مَعَانِي مُعِيَّنةٍ وَلَا تَعْيَينَ فِي الْجَمْعِ (بِالْوَاوِ)^٥ رُفَاعًا
(والباء) الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا نَصْبًا وَجَرَّاً، وَإِنَّمَا جَعَلَ إِعْرَابَ الْمُشْتَى مَعَ
 مَلْحَقَاتِهِ وَالْجَمْعِ مَعَ مَلْحَقَاتِهِ بِالْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهُمَا فَرَعَانٌ لِلْوَاحِدِ^٦ وَفِي
 مَتَعَلِّمِ بِ«جَعَلِ».

[البحر: ٩١] وَ[عَنِ الشَّمَالِ عِزِيزِينَ] [ال المعارج: ٣٧].

(١) قَوْلُهُ: [لَا عَنْ لَفْظِهِ] فَلَا يَكُونُ جَمْعًا سَالِمًا لَأَنَّهُ يَجُبُ أَنْ يَكُونَ مَفْرِدًا عَنْ لَفْظِهِ، وَعَلَى هَذَا يَبْغِي أَنْ يُذَكَّرُ «أَوْلَاتُ» مَعَ جَمْعِ الْمَؤْتَمِنِ السَّالِمِ مَلْحَقَةً بِهِ؛ لِأَنَّهَا جَمْعُ «ذَاتٍ» لَا عَنْ لَفْظِهِ، وَأَمَّا «ذُووٌّ» فَهُوَ
 جَمْعُ سَالِمٍ وَلَذَا لَمْ يَعْدُهُ مَنْ مَلْحَقَتْهُ، وَإِنَّمَا يَكْتُبُ «أَوْلُوٌ» الْوَاوُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ حَمْلًا عَلَى «أَوْلَىٰ»، وَأَمَّا
 كِتَابَتِهِ فَلَيْلًا يَلْزَمُ الالتِّبَاسُ بِ«إِلَىٰ» الْجَارَةِ.

(٢) قَوْلُهُ: [أَيْ: نَظَارَهَا السَّبْعُ] إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَخْتِ الْمُثَلِّ وَالنَّظِيرِ بِطَرْيَقِ الْإِسْتِعَارَةِ الْمُصَرَّحةِ.

(٣) قَوْلُهُ: [وَإِلَّا لَصَحَّ إِطْلَاقُ الْعِنْ] فَإِنَّ الْجَمْعِ يَجُبُ أَنْ يَصْحَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْرَادٍ مَفْرِدَهُ، فَلَوْ كَانَ «عِشْرُونَ»
 جَمْعُ «عَشْرَةٍ» وَثَلَاثَةُ أَفْرَادُهَا هِيَ ثَلَاثُونَ وَجُبُ أَنْ يَصْحَّ إِطْلَاقُ عَشْرِينَ عَلَى ثَلَاثَيْنِ، وَهُوَ باطِلٌ.

(٤) قَوْلُهُ: [وَأَيْضًا هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْعِنْ] أَيْ: الْأَعْدَادُ الْمُذَكُورَةُ الْعِنْ، وَهَذَا دَلِيلٌ ثَانٌ لِنَفِيِّ كُونِهَا جَمْعًا، حَاسِلٌ
 أَنَّ الْمَحْمُوِّعَ مِنْ حِيثِ إِنَّهُ مَجْمُوعٌ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْقَرَائِنِ لَا يَدْلِي عَلَى عَدْدٍ مُعِيَّنٍ بِخَلْفِهِ هَذِهِ
 الْأَعْدَادِ فَإِنَّ التَّعْيِينَ مَعْلُومٌ مِنْهَا عِنْدِ الإِطْلَاقِ بِلَا قُرْبَةٍ، وَعَلَى هَذَا لَا يَرُدُّ أَنَّ الْجَمْعَ فِي مَثَلِ «رِجَالٌ ثَلَاثَةٌ»
 يَدْلِي عَلَى عَدْدٍ مُعِيَّنٍ.

(٥) قَوْلُهُ: [لَأَنَّهَا فَرَعَانٌ لِلْوَاحِدِ] هَذَا الدَّلِيلُ مُخْصُوصٌ بِالْمُشَتَّى وَالْمَحْمُوِّعِ وَيُبَشِّتُ كُونَ إِعْرَابِ الْمَلْحَقَاتِ

آخرهما حرف يصلح للإعراب وهو علامة الشنوية والجمع^(١)، فناسب أن أي المشى والجمع. أي الشنوية والجمع.

يجعل ذلك الحرف إعرابهما ليكون إعراباهما فرعاً لإعرابه كما أنها

أي الحرف الصالحة للإعراب.

أي إعراب المشى والجمع. أي لإعراب الواحد.

فرعان له، لأن الإعراب بالحروف فرع للإعراب بالحركة، ولما جعل أي للواحد. تحقيق لتوزيع الحروف الإعرابية على المشى والجمع وبين وجهاً حمل النصب فيما على الجر، مما

إعرابهما بالحروف وكان حروف الإعراب ثلاثة وإعرابهما ستة ثلاثة.

أي إعراب المشى والجمع.

للمشى وثلاثة للمجموع، فلو جعل^(٢) إعراب كلّ واحد منها بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خُصّ المشى بها^(٣) بقي المجموع بلا إعراب ولو خُصّ المجموع بها بقي المشى بلا إعراب فوْزَعْتُ عليهم

له من التوزيع بمعنى التقسيم.

أن جعلوا الألف علامة الرفع في المشى^(٤)؛ لأنَّ الضمير المرفوع للشنوية في تصور للتوزيع.

ال فعل نحو «يضربان» و«ضربا»، والواو علامة الرفع في المجموع؛ لأنَّه عطف على الألف.

الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو «يضربون» و«ضربوا»، وجعلوا تعليلاً لجعل الواو علامة الرفع في المجموع.

إعرابهما بالياء حال الجر على الأصل^(٥)، وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل أي بين الشنوية والجمع.

بها بالحروف بالمقاييس، ولذا قال العصام: الأولى ترك قوله: «مع ملحقاته».

(١) قوله: [وهو علامة الشنوية والجمع] أي: حرف من شأنه أن يكون علامة وإن لم يكن علامة بالفعل فيشمل الملحقات، ويجوز أن يحمل الكلام على حذف المعطوف أي: علامة الشنوية والجمع وما على صورتها.

(٢) قوله: [فلو جعل الخ] جواب «لما»، وفي بعض النسخ: «فلو جعلوا».

(٣) قوله: [لو خُصَّ المشى بها] أي: ولو امتاز المشى بتلك الحروف الخ، فالباء داخلة على المقصورة، وكذلك قوله: «ولو خُصَّ المجموع الخ»، قوله: «وزعت» من التوزيع بمعنى التقسيم.

(٤) قوله: [بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المشى] كما أنها علامة الشنوية، والشيء الواحد يجوز أن يكون علامة لشيئين.

(٥) قوله: [وجعلوا إعرابهما بالياء حال الجر على الأصل] لأن الياء حاصلة من إشباع الكسرة التي هي

الباء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية^(١) وكسروه في الجمع لشدة الكسرة وقلة المجموع، وحملوا النصب على الجر^(٢) لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كلّ منهما فضلة في الكلام^(٣)، ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة والحرف وبين مواضعهما المختلفة^(٤) شرع في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري اللذين أشير إلى تقسيمه إشارة إلى المناسبة بين الكلام السابق واللاحق والربط بينهما ما أتي تقسيم الإعراب بما إليهما فيما سبق^(٥) ولمّا كان التقديري^(٦) أقلّ أشار إليه أولاً ثم بين أن إلى اللفظي والتقديري.

الأصل فإنّهما في حالة الجر بالياء يكون على الأصل، واعلم أن التفريق يستعمل في المحسوس والفرق في المعقول، فالمناسب أن يكون قوله: «وفرقوا» من الفرق.

(١) قوله: [وكثرة التثنية] أي: بالنسبة إلى ما جمع بالواو والتون؛ وذلك لأن تحقق هذا الجمع مشروط بثلاثة شروط وهي أن يكون علماً لمذكر يعقل أو صفة له والتثنية يتحقق بلا شرط وما كان أقلّ شرعاً كان أكثر أفراداً.

(٢) قوله: [وحملوا النصب على الجر] أي: جعلوا الحرف الذي هو علامة الجر علامة النصب وهو الباء، قوله: «لا على الرفع» بأن لم يجعلوا الحرف الذي هو علامة الرفع علامة النصب وهو الألف في المثنى والواو في المجموع.

(٣) قوله: [فضلة في الكلام] أي: علامة فضلة بقدر المضاف فيصح الحمل.

(٤) قوله: [وبيان مواضعهما المختلفة] وهي ستة ثلاثة للإعراب بالحركة وهي المفرد المنصرف مع جمع المكسر المنصرف وجمع المؤنث السالم وغير المنصرف، وثلاثة للإعراب بالحرف وهي الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم فتذكرة.

(٥) قوله: [فيما سبق] في حكم المعرف حيث قال: «لفظاً أو تقديراً»، وغرض الشارح من هذا الكلام الإشارة إلى أن الألف واللام في قوله: «التقدير» وقوله: «اللفظي» للعهد الخارجي، وعلى هذا يكون قول المص: «التقدير الخ» بياناً لمحل القسمين أو تصريحاً بما علم ضمنا.

(٦) قوله: [ولما كان التقديري الخ] إشارة إلى وجه تقديم الإعراب التقديري على اللفظي، وهو أن

اللفظي ما عداه فقال (**التقدير**) أي: تقدير الإعراب^(١) (فما) أي: في الاسم المعرب الذي^(٢) (**تعذر**) الإعراب فيه^(٣) أي: امتنع ظهوره في لفظه^(٤) وذلك إذا لم يكن الحرف^(٥) الذي هو محل الإعراب قابلاً وهو الحرف الآخر. للحركة الإعرائية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره ألف باء يكون ذلك الحرف ألفاً أو كان مشتملاً بحركة أخرى. مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كـ«العصا» بلام التعريف أو محدودة بالبقاء الساكنين^(٦) (كـ«عصا») بالتنوين فإن ألف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة (و) كما في الاسم المعرب بالحركة^(٧) أي صورتي الوجود والحذف فاللام فيه للعهدخارجي.

التقديرية أقل أفراداً وأسهل ضبطاً بالنسبة إلى اللفظي، وإنما المناسب تقديم اللفظي لأصالته.

(١) قوله: [**أي: تقدير الإعراب**] إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي أو قاعدة مقام المضاف إليه.

(٢) قوله: [**أي: في الاسم المعرب الذي**] إشارة إلى أن «ما» موصولة وليس بمصدرية كما قاله الهندي لأنه يحتاج إلى جعل «في» بمعنى اللام أو إلى تقدير الوقت.

(٣) قوله: [**الإعراب فيه**] إشارة إلى أن فاعل «تعذر» ضمير راجع إلى الإعراب المفهوم من قوله: «التقدير» مع الإشارة إلى أن العائد إلى الموصول محدود في معنى: «فيه».

(٤) قوله: [**أي: امتنع ظهوره في لفظه**] إشارة إلى أن التعذر بمعنى الامتناع فإنه قد يجيء بمعنى التعرّى، وإلى أن المراد بتعذر الإعراب امتناع ظهوره في اللفظ، فلا يرد أنه إذا تعذر نفسُ الإعراب فكيف يمكن تقديره.

(٥) قوله: [**وذلك إذا لم يكن الحرف الخ**] أي: تقدير الإعراب للتعذر إذا لم يكن الخ، وغرضه من هذا الكلام بيان الموضع الذي يتعلّر فيه ظهور الإعراب في اللفظ.

(٦) قوله: [**أو محدودة بالبقاء الساكن**] لأن المحدود لعلة في حكم الثابت ولذا لم يجر الإعراب على صاد «عصا»، قوله: «في الصورتين» أي: في صورتي الوجود والحذف، فاللام فيه للعهد الخارجي.

(٧) قوله: [**في الاسم المعرب بالحركة الخ**] خرج به المشتى والمجمع السالم لأنهما معربان بالحرف، وإنما لم يقل: «في الاسم المفرد» مع أنه أحصر؛ ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، والتحقق

المضاف إلى ياء المتكلم نحو (غلامي) فإنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى^(١) بعد دخوله موافقة لها أو مخالفة، فما ذهب إليه بعض^(٢) من أن أي الكسرة. إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي^(٣) (مطلقاً) أي: في الأحوال الثالث^(٤) يعني: كون الإعراب تقديرياً في هذين النوعين^(٥) من الأحوال إنما هو في جميع الأحوال

أن لا يخصص نحو غلامي بالمضارف إلى ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كلّ ما اشتغل حرف إعرابه بغير إعرابه فيدخل فيه ما هو محكى وما هو مجرور بحرف الجر.

- (١) قوله: [امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى] للزوم تحريك حرف واحد في حالة واحدة بحركاتين مختلفين وهو محال، وكسرة ما قبل ياء المتكلم للمناسبة معاشرة لكسرة الإعراب.
- (٢) قوله: [ما ذهب إليه بعض الخ] أي: إذا كان ما قبل ياء المتكلم مشغولاً بالكسرة قبل دخول العامل بما ذهب إليه البعض غير مرضي.

(٣) قوله: [غير مرضي] لأن الكسرة المناسبة متقدمة على كسرة الإعراب براتب تقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الإعراب فلا يجوز أن تكون هي إيات، لا يقال: إن هذه الكسرة للإعراب ولا يحتاج إلى كسرة أخرى للتناسب أكتفاء بها عنها؛ لأننا نقول: إن هذه الكسرة موجودة قبل التركيب مع العامل المقتضي للإعراب.

(٤) قوله: [أي: في الأحوال الثلاث] قوله: «مطلقاً» حال من مدخول الكاف، والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو «يقدر»، وتفسير الشارح لا ينافي الحالية لأنّه بيان لحاصل المعنى، على أن الحال في معنى الظرف ألا ترى أن معنى « جاء زيد راكباً » أنه جاء في وقت ركوبه أو في حال ركوبه.

(٥) قوله: [يعني: كون الإعراب تقديرياً في هذين النوعين الخ] إشارة إلى أن قوله: «مطلقاً قيد لـ«عصا» و«غلامي» معا وإن كان فائدة التعميم مختصة بـ«غلامي»؛ فإن فائدة الرد على من قال: إن مثل «غلامي» معرب لفظاً في حالة الجر.

غير مختص ببعضها^(١) (أو استقل) عطف على قوله «تعذر» أي: تقدير الإعراب فيما تعذر أو في الاسم الذي استقل ظهور الإعراب في لفظه^(٢)، أي في لفظ الاسم المعراب. وذلك إذا كان محل الإعراب^(٣) قابلاً للحركة الإعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقلاً على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها^(٤) سواء كانت محدوفة بالتنقاء الساكنين (كـ«قاض») أو غير محدوفة كـ«القاضي» (رفعاً وجراً) أي: في حالي الرفع والجر^(٥) لا في حالة النصب لاستقلال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (ونحو «مسلمي») عطف على قوله «كقاض»^(٦)

(١) قوله: [غير مختص ببعضها] ففي تعليم المصنف بقوله: «مطلقاً» رد على من يحصر كون الإعراب في مثل «غلامي» تقديرياً بغير حالة الجر.

(٢) قوله: [استقل ظهور الإعراب في لفظه] فيه مثل ما مرّ من الكلام تحت قوله: «امتنع ظهوره في لفظه».

(٣) قوله: [ذلك إذا كان محل الإعراب الخ] أي: تقدير الإعراب لاستقلاله، وغرضه من هذا الكلام بيان الموضع الذي يستقل فيه ظهور الإعراب في اللفظ.

(٤) قوله: [آخره ياء مكسورة ما قبلها] ولم يكن مضافاً إلى ياء المتكلّم؛ إذ نحو «قاضي» من قسم المتعذر لا المستقل.

(٥) قوله: [أي: في حالي الرفع والجر] إشارة إلى أن قوله: «رفعاً وجراً» ظرف لاستقلال لا حال كما جوزه الهندي، وقوله: «لا في حالة النصب» إشارة إلى أن قوله: «رفعاً وجراً» احتراز عن حالة النصب فإن الفتحة لا تستقل في «قاض» في حالة النصب؛ لأنها أخف الحركات.

(٦) قوله: [عطف على قوله: «كقاض»] أي: مرفوع معطوف على الجار والمحرر لا على المحرر وحده وإنما فيكون التقدير: «ونحو مسلمي» وهذا مستدرك في الظاهر.

يعنى تقدير الإعراب للاستقال^(١) قد يكون في الإعراب بالحركة وقد يكون في الإعراب بالحرف نحو «مسلميّ»، بخلاف تقدير الإعراب للتعدّر فإنه مختص بالإعراب بالحركة (رفا) يعني: تقدير الإعراب في العناية لبيان نكتة المعجمي، بـ«نحو» مع جواز العطف بذاته.

العنابة لبيان الحصر المفهوم بالاكتفاء بالرفاء في معرض بيان الأحوال.
نحو «مسلميّ» إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر^(٢) نحو «جاءني مسلميّ»، فإن أصله «مسلموي» بسقوط النون بالإضافة فاجتمع إيات لكون إعرابه تقديريا رفاً ولغظياً نصباً وجرأ.
الواو والياء والسابق منها ساكن فانقلبت الواو ياء^(٣) وأدغمت الياء في الواو وهو الواو.
الياء وكسر ما قبل الياء، فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الإعراب في حالة الرفع تقديريا^(٤) بخلاف حالي النصب والجر فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فإن الياء المدغمة أيضاً ياء، وقد يكون الإعراب بالحروف تقديريا في الأحوال الثلاث الرفع والنصب والجر.

(١) قوله: [يعنى تقدير الإعراب للاستقال الخ] يريد الشارح أن المصنف أراد التبيه على أن تقدير الإعراب للاستقال نوعان بخلاف تقدير الإعراب للتعدّر فإنه نوع واحد.

(٢) قوله: [دون النصب والجر] فإنها على حالهما تقول: «رأيت مسلمي» و«مررت بمسلمي» فيكون الإعراب في الرفع تقديريا وفي النصب والجر لغظيا.

(٣) قوله: [فانقلبت الواو ياء] إنما انقلبت الواو ياء دون الياء واوا لأن الغرض من الإعلال والإدغام هو التخفيف في الكلام وهو في انقلاب الأنقلب إلى الأخف دون عكسه.

(٤) قوله: [صار الإعراب في حالة الرفع تقديريا] وذلك لأن الدلالة على الرفع من خصوصية الواو وقد زالت عن التلفظ، ولا يجوز أن يكون الياء المتنقلة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الرفع كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة في الدلالة على النصب؛ لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة إعرابان لغظي وتقديرى، بخلاف فتحة الجمع فإنها غير ثابتة تقديرا.

في مثل^(۱) «جائني أبو القوم» و«رأيت أبا القوم» و«مررت بأبي القوم»، فإنه وإنما ترک المصنف لكون التقدير فيه لعارض التقاء الساكنين.

لما سقط حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب

لفظاً بل صار تقديرية^(۲) (**واللفظي**) أي: الإعراب المتلفظ به (**فيما عداه**) كثف للإعراب اللفظي.

يعني: فيما عدا ما ذكر^(۳) مما تعذر فيه الإعراب أو استقلَّ، ولما ذكر في تفصيل المعرف^(۴) المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف أقلَّ من المنصرف^(۵) وبمعرفته يُعرف المنصرف^(۶) على قياس الإعراب التقديري واللفظي^(۷) عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

(۱) قوله: [في مثل **الخ**] أي: فيما كان إعرابه بالحروف ولاقي ملة آخره ساكناً بعدها، وإنما لم يذكره المصنف لأن التقدير فيه باعتبار عارض، وكان الياء في مثل «غلامي» و«مسلمي» لشدة امتناعها بالكلمة ليست عارضة.

(۲) قوله: [بل صار تقديرية] إذ المراد بالإعراب اللفظي ما يتلفظ به وبالتقديرية ما بخلافه.

(۳) قوله: [يعني: فيما عدا ما ذكر **الخ**] جواب عما يقال: إن ضمير «عداه» راجع إلى شيئاً ما تعذر فيه الإعراب وما استقلَّ بالإعراب فيه، فالمناسب أن يقال: «فيما عداهما»، وحاصل الجواب أن إفراد الضمير باعتبار «ما ذكر» لاختصاره، وهذا شائع في كلامهم.

(۴) قوله: [**ولما ذكر في تفصيل المعرف **الخ****] غرضه من هذا الكلام بيانُ ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله وبين نكتة ذكر غير المنصرف وترك ضده.

(۵) قوله: [**وكاد غير المنصرف أقلَّ من المنصرف**] أي: أقلَّ أفراداً منه؛ وذلك لما عرفت أنه كلما كان الشيء أكثر شروطاً كان أقلَّ أفراداً وغير المنصرف مشروط بوجود العلتين أو الواحدة القائمة مقامهما فيه.

(۶) قوله: [**ويسعرقه يُعرف المنصرف**] لأن المعرف عند المصنف ينحصر في المنصرف وغير المنصرف، فإذا علم غير المنصرف بأنه ما فيه علتان الخ علم أن المنصرف ما لا يكون كذلك.

(۷) قوله: [**على قياس الإعراب التقديري واللفظي**] أي: كما أن الإعراب التقديري أقلَّ من اللفظي وبمعرفة محال الأول يعرف محال الثاني كذلك غير المنصرف والمنصرف.

(غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مَا) أي: اسم معرّب^(١) (فِيهِ عَلَّاتٌ) تؤثّرَانِ بِاِجْتِمَاعِهِما

وَاسْتِجْمَاعُ شَرائطِهِما فِيهِ^(٢) أَثْرًا سِيجِيٌّ ذَكْرِهِ^(٣) (مِنْ) عِلْلَ (تَسْعَ أَوْ)

عِلْلَةُ (وَاحِدَةٌ مِنْهَا) أي: من تلك التسع (تَقْوِيم) هذه العلة الواحدة

(مَقَامِهِما) أي: مقام هاتين العلتين بِأَنَّ تَؤْثِرَ وَحْدَهَا تَأْثِيرُهُمَا^(٤) (وَهِيَ) أي:

العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين^(٥) من الأمور التسعة لا كُلَّ واحد

منها حتّى يقال لا يصحّ الحكم على العلل التسع بكلّ واحد من هذه

الأمور، وذلك المجموع شعر (عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْيِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعِجمَةٌ

ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ) والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو إلى «ثُمَّ»
أي الجمع والتركيب.

لِمَجْرِدِ الْمَحَافَظَةِ^(٦) عَلَى الْوَزْنِ (وَالنُّونُ زَانِدَةُ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ وَوَزْنُ فَعْلٍ

(١) قوله: [أَيْ اسْمُ مَعْرِبٍ] إشارة إلى أن «ما» موصوفة لا موصولة؛ وذلك لأنّ حق الخبر أن يكون نكرة، وفيه دفع التقض بـ«ضربيت» وـ«حضار» فإنّ الأول فعل والثاني مبني.

(٢) قوله: [وَاسْتِجْمَاعُ شَرائطِهِما فِيهِ] إشارة إلى أنه لا يبطل التعريف بـ«نوح» وـ«هند» منتصفين؛ فإنه لم يستحب فيهما الشرط الثاني للعجمة والمؤتّث المعنوي وهو تحرك الأوسط، ولا بـ«حضارية» صفة.

(٣) قوله: [أَثْرٌ سِيجٌ ذَكْرٌ] وهذا الأثر هو منع الكسرة والتلوين عنه، وقوله: «عِلْلَةُ» إشارة إلى الموصوف المحذف، وكذلك قوله: «عِلْلَةُ»، وقوله: «أَيْ: من تلك التسع» إشارة إلى مراعي الضمير، وكذلك قوله: «هَذِهِ الْعِلْلَةُ الْوَاحِدَةُ» وقوله: «أَيْ: مقام هاتين العلتين».

(٤) قوله: [بَيْنَ تَؤْثِرَ وَحْدَهَا تَأْثِيرُهُمَا] تصوير لقيام العلة الواحدة مقام العلتين.

(٥) قوله: [أَيْ الْعِلْلَةُ التَّسْعَ مَحْسُوْبٌ مَا فِي الْخِ] إشارة إلى أن العطف مقدم على الحكم في البيتين كقولك: «البيت سقف وجدران»، وقوله: «مِنَ الْأَمْوَارِ التَّسْعَةِ» بيان لـ«ما»، وأوله: مواطن الصرف تسع كلما اجتمعت + ثنان منها فما للصرف تصويب، وهذه الآيات لأبي سعيد الأنصاري التحوي.

(٦) قوله: [لِمَجْرِدِ الْمَحَافَظَةِ الْخِ] فحرّدت عن معنى التراخي وأريد به مجرد المشاركة؛ لأنّ كون الجمع

وهذا القول تقرير) فقوله «زائدة» منصوب على أنه حال إذ المعنى^(١): وتمنع التونُ الصرفَ حالَ كونها زائدة، وقوله «ألف» فاعلُ الظرف^(٢) أعني: «من قبلها»، أو مبتدأ خبره الظرف المتقدم، ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف^(٣) مع أنها أيضًا زائدة ولهذا يعبر عنهمَا بالألف والنون الزائدتين، ولو جعل الألف فاعلاً^(٤) لقوله «زائدة» والظرف متعلّقاً بالزيادة وأريد بزيادة الألف قبل التون اشتراكيهما في وصف الزيادة وتقدمُ الألف عليها في هذا الوصف لفهم زياتهما جميعاً، وهذا كما إذا

جواب «لو» مبني للمفعول.

أي هذا التوجيه..... قلت « جاءني زيد راكبا

علة ليس متاخراً عن كون ما سبق علة، وكذا الحال في التركيب.

(١) قوله: [إذ المعنى: الخ] غرضه من بيان المعنى بيانُ فاعلية التون حتى يصبحَ وقوعها ذا حال فثبت بهذا المعنى كون التون فاعلاً معنى، وإنما قدر «تمنع» بقرينة أن الكلام في مواطن الصرف.

(٢) قوله: [وقوله «الف» فاعلُ الظرف إلخ] أي: فاعلُ ما تعلق به الظرف، وإنما صبحَ جعله فاعلاً عن الظرف المستقر لاعتماده على ذي الحال أي: التون ثابتةً من قبلها ألف.

(٣) قوله: [لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف] لأن قوله: «من قبلها ألف» كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه في قيد الزيادة، فيكون حاصل المعنى: أنه يمنع التون الصرف حالَ كونها زائدة ومنع صرفها مشروط بكون الألف حاصلة قبل التون، فلم يفهم زيادة الألف، نعم! لو قدر المتعلق هنا خاصاً من جنس قوله: «زائدة» أي: مزيدة من قبلها ألف فهم زيادة الألف أيضاً وإن كان الشائع المبادر في أمثال هذا المقام تقدير الأفعال العامة.

(٤) قوله: [ولو جعل الألف فاعلاً إلخ] وعلى هذا فالظرف لغو فيكون المعنى: والنون تمنع الصرف حالَ كونَ الألف موصوفاً بالزيادة قبلها، فيفيد اشتراكهما في وصف الزيادة مع تقدمُ الألف على التون في وصف الزيادة، ولا يخفى ما فيه من التكليف مع عدم ظهور هذا الفهم أيضاً منه.

من قبله أخوه»^(١) فإنه يدل على اشتراكتهما في وصف الروكوب وتقدمه أخيه عليه في هذا الوصف، قوله: «وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ» يعني: أن ذكر العلل بصورة النظم تقرير لها إلى الحفظ؛ لأن حفظ النظم أسهل، أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة علة قول تقريري^(٢) لا تتحقق؛ إذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد، أو القول بأنها تسعة تقرير لها إلى الصواب؛ لأن في عددها خلافاً فقال بعضهم إنها تسعة، وقال بعضهم إنها اثنان^(٣)، وقال بعضهم إنها إحدى عشرة^(٤)، ولكن القول بأنها تسعة

(١) قوله: [جاءني زيد راكباً من قبله أخوه] فـ«أخوه» فاعل «راكباً» والظرف أعني «من قبله» متعلق بـ«راكباً» والمعنى: جاء زيد حال كونه راكباً أخوه من قبل ركوبه، إلا أن القبلية هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية.

(٢) قوله: [قول تقريري] أي: ظاهري تسامحي، وفيه إشارة إلى أن ياء النسبة محذوفة من قوله: «تقرير» كما في قولهم: «عرض مفارق» أي: عرضي مفارق.

(٣) قوله: [قال بعضهم إنها اثنان] وهو صدر الأفضل والقاضي عضد ومن معهما، وأحد الاثنين: الحكاية أي: النقل من الفعل إلى الاسم، وهو في وزن الفعل مع الوصف كـ«أعلم» أو مع العلمية كـ«يشكر» علمًا، والثاني: التركيب وهو في الباقي كتركيب الثنائي بالباء ظاهرة أو مقدرة أو بالألف، وكتركيب العدل في «عمر»؛ فإنه بمنزلة علمين تقديرًا؛ لأن الواقع قصد التسمية بـ«عامر» فعدل إلى «عمر» خوفَ البس، وفي «ثلاث» فإنه بمنزلة «ثلاثة ثلاثة»، وكتركيب الجمع فإنه بمنزلة جمعين، وكتركيب الاسمين في «بعلبك»، وكتركيب الألف والنون مع العلمية كـ«عشمان» أو مع الوصفية كـ«سكنان»، وكتركيب العجمة مع العلمية كـ«ابراهيم»، وأثار التكليف فيه ظاهرة.

(٤) قوله: [إنها إحدى عشرة] التسع هي المذكورة، والعشرة: مراعاة الأصل في مثل « أحمر» علمًا إذا نكر، والحادية عشرة: شبه الألف المقصورة، وهي كل ألف ليست للثنائي زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علمًا سواء كانت لـاللحاق كـ«أرطى» وهو شجر يدعي به الجنود، فإن ألفه ليست للثنائي بدليل قوله

تقريب لها إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة، ثم إنه ذكر أمثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال (مثل عمر) مثال للعدل (واحد) مثال للوصف (وطحة) مثال للتأنيث (وزينب) مثال للمعرفة وفي إيراد «زينب» مثلاً للمعرفة بعد «طحة» إشارة إلى قسمي التأنيث^(١) اللفظي والمعنوي (وابراهيم) مثال للعجمة (ومساجد) مثال للجمع (ومعد يكتب) مثال للتركيب^(٢) (وعلمان) مثال للألف والنون (واحمد) مثال لوزن الفعل (وحكمه) أي: حكم غير المنصرف^(٣) والأثر المترتب عليه من حيث اشتتماله على علتين أو علة واحدة منها تقوم مقامهما (أن لا

ناء كقولهم: «أرطة» بل لإلحاق بـ«عفر»، أو لا كـ«قبرى»؛ إذ ليس في الأصول سداسي حتى يلحق به، فمثينا من الصرف للعلمية وشبه الألف المقصورة، وهذا البعض هو صاحب الباب ومن تبعه.

(١) قوله: [إشارة إلى قسمي التأنيث الخ] أي: إشارة إلى أن القسمين من اللفظي والمعنوي معتبران في باب منع الصرف وإن كانوا مع التذكير الحقيقي، بخلاف باب الفعل فإنهما غير معتبرين فيه معه فلا يقال: « جاءت طحة».

(٢) قوله: [مثال للتركيب] وهو اسم رجل معروف واسم قرية بالشام، والراء فيه مكسورة أو مفتوحة والأول مشهور، وروي السكون أيضا.

(٣) قوله: [أي: حكم غير المنصرف] إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «والآخر الخ» عطف تفسير الحكم، وقوله: «من حيث اشتتماله الخ» إشارة إلى أن إضافة الحكم إلى غير المنصرف إنما هي باعتبار اشتتماله على علة الحكم ولا فحق الحكم أن يضاف إلى العلة لا إلى ما فيه العلة، وإشارة إلى أن الحكم والحمل مقيد بقيد الحيثية، وتوضيحه أن لغير المنصرف أحكاماً كثيرة لكن كل حكم من جهة فمن حيث إنه معرب حكمه الاختلاف ومن حيث إنه فاعل حكمه الرفع إلى غير ذلك فتبه على أن هذا الحكم من حيث إنه مشتمل على علتين.

كسرة فيه (**ولا تنوين**) وذلك لأن لكل علة فرعية، فإذا وقع في الاسم علّتان^(١) حصل فيه فرعيان في شبته الفعل^(٢) من حيث إن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم إحداهما: افتقاره إلى الفاعل وأخرهما: اشتقاقه من المصدر فمنع منه الإعراب المختص بالاسم وهو الجر والتونين الذي هو علامة التمكّن^(٣) وإنما قلنا إن لكل علة فرعية؛ لأن العدل فرع المعدل عنه^(٤) والوصف فرع الموصوف^(٥) والتأنيث فرع التذكير لأنك تقول لفظياً كان أو معنوياً ثم تقول قائمة^(٦) والتعريف فرع التكير لأنك تقول رجل ثم تقول

(١) قوله: **[فإذا وقع في الاسم علّتان]** أو واحدة تقوم مقامهما، ففيه أكتفاء، أو المراد علّتان حقيقة أو حكماً فلا اكتفاء.

(٢) قوله: **[فيشبته الفعل]** أعلم أن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل العمل والبناء فإذا شا به الاسم الفعل في تمام معناه يعني ويعطى عمله كما في أسماء الأفعال، وإذا شا به في تركيب الحروف الأصلية وفي جزء معناه يعطى عمله ولا يعني كما في اسم الفاعل، وإذا شا به بوجه بعيد ككونه فرعاً لا يعني ولا يعطى عمله بل يتبع عنه علامة الإعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر أو يتراعان معاً كما فيما نحن فيه.

(٣) قوله: **[والشرين الذي هو علامة التسْكُن]** عطف على الإعراب لا على الجر، أي: ومنع منه التنوين الذي هو علامة كون الاسم متمكناً في الإعراب، وفيه إشارة إلى أن التنوين الممتنع دخوله على غير المنصرف هو تنوين التسْكُن لا مطلق التنوين ولا لاتقاض بـ«أعرافات» فإنه غير منصرف لكن تونيه تنوين المقابلة.

(٤) قوله: **[فرع المعدل عنه]** لأن الأصل بقاء الاسم على حاله، ففرعية العدل بمعنى كونه علاّف الأصل أي: الراجح المطابق للقياس.

(٥) قوله: **[والوصف فرع الموصوف]** لأنه يتوقف معناه على ما يقوم به، ففرعية الوصف بمعنى التوقف على الغير.

(٦) قوله: **[ثم تقول قائمة]** فهو فرع له في اللفظ، وإذا غالب المذكر على المؤنث كما قال الله تعالى: **﴿الرَّجُلُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾** [السباء: ٣٤] كان فرعاً له في المعنى أي: مرجواً بالنسبة إليه.

الرجل^(١) والعجمة في كلام العرب فرع العربية^(٢); إذ الأصل في كلّ كلام أن لا يخالطه لسان آخر، والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه، وزن الفعل فرع وزن الاسم؛ لأنّ الأصل في كلّ نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي (ويجوز) أي: لا يمتنع^(٣) سواء كان ضروريأ أو غير ضروري (صرف) أي: جعله في حكم المنصرف^(٤) بإدخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفاً حقيقة فإنّ غير

أي الوزن المختص بنوع آخر.

(١) قوله: [تم تقول الرجل] يعني: أنّ التعريف طار على التكثير غالباً فهو أيضاً فرع له في اللفظ.

(٢) قوله: [فرع العربية] إذ السهو العربي فالجمع في العربي دخيل والدخل فرع الأصيل.

(٣) قوله: [أي: لا يمتنع] اعلم أنّ الجواز بمعنى الإمكاني والإمكان إما خاصّ وهو سلب الضرورة عن الطرفين، أو عامّ وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين فإنّ سلب الضرورة عن جانب الوجود فجانب عدم يكون مطلقاً أي: سواء كان العدم ضرورياً أو لا فهذا هو الإمكان العامّ السالب، وإن سلب الضرورة عن جانب العدم فجانب الوجود يكون مطلقاً أي: سواء كان الوجود ضرورياً أو لا فهذا هو الإمكان العامّ الموجب، وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ «يمجوز» ههنا بمعنى «يمكن» ولا يجوز أن يراد منه الإمكان الخاصّ؛ لأنّ الصرف ضروري عند الضرورة، ولا يجوز أيضاً أن يراد به الإمكان العامّ السالب لما ذكر، فيراد به الإمكان العامّ الموجب فالمعنى: أنه لا ضرورة في عدم الصرف فوجود الصرف يكون مطلقاً أي: سواء كان ضروريأ كما في الضرورة أو لا كما في المناسب، وإلى هذا أشار الشارح بقوله «أي: لا يمتنع إلخ»، وخلاصة الكلام أنّ غرض الشارح من هذا التقرير الجواب عما يورد من أن صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمصدّ أدخله في القسم الجائز، وحاصل الجواب أنّ الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو مساوياً الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب كما ههنا فالجائز بمعنى غير الممتنع سواء كان واجباً كما في حالة الضرورة أو جائزأ كما في حالة المناسب. «العقد النامي».

(٤) قوله: [أي: جعله في حكم المنصرف] الغرض من هذا التوجيه دفع ما عسى أن يقال: إنّ المصّ ذكر

المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما ويادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل: المراد بالصرف^(١) هنا معناه اللغوي لا الاصطلاحى والضمير في «صرفه» راجع إلى «حكمه» **(للضرورة)** أي: لضرورة وزن الشعر^(٢) أو رعاية القافية^(٣) فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيراً مَا يقع من منع صرفه انكسار^(٤) يُخرجه عن الوزن، أو انزحافٌ يُخرجه عن السلasse^(٥)، أما الأول فكقوله شعر:

أولاً أنَّ غير المنصرف ما فيه علتان إلخ ولم يقل ما لا يدخله الكسرة والتنوين ثم قال: ويجوز صرفه إلخ فيهن كلاميه تباین، وحاصل الدفع أن قوله: «صرفه» مجاز من باب ذكر الشيء وإرادة أثره.

(١) قوله: **[وقيل: المراد بالصرف]** توجيه ثان لدفع ما مرَّ من التناقض بين كلاميه.

(٢) قوله: **[أي: لضرورة وزن الشعر]** يعني: لضرورة مخصوصة بالشعر ولا يجوز في التتر فإذا صفت الضرورة إلى الوزن لامية، والوزن عبارة عن هيئات تابعة لنظام الحركات والسكنات على وجه يحصل للنفس من إدراك تلك الهيئات لذمة مخصوصة ذوقية، والشعر كلام موزون مقفى قصدا.

(٣) قوله: **[أو رعاية القافية]** عطف على الوزن أي: أو لتحصيل توافق القافية وتجانسها فإن رعايتها واجبة، والقافية: من المتحرّك قبل الساكنين مع ما بينهما من المتحرّكات إلى انتهاء البيت، والفاصلة في التتر بمنزلة القافية في الشعر فلذا قيل مراعاة الفواصل في الآي تحري محرى المحافظة على القوافي في الشعر.

(٤) قوله: **[يقع من منع صرفه انكسار]** أي: يقع لأجل منع صرفه إلخ، والانكسار نقصان حركة أو حرف يخرج الشعر عن الوزن والمساواة للأفعال والتفاعل.

(٥) قوله: **[أو انزحافٌ يُخرجه عن السلasse]** عطف على الانكسار، والانزحاف انفعال من الزحاف وهو تغيير في الأجزاء مخصوص بثوانى الأسباب سواء كانت الأسباب ثقيلة أو خفيفة، فلا يدخل الزحاف في الحرف الأول والثالث والسادس؛ لأنها ليست بثوانى الأسباب، والحاصل أن الزحاف عندهم تغيير في أجزاء البحور بحسب حذف ونقصان يقع في الشعر ف منه ما يخرج الشعر عن السلasse وجري اللسان بالعنوية كما مثل به الشارح، ومنه ما لا يخرجه عن ذلك كما في قوله: ع أنسى ابن حرموز عمير شلوه، فإنه لا يخرجه صرف «جرموز» عن السلasse فصرفه جائز لا واجب كما في التناسب.

صَبَّتْ عَلَيْ^(١) مَصَابِّ لَوْ أَنَّهَا ÷ صَبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا،

وَأَمَّا الثَّانِي فَكَقُولُهُ شِعْرٌ:

أَعْدَ ذِكْرَ نَعْمَانَ لَنَا إِنْ ذِكْرَهُ^(٢) ÷ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرَتْهُ يَتَضَوَّعُ،
أَمَّرَ مِنْ أَعْادَ يَهْدِي إِلَيْ كَرَرَ.

فَإِنَّهُ لَوْ فَتَحَ نُونَ «نَعْمَانَ» مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ يَسْتَقِيمُ الْوَزْنُ وَلَكِنْ يَقْعُ فِيهِ
زَحَافٌ يُخْرِجُهُ عَنِ السَّلاَسَةِ كَمَا يَحْكُمُ بِهِ سَلاَمَةُ الْطَّبَعِ، فَإِنْ قَلْتَ:
أَيْ بِخَرْجِهِ عَنِ السَّلاَسَةِ.
الْاحْتِرَازُ عَنِ الزَّحَافِ لَيْسَ بِضُرُورِيٍّ فَكَيْفَ يَشْمَلُهُ قَوْلُهُ «لِلضُّرُورَةِ»، قَلْنَا
الْاحْتِرَازَ عَنِ بَعْضِ الزَّحَافَاتِ إِذَا أَمْكَنَ الْاحْتِرَازَ عَنِهِ ضُرُورِيٌّ عِنْدَ
الشَّعَرَاءِ^(٣)، وَأَمَّا الضُّرُورَةُ الْوَاقِعَةُ لِرِعَايَةِ الْقَافِيَّةِ فَكَمَا فِي قَوْلِهِ شِعْرٌ:

**سَلَامٌ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَسَيِّدٌ ÷ حَيْبٌ إِلَهُ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٌ
بَشِيرٌ تَذَيِّرٌ هَاشِمِيٌّ مُكَرَّمٌ ÷ عَطُوفٌ رَّؤُوفٌ مَّنْ يُسَمَّى بِأَحْمَدٍ**

فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ «بِأَحْمَدَ» بِفَتْحِ الدَّالِّ لَا يَخْلُلُ بِالْوَزْنِ وَلَكِنْهُ يَخْلُلُ بِالْقَافِيَّةِ فَإِنَّ
حَرْفَ الرَّوْيِ^(٤) فِي سَائِرِ الْأَيَّاتِ الدَّالِّ الْمَكْسُورَةِ (أَوْ لِلتَّنَاسُبِ) أَيْ:

بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الْوَاءِ.

(١) قَوْلُهُ: [صَبَّتْ عَلَيْ إِلَحْ] قَالَ قَدَّسَ سُرُّهُ فِي الْحَاشِيَةِ هَذَا الْبَيْتُ مِمَّا قَالَهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا فِي
مَرْثِيَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَوْلَاهُ: مَاذَا عَلَى مِنْ شَمَّ تَرْبَةَ أَحْمَدٍ ÷ أَنْ لَا يَشْمَ مَدِيَ الزَّمَانِ
غَوَالِيَا، وَمَوْضِعُ التَّمْثِيلِ «مَصَابِّ» فَإِنَّهُ لَوْ مَنْعَ منِ الصرفِ يَقْعُ انْكِسَارٌ يُخْرِجُهُ عَنِ الْوَزْنِ.

(٢) قَوْلُهُ: [إِنْ ذِكْرَهُ] يَحْوِرُ فِي «إِنْ» الْكَسْرُ وَحِينَذِ يَكُونُ الْحَمْلَةُ اسْتِيَّافِيَّةً، وَالْفَتْحُ وَحْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِنَزْعِ
الْخَافِضِ وَهُوَ الْأَمَمُ، وَهَذَا الْبَيْتُ لِإِلَمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي مَدْحِ إِمَامَنَا الْأَعْظَمِ أَيْ حَنِيفَةِ النَّعْمَانِ.

(٣) قَوْلُهُ: [ضُرُورِيٌّ عِنْدَ الشَّعَرَاءِ] فَالْمَرْادُ بِالضُّرُورَةِ مَا عَدَهُ الشَّعَرَاءُ ضُرُورَةً.

(٤) قَوْلُهُ: [فَانَ حَرْفُ الرَّوْيِ] وَهُوَ آخِرُ حَرْفٍ مِنْ الْبَيْتِ بَنِيتُ عَلَيْهِ الْقَصِيدَةُ وَنَسْبَتْ إِلَيْهِ نَسْبَةُ الْكَلَّ إِلَى
الْحَرْزِ فَيَقُولُ: قَصِيدَةٌ دَالِيَّةٌ أَوْ نُونِيَّةٌ أَوْ مِيمِيَّةٌ، مَأْخُوذَ مِنِ الرَّوْيَةِ وَهِيَ الْفَكْرَةُ؛ لَأَنَّ الشَّاعِرَ يَتَفَكَّرُ فِيهِ فَهُوَ

ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف؛ لأن رعاية التناسب بين الكلمات^(١) أمر مهم عندهم وإن لم يصل إلى حد الضرورة (مثل «سلاسلا وأغلالا») حيث صرف «سلاسلا» لتناسب المنصرف الذي يليه أعني: «أغلالا»، فقوله «سلاسلا وأغلالا» مثال لمجموع^(٢) غير المنصرف الذي صُرِفَ والمنصرف الذي صُرِفَ غير المنصرف لتناسبيه (وما يقوم مقامهما) أي: العلة الواحدة التي^(٣) تقوم مقام العلتين من العلل التسع علّتان مكررتان قامت كلّ واحدة منهما مقام علتين لتكررها، إحداهما (الجمع) البالغ إلى صيغة منتهي المجموع، فإنه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كـ«أكالب» و«أساور» و«أناعيم»^(٤) أو حكما كالمجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات أي للحسين.

فعيل بمعنى المفعول، أو من الرواء وهو الجبل الذي يشد به الحمل على البعير، سئي به لأنه يشد به أجزاء البيت بعضها إلى بعض فهو فعال بمعنى الفاعل، «العقد النامي».

- (١) قوله: [لأن رعاية التناسب بين الكلمات] في السجع وغيره، قال الله تعالى: «وَالْفَجْرُ» ثم قال: «يَسِرُّ» [الفرج:] أصله «يسري» أسقط الياء واكتفى بالكسرة لتناسب الفواصل فإنها على الراء المكسورة.
- (٢) قوله: [مثال لحسون الح] إشارة إلى أن ذكر «أغلالا» لا يكون زائداً؛ إذ المتناسبة لا يعرف إلا بذكرها معاً.

(٣) قوله: [أي: العلة الواحدة التي الح] إشارة إلى أن هذا تفصيل لما أجمله المص في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه: «أو واحدة منها تقوم مقامهما»، وإلى أن «ما» موصولة.

- (٤) قوله: [كـ«أكالب» و«أساور» و«أناعيم»] «أكالب» جمع «أكلب» كلب، و«أساور» جمع «أسورة» جمع «سوار»، و«أناعيم» جمع «أنعام» جمع «نعم»، ففي هذه الأمثلة تكررت الجمعية حقيقة.

كـ«مساجد»^(١) وـ«مصالح»^(٢) ثانيهما التأنيث لكن لا مطلقاً^(٣) بل بعض أقسامه وهو (ألفا التأنيث) المقصورة والممدودة أي: كلّ واحدة منها كـ«حُبلى» وـ«حمراء» لأنهما لازمتان للكلمة وضعها لا تفارقانها أصلاً فلا يقال في حبلى: «حبلى» ولا في حمراء: «حمر» فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكرراً بخلاف التاء فإنها ليست لازمة الكلمة بحسب أصل الوضع؛ فإنها وُضعت فارقة بين المذكر والمؤنث ولو عرض اللزوم لعارض^(٤) كالعلمية مثلاً لم يقوّ قوّة اللزوم الوضعيّ (فالعدل) مصدر مبني للمفعول^(٥) أي: كون الاسم معدولاً (خروجه)

(١) قوله: [كـمساجد الخ] وإنما جعل مثل «مساجد» ملحقاً بالقسم السابق لأنه مشابه به في وجوه ثلاثة أحدها أنه على وزنه، والثاني أنه جمع مثله، وقد أشار إليهما الشارح بقوله: «كالجمع المموافقة إلخ»، والثالث أنه ممتنع من الجمع مرّة أخرى.

(٢) قوله: [لكن لا مطلقاً] أي: لا التأنيث المطلق الأعم من التأنيث بالتاء أو الألف أو المعنوي بل إلخ.

(٣) قوله: [أي: كلّ واحدة منها] لما كان قوله: «ألفا التأنيث» مضطرباً حيث يوهم كونهما معاً مطلقاً واحدة؛ لأن التثنية اختصار العطف والواو لمطلق الجمع أوله بقوله: «أي: كل واحد منها».

(٤) قوله: [فلو عرض اللزوم لعارض إلخ] جواب سؤال وهو أن مثل «ضاربة» علما يجب أن يجعل لزوم التاء فيه بمنزلة تأنيث آخر فيكون غير منصرف للتأنيث فقط لا للتأنيث والتعريف، وحاصل الجواب ظاهر، ولزومها في بعض الأسماء اتفاقياً بأن صارت داخلة في مادتها كـ«حجارة» وـ«تجارة».

(٥) قوله: [مصدر مبني للمفعول إلخ] دفع لما يقال: إن العدل بمعنى الإخراج صفة المتكلم والخروج المفسّر به العدل صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة شيء بصفة شيء آخر، فقدره بما يرجع إلى أنهما صفتان الاسم فإن كون الاسم مخرجاً وخروجه كلاهما صفتان الاسم فلا غبار في تفسير العدل بالخروج.

أي: خروج الاسم^(١) أي: كونه مخرجًا (عن صيغة الأصلية) أي: عن صورته^(٢) التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها، ولا يخفى أنّ صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات^(٣)، فبإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلّها، وأنّ المبادر^(٤) من خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون المادة باقية والتغيير إنما وقع في الصورة فقط،
في المعدل.
أي مادة المعدل عنه.

فلا يتقدّم^(٥) بما حذف عنه بعض الحروف كالأسماء المحنوفة الأعجاز مثل «يد» و«دم» فإن المادة ليست باقية فيها،.....

(١) قوله: [أي: خروج الاسم البع] إشارة إلى مرجع الضمير، والمراد بخروج الاسم خروج مادته أي: حروفه الأصلية؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزءه، وإنما فسر خروج الاسم بكونه مخرجًا ليوافق المصادران في كونهما مبنيين للمفعول.

(٢) قوله: [أي: عن صورته البع] فسر الصيغة بالصورة لأنّ الاسم مادة وهي الحروف الأصلية وصورة وهي الهيئة الحاصلة لتلك الحروف وهي المرادة بالصيغة هنا بطريق التحرير فإن الصيغة مجموع الحروف والهيئة، والمراد بالأصل القاعدة فعطفها عليه عطف تفسير، وتوضيح البحث أن «ثلاث» مثلاً يقتضي القاعدة أن يكون على صيغة «ثلاثة ثلاثة» وهو خارج عن تلك الصورة فيه عدل بخلاف «ضارب» مثلاً فإنه لا يقتضي القاعدة أن يكون على صيغة «ضرّب» بل القياس في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على وزن فاعل وهو كذا فلا عدل فيه.

(٣) قوله: [ليست صيغة المشتقات] إذ لو كان كذلك لكان «ضرّب» و«ضارب» مثلاً بمعنى واحد وليس كذا، فلا يقال إن «ضارب» مخرج عن صورته الأصلية وهي «ضرّب».

(٤) قوله: [وأن المبادر] عطف على قوله: «أنّ صيغة المصدر».

(٥) قوله: [فلا يتحقق البع] أي: لا يتقدّم حد العدل منعاً باسم حذف عنه بعض حروفه اعتبرطاً كالأسماء المحنوفة الأعجاز وكذا المحنوفة الأوائل نحو «عدة» والمحنوفة الأوسط كـ«مقول» على رأي.

وأن خروجه^(١) عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى أي: مغايرة للأولى، ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها لها^(٢) في كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة كما كانت الأولى داخلة تحته، فخرجت عنه المغایرات القياسية، وأمّا المغایرات الشاذة^(٣) فلا نسلم أنها مُخرَجة عن الصيغة الأصلية فإن الظاهر أن مثل «أقوس» و«أنيب» من الجموع الشاذة ليست مُخرَجة عمّا هو القياس فيهما أعني «أقواساً» و«أنياباً» بل إنما جمع القوس والناب ابتداء^(٤) على «أقوس» و«أنيب» على خلاف القياس من

(١) قوله: [وَأَنْ خَرَجَ] معطوف على قوله: «أَنْ صِيغَةُ الْمَصْدِرِ».

(٢) قوله: [وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُعْتَبَرَ مَغَايِرَتَهَا لَهَا] أي: مغايرة الصيغة الأخرى المعدلة للصيغة الأولى المعدل عنها في كون الصيغة الأخرى غير إلخ، قوله: «فَخَرَجَتِ إِلَيْهِ» تفريع على قوله: «وَلَا يَبْعُدُ إِلَيْهِ» أي: إذا اعتبر بـمغايرة الأخرى للأولى عدم دخول الأخرى تحت أصل وقاعدة خرجت عن تعريف العدل المغایرات القياسية أي: ما كان التغيير فيه قياسياً كـ«مقام» وـ«مبیع» وـ«مقول» فإنها لا يقال: إنها مغايرة لـ«مقدوم» وـ«مبیوع» وـ«مقوول»؛ لأنها داخلة تحت قاعدة.

(٣) قوله: [الْمَغَايِرَاتُ الشَّاذَةُ] أي: ما كان التغيير فيه غير قياسي كالجملة والمصادر والمنسوبات الشاذة نحو «أقوس» وـ«عَرِيسٌ» وـ«سَلِيقٍ»، فإن القياس فيها: «أقواس» وـ«عَرِيسَةٌ» وـ«سَلِيقَةٌ»، وأمّا القلب كـ«أَيْسٌ» في «يَسٌ» فقيل: إنه ليس خارجاً عن صورته الأصلية؛ إذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الصيغة والوزن، وأمّا نحو «فَخَذْ» وـ«كَفْ» بـسكون العين فقيل: إنه لم يخرج خروجاً تاماً؛ إذ يستعمل على الصيغة الأصلية أكثر من استعماله على الصيغة الفرعية، وللفظ إذا أطلق انصرف إلى الكامل، على أن تغييره قياسيّ فهما خارحان بما خرج به المغایرات القياسية، وقد زاد الرضي لإخراجهما عن التعريف قوله: «بغير القلب ولا للتحفيف».

(٤) قوله: [بِلْ إِنَّمَا جَمَعَ الْقَوْسَ وَالنَّابَ ابْتَداَءَ إِلَيْهِ] وبهذا يضاف الأقوس والأنيب إلى القوس والناب فيقال:

غير أن يعتبر جمعهما أولاً على «أقواس» و«أنياب» وإخراج «أقوس» و«أنيب» عنهم، وقال بعض الشارحين^(١) قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه، فيمكن أن يقال المقصود هاهنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه، فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه أعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتکاب تلك التكاليفات، واعلم أنا نعلم قطعاً^(٢) أي تعريف العدل. أنهم لما وجدوا «ثلاث ومثلث وأخر وجمع وعمر» غير منصرف ولم أي النحو. يجدوا فيها سبباً ظاهراً غير الوصفية أو العلمية احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل فاعتبروه فيها لا أنهم تنبهوا للعدل^(٣) أي في هذه الأمثلة.

إنما جمعهما، ولو كانوا مخرجين عن الأقواس والأنياب تُسْبَبُ إِلَيْهِمَا، وأنهما لو كانوا كذلك لم يكونا شاذين كما سيجيء.

(١) قوله: [وقال بعض الشارحين إلخ] كأن الشارح ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لرده لكنّ الظاهر أن المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف عن غيره لا مجرد تمييز العدل ببعضها عن بعض وذلك يتوقف على تمييز كل سبب عملاً ليس بسبب.

(٢) قوله: [واعلم أنا نعلم قطعاً إلخ] تحقيق لكون العدل تحقيقاً أو تقديرياً، حاصله أنه التقديري فقط، ولا يلزم من تقسيمه إلى التحقيقي والتقديربي تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن انقسامه إلىهما إنما هو باعتبار الأصل، فما تحقق فيه دليل غير منع الصرف على وجود الأصل كان الأصل تحقيقاً فسماه العدل تحقيقاً، وما لم يتحقق فيه ذلك قدر له الأصل فكان الأصل تقديرياً فسمى العدل تقديرياً، والمشهور أن انقسام العدل إلىهما ليس باعتبار الأصل بل باعتبار أن عدل بعض الأمثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعض الأمثلة ثابت بمجرد منع الصرف.

(٣) قوله: [لا أنهم تنبهوا للعدل إلخ] عطف على قوله: «أنهم لما وجدوا إلخ» رد على القول المشهور،

فيما عدا «عمر» من هذه الأمثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب آخر، ولكن لا بد في اعتبار العدل^(١) من أمرتين أحدهما وجود أصل للاسم المعدول، وثانيهما اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل؛ إذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج، ففي بعض تلك الأمثلة يوجد دليل وهو ما عدا «عمر». غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له أصل ليتحقق العدل أي بعض تلك الأمثلة. أي لذلك البعض.

إخراجه عن ذلك الأصل، فانقسام العدل^(٢) إلى التحقيقي والتقديري إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً، وأماماً اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه إلا منع الصرف، فعلى هذا قوله^(٣) (تحقيقاً) معناه: خروجاً كائناً عن أصل محقق^(٤) يدل

وإنما قال: «فيما عدا عمر»؛ لأن العدل فيه تقديري على القول المشهور أيضاً فلا خلاف فيه، وقوله: « يجعلوه» تفريغ على قوله: «تبهوا».

(١) قوله: [ولكن لا بد في اعتبار العدل الخ] دفع توهّم نشأ من قوله: «اعتبروه فيها» وهو أن اعتبار العدل في تلك الأمثلة لو كان لمنع الصرف لما وجد عدل تتحقق أصلاً، فيه توعلة لذكر الفرق بين العدلين، وحاصل الفرق أن العدل التحقيقي هو الذي يكون له أصل متحقّق يدلّ عليه دليل غير منع الصرف والتقديري ما بخلافه.

(٢) قوله: [فانقسام العدل الخ] يعني: أن الفرق بين العدلين باعتبار تتحقق الأصل لا باعتبار تتحقق الخروج عن ذلك فإنه لا يدلّ عليه إلا منع الصرف.

(٣) قوله: [فعلى هذا قوله الخ] أي: فعلى أن انقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً لا باعتبار الإخراج فقول المص: «تحقيقاً» معناه الخ.

(٤) قوله: [معناه: خروجاً كائناً عن أصل متحقّق الخ] إشارة إلى أن توصيف الخروج بالمحقق مجاز من

عليه دليل غير منع الصرف (**كثاث و مثلث**) والدليل على أصلهما أنَّ في معناهما تكرارا دون لفظهما والأصل أنه إذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ أيضاً مكررا^(١) كما في « جاءني القوم ثلاثة ثلاثة » فعلم أن أصلهما لفظ مكرر وهو « ثلاثة ثلاثة »، وكذا الحال في « أحاد » و « موحد » و « ثناء » و « مثلث » إلى « رباع » و « مربع » بلا خلاف، وفيما وراءها إلى « عشر » و « معاشر » خلاف والصواب مجئها^(٢)، والسبب في منع صرف « ثلاثة » و « مثلث » وأخواتهما أي أن تكون غير منصرفة.

العدل والوصف؛ لأن الوصفية العرضية^(٣) التي كانت في « ثلاثة ثلاثة »^(٤) صارت أصلية في « ثلاثة » و « مثلث » لاعتبارها في ما وضع لها^(٥)

قبيل توصيف المتعلق بوصف المتعلق؛ فإن المحقق هو الأصل لا الخروج فافهم.

(١) قوله: [يكون اللفظ أيضاً مكرراً] يعني: إذا كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ أيضاً مذكورا مرتين ليوافق الدال المدلول؛ إذ الألفاظ قوالب المعاني.

(٢) قوله: [والصواب مجئها] أي: والحق اطراد هذه الألفاظ فيما فوق الأربعة المذكورة إلى العشرة لوروده في كلام العرب قال الشاعر: تظل الطير عاكفة عليه ÷ مورقة وأجنحة عشراء.

(٣) قوله: [لأن الوصفية العرضية الخ] جواب سؤال مقدر وهو أن الوصف في ثلاثة ثلاثة عارض والوصف العارضي لا يؤثر في منع الصرف كما سيجيء، وحاصل الجواب أن المعدول عنه وإن كان اسم المعدود وهو غير صفة إلا أن المعدول لم يوضع إلا وصفا ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه.

(٤) قوله: [التي كانت في « ثلاثة ثلاثة »] وإنما كانت الوصفية فيهما عرضية؛ لأن « ثلاثة » من أسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون وصفا بحسب الأصل وإنما تستعمل فيما له الوحدات مجازا كقولك: « مررت برجال ثلاثة ».

(٥) قوله: [لاعتبارها في ما وضع لها] أي: لاعتبار الوصفية في ما وضع له « ثلاثة » و « مثلث » وهو المعدود

(وآخر) جمع آخر^(١) مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل؛ لأن معناه في الأصل أشد تأثيرا^(٢) ثم نقل إلى معنى «غير»^(٣) وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو الإضافة أو الكلمة «من» وحيث لم يستعمل بواحد منها عُلم أنه معدول من أحدهما، فقال بعضهم إنه معدول عمما فيه اللام^(٤) أي: عن «الآخر»، وقال بعضهم هو معدول عمما ذكر معه «من» أي: عن «آخر من»، وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة لأنها توجب التنوين^(٥) أو البناء أو إضافة أخرى مثلها^(٦)

فإن معنى «ثلاث»: ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة.

(١) قوله: [جمع آخر الخ] غرضه من هذا الكلام إقامة الدليل على كون أصل «آخر» محققاً.

(٢) قوله: [لأن معناه في الأصل أشد تأثيرا] فإنه معنى تفضيلي، وبشهادة الصرف نحو آخر آخرون آخرون إلخ كأفضل أفضلان أفضلون إلخ.

(٣) قوله: [ثم نقل إلى معنى «غير»] أي: نقل عن هذا المعنى اللغوي إلى معنى مجازي وهو معنى «غير»، ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً نحو « جاء زيد وآخر» أي: رجل آخر أي: غير زيد لا حمار آخر أو امرأة أخرى، وفي الترتيل العزيز: «فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامِ أُخْرَى» [القراءة: ١٨٤].

(٤) قوله: [إنه معدول عمما فيه اللام] ويؤيد له لزوم المطابقة للموصوف إفراداً وتثنية وجمعها وتذكيراً وتأنثها كما هو شأن المستعمل باللام، ولا يضر مخالفته المعدول والمعدول عنه تذكرها وتعريفها؛ لأنها يجوز عدول الاسم لفظاً ومعنى بأن يغير عن صيغته الأصلية وعن معناه الأصلي كما في «سحر» إذا أردت به سحرًا معيناً وهو سحر ليشك، فإنه معدول عن «السحر» لفظاً ومعنى.

(٥) قوله: [لأنها توجب التنوين الخ] في الحصر نظر؛ لأن الحليل ذهب في «أجمع» وأحوالاته إلى أنها معرفات بتعريف الإضافة مع أنها عارية عن تلك الوجهة، فأصل « جاءني القوم أجمعون» أجمعهم، فال الأولى أن يقال إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هبنا.

(٦) قوله: [إضافة أخرى مثلها] أي: مثل الإضافة الأولى بأن يكون المضاف إليه فيها واحداً سواء كان المضاف

نحو « حينئذ^(١) » و « قبل » و « يا تيم عدي »، وليس في « آخر » شيء من ذلك فتعين أن يكون معدولاً عن أحد الآخرين^(٢) (و جمّع) جمع جمّاء أي من التنوين أو البناء أو الإضافة الأخرى. مؤنث أجمع وكذلك كُتْبَع وبُقَاعَ، وقياس فَعَلَاءَ مؤنث أَفْعَلَ^(٣) إن كانت صفة أن تجمع على فعل^(٤) كَحْمَراءَ على حُمْرَ، وإن كانت اسمًا أن تجمع على فَعَالَيْ أو فَعَلَوَاتَ كَصَحْرَاءَ^(٥) على صَحَارَى أو صَحْرَاوَاتَ، فأصلها إما جُمْعٌ أو جَمْعًا^(٦) أو جَمْعًا وَاتْ فِي إِذَا اعْتَبَرَ

الثاني تكراراً للأول كما في « يا تيم عدي » أو لا كما في « بين ذراعي وجهة الأسد » أصله: « ذراعي الأسد ».

(١) قوله: [نحو « حينئذ »^{الـ}] المثال الأول مثال لوجوب التنوين، والثاني لوجوب البناء والثالث لوجوب إضافة أخرى مثل الأولى فإن أصله: « يا تيم عدي » فلما حذف « عدي » جيء بإضافة أخرى فصار « يا تيم تيم عدي »، وهو بعض بيت لحرير وتمامه: لا أبا لكم ≠ لا يلقينكم في سواه عمر.

(٢) قوله: [عن أحد الآخرين]^{أي}: عن « الآخر » أو عن « آخر من ».

(٣) قوله: [وقياس « فَعَلَاءَ » مُؤنث « الفَعْلَ »^{الـ}] غرضه إقامة الدليل على كون أصل « جمّع » محققاً.

(٤) قوله: [إن تجمع على « فعل »^{الـ}] وعليه الأكثرون، واعتراض عليه بأن « فَعَلَاءَ » إنما يجمع على « فعل » إذا كان مذكراً مجموعاً على « فعل » أيضاً وأجمع مجموع على « جمّعون » لا على « جمّع » فلا يكون قياس « جمّاء » أن يجمع على « جمّع ».

(٥) قوله: [كـ « صَحَرَاءَ » على « صَحَارَى »]^{أي} هو تنظير لا تمثيل؛ إذ ليس « صَحَرَاءَ » أفعال فَعَلَاءَ، وكذا أجدل وأفكّل وأحوص.

(٦) قوله: [فَاصْلِهَا إِمَّا جَمْعٌ أَوْ جَمْعًا^{الـ}] هذا الترديد إشارة إلى الخلاف الواقع في « جمّاء » فإن المشهور أنه صفة من باب أحمر حمراء أو من باب أفضل فضل، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه اسم لا صفة، والحق أنه في الأصل أفعال التفضيل بشهادة أجمعون وجمع، فكان معنى قولنا: « قرأ الكتاب أجمع » في الأصل أَنَّمَا جمّعاً في قراءتي من كلّ شيء، ثمّ جعل معنى جميعه وانتحى عنه معنى التفضيل.

إخراجها عن واحدة منها تحقق العدل، فأحد السببين فيها العدل التحقيقى والآخر الصفة الأصلية وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسمًا، وفي «أجمع» وأخواته أحد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الأصلية، وعلى ما ذكرنا^(١) لا يرد الجموع الشاذة كـ«أنيب» وـ«أقواس» فإنه لم يعتبر إخراجهما عمّا هو القياس فيهما كـ«أنياب» وـ«أقواس» كيف؟ ولو اعتبر جمعهما أولاً^(٢) على «أنياب» وـ«أقواس» فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن أين يُحکم فيما بالشذوذ، ومن هذا تبيّن الفرق بين الشاذ والمعدل^(٣) (أو تقديرها) أي: خروجاً كائناً^(٤) عن أصل مقدار مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير (كعمر) كذلك «زفر»

(١) قوله: [وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا] من تفسير معنى الخروج، لا يرد الجموع الشاذة أي: لا يتتضى التفسير بها منعا.

(٢) قوله: [كَيْفَ؟ وَلَوْ اعْتَبَرْ جَمِيعَهُمَا أَوْلَى إِلَيْهِ] يعني لو كان أقواس وأنيب معتبرين من أقواس وأنيب لم يصح نسبة الشذوذ إليهما؛ لأن نسبة الشذوذ إليهما إنما من جهة أنهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع أو من جهة أنهما معدوان على خلاف قاعدة المعدل، لا سيل إلى الأول إذ الجمع ابتداءً هو أقواس وأنيب ولا مخالفته فيهما، ولا إلى الثاني؛ إذ ليس للمعدل قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ.

(٣) قوله: [وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّاذَّ وَالْمَعْدُولِ] أي: من بيان اعتبار الإخراج في العدل وعدمه في الجموع الشاذة يظهر الفرق إلخ، وحاصله أن الشاذ هو الذي له قاعدة قد خالفها إلى غيرها كجمع قوس على أقوس مثلاً، والمعدل بخلافه فإنه لا قاعدة لإخراج ثلاثة إلى ثلاثة.

(٤) قوله: [أَيْ: خَرُوجًا كَائِنًا إِلَيْهِ] فيه مثل ما مرّ من الكلام تحت قوله: «خروجاً كائناً عن أصل محقق»، قوله: «وفرضه» عطف تفسير إشارة إلى أن التقدير ه هنا بمعنى الفرض، قوله: «لا غير» مبني على الضم

فإنهما لَمَا وُجِدا غير منصرين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إِلَّا العلميَّة اعتبر فيهما العدل، ولَمَا توقَّف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غيرُ منع الصرف قُدْرَ فيهما أن أصلهما «عامر» و«زافر»^(١) عدل عنهما إلى «عمر» و«زفر» (و) مثل (باب قطام) المعدولة عطف على عمر. اسم أمراة عن «قاطمة»، وأراد ببابها كل ما هو على وزن «فعال» علماً للأعيان المؤنثة^(٢) من غير ذوات الراء (ف) لغةبني (تميم) فإنهم اعتبروا^(٣) العدل في هذا الباب حملأ له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل «حضار» و«طمار»^(٤) فإنهما مبنيتان وليس فيهما إِلَّا سببان العلميَّة والتائيث، والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحقيل سبب البناء^(٥)

لكونه مقطوعاً عن الإضافة أي: لا غير منع الصرف من القياس.

(١) قوله: [لَتَرْ فِيهَا أَنْ أَصْلَهَا «عَامِرْ» و«زَافِرْ»] فيه أن مقدم الشرطية لا يستدعي تقدير حصوص عامر وزافر إِلَّا أن يقال: إن المناسب أن يكون الصيغة الأصلية لهذين العلمين عامراً من العمارة وزافراً بمعنى السيد.

(٢) قوله: [عَلَمَا لِلأَعْيَانِ الْمُؤَنَّثَةِ] احتراز عن «فعال» الذي هو صفة المؤنث مثل فساق، وكذا عن «فعال» الذي هو علم لمعنى لا لمعنى مثل فخار فإنهما من قبيل المبنيات عند الكل، وقوله: «من غير ذوات الراء» احتراز عن ذوات الراء كحضار فإن أكثر بي تميم مع الحجاريين في بنائهما.

(٣) قوله: [فَإِنَّهُمْ اعْتَرُوا إِلَيْهِ] إنما أضاف اعتبار العدل التقديري في هذا الباب إلى بي تميم مع أن المعتبرين للعدل فيه هم النساء؛ لأنه لما كان اعتبار العدل متعلقاً بلغتهم ومحاوراً لهم فكأنهم اعتبروا العدل فيه.

(٤) قوله: [مُثْلُ «حَضَارْ» و«طَمَارْ»] الأول معدول عن حاضرة اسم كوكب أو جبل بين اليمامة والبصرة والثاني عن طامرة بمعنى المكان المرتفع، وقوله: «فَإِنَّهُمَا مَبْنِيَتَانِ» علة لعنة العمل لا لاعتبار العدل.

(٥) قوله: [التحقيل سب البناء] فإن السبيبان يوجبان منع الصرف فإذا انضم إليهما ثالث يوجب البناء.

فَلِمَا اعْتَدُوا فِيهِمَا الْعَدْلَ لِتَحْصِيلِ سببِ الْبَنَاءِ اعْتَدُوا فِيمَا عَدَاهُمَا مَمَّا جَعَلُوهُ مَعْرِباً غَيْرَ مَنْصُوفٍ أَيْضًا حَمْلًا عَلَى نَظَائِرِهِ مَعَ دَعَمِ الْأَحْتِياجِ إِلَيْهِ لِتَحْقِيقِ السَّبَبَيْنِ لِمَنْعِ الصِّرْفِ الْعُلْمِيَّةِ وَالثَّانِيَّةِ، فَاعْتَدَارُ الْعَدْلِ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ أَيْ بَابُ قَطَامٍ.

لِلْحَمْلِ^(١) عَلَى نَظَائِرِهِ لَا لِتَحْصِيلِ سببِ مَنْعِ الصِّرْفِ وَلِهَذَا يُقَالُ ذَكْرُ بَابِ قَطَامٍ هُنْهَا لَيْسُ فِي مَحْلِهِ^(٢) لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا قَدَرَ فِيهِ الْعَدْلَ لِتَحْصِيلِ سببِ مَنْعِ الصِّرْفِ، وَإِنَّمَا قَالَ «فِي تَمِيمٍ» لِأَنَّ الْحِجَازِيِّينَ يَبْنُونَهُ^(٣) فَلَا يَكُونُ مَمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَالْمَرَادُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ أَكْثَرُهُمْ فِي الْأَقْلَيْنِ مِنْهُمْ لَمْ يَبْنُونَهُ^{وَهُوَ كَوْنُ الْعَدْلِ تَقْدِيرًا.}

يَجْعَلُوا ذَوَاتِ الرَّاءِ مَبْنِيَّةً بِلْ جَعَلُوهَا غَيْرَ مَنْصُوفَةً فَلَا حَاجَةٌ إِلَى اعْتَدَارِ تَقْرِيبِ عَلَى قَوْلِ الْأَقْلَيْنِ.

الْعَدْلُ فِيهَا لِتَحْصِيلِ سببِ الْبَنَاءِ وَحْمَلُ مَا عَدَاهَا عَلَيْهَا^(٤) (الوصف) وَهُوَ

(١) قَوْلُهُ: [فَاعْتَدَارُ الْعَدْلِ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ لِلْحَمْلِ إِلَخْ] يَفْهَمُ مِنْ هَذَا التَّحْقِيقِ الْجَوابُ عَنِ الاعتراضِ المشهورِ وَهُوَ أَنْ تَقْدِيرُ الْعَدْلِ كَمَا أَوْجَبَ الْبَنَاءَ فِي ذَوَاتِ الرَّاءِ فَلَيُوجَبُ فِي بَابِ قَطَامٍ أَيْضًا، وَحَاصِلُ الْجَوابُ أَنَّ الْعَدْلَ الَّذِي قَدَرَ لِلْبَنَاءِ فِي ذَوَاتِ الرَّاءِ لَهُ قَوْةٌ أَثْرَ الْعَدْلِ بِهَا فِي الْبَنَاءِ مَمَّا تَقْدِيرُ الْعَدْلِ فِي بَابِ قَطَامٍ فَلِلْحَمْلِ عَلَى النَّظِيرِ فَلَيُسَرِّ فِيهِ تَلْكُ الْقُوَّةُ وَالْأَصْلَةُ فَلَمْ يَؤْثِرْ فِي الْبَنَاءِ.

(٢) قَوْلُهُ: [لَيْسُ فِي مَحْلِهِ] وَالْجَوابُ أَنَّهُ ذَكْرُهُ اسْتَطْرَادًا وَتَبَعًا وَلِإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْعَدْلَ فِي غَيْرِ المَنْصُوفِ قَدْ يَكُونُ لِلْحَمْلِ عَلَى الْأَخْوَاتِ، وَعَنِ السَّيِّدِ رَكْنِ الدِّينِ أَنَّهُ قَالَ: وَجَدْتُ نَسْخَةً لِهَذَا الْكِتَابِ مَقْرُوَةً عَلَى الْمَصْ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا لِفَظُ «قَطَامٌ» فَسَأَلْتُ قَارِئَهَا عَنْهَا فَقَالَ: حَذَفَهَا الْمَصُّ عَنْ قِرَاءَةِ بَعْضِ الْمُتَعَلِّمِينَ عَلَيْهِ لِعدَمِ الْمَطَابِقَةِ لِلْمَقْصُودِ.

(٣) قَوْلُهُ: [لَأَنَّ الْحِجَازِيِّينَ يَبْنُونَهُ إِلَخْ] أَيْ: يَجْعَلُونَ بَابَ قَطَامٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ فَلَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِ الْمَنْصُوفِ الَّذِي نَحْنُ بَصِدَّهُ.

(٤) قَوْلُهُ: [وَحْمَلَ مَا عَدَاهَا عَلَيْهَا] عَطَفَ عَلَى «اعْتَدَارِ» أَيْ: لَا حَاجَةٌ إِلَى اعْتَدَارِ الْعَدْلِ فِي ذَوَاتِ الرَّاءِ لِتَحْصِيلِ سببِ الْبَنَاءِ لِعدَمِ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا وَلَا حَاجَةٌ إِلَى حَمْلِ غَيْرِ ذَوَاتِ الرَّاءِ عَلَى ذَوَاتِ الرَّاءِ.

كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها^(١) سواء أي معتبرة كانت الدلالة كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل «أحمر» فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال مثل «أربع» في «مررت بنسوة أربع» فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد^(٢) فلا وصفية فيه بحسب الوضع، بل قد تعرض له الوصفية كما في المثال المذكور فإنه لما أجري فيه على «النسوة» التي هي من قبيل أي في المثال المذكور المعدودات لا الأعدادِ عُلم أن معناه مررت بنسوة موصوفة بالأربعة وهذا معنى وصفيّ عرض له في الاستعمال لا أصلّيّ بحسب الوضع، والمعتبر في سبيّة منع الصرف هو الوصف الأصليّ لأصالته لا العرضيّ لعرضيته^(٣) فلذلك قال المصنف (شرطه) أي: شرط الوصف في سبيّة منع الصرف^(٤) (أن يكون وصفاً في الأصل) الذي هو الوضع^(٥) لأن يكون

(١) قوله: [بعض صفاتها] لفظ «بعض» مقابل لـ«كل» فيشمل الواحدة، وقوله: «سواء كانت إلخ» إشارة إلى أن الوصف هنا أعمّ من أن يكون في الأصل أو لا؛ إذ لو كان المراد به الوصف الأصليّ لكان قوله المص: «شرطه أن يكون إلخ» ضائعاً تأمل.

(٢) قوله: [مرتبة معينة من مراتب العدد] وهي ما فوق الثلاثة ودون الخمسة بلا كسر.

(٣) قوله: [العرضيّ] علة عدم كون الوصف العرضيّ معتبراً في سبيّة منع الصرف؛ فإن العرضيّ في معرض الزوال فكأنه لم يثبت، والسبب الراجع للأصل لا يكون إلا إذا كان راسخاً.

(٤) قوله: [في سبيّة منع الصرف] أي: في كونه سبيّاً لمنع الصرف، يعني: أنّ قوله: «أن يكون في الأصل» شرط لكون الوصف سبيّاً لمنع الصرف لا لوجوده فلا يرد بثلاثة في «مررت برجال ثلاثة».

(٥) قوله: [الذي هو الوضع] إشارة إلى أن المراد بالأصل الوضع، وإنما كان الوضع أصلاً؛ لأنه عليه يتفرّع

وضعه على الوصفية لا أن تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال،
 سواء بقي على الوصفية الأصلية أو زالت عنه (فلا تضره) لأن تخرجه عن
تصویر للضرر المتفق.
أي الوصف الأصلي.
الوصف.
 سببية منع الصرف (الغلبة)^(١) أي: غلبة الاسمية على الوصفية^(٢)، ومعنى
 الغلبة اختصاصه^(٣) بعض أفراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى
أي اختصاص الاسم
 قرينة كما أن «أسود» كان موضوعاً لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في
 الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة^(٤) (فلذلك)
 المذكور من اشتراطِ أصلية^(٥) الوصفية وعدم مضررة الغلبة (صرف) لعدم
 أصلية الوصفية^(٦) (أربع) في قوله (مررت بسوة أربع وامتنع) من

الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الإفادة والاستفادة، والأصل ما يبتي عليه شيء، وقوله: «بأن يكون وضعه إلخ» تصویر لكون الوصف وصفاً في الوضع.

(١) قوله: [أي: غلبة الاسمية على الوصفية] إشارة إلى أن اللام في «الغلبة» للعهد الخارجي أو عوض عن المضاف إليه.

(٢) قوله: [معنى الغلبة اختصاص إلخ] أي: معنى غلبة الاسمية على الوصفية أن يختصّ اللفظ الدالّ على المعنى الوصفيّ بعض أفراده مع بقاء المعنى الوصفيّ كما في «أسود» فلو لم يبق المعنى الوصفيّ كما إذا سميّ رجل به «أسود» لا يسمّى غلبة بل هو زوال الوصفية، وهذه الوصفية الزائلة غير معتبرة في السببية.

(٣) قوله: [بحث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة] كما في حديث: «اقتلو الأسودين ولو كنتم في الصلاوة» بخلاف سائر السُّود فإنه لا بدّ لكل منها إذا قصدته من قرينة نحو «الليل أسود» و« جاء أسود من الرجال».

(٤) قوله: [المذكور من اشتراطِ أصلية إلخ] إشارة إلى أن «ذلك» إشارة إلى الأصلين السابقين بتأويل المذكور، والجار في «ذلك» متعلق بقوله الآتي: «صرف وامتنع».

(٥) قوله: [عدم أصلية الوصفية] إشارة إلى أن صرف «أربع» في القول المذكور متفرع على انتفاء شرط أصلية الوصفية، وقوله: «عدم مضررة الغلبة» إشارة إلى أن امتناع «أسود» و«أرقم» و«أدهم» متفرع على

الصرف لعدم مضررة الغلبة (**«أسود»** و **«أرقم»**) حيث صارا اسمين (للحيّة) الأول للحيّة السوداء، والثاني للحيّة التي فيها سواد وبياض (**و «أدهم»**) حيث صار اسمًا (**اللقيد**) من الحديد لما فيه من الدهمة أعني: السواد، فإنّ هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنّها بحسب أي **أسود وأرقم وأدهم**. أصل الوضع أوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الأصلية أيضًا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة الأصلية وزن الفعل، وأماماً عند استعمالها في معانيها الأصلية^(١) فلا إشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الأصل والحال (**وضُعْفُ مَنْعَ «أَفْعَى»**) اسمًا (للحيّة) على زعم وصفيته لتوهم^(٢) اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث (**و**) كذلك منع (**أَجْدَل** للصقر) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة (**و «أَخْيَل** للطائر) أي: لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الحال، ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الحزم بكونها أوصافاً أصلية فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقاً لا في

عدم مضررة غلبة الاسمية، فلو لم يكن الأصل شرطاً في الوصف لامتنع «أربع»، ولو ضرر الغلبة لصرف **«أسود»** و **«أرقم»** و **«أدهم»**.

(١) قوله: [**وَمَا عَنِ اسْتِعْمَالِهِ فِي مَعَانِيهِ الْأَصْلِيَّةِ**] كان يقال: « جاءني رجل أسود » و « نظرت إلى شيء أرقم » و « رأيت شيئاً أدهم ».

(٢) قوله: [**عَلَى زُعمِ وَصْفِتِهِ إِلَّا**] متعلق بالمنع، قوله: « التوهم إلخ » متعلق بالوصفية.

الأصل ولا في الحال^(١) مع أنَّ الأصل في الاسم الصرف **(الثانية)** اللفظي
إشارة إلى مرجع صرفها.
الحاصل **(بالباء)** لا بالألف فانه لا شرط له **(شرطه)** في سبيبة منع
الصرف^(٢) (العلمية) أي: علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازماً؛ لأنَّ
 الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان^(٣) ولأنَّ العلمية وضع ثان،
 وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة **(و)** التأنيث
(المعنوي كذلك) أي: كالتأنيث اللفظي بالباء في اشتراط العلمية فيه^(٤)
أي في منع الصرف ما
 إلاَّ أنَّ بينهما فرقاً فإنها في التأنيث اللفظي **بالباء**
أي العلمية.

(١) قوله: **[لا في الأصل ولا في الحال]** تفسير للإطلاق، والإطلاق قيد «لم يقصد»، أمَّا عدم قصد المعاني الوصفية في الأصل أي: في الوضع ظاهراً؛ لأنَّه لم يثبت القصد، وأمَّا عدمه في الحال فلأنَّ المستعمل لم يقصد بتلك الألفاظ إلاَّ أنواعاً مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقُوَّة وحال وإنْ كانت في نفسها متضمنة بتلك الأوصاف.

(٢) قوله: **[في سبعة من الصرف]** قد عرفت فائدة هذا التقييد. قوله: «أي علمية الاسم المؤنث» إشارة إلى أنَّ اللام عوض عن المضاف إليه وهو الاسم المؤنث، قوله: «ليصير إلخ» تعيل لاشتراط العلمية، قوله: «لأنَّ الأعلام إلخ» دليل لصيورة التأنيث لازماً للكلمة بالعلمية، قوله: «ولأنَّ العلمية وضع ثان» دليل ثان عليها.

(٣) قوله: **[بقدر الإمكان]** إنما قيد به؛ لأنَّ التصرف قد يكون فيها لضرورة أو لما في حكمها كما في الترجميم فإنه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادي للهرب عن التقليل فيما هو كثير الواقع، وكما في الأعلام التي ليست من الكلم العربية فربما يتصرف فيها العرب بالقصص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبريل وأسططاليس: «جبريل» و«أرسططليس»، وذلك لتعسر تكلِّمهم بها لعدم ورودها على أوزان كلمتهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالغتهم بما ليس من أوضاعهم فلذا قيل: «أعجمي فالعب به ما شئت».

(٤) قوله: **[في اشتراط العلامة فيه]** لأنَّ المقدار عندهم أضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية فما يكون ثاء تأسيس مقدرة أولى بهذا الشرط.

شرط لوجوب منع الصرف^(١) وفي المعنوي شرط لجوازه، ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله (وشرط تحمّم تأثيره) أي: شرط وجوب تأثير التأثير المعنوي^(٢) في منع الصرف أحد الأمور الثلاثة (الزيادة على ثلاثة) أي: زيادة حروف الكلمة^(٣) على ثلاثة مثل «زبيب» (أو تحرّك) الحرف (الأوسط) من حروفها الثلاثة^(٤) مثل «سقر» (أو العجمة) مثل «ماه» و«جور»، وإنما اشترط في وجوب^(٥) تأثير التأثير المعنوي أحد الأمور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة عن الخفة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السبيبين فتزاحم تأثيره، وثقل الأولين ظاهر وكذا العجمة؛ لأن لسان العجم ثقيل على العرب (فـ«هند» أي الزيادة على ثلاثة وتحريك الأوسط.

(١) قوله: [شرط لوجوب منع الصرف *الخ*] فإذا وجد العلمية في المؤنث النقطي بالباء وجب منع صرفه، وإذا وجدت في المؤنث المعنوي حاز منع صرفه ولم يجب إلا أن يوجد فيه شرط تحمّم التأثير.

(٢) قوله: [أي: شرط وجوب تأثير التأثير المعنوي] بيان لمعنى التحمّم وإشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «في منع الصرف» متعلق بالتأثير، وقوله: «أحد الأمور الثلاثة» إشارة إلى أن «أو» لأحد الأمور.

(٣) قوله: [أي: زيادة حروف الكلمة] إشارة إلى أن اللام للعهد أو للعوض.

(٤) قوله: [من حروفها الثلاثة] إنما قيد به؛ لأنه إذا كانت الحروف زائدة على الثلاثة فلا حاجة إلى تحريك الأوسط.

(٥) قوله: [إنما اشتُرط في وجوب *الخ*] حاصل هذا الكلام أن غير المنصرف إذا يحصل فيه عثمان يقل في شابه الفعل فيمنع من الكسرة والتونين، لكنه إذا كان الاسم عربياً ثالثياً ساكن الأوسط كان في غاية الخفة فيستفي منه ثقل أحد العلتين فلم يشابه الفعل فاشترط أحد الأمور الثلاثة الثقيلة المذكورة ليكون الاسم به ثقيلاً فيشابه الفعل مشابهة قوية فيمنع من الصرف وجوباً.

يجوز صرفه) نظرا إلى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنويّ أعني:

أحد الأمور الثلاثة، ويجوز عدم صرفه^(١) نظرا إلى وجود السبين فيه، وهو العلمية والتائنيث.

(و«زينب» و«سقر») علما لطبقات النار (و«ماه» و«جور») علمين

لبلدين^(٢) (ممتنع) صرفها^(٣)، أمّا «زينب» فللعلمية والتائنيث المعنوي مع أي صرف كل واحد منها.

شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة، وأمّا «سقر» فللعلمية والتائنيث

المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الأوسط، وأمّا «ماه» و«جور»

للعلمية والتائنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة (فإن سمي

به) أي: بالمؤتّث المعنوي (مذكّر فشرطه) في سبيّة منع الصرف^(٤)

إشارة إلى مرجع الضمير.

(الزيادة على الثلاثة) لأن الحرف الرابع^(٥) في حكم تاء التائنيث قائم

(١) قوله: [ويجوز عدم صرفه] وهو الأجدود صرّح به ابن مالك، وظاهر كلام الشارح أن الجواز يمعن الإمكان الخاصّ أي: لا يجب شيء منها ولا يمتنع، وعن البعض أن الجواز يمعن الإمكان العام المقيد بجانب الوجود يمعن عدم الامتناع بقرينة المقابلة بقوله: «ممتنع».

(٢) قوله: [على لبلدين] لم يقل: «بلدين» إشارة إلى وجه تأنيث العلمين، واعلم أن أسماء الأماكن قد يتلزم تأنيتها بتأويل البلدة مثلاً فيمتنع صرفها، وقد يتلزم تذكيرها بتأويل المكان مثلاً فتصرف، وقد يعبر كلّ منها فحاز الوجهان، وإذا عرفت هذا فاعلم أن الاستعمال إن كان معلوماً فذاك، وإن لم يكن معلوماً فذلك فيها الوجهان، وكذا أسماء القبائل في تأويتها بالقبيلة والحي.

(٣) قوله: [صرفها] إشارة إلى أن إسناد ممتنع على حذف المضاد وإقامة المضاد إليه مقامه وإن كان الظاهر حينئذ أن يقول: «ممتنعة»؛ لأن الضمير الراجع إلى المعطوفات لا يجوز إفراده وإليه أشار الشارح بتائنيث «صرفها» إلا أن المصّ قال: «ممتنع» باعتبار كلّ واحد منها.

(٤) قوله: [في سبيّة منع الصرف] أي: في كون التائنيث سبيّاً لمنع الصرف، وقد عرفت فائدته.

(٥) قوله: [لأن الحرف الرابع الخ] أي: الحرف الرابع في ما هو على أربعة أحرف، وكذا الحرف الخامس

مقامها (**فقدم**) وهو مؤتث معنويّ سماعيّ باعتبار معناه الجنسي^(١) إذا سمّي به رجل (**منصرف**) لأن التأنيث الأصلي زال بالعلمية للمذكور من غير أن يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف (**وـ عقرب**) لعلم الزيادة على ثلاثة.
وهو مؤتث معنويّ سماعيّ باعتبار معناه الجنسي إذا سمّي به رجل (**ممتتع**) صرفها؛ لأنه وإن زال التأنيث بالعلمية للمذكور فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل أنه إذا صغر «قدم» ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال «قديمة» بخلاف «عقب» فإنه إذا صغر يقال «عقرب» من غير إظهار التاء لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فـ«عقب» إذا سمّي به رجل^(٢) امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي (**المعرفة**) أي: التعريف^(٣) لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة (**شرطها**) أي:
شرط تأثيرها في منع الصرف^(٤) (**أن تكون علمية**) أي: كون هذا النوع

في ما هو على خمسة أحرف، وبالجملة الحرف الأخير في الرائد على ثلاثة سادّ مسدّ التاء؛ لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة، أمّا «ثبة» بمعنى الجماعة وـ«شاة» وـ«عدة» فأصلها «شي» وـ«شاهه» وـ« وعد».

(١) قوله: [**ياعتبر معناه الجنسي**] وهو بالأردية: «پاؤں» أي: لا باعتبار معناه العلمي، وقوله: «إذا سمّي به رجل» أي: بعلاقة الحجزية أو بعلاقة كونه سريع المشي والحركة تسمية له باسم الآلة.

(٢) قوله: [**إذا سمّي به رجل**] بطريق الاستعارة أي: بعلاقة كونه موصوفاً بصفتها وهو الإيذاء.

(٣) قوله: [**أي: التعريف**] إشارة إلى أن المراد بالمعرفة التعريف مجازاً من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال، والقرينة عليه أن السبب إنما هو وصف التعريف لا ذات المعرفة، ويجوز أن يقدر المضاف أي: تعريف المعرفة، وأن يعتبر الحقيقة أي: المعرفة من حيث إنها معرفة.

(٤) قوله: [**أي: شرط تأثيرها في منع الصرف**] أشار إلى تقدير المضاف إشارة إلى أن الشرط ليس موجود

من جنس التعريف^(١) على أن يكون الياء مصدرية، أو منسوبة إلى العلم^(٢) في قوله علمية.

بأن تكون حاصلة في صمته على أن يكون الياء للنسبة، وإنما جعلت أي المعرفة. مشروطة بالعلمية؛ لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحکام المعربات، والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفًا أو في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمي^(٣) وإنما جعل إشارة إلى احتجاف المعنين.

أي كون التعريف باللام أو الإضافة. المعرفة^(٤) سبباً والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض^(٥)؛ لأن فرعية التعريف للتتكير أظهر من فرعية العلمية له^(٦)، أي للتتكير.

ذات المعرفة بل لكونها مؤثرة في منع الصرف.

(١) قوله: [أي: كون هذا النوع من جنس التعريف] أي: كون تلك المعرفة هذا النوع من أنواع التعريف، فالجنس بمعناه اللغوي وإضافته إلى التعريف استغرافية، وهذا المعنى مبني على أن يكون الياء مصدرية وهذا المصدر للنوع فكانه قال: التعريف شرطه أن يكون تعريفاً بالعلمية.

(٢) قوله: [أو منسوبة إلى العلم] بالنسبة عطف على قوله: «هذا النوع» أي: أو أن تكون منسوبة إلى العلم نسبة الصفة إلى الموصوف.

(٣) قوله: [فلم يبق إلا التعريف العلمي] فيه أنه بقي تعريف النداء فالمناسب أن يتعرض له بأنه لا يصلح لسيبية منع الصرف لكونه غير لازم، وأن بعض أقسامه مبني نحو «يا رجل» ومنع الصرف من أحکام المعرب.

(٤) قوله: [إنما جعل المعرفة] جواب سؤال، وهو أنه لم جعل التعريف سبباً والعلمية شرطه؟ مع أنه لو جعل العلمية سبباً لم يحتاج إلى اشتراط شيء، وحصل الجواب أن هنا شيئين: التعريف والعلمية، وفرعية التعريف للتتكير أظهر من فرعية العلمية له بشهادة ذكر التعريف في مقابلة التتكير كما يقال: «رجل» نكرة و«زيد» معرفة، فجعل التعريف سبباً ولم يكن مطلقاً التعريف معتبراً جعل العلمية شرطاً له.

(٥) قوله: [كما جعل البعض] قيد للمنفي، والمراد بالبعض الزمخشري.

(٦) قوله: [أظهر من فرعية العلمية له] ووجه الأظهري أن فرعية التعريف للتتكير بلا واسطة وفرعية العلمية

(العجمة) وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب، ولتأثيرها في منع الصرف شرطان (شرطها) الأول (أن تكون علمية) أي: منسوبة إلى العلم (في) اللغة (العجمية) بأن تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كـ«إبراهيم» أو حكماً بأن ينقله العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كـ«قالون» فإنه كان في العجم اسم جنس سمى به يعنى الجيد في لغة الروم. أحد رواة القراء^(١) لجودة قراءته قبل أن يتصرف فيه العرب فكانه كان لخط قالون. علماً في العجمية، وإنما جعلت شرطاً لئلا يتصرف فيها العرب مثل أي في الكلمة العجمية. تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سبباً لمنع الصرف، أي في الاسم الأعمى. فعلى هذا لو سمي بـ«لجام» لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة^(٢) (و) شرطها الثاني^(٣) أحد الأمرين (تحرك) الحرف (الأوسط أو الزيادة أي على الثالثة) أي: على ثلاثة أحرف لئلا يعارض الخفة أحد السبيبين^(٤)

له بواسطة كونها نوعاً من أنواع التعريف ولا يخفى أن الفرعية بلا واسطة أظهر.

(١) قوله: [أحد رواة القراء] وهو عيسى راوي نافع، سماه به نافع لجودة قراءته، وقوله: «قبل أن يتصرف فيه العرب» متعلق بـ«سمى».

(٢) قوله: [لعدم علميته في العجمة] لا حقيقة ولا حكماً أبداً الأول ظاهر لأنه ليس علماً في العجمة، وأما الثاني فلأنه قد تصرف فيه العرب بإبدال الكاف حيماً إذ أصله: «لگام».

(٣) قوله: [شرطها الثاني إلخ] ذهب سيوية والزمخشري وأكثر النحاة إلى أن الشرط الثاني هو الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحرك الأوسط فـ«نوح» عندهم كـ«هند».

(٤) قوله: [لئلا يعارض الخفة أحد السبيبين] أي: إنما اشترط أحد الأمرين لئلا تزاحم الخفة تقل أحد السبيبين.

(فـ«نوح» منصرف) هذا تفريع^(١) بالنظر إلى الشرط الثاني فانصراف «نوح» إنما هو لانتفاء الشرط الثاني، وهذا اختيار المصنف^(٢) لأن العجمة سبب ضعيف^(٣) لأنه أمر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الضمير للعجمة والتذكير باعتبار أنها سبب الأوسط، وأمّا التأنيث^(٤) فإن له عالمة مقدرة تظهر في بعض التصريحات فله نوع قوّة فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط وأن لا يعتبر، فإن قلت قد اعتبرت العجمة في «ماه» و«جور»^(٥) مع سكون الأوسط فيما سبق فلم لم

(١) قوله: [هذا تفريع الخ] أي: قوله: «فتح منصرف» إلى قوله: «ممتنع تفريع على الشرط الثاني فانصراف «نوح» متفرع على انتفاء الشرط الثاني وامتناع «شترا» و«إبراهيم» متفرع على وجوده.

(٢) قوله: [وهذا اختيار المصنف] أي: عدم اعتبار العجمة مع سكون الأوسط وكون مثل «نوح» منصرفًا وجوباً هو مختار المص بخلاف مذهب أكثر النحاة فإنهم اعتبروها مع سكون الأوسط فـ«نوح» عندهم كـ«هند».

(٣) قوله: [لأن العجمة سبب ضعيف الخ] بيان الفارق بين «نوح» و«هند» وإظهار فساد قياس الأول على الثاني، وقوله: «لأنه أمر معنوي» دليل لكون العجمة ضعيفاً، والضمير المنصوب للعجمة والتذكير باعتبار أنها سبب، والمراد بكونها أمراً معنوياً أنه لا عالمة لها في اللفظ وإن فأسباب منع الصرف كلها أمور معنوية.

(٤) قوله: [وأنا التأنيث الخ] جواب عن سؤال مقدر وهو أن المص قد اعتبر التأنيث المعنوي في «هند» مع سكون الأوسط فـ«نوح» صرفها عدم صرفها فلما لم يعتبر العجمة في «نوح» مع اشتراكهما في كونهما معنوين؟ وحاصل الجواب أن التأنيث في مثل «هند» له عالمة وهي وإن كانت مقدرة إلا أنها تظهر في بعض الأحوال كحالة التضييق وشبهه فله نوع قوّة وليس العجمة كذلك.

(٥) قوله: [في «ماه» و«جور»] بأن جعلا غير منصرفين للعلمية والتأنيث المعنوي، لتحقيق شرط التأنيث المعنوي وهو العجمة، وهذا نقض إجمالي منشأه قوله: «فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط»، قوله «فيما سبق» أي: في التأنيث المعنوي وهذا متعلق بـ«اعتبر»، وحاصل الجواب أن اعتبار العجمة مع سكون الأوسط فيما سبق إنما هو لتفوية التأنيث المعنوي ولا يلزم من ذلك اعتبار كونها سبيلاً مستقلاً.

تعتبر هنا؟ قلنا اعتبارها فيما سبق إنما هو لتنقية سببين آخرين لئلا يقاوم
وهما التأثير المعنوي وشرطها العلمية.

سكون الأوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها لتنقية سبب آخر اعتبار
سببيتها بالاستقلال (وـ«شت») وهو اسم حصن بدیار بکر (وـ«ابراهيم»
ممتنع) صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فإن في «شت» تحرك الأوسط
وفي «ابراهيم» الزيادة على ثلاثة، وإنما خص التفريع^(١) بالشرط الثاني؛
لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عندہ من انصراف نحو «نوح»، ولهذا
المعنى.

قدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والأولى تقديم ما هو
متفرع على وجوده^(٢) كما لا يخفى، واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم
السلام^(٣) ممتنعة عن الصرف إلا ستة «محمد وصالح وشعيب وهود»
لكونها عربية و«نوح ولوط» لخفتهما، وقيل إن هودا كنوح^(٤) لأن
أي لكون هذه الأربعة.

(١) قوله: [وإنما خص التفريع بالخ] يعني: أن الظاهر أن يفرع على الشرطين، والأولى أن يقدم المتفرع على وجود الشرط على المتفرع على انتفاء لكته خص التفريع على الشرط الثاني وجوداً وانتفاءً، وقدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط على ما هو متفرع على وجوده للتنبيه على ما هو الحق عندہ وهو انصراف نحو «نوح»، والغرض من هذا الكلام الرد على الشارح الهندي والجواب عن اعتراضه حيث قال: وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الأول نظر.

(٢) قوله: [وال الأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده] أي: وال الحال أن تقديم إلخ وإنما كان تقديم فرع الأمر الوجودي على فرع الأمر العدمي أولى؛ إذ الوجود أشرف خصال ومنبع كل كمال فالمتفرع عليه أهم.

(٣) قوله: [واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم السلام بالخ] هذه قاعدة مشهورة لكنها منقوضة ب نحو «شيث» و«عزيز» فإنهما منصرفان كما يدل عليه النصوص.

(٤) قوله: [وقيل إن هودا كنوح] أي: في كونه عجمياً، والسائل الشارح الرضي، وقوله: «ويؤيده إلخ»

سيبويه قرنه معه، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربيٌّ و«هود» قبل إسماعيل فيما يذكر فكان كنوح من التواريχ والقصص.
(الجمع) وهو سبب قائم مقام السبيين^(١) (**شرطه**) أي: شرط قيامه مقام السبيين^(٢) (**صيغة منتهى الجموع**) وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحة وثالثها ألفاً وبعد الألف حرفان^(٣) أو ثلاثة أو سطها ساكن، وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى، ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لأنها جمعت في بعض الصور مررتين^(٤) تكسيراً فانتهى تكسيرها المغير للصيغة، فأما جمع السلامة فإنه لا يغير الصيغة فيجوز أن تجمع جمع السلامة^(٥) كما يجمع أيامن جمع أيامن على أيامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات، وإنما اشترطت صيغة منتهى الجموع.

يتحمل أن يكون من تمة قيل، وأن يكون من الشارح، والولد بفتحتين مفرد وبضم فسكون جمع.

(١) قوله: [وهو سبب قائم مقام السبيين] إشارة إلى أن اللام للعهد.

(٢) قوله: [أي: شرط قيامه مقام السبيين] إشارة إلى أن صيغة منتهى الجموع شرط لقيام الجمع مقام السبيين لا لوجود الجمع لوجوده بدونها ك الرجال وطلبة.

(٣) قوله: [حرفان] كـ[مساجد] وـ[دواوب] فإن أصله «دوايب».

(٤) قوله: [لأنها جمعت في بعض الصور مررتين] علة لكون هذا الجمع علة لمنع الصرف، والعبارة بتقدير المضاف أي: لأن مفردها جمع في إلخ، وقوله: «المغير للصيغة» صفة كاشفة للتكسير؛ فإن جمع التكسير ما يغير صيغة مفرده.

(٥) قوله: [فيجوز أن تجمع جمع السلامة] إلا أنه موقوف على السماع كـ[صواحبات] في قوله عليه الصلة والسلام «إنكـن صواحبات يوسف».

لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير^(١) فتؤثر (بغير هاء) منقلبة^(٢) عن تاء أي صيغة الجمع.
التأنيث حالة الوقف أو المراد بالهاء تاء التأنيث باعتبار ما تؤول إليه حالة الوقف، فلا يرد نحو «فواره» جمع «فارهة»، وإنما اشترط كونها بغير هاء لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كـ«فرازنة»^(٣) فإنها على أي لأن الجمعية.
زنة «كراهية» و«طوعية» بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوّة جمعيّته فنور، ولا حاجة إلى إخراج^(٤) نحو «مدائني» فإنه مفرد محضر ليس جمعاً منسوب إلى مدائن علم بلدة.

(١) قوله: [لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير] يعني: مع حفظ معنى الجمعية وإلا فالصيغة تحصل بالعلمية أيضاً، وقوله: «فتؤثر» أي: إذا كانت الصيغة مصونة عن قبول التغيير فتؤثر في منع الصرف.

(٢) قوله: [منقلبة الخ] أي: ليس المراد بالهاء مطلق الهاء بل الهاء المنقلبة عن تاء التأنيث مجازاً من قبيل ذكر المطلق وإرادة المقيد، أو المراد بالهاء التاء مجازاً أطلق عليها الهاء باعتبار ما تؤول إليه حالة الوقف، وقوله: «فلا يرد إلخ» تفريغ على التقييد بقوله: «منقلبة إلخ» أي: إذا أريد بالهاء ما ذكر فلا يرد ما أورده صاحب المتوسط أنَّ «فواره» لم يوجد في الشرط أي: كونه بلا هاء مع أنه غير منصرف، ووجه عدم الورود ظاهر.

(٣) قوله: [كـ«فرازنة»] جمع فرزين أو فرزان، قال الجزائري: إنه معرّب من الفارسي بمعنى العارف وذي فنون، وأعلم أنَّ هذه التاء لا تدخل إلا على ما هو على هذه الصيغة من الجموع ومفرده أعمجمي وتسمى أمارة العجمة كما في «جواربة» جمع «جورب»، أو مفرده منسوب كما في «أشاعرة» جمع «أشعري» فهي عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال: «أشاعر».

(٤) قوله: [ولا حاجة إلى إخراج الخ] يعني: أنه لا حاجة في إخراج نحو «مدائني» عن الجمع إلى زيادة قوله: «ولا باء النسبة» بل لا ينبغي هذه الزيادة لخروج نحو «كراسي» مع أنه غير منصرف، وهذا إشارة إلى دفع اعتراض السيد ركن الدين حيث قال: ولو قال: «بغير هاء وباء النسبة» لكان أصوب لثلاً يتقدض بمثل «مدائني» فإنه صيغة متنهى الجموع بغير هاء مع أنه منصرف، والجواب ظاهر.

لا في الحال ولا في المال^(١) وإنما الجمع «مدائن» وهو لفظ آخر بخلاف جمع مدائن «فرازنة» فإنها جمع فرزين أو فرزان بكسر الفاء، فعلم مما سبق^(٢) أن صيغة منتهى الجموع على قسمين أحدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء، فأما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها أي تأثير الجمعية (كـ«مساجد») مثال لما بعد ألفه حرفان (وـ«مصالح») مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أو سطحها ساكن (وأما «فرازنة») وأمثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فمنصرف) لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء (وـ«حضاجر» علما للضبع) هذا جواب عن سؤال مقدّر تقديره أن «حضاجر» علم جنس للضبع^(٣) يطلق على الواحد والكثير كما أن «أسامة» علم جنس للأسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من أسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي أن يكون منصرفًا لكنه غير منصرف، وتقرير الجواب أن «حضاجر» حال كونه علمًا للضبع

(١) قوله: [ليس جمعا لا في الحال ولا في المال] تفسير لكونه مفردا ممحضا، والمراد بالحال حال الاستعمال فإنه يراد به في الاستعمال رجل منسوب إلى مدائن، والمراد بالمال أصل الوضع فإنه وضع أيضاً لذلك فلا جمعية فيه لا في الحال ولا في المال، بخلاف «فرازنة» فإنه جمع فيحتاج في إخراجه إلى قيد مثل «بغير هاء».

(٢) قوله: [علم مما سبق] أي: علم بقوله: «بغير هاء» وشرحه أن إلخ.

(٣) قوله: [علم جنس للضبع] الضبع يقال لها بالفارسية: «كتمار»، وعلم الجنس ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الأفراد من حيث إنها ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس فإنه موضوع للطبيعة المطلقة من غير اعتبار التعيين فيها.

(غير منصرف) لا للجمعية الحالية بل للجمعية الأصلية^(١) (لأنه مnocول عن

الجمع) فإنه كان في الأصل جمع «حِضَاجْر» بمعنى عظيم البطن، سمي به

الضبع مبالغة في عظم بطنه كأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس،
أي بطئ الضبع والتائث باعتبار الدابة. أي من حسض الضبع.
أي عظيم البطن.

فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الأصلية، فإن قلت لا حاجة في منع
صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية فإن فيه العلمية والتائث؛ لأن الضبع
أي حضاجر.

هي أثني الضبعان، قلنا علميتها غير مؤثرة وإلا لكان بعد التكير منصرفًا^(٢)
أي حضاجر.

والتأيث غير مسلم؛ لأنه علم لجنس الضبع مذكراً كان أو مؤثراً، وإنما

اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم
أي بقوله لأنه مnocول عن الجمع.

يقل «الجمع شرطه أن يكون في الأصل»^(٣) كما قال في الوصف؛ ثلاثة

يتوهم أن الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة

غير معتبرة وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور العروض في الجمعية

(١) قوله: [بل للجمعية الأصلية] الجمعية وإن كانت منافية للعلمية؛ لأن الجمعية تقتضي الإطلاق على
جماعة غير معينة والعلمية تقتضي الإطلاق على معين، لكن اعتبارها في منع صرف «حِضَاجْر» ليس مع
اعتبار العلمية وإن كان مع وجودها؛ لأن المعتبر في الجمعية فقط فلا يلزم من اعتبار الجمعية فيه حال
العلمية اعتبار المتضادين في حكم واحد كما يلزم في من صرف «حاتم» على ما سيجيء.

(٢) قوله: [إلا لكان بعد التكير منصرفًا] في الملازم نظر؛ لأنه يجوز أن يعتبر الجمعية بعد التكير لزوال
ما ينافيها أعني: العلمية كما في نحو «أحمر» علما فإنه يعتبر فيه الوصفية بعد زوال العلمية، والجواب أن
هذا مبني على ما ذهب إليه المص في قوله: «وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف».

(٣) قوله: [ولم يقل «الجمع شرطه أن يكون في الأصل» إلخ] بيان لنكتة تغيير الأسلوب السابق مأخوذ من
شرح الفاضل الهندي.

(و«سرأويل») جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال قد تفصيت^(١) عن الإشكال الوارد على قاعدة الجمع بـ«حضارجر» بجعل الجمع أعمّ من أن يكون في الحال أو في الأصل، فما تقول في «سرأويل» فإنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل؟ فأجاب بأنه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو **(إذا لم يُصرف وهو أي من الصرف.)** الأكثر في موارد الاستعمال، فيرد به الإشكال على قاعدة الجمع كما قلت **(فقد قيل)**^(٢) في التفصي عنده إنه اسم **(اعجمي)** ليس بجمع لا في الحال ولا في الأصل لكنه **(حمل)** في منع الصرف **(على موازنه)** أي: على ما يوازنه من الجموع العربية كـ«أناعيم» وـ«مصالح» فإنه في حكمها من حيث الوزن فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما^(٣) فالجمعية على هذا التقدير أعمّ من أن تكون حقيقة أو حكما،

(١) قوله: **[قد تفصيت]** أي: تخلصت، قوله: «عن الإشكال الوارد» وقوله: «بجعل الجمع» متعلق بـ«تفصيت»، وقوله: «على قاعدة الجمع» متعلق بـ«الوارد»، وقوله: «بحضاجر» متعلق بـ«الإشكال» أي: قد تخلصت بجعل الجمع إلخ عن الإشكال بحضارجر الوارد على قاعدة الجمع، وقاعدة الجمع هي أن ما كان على هذه الصيغة لا يكون غير منصرف إلا لجمعيته.

(٢) قوله: **[فقد قيل إلخ]** قاله سيبويه، وتقديم مذهبة وإياته بالفظ «قد» يدلّ على ترجيحه لقوته.

(٣) قوله: **[لكه من قبيله حكما]** يعني: أن قوله: «حمل على موازنه» ليس معناه أنّ ههنا سبباً عاشراً وهو «الحمل على الموازن»، بل المراد به أنه جمع حكماً، والجمع المعدود من الأسباب أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكماً.

فَبَناءً هَذَا الْجَوَاب^(١) عَلَى تَعْمِيمِ الْجَمِيعَةِ لَا عَلَى زِيادةِ سَبْبِ آخَرِ عَلَى
الْأَسْبَابِ التِّسْعَةِ، وَهُوَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوَازِنِ (وَقِيلُوا) هُوَ اسْمٌ (عَرَبِيٌّ) لَيْسَ
بِجَمْعٍ تَحْقِيقًا لَأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٌ يَطْلُقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالكَثِيرِ لَكُنْهُ (جَمْعُ
«سِرْوَالَة» تَقْدِيرًا) وَفِرْضًا^(٢)، فَإِنَّهُ لَمَّا وُجِدْتِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ وَمِنْ قَاعِدَتِهِمْ أَنَّ
هَذَا الْوَزْنُ بِدُونِ الْجَمِيعَةِ لَمْ يَمْنَعْ الْصِّرْفَ قَدْرَ حَفْظِهِ^(٣) لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ
جَمْعُ «سِرْوَالَة» فَكَأَنَّهُ سَمِّيَ^(٤) كُلَّ قَطْعَةٍ مِنْ السِّرَاوِيلِ سِرْوَالَةً ثُمَّ جَمَعَتْ
«سِرْوَالَة» عَلَى «سِرَاوِيل» (وَإِذَا صُرُفَ) أَيْ: سِرَاوِيلُ لِعدَمِ تَحْقِيقِ جَمِيعِهِ
تَحْقِيقًا وَالْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ الْصِّرْفِ (فَلَا إِشْكَالٌ) بِالنَّفْضِ بِهِ عَلَى قَاعِدَةِ
الْجَمْعِ لِيَحْتَاجَ إِلَى التَّفَصِّي عَنْهُ (وَنَحْوُ «جَوَار») أَيْ: كُلَّ جَمْعٍ مَنْقوصٍ
عَلَى «فَوَاعِلٍ» يَائِيًّا كَانَ أَوْ وَاوِيًّا كَـ«الْجَوَارِي» وَـ«الْدَوَاعِي» (رَفِعًا وَجَرًا)
أَيْ: فِي حَالَيِ الرُّفعِ وَالْجَرِّ^(٥) (كَـ«قَاضٍ») أَيْ: حُكْمُهُ حُكْمٌ «قَاضٍ»

(١) قَوْلُهُ: [فَبَناءً هَذَا الْجَوَابَ] فِيهِ ردٌّ عَلَى صَاحِبِ الْمُتَوَسِّطِ وَالْوَافِيَةِ وَالرَّاضِيِّ حِيثُ قَالُوا: إِنَّ هَذَا الْجَوَابَ يَسْتَلزمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَنْعِ الْصِّرْفِ عَشْرًا فَإِنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَوَازِنِ عَلَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى التِّسْعَةِ المُذَكُورَةِ.

(٢) قَوْلُهُ: [وَفِرْضًا] عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِلإشارةِ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ هُنْهَا بِمَعْنَى الْفِرْضِ.

(٣) قَوْلُهُ: [حَفْظًا] عَلَّةُ التَّقْدِيرِ، وَقَوْلُهُ: «أَنَّهُ جَمْعُ سِرْوَالَة» مُفَعُولٌ مَا لَمْ يَسْمُّ فَاعِلَهُ لِقَوْلِهِ «قَدْرٌ».

(٤) قَوْلُهُ: [فَكَانَهُ سَمِّيَ] إِنَّمَا جَاءَ بِكَلِمَةِ «كَانَ» لِأَنَّ السِّرْوَالَةَ لَمْ يَجِدْ بِمَعْنَى قَطْعَةٍ مِنْ السِّرَاوِيلِ بَلْ
بِمَعْنَى قَطْعَةِ الْحَرْقَةِ، فَالْمُفَرِّدُ أَيْضًا مَفْرُوضٌ مُثِلُ الْجَمْعِ.

(٥) قَوْلُهُ: [فِي حَالَيِ الرُّفعِ وَالْجَرِّ] إِشارةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «رَفِعًا وَجَرًا» مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالْعَالِمُ فِيهِما
الْمَمَاثِلَةُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْكَافِ.

بحسب الصورة^(١) في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه تقول « جاءتنِي جوارِ » و« مررت بجوارِ » كما تقول « جاءني قاضٍ » و« مررت بقاضٍ »، وأما في حالة النصب فالباء متحرّكة مفتوحة نحو «رأيت جوارِي » فلا إشكال في حالة النصب؛ لأن الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع، بخلاف حالي الرفع والجر فإنه قد اختلف فيه^(٢) فذهب بعضهم إلى أنَّ الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال المعنِّق بجوهر الكلمة^(٣) مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، فأصل « جوار » في قوله « جاءتنِي جوارِ » « جوارِي » بالضم والتلوين بناءً على أنَّ الأصل^(٤) في الاسم الصرف فبني الإعلال على ما هو الأصل، ثمَّ أسقطت الضمة للتشكل والباء لالتقاء الساكنين وهو الصرف.

فصار « جوارِ » على وزن « سلام » و« كلام » فلم يبق على صيغة منتهى جوارِ.

(١) قوله: [بحسب الصورة إلخ] إشارة إلى أنَّ التشبيه ليس بحسب الحقيقة فإنَّ المشبه جمع غير منصرف والمشبه به مفرد منصرف بل بحسب الصورة في حذف إلخ.

(٢) قوله: [فإنه قد اختلف فيه] أي: قد اختلف في « جوار » في حالتي الرفع والجر أنه منصرف أم لا فذهب بعضهم وهو الأخفش والزجاج إلى أنه منصرف بعد الإعلال أيضاً كما كان قبله.

(٣) قوله: [أنَّ الإعلال المعنِّق بجوهر الكلمة إلخ] ولأنَّ الإعلال سببه قويٌّ وهو الاستقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة.

(٤) قوله: [بناءً على أنَّ الأصل إلخ] تعليل لقوله: « والتنوين » يعني: كان ينبغي أن يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الأصل إلا أنه بني الإعلال على ما هو الأصل في الاسم وهو الصرف.

الجموع فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف والتثنين فيه للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك، وذهب بعضهم^(١) إلى أنه بعد الإعلال غير المنصرف؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لأن المحدود بمنزلة المقدار ولهذا لا يجري الإعراب على الراء، والتثنين فيه تثنين أي في نحو جوار. العوض فإنه لما أسقط تثنين الصرف عوض عن الياء المحدودة أو عن حركتها^(٢) هذا التثنين، وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت، وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر^(٣) كما في حالة النصب تقول «مررت بجواري» كما تقول «رأيت جواري» وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال فإنه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه إعلال، وأما في حالة الرفع فأصل «جوار» في مثل جوار في حالة الجر^(٤) «جواري» بالضمة بلا تثنين حذفت الضمة للشقل وعوض عنها التثنين^(٥)

(١) قوله: [ذهب بعضهم] وهو سيبويه ومن معه، وليس قوله مبينا على تقديم مع الصرف على الإعلال وإلا لوجب الفتح في قوله: «مررت بجواري» كما في اللغة القليلة بل الأصل عنده «جواري» بالثنين، والإعلال مقدم على منع الصرف.

(٢) قوله: [عوض عن الياء المحدودة أو عن حركتها] إشارة إلى اختلاف القولين فالأول مذهب سيبويه والخليل والثاني مذهب المبرد.

(٣) قوله: [إثبات الياء في حالة الجر] وهذه اللغة قبيحة، وعليه قول الفرزدق: ولو كان عبد الله مولى هجوته ÷ ولكن عبد الله مولى مواليا، ويحوز أن يجعل الياء للمتكلم والأصل «موالي» بتشديد الياء حذفت الياء الأولى للضرورة وزيدت الألف للإشباع، ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو.

(٤) قوله: [عوض عنها التثنين] أي: عوض عن الضمة نون ساكنة وذلك لتحقيق الشقل بحذف الياء للساكين.

فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار «جوارٌ»، وعلى هذه اللغة لا إعال

إلا في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة فإنَّ فيه الإعال في الحالتين وهي التي كان الإعال فيها مقدماً على منع الصرف.

كما عرفت (التركيب) وهو صيغة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة^(١) من

غير حرفية جزء^(٢) فلا يرد نحو «النجم» و«بصريٍّ» علمين (شرطه العلمية)

ليأمن من الزوال فيحصل له قوَّة^(٣) فيؤثر بها في منع الصرف (وأن لا التركيب).

يكون بإضافة لأنَّ الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه إشارة إلى اختلاف المعنى.

فكيف تؤثر في المضاف إليه ما يُضادُه^(٤) أي: منع الصرف (ولَا إسناد)

لأنَّ الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات^(٥) نحو «تأبَط شرًا»،

(١) قوله: [وهو صيغة كلمتين أو أكثر بالخ] إشارة إلى أنَّ التركيب مصدران

معلوماً صفة المتكلِّم فلزم التأويل كما في العدل، قوله: «كلمة واحدة» أي: من جهة المعنى، إنْ قلت

المرَّكَب المجموع كلمة واحدة لا يكون إلا علماً فإذاً لا حاجة إلى اشتراطه بالعلمية، قلنا: الحصر غير

مسلم لحواز أن ينقل أولاً إلى معنى جنسي ثمَّ جعل علماً، أو قلنا: هي شرط لتحقق التركيب.

(٢) قوله: [من غير حرفية جزء] أي: من غير أن يكون جزء من المركب حرفاً، قوله: «فلا يرد بالخ» تفريع على هذا القيد الأخير.

(٣) قوله: [فيحصل له قوَّة] القوَّة بمعنى اللزوم لا يعني ما يقابل الضعف، وإذا حصل للتركيب لزوم فيؤثر بسيبه في منع الصرف.

(٤) قوله: [فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يُضادُه] يعني: إذا كان في طابع شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يُضادُه عادةً سيما في مادة واحدة حكماً فإنَّ المركب الإضافي في حكم كلمة واحدة.

(٥) قوله: [من قبيل المبنيات] كما هو المشهور عند الجمهور ومنهم المص، ومن قبيل المعرفات المحكمة بحالها عند آخرين، ولا يبعد حيثذاك أن يحكم بعد انتصافه وإن لم يظهر أثره لفظاً كما حكم بعد انتصاف «مسلمات» حال العلمية مع عدم ظهور أثره، ثم لفظ القبيل يستعمل بمعنى الأمثال والمناسبات

فإنها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فإن التسمية بها إنما هي لدلالتها على قصة غريبة^(١)، فلو تطرق إليها التغيير يمكن أن أي عرض. أي إلى ذلك الجملة.

تفوت تلك الدلالة، وإذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات، فإن قلت كان على المصنف أن يقول « وأن لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف» ليخرج مثل «سيبويه» و«نقطويه» ومثل «خمسة عشر»^(٢) و«ستة عشر» علمين، قلنا كأنه أكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد أنهما من قبيل المبنيات، أي في إخراج مثل سيبويه وخمسة عشر. أي في بحث المبنيات.

فلذلك احتاج إلى إخراجها (مثل «بعلك») فإنه علم بلدة مركب من «بعل» هو اسم صنم و«بك» هو اسم صاحب هذه البلدة، جعلا اسمًا واحدًا من غير أن يقصد^(٣) بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما (الألف والنون) المعدودتان من أسباب منع الصرف^(٤) تسميان مزيديتين

وبمعنى الأفراد والجزئيات وهو ه هنا في معنى الأخير.

(١) قوله: [إنما هي لدلالتها على قصة غريبة] كما قيل في وجه تسمية جابر بن ثابت بـ«تابط شرًا» إنه أحد سيفا وخرج إلى نادي قومه فقالوا: تابط شرًا، فسمى بذلك، وقيل غير ذلك.

(٢) قوله: [ومثل «خمسة عشر» الخ] لا يخفى وجه إعادة لفظ «مثل» فإن خروج الأول بالقييد الأول والثاني بالثاني، قوله: «علمين» قيد لـ«خمسة عشر» و«ستة عشر» لأن «سيبويه» و«نقطويه» مشهوران بالعلمية.

(٣) قوله: [من غير أن يقصد] بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى، فيكون علمًا على الارتجال أي: ابتداء.

(٤) قوله: [المعدودتان من أسباب منع الصرف] إشارة إلى أن اللام للعهد، قوله: «من الحروف الروايد» أي:

لأنهما من الحروف الزوائد، وتسميان مضارعتين أيضاً لمضارعتهما لـألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما، وللنحوة خلاف في أن سببتهما لمنع الصرف إما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه، وإما لهما منع الكوفيين. ما منع البصربيين.
 لـمشابهتهما لـألفي التأنيث^(١) والراجح هو القول الثاني^(٢) ثم إنما (إن كانتا في اسم) يعني: به ما يقابل الصفة^(٣) فإنَّ الاسم المقابل للفعل والحرف إما أن لا يدل على ذات مَا لُوحظ معها صفة من الصفات كـ«رجل» وـ«فرس» أو يدل كـ« أحمر» وـ«ضارب» وـ«مضروب» فال الأول يسمى اسما والثاني صفة، فالمراد بالاسم المذكور هنا هو هذا المعنى أي الاسم المقابل للصفة.
 لا الاسم الشامل للاسم والصفة^(٤) (شرطه) أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف، وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد^(٥) أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف (العلمية)

العشرة التي يجمعها «اليوم تساه» وـ«سألتمنيهما»، ثم التسمية الأولى مذهب الكوفيين والثانية مختار البصربيين.

(١) قوله: [إِمَّا لـمشابهتهما لـألفي التأنيث] إن قلت: لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب، قلنا: السبب على هذا المشابهة وهي فرع للطرفين في الوجود.

(٢) قوله: [وَالراجح هو القول الثاني] لأن وجده اشتراط انتفاء التاء على هذا القول ظاهر فإنه يغوت المشابهة المؤثرة عند لحقوق التاء، وعلى القول الأول غير ظاهر فإنه لا يغوث الزيادة بل حقوق التاء.

(٣) قوله: [يعني: به ما يقابل الصفة] وهو أخص مما يقابل الفعل والحرف، والقرنية على هذا المراد ذكر الصفة فيما بعد قسيما له، وقوله: «فإنَّ الاسم إلخ» غرضه إثبات لمحىء الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فاعرفه.

(٤) قوله: [لا الاسم الشامل للاسم والصفة] وهو ما دل على معنى مستقل بالمفهومية غير مقترب بالزمان.

(٥) قوله: [باعتبار أنهما سبب واحد] أما ثانية الضمير في قوله: «إن كانتا» فباعتبار تعددهما في أنفسهما.

تحقيقاً للزوم زياذهما^(١) أو ليمتّع دخول التاء فيتحقق شبههما بـألفي التائث (كـ«عمران» أو) كانتا (في صفة فانتفاء «فعلانة») أي: إن كان الألف والنون في صفة فشرطه^(٢) انتفاء «فعلانة» يعني: امتناع دخول تاء التائث عليه ليency مشابهتهما لألفي التائث على حالها، ولذا انصرف «عريان» مع أنه صفة لأن مؤته «عريانة» (وقيل) شرطه (وجود «فعلى») لأنه متى كان مؤته «فعلى» لا يكون «فعلانة»^(٣) فيency مشابهتهما لألفي التائث على حالها (ومن ثمة) أي: ومن أجل المخالفه في الشرط (اختلف في «رحمن») في أنه منصرف أو غير منصرف^(٤) فإنه ليس له مؤته لا رحمى ولا رحمانة؛.....

(١) قوله: [تحقيقاً للزوم زياذهما الخ] أي: إن السبب زياذهما فاشترط العلمية لتحقيق لزوم زياذهما، وإن السبب المشابهة فهو لامتناع دخول التاء فيتحقق شبههما بـألفي التائث في عدم دخول التاء عليه، فال الأول ناظر إلى القول الأول والثاني إلى الثاني.

(٢) قوله: [شرط] أي: فشرط الألف والنون في معندهما الاسم من الصرف، أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف، وقوله: يعني امتناع دخول تاء التائث عليه «فسير للأعم بالأخصر لغلا يرد مثل «عريان» بأنه منصرف وقد انتفى فيه «فعلانة» بفتح الفاء؛ إذ مؤته «عريانة» بضم الفاء.

(٣) قوله: [لا يكتب «فعلانة»] أفاد به أن وجود «فعلى» ليس مقصوداً لذاته عند صاحب القيل بل المطلوب هو انتفاء «فعلانة»، لكن العدول عن المقصود إلى غيره غير مناسب بل غير صحيح هنا؛ لأن المطلوب أي: انتفاء «فعلانة» قد يحصل بغير وجود «فعلى» كما في لفظ «رحمن»، وإلى هنا الضعف أشار المصنف بقوله: «قيل».

(٤) قوله: [في أنه منصرف أو غير منصرف] بدل من قوله: «في رحمن» بدل اشتمال أي: اختلف في كون لفظ «رحمن» منصرف أو غير منصرف لا في وجوده وهو ظاهر.

لأنه صفة خاصة لله تعالى^(١) لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكور ولا على مؤتث، فعلى مذهب من شرط انتفاء «فعلانة» فهو غير منصرف على مذهب من شرط وجود «فعلى» فهو منصرف^(٢) دون «سکران»^(٣) أي رحمٌ فإنه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فإن مؤته «سکري» لا «سکرانة» (و) دون (ندمان)^(٤) فإنه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤته «ندمانة» لا «ندمى»، هذا إذا كان^(٥) «ندمان» بمعنى النديم، وأما إذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق؛ لأن مؤته «ندمي» لا «ندمانة» (وزن الفعل) وهو كون الاسم على وزن^(٦) يُعد من أوزان الفعل، وهذا القدر لا يكفي في سبيبة

(١) قوله: [لأنه صفة خاصة لله تعالى] قال أبو البقاء: لفظ الرحمن كان صفة بمعنى كثير الرحمة ثم غلب على المعنى بحالات النعم في الدنيا والآخرة بحيث لا يقع على المخلوق أصلًا.

(٢) قوله: [فهي منصرف] إن قلت: إذا كان المطلوب من وجود «على» عندهم انتفاء «فعلانة» كان الواجب عندهم امتناع صرف «رحمٌ» لحصول المطلوب، قلنا: لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكدة يكون مبنياً على دليل لفظي، والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون إلا إذا وجد «على».

(٣) قوله: [هذا إذا كان إلخ] أي: عدم الخلاف في صرف «ندمان» إنما هو إذا كان بمعنى النديم مشتقاً من المتداة يقال: «نادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني» والمرأة ندمانة.

(٤) قوله: [وهو كون الاسم على وزن إلخ] الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المص.. وهو أن إضافة الوزن إلى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى: «الوزن المختص بالفعل شرطه اختصاصه بالفعل» وفيه تكرار بلا طائل؛ لأن الخبر أي: قوله: «شرطه أن يختص به» يفيد معنى قد فهم من المبتدأ أي: بقوله: «وزن الفعل»، وحاصل الدفع أن الإضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص فيكون المعنى: «وزن منسوب إلى الفعل شرطه اختصاصه بالفعل» فأفاد الخبر معنى لم يفهم من المبتدأ فافهم.

منع الصرف بل (**شرطه**) فيها أحد الأمرين إما (**أن يختص**) في اللغة أي في سبيبة من الصرف، ذلك الوزن.
 العربية^(١) (بـ) أي: بالفعل^(٢) بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل (**كـشمر**) على صيغة الماضي المعلوم من التشير، فإنه نقل من هذه الصيغة وجعل علماً للفرس، وكذلك «بذر» لماء و«عشر» أي شتر. علم بغير مكة.
 لوضع و«خضم» لرجل، أفعال^(٣) نقلت إلى الأسمية^(٤)، وأما نحو «بقم»^(٥) اسماء لصيغ معروض وهو العندم، و«شلم» علماً لوضع بالشام فهو من الأسماء العجمية المنقوله إلى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص^(٦)
 (و) مثل (**ضرب**) على البناء للمفعول إذا جعل علماً لشخص فإنه أيضاً

(١) قوله: [في اللغة العربية] سيصرّح بفائدة هذا التقييد بقوله: «فلا يقدح في ذلك الاختصاص».

(٢) قوله: [أي: بالفعل] إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «بمعنى أنه إلخ» إشارة إلى أنَّ الاختصاص إضافي بالنسبة إلى الاسم العربي، وفي قوله: «إلاً منقولاً من الفعل» تبيه على أن يكون مثل «شمر» مجرداً عن الضمير المستتر فيه وإلاً لكان من المركبات، مع الإشارة إلى كيفية وجود ما يختص بالفعل في الاسم.

(٣) قوله: [الحال نقلت إلى الأسمة] فكان معنى «شمر» الفعلاني: المرور حاداً، ومعنى «بذر»: الإسراف ومنه قوله تعالى: «إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَنِ» [بني إسرائيل: ٢٧]، ومعنى «عشر» الجعل ذات كبوة، ومعنى «خضم» الأكل بأقصى الأضراس أو ملاً الفم.

(٤) قوله: [وَمَا كَحُوا بِقَمٍ] جواب عن سؤال مقدر وهو أنَّ «بقم» و«شلم» من أوزان الفعل مع أنهما اسمان ولم ينتما من الفعل إلى الاسم لعدم استعمالهما فعلين فكيف يعاد هذا الوزن مختصاً بالفعل؟ وحاصل الجواب أنهما أعمجميان نقايا إلى العربية والاختصاص المذكور بالنسبة إلى اللغة العربية.

(٥) قوله: [فلا يقدح في ذلك الاختصاص] أي: فلا يضر ولا يكون مانعاً عن اختصاص هذا الوزن بالفعل لما ذكر من أنَّ المراد باختصاص وزن بالفعل أن لا يوجد ذلك الوزن في الأسماء العربية من غير نقل عن الفعل.

غير منصرف للعلمية وزن الفعل، وإنما قيدنا بالبناء للمفعول فإنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل^(١) ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض النهاة^(٢) (أو يكون) غير مختص به^(٣) ولكن يكون (في أوله) أي: في أول وزن الفعل^(٤) أو أول ما كان على وزن الفعل (زيادة) أي: زيادة حرف^(٥) أو حرف زائد من حروف «أتين»^(٦) (كزيادته) أي: مثل زيادة حرف أو

(١) قوله: [غير مختص بالفعل] لوجوده في الاسم كثيراً بلا نقل من الفعل نحو «شجر» و«رجب» و«طلب».

(٢) قوله: [إلا بعض النهاة] ذهب يونس إلى أنَّ الوزن المشترك بين الاسم والفعل مؤثر، وذهب عيسى بن عمر إلى تأثيره إذا كان متقولاً من الفعل كقوله: ع «أنا ابن جَلَّا وطَلَّاعُ الشَّايَا» ولو لا كون وزن «جلَّا» متقولاً عن الفعل لتوَّن، وقال بدر الدين لا حجَّة له فيه لأنَّه محمول على إرادته أنا ابن رجل جَلَّا الأمور وجَّهَها فحملة «جلَّا» من فعل وفاعل محكى لا ممنوع من الصرف.

(٣) قوله: [غير مختص به] خص الشَّق الثاني بعدم الاختصاص بقرينة المقابلة، يعني: أنَّ اشتراط عدم قبول الناء إنما هو في وزن لم يختص بالفعل وكان في أوله زيادة كزيادة الفعل؛ فإنَّ الشَّق الأول لاختصاصه بالفعل لا يقبل الناء أصلاً، والظاهر أنَّ «أو» في قول المص: «أو يكون» لمنع الخلو، وأنَّ النسبة بين الشَّقين العموم من وجه لافتراقهما في «شمر» و«أحمر» واجتماعهما في «يشكر».

(٤) قوله: [أي: في أول وزن الفعل إلخ] إشارة إلى الاحتمالين في مرجع الضمير، أي: يجوز أن يرجع إلى الوزن، وإلى الموزون، وعلى الأول يحمل الظرفية على التوسيع؛ لأنَّ الزيادة وصف حاصل في أول الموزون حقيقةً وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات، والهيئة من حيث هي ليس لها أولٌ وآخر حتى يقال: إنَّ الزيادة في أولها.

(٥) قوله: [أي: زيادة حرف إلخ] إشارة إلى أنَّ «زيادة» تنوينه عوض عن المضاف والتقدير: زيادة حرف، أو مصدر بمعنى الفاعل وهو صفة موصوف محدوف والتقدير: حرف زائد.

(٦) قوله: [من حروف «أتين»] ولو غير ذلك الحرف لم يضر في كونه سبباً لمنع الصرف كـ«هراق» من «أراق» مضارياً، وكذا لو تصرف في الوزن معبقاء الزائد، سواء كان التصرف بالحذف كـ«يسع» أو

حرف زائد^(١) في أول الفعل (غير قابل) أي: حال كون وزن الفعل^(٢) أو ما كان على وزنه غير قابل (للثاء) لأنه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن أوزان الفعل، ولو قال «غير قابل للثاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله» لم يرد عليه «أربع»^(٣) إذا سمى به فإن لحقه التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا «أسود» فإن مجيء التاء في «أسودة» للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي^(٤) الذي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية (ومن ثم) أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع «أحمر») عن الصرف لوجود الزيادة وهي المميزة في أوله من حروف آئين ما المذكورة مع عدم قبول التاء (وانصرف «يعمل») لقبوله التاء لمجيء «يعملة» للناقة القوية على العمل والسير (وما فيه علمية مؤثرة) أي: كل

بالقلب كـ«أعلى» أو بالإدغام كـ«أشد».

(١) قوله: [أي: مثل زيادة حرف أو حرف زائد] إشارة إلى أن الكاف بمعنى المثل والزيادة بمعنى زيادة حرف أو حرف زائد وإضافتها إلى الضمير بمعنى «في»، وفيه نشر على ترتيب اللف فالتفسير الأول بالنسبة إلى وزن الفعل والثاني بالنسبة إلى ما كان على وزن الفعل.

(٢) قوله: [أي: حال كون وزن الفعل الخ] إشارة إلى أن لفظ «غير» منصوب على الحالية عن وزن الفعل أو عمما كان على وزن الفعل.

(٣) قوله: [لم يرد عليه «أربع» الخ] فإنه حينئذ غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله التاء لكنه يقبلها على خلاف القياس؛ إذ القياس أن يلحق التاء للمؤتّ دون المذكور، وقوله: «ولا أسود» عطف على قوله: «أربع» و«لا» زائدة للتأكيد.

(٤) قوله: [ليس باعتبار الوصف الأصلي] إذ مؤنته بهذا الاعتبار «سوداء» لا «أسودة».

اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة^(١) أو مع شرطية لسبب آخر، واحترز بذلك^(٢) عما تجامع ألفي التأنيث أو صيغة منتهى الجموع فإن كل واحد منها كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية (إذا تكرر) بأن يقول^(٣) العلم بوحد من الجماعة المسممة به نحو «هذا زيد ورأيت زيدا آخر» فإنه أريد به المسمى بزيد^(٤) أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم «لكل فرعون موسى» أي: لكل مبطل محقق (حُرْفٌ لِمَا تَبَيَّنَ) أي: ظهر^(٥) حين بين أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق (من أنها) أي:

(١) قوله: [بالسبة المحضة] بأن كانت سبباً فقط ولم تكن شرطاً لسبب آخر كما في مثل «عمر» وأحمد، قوله: «أو مع شرطية لسبب آخر» بأن كانت سبباً وشرطياً لسبب آخر كما في مثل «طلحة» وزينب» وإبراهيم» و«عثمان» و«معدى كرب».

(٢) قوله: [واحترز بذلك] أي: بقوله: «مؤثرة»؛ فإن المراد بكونها مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقفاً عليها، وقوله: «عما إلخ» أي: عن علمية إلخ.

(٣) قوله: [بأن يقول إلخ] تصوير لتذكر العلم، صور له الشارح بصورتين: الأولى أن يجعل العلم بتأنيف واحد من الجماعة المسممة بذلك العلم، والثانية أن يجعل عبارة عن وصف اشتهر بذلك صاحبُ العلم كجعل فرعون عبارة عن مبطل وجعل موسى عبارة عن محقق في قولهم: «لكل فرعون موسى».

(٤) قوله: [فإنه أريد به المسمى بزيد] بدليل توصيفه بالنكرة وهو «آخر»، واللام في قوله: «المسمى» للعهد الذهبي وإنما فليس «المسمى بزيد» بذكرة.

(٥) قوله: [أي: ظهر إلخ] فإنه ظهر من قوله: «وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث» أن العلمية غير مؤثرة معهما، ومن قوله: «فلا تضره الغلبة» أنها لا تجامع الوصف، ومن اشتراط التأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون في الاسم أنها تجامع ما هي شرط فيه، ومن أمثلة العدل وززن الفعل أنها تجامعهما من غير

العلمية (لا تجامع مؤثرة إلا ما) أي: السبب الذي^(١) (هي) أي: العلمية (شرط فيه) وذلك في التأنيث بالباء لفظاً أو معنى والعجمة والتركيب والألف والنون المزيدتين، فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربع مشروط بالعلمية (إلا العدل ووزن الفعل) استثناء مما بقي من الاستثناء الأول^(٢) أي: لا تجامع غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل، فإن العلمية تجامعهما مؤثرة كما في «عمر» و«أحمد» وليس شرطاً فيهما كما في «ثلاث» و«أحمر»^(٣) (وهما) أي: العدل ووزن الفعل (متضادان) لأن الأسماء المعدولة بالاستقراء على أوزان مخصوصة^(٤) ليس شيء منها من

اشترط، فقد ظهر مما تقدم أنَّ العلمية لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه سوى العدل ووزن الفعل.

(١) قوله: [أي: السبب الذي] إشارة إلى أنَّ «ما» موصولة وموصوفها السبب.

(٢) قوله: [الاستثناء مما بقي من الاستثناء الأول] أي: استثناء بعد تقيد المستثنى منه بالمستثنى الأول، فلم يلزم تعدد الاستثناء من أمر واحد بلا عطف؛ لأنَّ الأول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد، ولو جعل المقص قوله: «العدل ووزن الفعل» معطوفاً على قوله: «ما هي شرط فيه» لكنَّه أظهر دلالة وألخص عبارة، فيدخل كلا المستثنين تحت حرف الاستثناء واحد، ولعلَّ النكتة في فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الأول بحرف مستقلٍ غرابةً الأسلوب واحتلالُ تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه فإنَّ تأثيرها في المعطوف عليه يعني: «ما هي شرط فيه» بالسبيبة مع الشرطية وفي المعطوف يعني: العدل ووزن الفعل بالسبيبة المحضة.

(٣) قوله: [كما في «ثلاث» و« أحمر»] فإنهما غير منصرين وإن لم يكونا علمين، فلو كانت العلمية شرطاً في العدل ووزن الفعل لصرف «ثلاث» و«أحمر» غير علمين.

(٤) قوله: [على أوزان مخصوصة] وهي فعال ومقفل و فعل و فعل كثلاث ومثلث وأخر وسحر، و فعل وفعال عندبني تميم كأمس وقطام.

أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف (**فَلَا يَكُونُ مَعَهَا**) أي: لا يوجد^(١)

معها شيء من الأمر الدائر بين مجموع هذين الشئين وبين أحدهما فقط
أي العدل ووزن الفعل.

(إِلَّا أَحدهُمَا) فقط لا مجموعهما (**إِنَّذِنَكُمْ**) غير المنصرف الذي أحد

أسبابه العلمية (**بِقِيَّةِ بَلَا سَبَبٍ**) أي: لم يقع فيه سبب^(٢) من حيث هو سبب

فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربع المذكورة لأنّه قد انتفى أحد

السبعين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من

حيث وصف سبيّته، فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب (**أَوْ عَلَى**

سَبَبِ وَاحِدٍ) فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل، هذا، وقد
أي حد هنا.

قيل على قوله «وَهُمَا مُتَضَادَّان» أنّ «إِصْمَتْ» بكسرتين عَلَمًا للمفارقة من
أي الصحراء.

أوزان الفعل مع وجود العدل فيه فإنه أمر من «صمت يصمت» وقياسه أن

(١) قوله: [أَي: لا يوجد إلخ] إشارة إلى أنّ «كان» تامة، وقوله: «شيء من الأمر الدائر إلخ» إشارة إلى أنّ المستثنى منه ليس مطلق السبب؛ إذ يصير المعنى ح: أنه لا يوجد مع العلمية سبب سوى العدل ووزن الفعل وهو باطل؛ لأنّه قد تبيّن فيما سبق اجتماع غيرهما من الأسباب معها، ولا السبب الذي هو أحد الأمرين؛ إذ المستثنى منه من حيث المفهوم فيلزم استثناء الشيء من نفسه وهو باطل أيضاً، بل المستثنى منه هو المفهوم المردود بين مجموع السبعين وأحدّهما فقط فالمعنى: أنه لا يوجد مجموع السبعين وأحدّهما فقط إلّا أحدهما، وذلك المفهوم يستفاد من الحكم بالتضاد بينهما فإنه يقتضي أنّ لا يوجد مجموعهما في اسم وعلى تقدير الوجود يقتضي أنّ يوجد أحدهما فقط، والشارح عَبَرَ عن هذا المفهوم بالأمر الدائر ليكون المستثنى منه صادقاً على المستثنى شاملًا له شامل العام لأفراده.

(٢) قوله: [لم يقع فيه سبب إلخ] وإن كانت الأربع مجتمعة كما في «آذريجان» فإنّ فيه التأثير بتأويل البلدان والعلمية والعجمة والألف والنون المزدوجين بناءً على أنّ المعرّب ملحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمهها.

يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم أنه معدول عنه^(١)، والجواب أنَّ أي عن أصله بضمتين.

هذا أمر غير محقق لجواز ورود «إصمت» بكسرتين وإن لم يشتهر، أي كون إصمت بكسرتين ماعلاً عما بضمتين.

فالأوزان التي تتحقق فيها العدل تتحققاً كان أو تقديرًا لم تجامع وزن الفعل، وأيضاً قد عرفت فيما تقدم^(٢) أنَّ مجرد وجود أصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف إياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الأصل، وه هنا لا يقتضيه^(٣) لوجود سبيبين في «إصمت» وراء العدل وهما العلمية والتأنيث، ثم إنَّه أشار إلى استثناء مثل أي السبيبان.

«أحمد» علماً إذا نَكَرَ عن هذه القاعدة^(٤) على قول سيبويه بقوله (وَخَالِفُ)
متعلق بـ«استثناء». لم وهي قوله «وما فيه علمية مؤثرة إلَّا

سيبويه الأخفش المشهور^(٥) هو أبو الحسن تلميذ سيبويه، ولما

(١) قوله: [علم أنه معدول عنه] فلو كان وزن الفعل والعدل متضادين لم يجتمعوا في «إصمت».

(٢) قوله: [وَيَقْبَلُ قَدْ عَرَفَ فِيمَا تَقْدِمُ إِلَيْهِ] وبهذا يندفع النقض بـ«آخر» على وزن «أَنْعَلُ» فإنه اجتمع فيه وزن الفعل والعدل حيث قيل: إنه معدول عن «الآخر» أو عن «آخر من»، وحاصل الدفع أنه لا يقتضي منع صرفه اعتبار العدل فيه لوجود سبيبين فيه وراء العدل وهذا الوصف وزن الفعل، وإذا سُئِّلَ به ففيه العلمية وزن الفعل.

(٣) قوله: [وَهُنَّا لَا يَقْتَضِيهِ] أي: لا يقتضي منع صرف «إصمت» اعتبار خروجها عن «أصمت».

(٤) قوله: [عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ] متعلق بالاستثناء وكذا قوله: «على قول سيبويه»، وقوله: «بِقَوْلِهِ» متعلق بـ«أشار».

(٥) قوله: [الأَخْفَشُ الْمَشْهُورُ إِلَيْهِ] أعلم أنَّ الأَخْفَشَ ثلاثة: الأول الأَخْفَشُ الْكَبِيرُ أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد أحد شيوخ سيبويه، والثاني الأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ أبو الحسن سعيد بن مسعة تلميذ سيبويه، والثالث الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ أبو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب، والمراد هنا الأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ، ولفظ الأَخْفَشُ من الْحَفَشَ بفتحترين بمعنى صغر العين وضعف البصر.

كان قول التلميذ^(١) أظہر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله أصلاً

وأسنداً المخالفة إلى الأستاذ^(٢) وإن كان غير مستحسن^(٣) تبیها على ذلك

أي أظہرية قوله قول التلميذ، أي سیویة.

(في) انصراف (مثل «أحمر» علما إذا نکر) والمراد بمثل «أحمر» ما كان

معنی الوصفیة فيه قبل العلمیة ظاهراً غير خفی فیدخل فيه «سکران»

وأمثاله^(٤)، ويخرج عنه «أفعل» التأکید^(٥) نحو «أجمع» فإنه منصرف عند

التکیر بالاتفاق لضعف معنی الوصفیة فيه قبل العلمیة لكونه بمعنی

سیویة والانفصال.

(١) قوله: [ولما كان قول التلميذ الخ] دفع لما نقله الهندي من أنّ الأولى رفع الأخفش؛ لأنّ سیویه أستاذ

ونسبة المخالفة إلى الأستاذ غير ملائمة لرتبتة، وقوله: «من القاعدة» بيان لـ«ما» وهي «ما في علمیة مؤثرة

إذا نکر صرف».

(٢) قوله: [وأسنداً المخالفة إلى الأستاذ] حيث جعله فاعل المخالفة، ويعد أن يجعل الأخفش فاعلاً؛ لأنه

يلزم حينئذ جعل قول سیویه أصلاً مع أنه مناف للقاعدة الحقة عند المص، ويلزم أن لا يصح نصب

قوله: «اعتباراً» بتقدیر اللام؛ فإنه يشترط فيه أن يكون فاعل المفعول له والفعل المعلل به واحداً وفاعلاً

الاعتبار إنما هو سیویه.

(٣) قوله: [وإن كان غير مستحسن الخ] أي: وإن كان إسناد المخالفة إلى الأستاذ غير حسن عند النقاد إلا

أنه لا يأس به عند كون المقصود إظهار الحق وإزالة الفساد ألا ترى إلى قول الفقهاء: «قال أبو حنيفة

كذا خلافاً لهم»، والمقصود هنا التبیه على ما هو الحق عنده.

(٤) قوله: [فیدخل فيه «سکران» وأمثاله] أي: فیدخل في مثل «أحمر» سکران وأمثاله مما كان فيه الألف

والتون الزائدتان وكان معنی الوصفیة فيه ظاهراً قبل العلمیة.

(٥) قوله: [ويخرج عنه «أفعل» التأکید] أي: يخرج عن مثل «أحمر» أفعل التأکید لعدم ظهور معنی الوصفیة

فيه قبل العلمیة لكونه بمعنى «كل» نحو «جاء القوم أجمعهم» أي: كلّهم، فوصفتھ ضعیفة بسبب غلبة

الاسمیة عليها، والوصفیة الضعیفة الزائلة لم يعتبرها سیویه أيضاً، فهو بعد التکیر منصرف بالاتفاق.

«كل»، وكذلك «أ فعل» التفضيل^(١) المجرد عن «من» التفضيلية فإنه بعد التكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار «أ فعل» اسمًا، وإن كان معه «من» فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه^(٢) بسبب «من» التفضيلية (اعتباراً للصفة الأصلية) أي: إنما خالف سبب الأخفش لأجل اعتباره الوصفية الأصلية^(٣) (بعد التكير) فإنه لما في الصرف مثل أحمر إلخ

زالت العلمية بالتكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الأصلية وبسبب آخر كوزن الفعل^(٤) والألف والنون المزيدتين، فإن قلت كما أنه لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث

(١) قوله: [وكذلك أ فعل التفضيل إلخ] أي: ومثل أ فعل التأكيد أ فعل التفضيل الذي استعمل حالياً عن «من» التفضيلية في الخروج عن مثل «أحمر»، وضمير «صار» راجع إلى أ فعل التفضيل المجرد عن «من» قوله: «أ فعل اسمًا» منصوب خبر «صار» بمعنى: أنَّ أ فعل التفضيل المجرد عن «من» التفضيلية صار ملحقاً بأفعل اسمًا كـ«أفكـل» و«أربـب» فهو أيضاً بعد التكير منصرف بالاتفاق.

(٢) قوله: [ظهور معنى الوصفية فيه إلخ] أي: قبل العلمية، فإن «من» نص في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الاسمية مجال فإذا سمى رجل بأفضل من أقرانه فهو بعد التكير غير منصرف بالاتفاق للوصفية وزون الفعل.

(٣) قوله: [أجل اعتباره الوصفية الأصلية] يعني: أنه يجعل الوصفية مع كونها زائلة لكونها أصلية وزوال ما يُضاده، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الوصفية الأصلية بعد التكير كما توهّم؛ لأنَّه ليس معنى «رب أحمر»: رب شخص فيه الحمرة، بل معناه: رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أحمر أو أسود أو أبيض، وفي هذا الكلام إشارة إلى أنَّ المخالف والمعتبر هو سبب فوجد شرط حذف اللام من المفعول له.

(٤) قوله: [كوزن الفعل] في مثل «أحمر» قوله: «والألف والنون إلخ» في مثل «سـكرـان».

على اعتبارها أيضاً فلم اعتبرها وذهب^(١) إلى ما هو خلاف الأصل أعني: منع الصرف! قيل الباعث على اعتبارها^(٢) امتناع «أسود» و«أرقم» مع زوال الوصفية عنهما حينئذ، وفيه بحث لأن الوصفية^(٣) لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لأن الأسود اسم للحيّة السوداء والأرقم اسم للحيّة التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية، فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في «أحمر» بعد التكير لأنها قد زالت بالكلية، وأمّا الأخفش فذهب^(٤) إلى أنه منصرف فإن الوصفية قد أي مثل أحمر.

زالت بالعلمية والعلمية بالتكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة^(٥) فلم يبق فيه إلّا سبب واحد وهو وزن الفعل أو الألف والنون

(١) قوله: [فَلَمْ اعْتَدْرَا وَذَهَبْ إِلَيْ] يعني: أن اعتبار الوصفية بعد التكير يوجب الذهاب إلى ما هو خلاف الأصل أعني: منع الصرف؛ إذ الأصل في الاسم الصرف فكان ينبغي أن لا يعتبرها.

(٢) قوله: [قِيلَ الْبَاعُثُ عَلَى اعْتَدَرَاهَا إِلَيْ] يعني: أجاب بعضهم بأن الباعث إلخ، وحاصله أن سيبويه قال مثلاً «أحمر» عندما بعد التكير على نحو «أسود» اسم للحيّة فإنه غير منصرف لوزن الفعل والوصفية الأصلية الزائلة.

(٣) قوله: [وَلِهِ بَحْثٌ لِأَنَّ الْوَصْفَةَ إِلَيْ] أي: في هذا الجواب بحث لأن الوصفية إلخ، وحاصل البحث أن الوصفية في مثل «أحمر» قد زالت بالعلمية بالكلية بخلاف «أسود» فإن الوصفية فيه لم تزل بغلبة الاسمية بالكلية فقياسه عليه قياس مع الفارق.

(٤) قوله: [وَاتَّا الْأَخْشَ فَلَنْجَ إِلَيْ] أعلم أن الخلاف بينهما في مثل «أحمر» بعد التكير إنما هو في مقتضى القياس وأمّا السماع فهو على منع الصرف فمنع الصرف على خلاف القياس عند الأخفش وعلى وفقه عند سيبويه.

(٥) قوله: [وَالزَّائِلُ لَا يَعْتَدِرُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ] ولا ضرورة هنا لأن الأصل في الاسم الصرف.

وهذا القول أظهر^(١)، ولما اعتبر سيبويه الوصف الأصلي بعد التكير وإن
كان زائلاً لزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضاً^(٢) فيمتنع نحو «حاتم» من
الصرف^(٣) للوصف الأصلي والعلمية فأجاب عنه المصنف بقوله (ولا
يلزمه) أي: سيبويه^(٤) من اعتباره الوصفية الأصلية بعد التكير في مثل
«أحمر» علمًا (باب «حاتم») أي: كل علم^(٥) كان في الأصل وصفاً مع
بقاء العلمية، بأن اعتبر فيه أيضاً^(٦) الوصفية الأصلية وحكم بمنع صرفه
للعلمية والوصفية الأصلية (لما يلزم) في «باب حاتم» على تقدير منعه من
الصرف (من اعتبار المتضادين) يعني الوصفية والعلمية فإن العلم
للخصوص والوصف للعموم^(٧) (في حكم واحد)

(١) قوله: [وهذا القول أظهر] أي: قول الأخفش أظهر من قول سيبويه؛ لأن المدحوم من كل وجه لا يؤثر
بمحرّد كونه موجوداً في وقت من الأوقات.

(٢) قوله: [لزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضاً] حواب «لما»، وفي الملازمة نظر فال الأولى أن يقول «كان مطلة
أن يلزم إلخ» إلا أن يقال اللزوم ادعائي من السائل، أو المعنى: لزمه بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة.

(٣) قوله: [فيمتنع نحو «حاتم» من الصرف] أي: إذا اعتبر الوصف الأصلي حال العلمية أيضاً فيمتنع نحو
«حاتم» من الصرف للوصف الأصلي والعلمية والحال أنه غير ممتنع من الصرف.

(٤) قوله: [أي: سيبويه] إشارة إلى مرجع الضمير المنسوب، وقوله: «من اعتباره إلخ» إشارة إلى منشأ توهّم اللزوم.

(٥) قوله: [أي: كل علم إلخ] غرضه بيان المراد بباب حاتم، وهو مأمور من حكم يتحمّم بمعنى حكم
وقضى، جعل اسمًا لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي الذي يضرب به المثل في الجود والكرم.

(٦) قوله: [بأن اعتبر فيه أيضاً إلخ] تصوير للمعني وهو اللزوم، وقول المص: «لما يلزم إلخ» علة للنفي لا
للمعني الذي هو اللزوم فإن علة اللزوم هي اعتبار الوصف الأصلي في مثل «أحمر».

(٧) قوله: [فإن العلم للخصوص والوصف للعموم] في هذا التعليق إشارة إلى أمرتين أحدهما أن المص أراد

وهو منع صرف لفظ واحد^(١)، بخلاف ما إذا اعتيرت^(٢) الوصفية الأصلية مع سبب آخر كما في «أسود» و«أرقم»، فإن قلت: التضاد إنما^(٣) هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية فلو اعتيرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل «حاتم» لا يلزم اجتماع المتضادين، قلنا: تقدير أحد الضدين^(٤) بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وإن لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معاً غير مستحسن (وجميع الباب) أي: باب غير المنصرف^(٥)

بالتضاد مطلق التقابل لأن العموم والخصوص هنا بمعنى التعبين وعدمه وهما ليسا بوجوديين حتى يتصور التضاد بينهما، والثاني أنه لم يرد التقابل بالذات بل التقابل بالعرض فإن العموم والخصوص من صفات معانٍ الأعلام والأوصاف.

(١) قوله: [وهو منع صرف لفظ واحد] أما اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين فلا امتناع فيه كقوله: أتاني وعيد الحُوش من آل جعفر + فيا عبد شمس لو نهيت الأحاوos، فالشاعر جمع الأحوس تارة على «حوْص» باعتبار الصفة الأصلية، وتارة على «أحاوos» باعتبار الاسمية العارضية بسبب العلمية.

(٢) قوله: [بخلاف ما إذا اعتيرت إلخ] فإنه لا يلزم ح اعتبار المتضادين في حكم واحد.

(٣) قوله: [فإن قلت: التضاد إنما إلخ] غرضه تقرير المنع على قول المص: «لِمَا يَلْزَمُ إِلَّا إِلَّا» وحاصله أنه لو اعتبر سبويه في باب حاتم الوصف الأصلي لم يلزم اجتماع المتضادين؛ لأن التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة بالفعل وبين العلمية الحالية، وفيه أن المص لم يقل باجتماع المتضادين بل باعتبار المتضادين.

(٤) قوله: [أحد الضدين] يعني: الوصفية الأصلية، وقوله: «مع ضد آخر» يعني: العلمية الحالية، وقوله: «لكنه شبيه به» يعني: أن هذا التقدير والاعتبار شبيه باجتماع الضدين فإن لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في أمر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق.

(٥) قوله: [أي: باب غير المنصرف] إشارة إلى أن اللام في «الباب» للعهد الخارجي.

(**اللام**) أي: بدخول لام التعريف عليه (**أو الإضافة**) أي: إضافته إلى غيره^(١) (**ينجر**) أي: يصير مجرورا (**بالكسر**) أي: بصورة الكسر^(٢) لفظاً أو تقديراً وإنما لم يكتفى بقوله «ينجر» لأن الانجرار قد يكون بالفتح^(٣)، ولا بآن يقول «ينكسر» لأن الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضاً، أي ولم يكتفى أيضاً. وللنحو خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف، أي حالة إضافته أو حالة دخول لام عليه. فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً^(٤) لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم أعني اللام أو الإضافة^(٥) قويت جهة الاسمية فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين؛ لأنه لا يجتمع مع اللام والإضافة،

(١) قوله: [أي: إضافته إلى غيره] أي: لا بإضافة الغير إليه فالمراد بالإضافة كونه مضافاً فلا يرد بـ«صلينا في ساحة مساجد».

(٢) قوله: [أي: بصورة الكسر] إشارة إلى أن المراد بالكسر صورة الكسر أي: الحالة الإعرافية الشبيهة بالكسر ففيه مجاز بذكر الخاص وإرادة العام، ولو قال: «بالكسرة» لم يصح إلى المجاز لكن التسامح في العبارة من دأب الفصحاء، وقوله: «لفظاً أو تقديراً» راجع إلى الكسر نحو «مررت بالمساجد وبأحمدكم» و«مررت بالصغرى وبكيراكم».

(٣) قوله: [لأن الانجرار قد يكون بالفتح] نحو «صلينا في مساجد» فلا دخل للام أو الإضافة في نفس الانجرار، وقوله: «ولا بآن يقول ينكسر» أي: مع أنه أنصر، وقوله: «لأن الكسر يطلق إلعن» فلو قال: «ينكسر» لتورهم بناء غير المنصرف مع اللام أو الإضافة.

(٤) قوله: [منصرف مطلقاً] أي: سواء كانت العتنان باقين مع اللام أو الإضافة أو لا، وهذا مذهب الزجاج.

(٥) قوله: [أعني: اللام أو الإضافة] خاصة؛ لأنهما ثغيران مدلول الاسم من الجهة والنكارية إلى التعين

ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقاً^(١)، والممنوع من غير المنصرف بالأصل هو التنوين وسقوط الكسر^(٢) إنما هو بتبعة التنوين، وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر إلى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف، وهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانتا باقيتين مع اللام أو الإضافة كان الاسم غير منصرف وإن زالت معاً أو زالت إحداهما كان منصرفًا، وبيان ذلك أن العلمية تزول باللام أو الإضافة^(٣) فإن كانت العلمية شرطاً للسبب أي بيان المذهب الثالث.

الآخر زالت معاً كما في «إبراهيم»، وإن لم تكن شرطاً كما في «أحمد» زالت إحداهما، وإن لم تكن هناك^(٤) علمية كما في «أحمر» بقيت العلتان على حالهما، وهذا القول أنسٌ بما عرّف به المصنف غير المنصرف.

من القولتين الأولى.

والمعروفة فتضعف بما مشابهته بالفعل، بخلاف سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية؛ فإنها لا تغير انه.

(١) قوله: [غير منصرف مطلقاً] أي: سواء بقيت العلتان في هذه الحالة على حالهما أو لا، وهذا مذهب سيبويه. قوله: «والممنوع من غير المنصرف إلخ» استيفاف جواب لدخل مقدر وهو ظاهر.

(٢) قوله: [سقوط الكسر] أي: من غير المنصرف إنما هو بتبعة التنوين؛ لأنهما يتعاقبان في مثل «غلام زيد» فلو دخله الكسر لتوجه حواري دخول التنوين أيضاً فأسقط الكسر تحقيقاً لحذف التنوين.

(٣) قوله: [أن العلمية تزول باللام أو الإضافة] فيه أن اللام تجامع العلمية إذا كان العلم في الأصل مصدرأً أو صفة كـ«الفضل» وـ«الحسن».

(٤) قوله: [هناك] أي: في مقام الإضافة أو دخول اللام على غير المنصرف.

(**المرفووعات**) جمع «المرفووع» لا «المرفوعة»؛ لأنّ موصوفه الاسم^(١)

وهو مذكّر لا يعقل، ويُجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكّر الذي لا

يعقل كالصفات^(٢) للذكر من الخيل وحمل سِيَّاحات أي: ضخمات
جُمْع «صافن». جُمْع حَمْل. جُمْع سِيَّاح. جُمْع ضخم وهو الغليظ.

وكال أيام الحاليات (**هو**) أي: المرفوع الدال عليه المرفووعات^(٣)؛ لأنّ

التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد^(٤) (**ما اشتمل**) أي: اسم اشتمل

(على علم الفاعلية) أي: عالمة كون الاسم فاعلاً وهي الضمة والواو

أي على عالمة الفاعلية. أي تلك العلامات.
والألف^(٥) والمراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها^(٦) لفظاً أو
أي بالعلامات الثلاث.

(١) قوله: [**لأنّ موصوفه الاسم الخ**] لما كان المدعى مشتملاً على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب
استدلّ عليهما بهذا القول.

(٢) قوله: [**كـ الصافات**] قال الشارح قدس سره في الحاشية ناقلاً عن الصحاح: الصافن من الخيل الذي
يقوم على ثلاثة قوائم وأقام الرابعة على طرف الحافر.

(٣) قوله: [**أي: المرفوع الدال عليه المرفووعات**] كدلالة الجمع على الجنس لا على فردٍ؛ لغلا وقع القرار
على ما عنه القرار وهو التعرض للمفرد في التعريف، وفيه ردّ على من جعل الضمير راجعاً إلى كلّ واحد من
المرفووعات أو إلى المرفووعات وقال توحيد الضمير وتذكيره بالنظر إلى بحبره أعني: قوله: «ما اشتمل الخ».

(٤) قوله: [**لأنّ التعريف إنما يكون للسمة لا للأفراد**] وذلك لأنّ التعريف قول يكتسب من تصوره تصور
شيء آخر إنما يكتبه أو يوجه يميّزه عمّا عداه فالمكتسب بالتعريف إنما هو تصور مفهوم المعرف
وتمييز الأفراد من ثمرات هذا التصور.

(٥) قوله: [**وهي الضمة والواو والألف**] أمّا الضمة فعلامة الفاعلية في مثل «بكر ودلو وأحمد ورجال
ومساجد ومسلمات وعصا وعلامي وقاض»، وأمّا الواو ففي مثل «أحوك ومسلمون وعشرون»، وأمّا
الألف ففي مثل «رجلان واثنان».

(٦) قوله: [**إن يكون موصوفاً بها**] أي: كالموصوف بها؛ فإنّ الحركات والحرروف الإعرابية ليست أوصافاً



تقديرًا أو محلًا ولا شك أنَّ الاسم^(١) موصوف بالرفع المُحلَّى؛ إذ معنى الرفع المُحلَّى^(٢) أنه في محلٍ لو كان ثمَّه معربًّا لكان مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا^(٣) وكيف يختصُّ الرفع بما عدا الرفع المُحلَّى وهو يبحث مثلاً عن أحوال الفاعل إذا كان ضميراً متصلًا كما سيجيء (فمنه) أي: من المرفوع^(٤) أو مما اشتمل على علم الفاعلية (الفاعل) وإنما قدّمه؛ لأنَّه أي الفاعل ما أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنَّه جزء الجملة الفعلية التي أي الفاعل.

حقيقة لكنها مشبهة بها لتبعيتها للمعرب وعدم استقلالها، قوله: «لفظًا أو تقديرًا أو محلًا» نحو « جاء زيد وغلامي وهذا».

(١) قوله: [ولَا شك أنَّ الاسم الخ] لما كان في معنى الرفع المُحلَّى خفاءً وكذلك في اشتمال الاسم عليه بين معناهما بهذا الكلام، وفيه ردٌ على الشارح الهندي حيث حصر المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظًا أو تقديرًا ولم يعتبر الرفع المُحلَّى بناءً على أنه لا يكون إلا في المبني والمرفوعات من أقسام المعرب، وحمل البحث عن الفاعل إذا كان ضميراً أو نحوه على التطفل.

(٢) قوله: [إذ معنى الرفع المُحلَّى الخ] الظاهر من عبارة الشرح أنَّ الرفع المُحلَّى هو هذه الحقيقة حيث حملها على معنى الرفع المُحلَّى وحيثند لا شبهة في اتصف الاسم بها، لكنَّ هذه الحقيقة ليست على لفاعلية؛ لأنَّ علَّها الضمة والواو والألف كما مرَّ نعمًا لو قيل إنَّ ثبوت هذه الحقيقة مستلزمة لتوهم رفع للاسم بالحركة أو الحرف لوقوعه موقع المرفوع وإنَّ الاشتتمال أعمَّ من أن يكون محققاً أو موهوماً لكان كون الرفع المُحلَّى علَّما للفاعلية ظاهراً.

(٣) قوله: [لكان مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا] كـ«هذا» في قوله: « جاء هذا» فإنه في محلٍ لو كان ثمَّ مثل «زيد» لكان مرفوعًا لفظًا، ولو كان ثمة مثل «غلامي» لكان مرفوعًا تقديرًا، قوله: «وكيف يختصُّ الرفع الخ» قد عرفت غرضه تحت قوله: «ولَا شكُّ الخ».

(٤) قوله: [أي: من المرفوع الخ] إشارة إلى الاحتمالين في مرجع الضمير، ويحوز أن يجعل راجعاً إلى «المرفوعات» بتأويله بالباب أو بالمذكور، ويوافقه قوله: «ومنها المبتدأ».

هي أصل الجُملَ (١) ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ (٢) وقيل أصل المعرفات المبتدأ (٣) لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدم بخلاف الفاعل، ولأنه يُحکم عليه بكل حکم جامد ومشتق فكان أقوى بخلاف الفاعل فإنه لا يُحکم عليه إلا بالمشتق (وهو) أي: الفاعل (ما) أي: اسم حقيقة أو حکماً ليدخل فيه مثل (٤) قولهم «أعجبني أن ضربت زيدا» (أسند إليه الفعل) بالأصلية لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل، وكذا المراد في جميع (٥) حدود المعرفات والمنصوبات والمحورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (أو شبيهه) أي: ما يشبهه في العمل (٦) وإنما قال ذلك ليتناول فاعل اسماً الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعال التفضيل والظرف

(١) قوله: [هي أصل الجُملَ] لأن الغرض العام من الجملة هو الإخبار والفعل أصل فيه لأنه لم يوضع إلا للإخبار به بدليل كونه مسندًا أبدًا، وممّا يدل على أصلية الفاعل قول علي رضي الله تعالى عنه: كل فاعل مرفوع.

(٢) قوله: [ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ] لأنه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فإنه عدمي معقول وقوّة العامل تدل على قوّة العمل فالفاعل في المعرفة أقوى من المبتدأ، ولا يعارضه ما ذكره في المبتدأ من البقاء على الأصل والحكم بكل حکم؛ فإنه لا يفيد قوّة رفعه بل يفيد فضيلة حاله.

(٣) قوله: [وَقِيلَ أَصْلُ الْمَرْفُوعَاتِ الْمُبْتَدَأُ] قائله سيبويه ومن معه. قوله: «لأنه يُحکم عليه الخ» أي: له استيعاب وهو فضيلة وكمال، والمراد بالحكم في قوله: «بكل حکم» المحكوم به.

(٤) قوله: [ليدخل فيه مثل الخ] فإن «أن ضربت زيدا» فيه وإن لم يكن اسمًا حقيقة لكنه اسم حکما.

(٥) قوله: [وكذا المراد في جميع الخ] يعني: لا بد من اعتبار قيد الأصلية في تعریفات هذه الثلاثة لإخراج توابعها.

(٦) قوله: [أي: ما يشبهه في العمل] كاسمي الفعل والفاعل وأفعال التفضيل الخ، ولا يخرج فاعل الظرف؛

(وقدّم) أي: الفعل أو شبهه (عليه) أي: على ذلك الاسم، واحتزز به عن
 نحو «زيدٌ ضربَ» لأنَّه ممَّا أُسندَ إِلَيْهِ الفعل لأنَّ الإِسنادَ إِلَى
 ضمير شيءٍ إِسْنَادٌ إِلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ لِكُنْهِ مُؤَخَّرٍ عَنْهُ، وَالْمَرَادُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ
 وجوباً^(١) ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو «كريم من يكرمنك»،
 فإنْ قلت: قد يجب تقاديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا نحو «في
 الدارِ رجل»، قلت: المراد وجوب تقديم نوعه^(٢) وليس نوع الخبر ممَّا
 يجب تقاديمه^(٣) بخلاف نوع ما أُسندَ إِلَى الفاعل (على جهة قيامه) أي:
 إِسْنَادًا وَاقِعًا^(٤) على طريقة قيام الفعل أو شبهه (به) أي: بالفاعل، وطريقة

لأنَّ فاعلَ لِعَامِلِهِ حَقِيقَةً أَعْنِي: «حصل» أو «حاصل» وهو فعل أو ما يشبهه في العمل.

(١) قوله: [والمراد تقاديمه عليه وجوباً] لأنَّ الفرد الكامل والمطلق ينصرف إلى الكامل، وفيه دفع ما يقال إنَّ التعريف غير مانع عن دخول الغير لدخول «من» في «كريم من يكرمنك»؛ لأنَّ اسم أُسندَ إِلَيْهِ شبه الفعل وهو «كريم» وقدّم عليه، وحاصل الدفع أنَّ تقديم «كريم» ليس على الوجوب فلا نقض منعاً.

(٢) قوله: [المراد وجوب تقديم نوع] أي: نوع ما أُسندَ إِلَى الفاعل، والقرينة على هذا المراد أنَّ الصَّبَدَ تعريف نوع من أنواع المعرفة ويجب أن يكون المعرفة وأجزاؤه من لوازِم المعرفة، ثم السَّرَّ في وجوب تقديم الفعل لأنَّ غرض المتكلّم في تقديم «زيد» في «زيد قام» أن يعيَّن محلَّ الفائدة ويوقع المخاطب في انتظارها، والغرض في تقديم «قام» في «قام زيد» أن يعيَّن الفائدة ويقع السامع في انتظار محلَّها، فلو قدّم «زيد» في الثاني لانقلب الغرض، ونقل عن الكوفيين جواز التقاديم واستدلّوا بأنَا لو جعلنا «زيد» في «زيد قام» فاعلاً وجعلنا الكلام على التقديم لم يتحجَّ إلى الإضمار وتغيير محلَّ الموجود أهون من إثبات المعدوم.

(٣) قوله: [وليس نوع الخبر مما يجب تقاديمه] وإلاً لما حاز تأخير فرد من أفراد الخبر وفساده أظهره.

قوله: «بخلاف نوع الخبر» فإنه لا يجوز تأخير فرد من أفراده على الفاعل.

(٤) قوله: [أي: إِسْنَادًا وَاقِعًا] إِشارة إلى أنَّ قوله: «على جهة قيامه به» مفعول مطلق لـ«أُسند» بتقدير الموصوف.

قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم^(١) أو على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد^(٢) عن مفعول ما لم يسم فاعله كـ«زيد» في «صُرِّبَ زيد» على صيغة المجهول، والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلاً في الفاعل كالمصنف، وأما على مذهب من جعله داخلاً فيه كصاحب المفصل^(٣) فلا حاجة إلى هذا القيد بل يجب أن لا يقييد به (مثل) «زيد» في^(٤) (قام زيد) فهذا مثال لما أسنده إليه الفعل (و) مثل «أبوه» في (زيد قائم أبوه) فهذا مثال لما أسنده إليه شبه الفعل (والاصل) في الفاعل أي: ما ينبغي أن يكون^(٥) الفاعل عليه إن لم يمنع مانع (أن يلي الفعل) المسند إليه أي: يكون بعده^(٦) من غير أي إلى الفاعل.

(١) قوله: [أن يكون على صيغة المعلوم] أي: عالمة طريقة القيام أن يكون ما أسنده إلى الفاعل على صيغة المعلوم نحو «قام زيد» أو على ما في حكم صيغة المعلوم كاسم الفاعل والصفة المشبهة نحو «زيد قائم أبوه» و«خالد حسن أبوه».

(٢) قوله: [واحترز بهذا القيد الخ] ووجه الاحتراز به أن الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع الفعل على المسند إليه لا قيامه به.

(٣) قوله: [صاحب المفصل] وكالشيخ عبد القاهر فإنهما مالاً إلى ما ذهب إليه أكثر المتقدمين من البصريين.

(٤) قوله: [زيد في الخ] غرضه تعين المقصود بالتمثيل وإشارة إلى المساحة الشاسعة في مقام التمثيل بذكر الكل مع أن المقصود التمثيل بالجزء.

(٥) قوله: [أي: ما ينبغي أن يكون الخ] إشارة إلى أن اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاماً واصلاً حتى الوجوب حتى لا تزول بعارض بل اقتضاء رجحان ويصير واجباً لعرض أمر كما في صور وجوب تقديره وممتنعاً بعرض آخر كما في صور وجوب تقديم المفعول.

(٦) قوله: [أي: يكون بعده الخ] تفسير للمعنى المراد بالولي هنا؛ إذ معناه لغة القرب مطلقاً، أي: يكون

أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاتيه؛ لأن كالجزء من الفعل لشدة احتياج أي على الفاعل.

ال فعل إليه^(١)، ويدل على ذلك إسكان اللام في «ضربت» لأنه لدفع توالى أي على كونه كالجزء من الفعل.

أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (**فلذلك**) الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل (**جاز ضرب غلامه زيد**) لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة^(٢) فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط وذلك جائز^(٣) (**وامتنع ضرب غلامه زيداً**) لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظاً ورتبةً فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً وذلك غير جائز خلافاً للأخفش وابن جني^(٤) ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر: **جزى ربه^(٥)** يعني عدي بن حاتم \div جراء الكلاب العاويات وقد فعل جمع عاوي وهو الصياح.

الفاعل بعد الفعل أو شبيهه حقيقة أو حكماً كالمستتر فإنه بعده حكماً.

(١) قوله: **[لشدة احتياج الفعل لله]** ومن هنا هذه الشدة أن الفعل لا يفيد بدون الفاعل فائدة تامة بخلاف باقي المعمولات. وقوله: «ويدل على ذلك الخ» أي: يدل على أن الفعل كالجزء من الفعل الخ.

(٢) قوله: **[لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة]** معنى تقدم الشيء رتبةً كون الشيء بحالة تقتضي التقدم سواء تقدم بالفعل كما في «ضرب زيد غلامه» أو لم يتقدم كما في «ضرب غلامه زيد».

(٣) قوله: **[ذلك جاز]** أي: الإضمار قبل الذكر لفظاً لا رتبةً جائز كما في قول حرير يمدح عمر بن عبد العزيز: جاء الخلافة إذ كانت له قدر \div كما أتى ربه موسى على قدر.

(٤) قوله: **[خلافاً للأخفش وابن جني]** فإنهما ذهبوا إلى جواز مثل «ضرب غلامه زيداً» لأن اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به، والأولى جواز ذلك لوروده في كلام الفصحاء قال الحسان رضي الله تعالى عنه: ولو أن مجدنا أخلد الدهر واحداً \div من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً.

(٥) قوله: **[جزى ربه الخ]** الجملة دعائية، والمراد بالكلاب إما شرار الناس أو حقيقتها. قوله: «وقد فعل» جملة إخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بأن الدعاء قد أجيئ، ولعل هذا كان في زمن الجاهلية وإلا فعدي بن حاتم

وأجيب عنه بأنّ هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام، أي عن سلطتها.
أي الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة.
وبأنه لا نسلم أنّ الضمير يرجع إلى «عدي» بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل أي: جزى ربّ الجزاء (*إذا انتفى الإعراب*) الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع^(١) (*اللظا فيما*) أي: في الفاعل المتقدّم ذكره صريحاً^(٢) وفي ضمن الأمثلة والمفعول المتقدّم ذكره في ضمن الأمثلة (*والقرينة*) أي: الأمر الدال عليهما لا بالوضع إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بازاء شيء أنه قرينة عليه فلا يرد عليه^(٣) أن ذكر الإعراب مستغنٍ عنه إذ القرينة شاملة له^(٤) وهي إما لفظية نحو
أي القرينة.

صحابي حليل فلا يصح من الشاعر المهو ب لهذا الهجو الفظيع والسب الشنيع كيف وهو رضي الله تعالى عنه من المهاجرين وكان شريفاً في قومه خطيباً كريماً نزل بكوفة ومات بها سنة ٨٦ وهو ابن مئة وعشرين سنة، وموضع الاستئذان قوله: «جزى ربّ عدي ابن حاتم» حيث قدّم الفاعل مع اتصال ضمير المفعول به.

(١) قوله: [بالوضع] إنما صرّح بكون دلالة الإعراب عليهما بالوضع لفائدة وهي الدفع للزوم استدراك ذكر الإعراب كما تبه عليه الشارح بقوله الآتي: «فلا يرد الخ».

(٢) قوله: [أي: في الفاعل المتقدّم ذكره صريحاً الخ] غرضه الإشارة إلى مرجع الضمير ودفع شبهة ورود الضمير بلا مرجع، والحاصل أنّ ضمير «فيهما» للفاعل والمفعول وقد تقدّم ذكر الفاعل صريحاً وفي ضمن الأمثلة وذكر المفعول في ضمن المثالين فقط فلا يلزم الإضمار قبل الذكر.

(٣) قوله: [فلا يرد عليه] تفريع على التقييد بقوله: «بالوضع» وبقوله: «لا بالوضع» أي: فعلى هذا التقييد لا يرد على المصـ ما في الهنـي نـلا عنـ الغـي منـ أنـ ذـكـرـ الإـعـرابـ مـسـتـغـنىـ عـنـ الخـ.

(٤) قوله: [إذ القرينة شاملة له] تعليـلـ لـكونـ ذـكـرـ الإـعـرابـ مـسـتـغـنىـ عـنـهـ،ـ ولوـ سـلـمـ شـمـولـ القرـينةـ لـلـإـعـرابـ فـنـقولـ:ـ إـنـ ذـكـرـ القرـينةـ بـعـدـ ذـكـرـ الإـعـرابـ تـعمـيمـ بـعـدـ التـخـصـيـصـ وـهـ شـائـعـ لـاـ ضـيرـ فـيـهـ.

«ضربت موسى حبلى»^(١) أو معنوية نحو «أكل الْكُمْثُرِي يحيى»^(٢) (أو كـ) الفاعل (مضمراً متصلـاـ) بالفعل بارزاـ كـ«ضربت زيداـ» أو مستكتـاـ كـ«زيد ضرب غلامه» بشرط أن يكون المفعول به متـاخـراـ عن الفعل لـثـلاـ يتـقـضـيـ بمـثـلـ «زيداـ ضربـتـ» (أـوـ وـقـعـ مـفـعـولـهـ) أيـ: مـفـعـولـ الفـاعـلـ^(٣) (بعدـ إـلـاـ) بـشـرـطـ توـسـطـهاـ بـيـنـهـماـ فيـ صـورـتـيـ التـقـدـيمـ وـالتـأـخـيرـ^(٤) نحوـ: «ـماـ ضـرـبـ زـيـدـ إـلـاـ عـمـراـ» (أـوـ) بـعـدـ (مـعـناـهـاـ) نحوـ: «ـإـنـماـ ضـرـبـ زـيـدـ عـمـراـ»^(٥) (وـجـبـ تـقـدـيمـهـ) أيـ: تـقـدـيمـ الفـاعـلـ عـلـىـ المـفـعـولـ^(٦) فيـ جـمـيـعـ هـذـهـ الصـورـ،
جزءـ لـقولـهـ: «ـوـإـذـ اـنـفـيـ الـأـعـرابـ».

(١) قولهـ: [ـحـرـبـ مـوـسـىـ حـبـلـ] فإنـ القرـينـةـ فـيـهـ التـاءـ الـفـظـيـةـ الـتـيـ تـدـلـ عـلـىـ أـنـ الفـاعـلـ مـؤـتـ وـهـوـ «ـحـبـلـ»، وـمـنـ الـقـرـائـنـ الـلـفـظـيـةـ الـأـعـرابـ الـظـاهـرـ فـيـ تـابـعـ أـحـدـهـماـ نحوـ: «ـضـرـبـ مـوـسـىـ عـيـسـيـ القـوـيـ»، فإنـ رـفـعـ (ـالـقـوـيـ) يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الفـاعـلـ مـتـبـوعـهـ وـهـوـ (ـعـيـسـيـ)، وـكـذـاـ اـنـصـالـ ضـمـيرـ الثـانـيـ مـعـ الـأـوـلـ نحوـ: «ـضـرـبـ فـنـاهـ مـوـسـىـ»، فإنـهـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الفـاعـلـ هوـ الثـانـيـ؛ إـذـ لـوـ كـانـ الفـاعـلـ هوـ الـأـوـلـ لـزـمـ الـإـضـمـارـ قـبـلـ الذـكـرـ لـفـظـاـ وـرـتـبةـ.

(٢) قولهـ: [ـأـكـلـ الـكـمـثـرـيـ يـحـيـىـ] فإنـ كـونـ (ـيـحـيـىـ) مـنـ قـبـلـ الـأـكـلـ وـكـونـ (ـالـكـمـثـرـيـ) مـنـ قـبـلـ الـمـأـكـلـ قـرـينـةـ مـعـنـيـةـ تـدـلـ عـلـىـ أـنـ الفـاعـلـ هوـ (ـيـحـيـىـ).

(٣) قولهـ: [ـأـيـ: مـفـعـولـ الفـاعـلـ] إـشـارـةـ إـلـىـ مـرـجـعـ الضـمـيرـ، وـفـيـهـ أـنـ المـفـعـولـ لاـ يـضـافـ إـلـىـ الفـاعـلـ فـيـ الـعـرـفـ بلـ إـلـىـ عـامـلـهـ، وـالـحـوـابـ أـنـ الإـضـافـةـ هـنـاـ لـأـدـنـىـ مـلـاـسـةـ كـمـاـ فـيـ (ـكـوـكـبـ الـحـرـقـاءـ)، وـلـكـ أـنـ تـفـسـرـهـ بـ(ـمـفـعـولـ فـعـلـ الفـاعـلـ)ـ فـيـالـإـضـافـةـ تـكـوـنـ عـلـىـ أـصـلـهـ وـحـقـيقـتـهـاـ.

(٤) قولهـ: [ـفـيـ صـورـتـيـ التـقـدـيمـ وـالتـأـخـيرـ] المرـادـ بـصـورـةـ التـقـدـيمـ صـورـةـ وـجـبـ فـيـهـ تـقـدـيمـ الفـاعـلـ عـلـىـ المـفـعـولـ وـهـيـ «ـمـاـ ضـرـبـ زـيـدـ إـلـاـ عـمـراـ» وـبـصـورـةـ التـأـخـيرـ صـورـةـ اـمـتـنـعـ فـيـهـ تـأـخـيرـ الفـاعـلـ عـنـ المـفـعـولـ كـأـنـ تـقـولـ فـيـ المـثـالـ المـذـكـورـ: «ـمـاـ ضـرـبـ عـمـراـ إـلـاـ زـيـدـ»، فإنـ الـحـكـمـ بـوـجـوبـ التـقـدـيمـ يـلـزـمـ الـحـكـمـ بـاـمـتـنـاعـ التـأـخـيرـ.

(٥) قولهـ: [ـإـنـماـ ضـرـبـ زـيـدـ عـمـراـ] فإنـ (ـإـنـماـ) تـدـلـ عـلـىـ مـعـنىـ النـفيـ فـيـ الـابـتـداءـ وـمـعـنىـ الـاسـتـئـانـ قـبـلـ الـحـزـءـ الـأـخـيرـ فـمـعـنىـ المـثـالـ المـذـكـورـ: «ـمـاـ ضـرـبـ زـيـدـ إـلـاـ عـمـراـ»ـ فـالـمـفـعـولـ فـيـهـ وـاقـعـ بـعـدـ مـعـنىـ (ـإـلـاـ).

(٦) قولهـ: [ـأـيـ: تـقـدـيمـ الفـاعـلـ عـلـىـ المـفـعـولـ] غـرـضـهـ الإـشـارـةـ إـلـىـ مـرـجـعـ الضـمـيرـ وـتـعـيـنـ الـمـقـدـمـ عـلـيـهـ. قولهـ:

بـالـكـسـرـةـ.

أي في الفاعل والمفعول.

أمّا في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة فلتتحرّز عن الالتباس^(١) وأمّا في صورة كون الفاعل ضميراً متصلًا فلمنافاة الاتصال والانفصال^(٢) وأمّا في صورة وقوع المفعول بعد «إلا» لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي^(٣) أي بين الفاعل والمفعول.

التقديم والتأخير فلئلاً ينقلب الحصر المطلوب، فإنّ المفهوم من قوله «ما ضرب زيد إلا عمراً» انحصر ضاربيّة زيد في عمرو^(٤) مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، والمفهوم من قوله «ما ضرب عمراً إلا زيد» انحصر ماضروبيّة عمرو في زيد^(٥) مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما بالأخر انقلب الحصر المطلوب، وإنما قلنا

«في جميع هذه الصور» صرّح به دفعاً لتوهم ربط الجزء بالشّق الآخر بعد حرف الشرط وتوطئه لما بعده من الاستدلال على المدعى بقوله: «أمّا في صورة انتفاء الخ فلا لغو ولا استدراك.

(١) قوله: **[فلتحرز عن الالتباس]** إذ لو لم يجب تقديم الفاعل في مثل «ضرب موسى عيسى» لم يعلم أن الفاعل هو الأول أو الثاني، وإذا وجب تقديم الفاعل تعين كون الأول فاعلاً، وهذا الالتباس يندفع بوجوب تقديم المفعول أيضاً لكنه يفوت حيّثنة الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمها على المفعول.

(٢) قوله: **[فلمنافاة الاتصال والانفصال]** أي: للزوم خلاف المفروض، يعني: أنه لا يتصور تقديم المفعول على الفاعل مؤخراً عن الفعل في مثل «ضربت زيداً إلا» بأن جعل الضمير المتصل منفصلاً وقيل «ضرب زيداً أنا» وهو خلاف المفروض؛ إذ فرضنا كون الفاعل ضميراً متصلة.

(٣) قوله: **[انحصر ضاربيّة زيد في عمرو]** أي: قصرها عليه؛ لأنّ الأصل قصر ما قبل «إلا» على ما بعدها. وقوله: «مع جواز أن يكون عمرو الخ» داخل في المفهوم.

(٤) قوله: **[انحصر ماضروبيّة عمرو في زيد]** أي: قصرها عليه لما ذكر. قوله: «مع جواز أن يكون زيد الخ» داخل في المفهوم. قوله: «فلو انقلب أحدهما» أي: فلو انقلب أحد هذين التركيبين بالأخر انقلب الخ.

«شرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير»؛ لأنه لو قدم المفعول أي إلا. على الفاعل مع «إلا»^(١) فيقال «ما ضرب إلا عمرًا زيد» فالظاهر أنَّ معناه انحصر ضاربَةً «زيد» في «عمرو»؛ إذ الحصر إنما هو فيما يلي «إلا» فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل^(٢) لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنَّه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها، وإنما قلنا «الظاهر أنَّ معناه كذا» لاحتمال أن يكون معناه^(٣) «ما ضرب أحداً أحد إلا عمرًا زيد» أي يعني «ما ضرب إلا عمرًا زيد». فيفيد انحصر صفة كلَّ واحد منهما في الآخر وهو أيضاً خلاف المقصود، أي من الفاعل والمفعول.

(١) قوله: [لأنَّه لو قدم المفعول على الفاعل مع «إلا»] كما ذهب إلى جوازه السكاكي وجماعة من النحويين، أما عند أكثرهم فلا يجوز ذلك، وهذا دليل اشتراط توسط «إلا» في صورة التأخير الممتنع، أما دليل اشتراط التوسط في صورة التقديم الواجب فلم يذكره الشارح لظهوره وهو أنه لو قدم «إلا» مع تقدِّم الفاعل على المفعول وقيل «ما ضرب إلا زيد عمرًا» لزم الفصل بين «إلا» والمستثنى أعني: المفعول بالفاعل وهو غير جائز.

(٢) قوله: [فلا يجب تقديم الفاعل] لأنَّه إذا لم يتغير المعنى حاز التلفظ كيف ما كان. قوله: «لكن لم يستحسنه بعضهم» وهو السكاكي وجماعة من النحاة حيث جوزوا هذا الترکيب مع قبح؛ لأنَّه قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها، لأنَّ الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المستند إلى زيد لا مطلق الضرب فلا بدَّ من تقديم الفاعل لتُتمَّ تلك الصفة، والمراد بالصفة هنا المعنوية أعني: المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي وبنفسه عموم من وجه.

(٣) قوله: [الاحتمال أن يكون معناه الخ] كما ذهب إليه جماعة من النحويين، أما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئاً بأدلة واحدة بلا عطف لضعف أدلة الاستثناء؛ إذ الأصل فيه «إلا» وهي حرف، وللمحوذين أن يستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرِيكَ أَتَيْكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُنَا بِإِيَّ الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧] أي: ما نراك اتبعك أحد في حالة من الأحوال إلا الذين هم أرادتنا في بادي الرأي أي: بلا رؤية قوية، فقوله: «الذين هم أرادتنا» استثناء من «أحد» وقوله: «بادي الرأي» استثناء من «حالة من الأحوال»، وردَّ بأنَّ الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره فيجوز استثناء شيئاً بأدلة واحدة بلا عطف إذا كان أحدهما ظرفاً.

وأماماً وجوب تقديمها عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى «إلا» لأن أي الفاعل أي على المفعول.

الحصر هنا^(١) في الجزء الأخير، فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً (إذا اتصل به) أي: بالفاعل (ضمير مفعول) نحو «ضرب زيداً غلامه» (أو وقع) أي: الفاعل (بعد «إلا») المتوسطة بينهما في صورتي التقاديم أي بين المفعول والفاعل.

والتأخير^(٢) نحو «ما ضرب عمراً إلاً زيد» وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت أي قيد المتوسطة بينهما.

آنفاً (أو) وقع الفاعل بعد (معناها) أي: معنى «إلاً» نحو «إنما ضرب عمراً زيد» (أو اتصل مفعوله به) بأن يكون المفعول ضميراً متصلة بالفعل (وهو) أي: الفاعل (غير) ضمير (متصل به) نحو «ضربك زيد» (وجب تأخيره) أي: تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور، أماماً في صورة اتصال ضمير المفعول به فلتلاً يلزم الإضمار^(٣) قبل الذكر لفظاً ورتبةً، وأماماً في صورة وقوعه بعد «إلاً» أو معناها فلتلاً ينقلب الحصر المطلوب^(٤)، وأماماً في صورة كون المفعول ضميراً متصلة والفاعل غير

(١) قوله: [إلا الحصر هنا الخ] أي: لأن الحصر في مقام وقوع المفعول بعد معنى «إلا» في الجزء الأخير من الجملة كما أن الحصر في «إلا» فيما يليها.

(٢) قوله: [في صورتي التقاديم والتأخير] المراد بصورة التأخير صورة وجب فيها تأخير الفاعل عن المفعول وهي «ما ضرب عمراً إلاً زيد» وبصورة التقاديم صورة امتنع فيها تقديم الفاعل على المفعول لأن تقول في المثال المذكور: «ما ضرب زيد إلاً عمراً» فإن الحكم بوجوب التأخير يلزمـه الحكم بامتناع التقاديم.

(٣) قوله: [فلتلاً يلزم الإضمار الخ] فإنه لو قيل: «ضرب غلامه زيداً» للزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة.

(٤) قوله: [فلتلاً ينقلب الحصر المطلوب] فإن المفهوم من «ما ضرب عمراً إلاً زيد» انحصر ماضياً

متصل فلمنفأة الاتصال^(١) الانفصال بتوسيط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضاً ضميراً متصلة فإنه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو «ضربتك» (وقد يحذف الفعل) الرافع للفاعل^(٢) (لقيام قرينة) دالة على تعين المخدوف (جوازاً) أي: حذفاً جائزًا^(٣) (في مثل «زيد») أي: فيما كان جواباً لسؤال محقق (لمن قال: «من قام») سائلاً عمن يقوم به القيام، فيجوز أن تقول^(٤) «زيد» بحذف «قام» أي: «قام زيد» ويجوز أن تقول «قام زيد» بذكره، وإنما قدر الفعل دون الخبر^(٥)؟

عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر والمفهوم من «ما ضرب زيد إلا عمر» انحصر ضارب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر فلو انتقل أحدهما بالآخر لانقلب الحصر المقصود، وقس عليه قوله: «إنما ضرب عمراً زيد».

(١) قوله: [لسنن الاتصال الخ] أي: لأنَّ كون المفعول متصلًا ينافي كونه منفصلًا بسبب محىء الفاعل الغير المتصل بين المفعول وبين الفعل فإنه لا يتصور تقديم الفاعل الغير المتصل على المفعول المتصل إلا بأنَّ جعل المتصل منفصلاً كان يقال في «ضربك زيد»: «ضرب زيد إياك» وهو خلاف المفروض؛ إذ فرضنا كون المفعول ضميراً متصلة. قوله: «بخلاف ما كان الفاعل الخ» ناظر إلى قوله: «الفاعل الغير المتصل».

(٢) قوله: [الرافع للناء] في هذا التوصيف إشارة إلى أنَّ المراد من الفعل هو العامل لا الفعل الاصطلاحية خاصة؛ إذ ليس رفع الفاعل من خواصَ الفعل الاصطلاحية فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل في رفع الفاعل.

(٣) قوله: [أي: حذفاً جائزًا] إشارة إلى أنَّ «جوازاً» مصدر بمعنى اسم الفاعل وتنصبه على المصدرية باعتبار موصوفة المخدوف وهو «حنفًا».

(٤) قوله: [فيجوز أن تقول الخ] هذا مع ما عطف عليه تفريع على كون المثال مما يجوز فيه الحذف.

(٥) قوله: [والما قدر الفعل دون الخبر الخ] الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الرضي حيث قال: إنَّ «زيد» الواقع في الجواب مبتدأ لا فاعل؛ لأنَّ مطابقة الجواب للسؤال أولى، وحاصل الدفع ظاهر.

لأن تقدير الخبر^(١) يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف أحد جزئيها أي يوجب حذف الخ والقليل في الحذف أولى^(٢) كذا يحذف الفعل جوازا^(٣) فيما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل (ليبيك) على البناء للمفعول^(٤) (يزيد) مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله (صارع) أي: عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المذوق أي: «يُكَيِّهُ صارع» بقرينة السؤال المقدر وهو «من يُكَيِّهُ»، وأما على رواية «ليبيك يَزِيدُ» على البناء للفاعل ونصب «يزيد» فليس مما نحن فيه (خصوصة) متعلق بـ«صارع»^(٥) هنا القول.

(١) قوله: [لأن تقدير الخبر الخ] وأنه قد ذكر الفعل في أمثال المقام في كلام العلام كقوله تعالى: «وَلَئِنْ سَأَلْتُمُ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ» [الزخرف: ٩] و«قَالَ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِنْدِ الْعَظِيمِ قُلْ يُؤْمِنُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةً» [بس: ٢٨، ٧٩]، أما تقدير الخبر في قوله تعالى: «قُلْ مَنْ يُنَجِّيْكُمْ مِنْ ظُلْمِ النَّارِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرَّعًا وَخُفْقَيْهَا» إلى قوله تعالى: «قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيْكُمْ مِنْهَا» [الأناض: ٦٣، ٦٤] الآية فهو لقصد التخصيص أي: لقصد كون السؤال فيه عن الفاعل بخصوصه.

(٢) قوله: [كذا يحذف الفعل جوازاً] إشارة إلى أن المثال الآتي معطوف على المثال السابق. وقوله: «فيما كان جواباً لسؤال مقدر» إشارة إلى الفرق بين المثالين، والشاعر هو ضرار بن نهشل أبو الميت يزيد بن نهشل، والمرثية بتحقيق أبياء مصدر «رَئِي» من باب «ضرب» وهي عدّ محاسن الميت والبكاء عليه.

(٣) قوله: [على البناء للمفعول] غرضه تعين الرواية التي عليها يكون المثال من قبل حذف الفعل فإنه على رواية البناء للفاعل ليس مما نحن فيه أي: مما حذف فيه الفعل الرافع للفاعل؛ إذ الصارع حينئذ يكون فاعلاً للفعل المذكور لا الفعل المذوق، وسيصرّح به الشارح بقوله: «وَلَئِنْ عَلَى رَوَايَةِ الْخِ».

(٤) قوله: [متعلق بـ«صارع»] لا بـ«يُكَيِّهُ» المقدّر؛ لأن البكاء المأمور به بكاءً فوت يزيد لا بكاءً الخصومة، وفي قوله: «أي: يُكَيِّهُ من يذل» إيماء إلى أن «صارع» نكرة مفيدة للعموم وإن كانت في حيز الإثبات كما في «تمرة خير من حرادة» وهو المناسب لمقام المدح. وقوله: «عن مقاومة الخصماء» إشارة إلى أن اللام بمعنى «عن» والعبارة بتقدير المضاف.

أي: يُبكيه من يذلّ ويعجز عن مقاومة الخصماء؛ لأنّه كان ظهيراً للعجزة أي معيناً مقابلة.
 والأدلة، وآخر البيت (ومختبطٌ مما تطيخ الطواحة) والمختبط السائل
 من غير وسيلة^(١) والإطاحة الإهلاك، والطواحة جمع مطححة على غير
 القياس^(٢) كلواقع جمع ملقحة، و«مِمَّا» يتعلّق بـ«مختبط»^(٣) و«مَا»
 مصدرية يعني: ويُبكيه أيضاً من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك
 المُهلكات ماله وما يتولّ به^(٤) إلى تحصيل المال؛ لأنّه كان معطي^{أي يريد.}
 السائلين بغير وسيلة^(٥) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على
 تعينه^(٦) (وجوباً) أي: حذفاً واجباً (في مثل) قوله تعالى (**وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**) [التوبه: ٦] أي: في كلّ موضع حذف الفعل ثم

(١) قوله: [المحيط: السائل من غير وسيلة] أي: من غير رحم أو قرابة أو صهر أو معروف، يقال:
 «اخْتَبَطْتُ فلان» إذا جاءك لطلب معروفك من غير وسيلة.

(٢) قوله: [على غير القياس] يعني: على حذف الزوائد من المزيد، ولا يقال: «مطححات» على القياس،
 ويحوز أن يكون جمع «طائح» للنسبة بمعنى ذي طوح أي: ذهاب مثل **﴿مَاءٌ ذَاقِ﴾** [الطارق: ٦] يعنى
 ذي دفع، والفاعل إذا كان للنسبة يجمع على فواعل. قوله: «جمع ملقحة» من الإلقاء بمعنى «آبستن
 كردن» قال الله تعالى: **﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لِتُوقِّنَ﴾** [الحجر: ٢٢] ولا يقال: «ملححات» على القياس.

(٣) قوله: [ومِمَّا يتعلّق بـ«مختبط»] أي: لا بـ«يُبكيه»، ففيه تعریض بالرضي والهندی.

(٤) قوله: [ماله وما يتولّ به الخ] معطوف ومعطوف عليه، وهذا إشارة إلى حذف مفعول «تطيح».

(٥) قوله: [لقرينة دالة على تعينه] أي: لقيام قرينة تدلّ على حذف الفعل وعلى تعينه، فالقرينة في الآية
 الكريمة «إن» والمفسّر كلامها؛ إذ الأولى لا تبني المحنوف.

فَسُرْ لرفع الإبهام الناشيء من الحذف^(١) فإنه لو ذكر المفسّر لم يق
المفسّر مفسّراً بل صار حشوأ، بخلاف المفسّر الذي فيه إبهام بدون حذفه
فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسّره كقولك «جاءني رجل أي: زيد»^(٢)،
فقد يشير الآية: «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك» فـ«أحد» فيها
فاعل فعل محذوف وجوباً وهو «استجارك» الأول المفسّر بـ«استجارك»
الثاني، وإنما وجب حذفه لأنّ مفسّره قائم مقامه^(٣) مغن عنه، ولا يجوز
أي حذف ذلك الفعل.
أن يكون «أحد» مرفوعاً بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم^(٤)، بل لا بد له من الفعل (وقد يحذفان) أي: الفعل والفاعل (معاً)
دون الفاعل وحده^(٥) (في مثل «نعم») جواباً (لمن قال: «أقام زيد») أي:

(١) قوله: [ثم نظر لرفع الإبهام الناشيء من الحذف] والنكتة في هذا الحذف والتفسير الأوقعية، فإن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس. قوله: «فإنه لو أخ» علة للدعوى المقدّر أي: إنما وجب حذف المفسّر ههنا؛ لأنه لو ذكر المفسّر الذي فيه إبهام ناش من حذفه لم يق مفسّره مفسّراً بل صار زائداً ولغوا.

(٢) قوله: [كقولك: «جاءني رجل أي: زيد»] وكذا قوله: «قطع رزق أي: مات» فإنّ الإبهام في «رجل» و«قطع رزق» ليس ناشياً من الحذف بل هو في أنفسهما فيحوز الاحتماع بين المفسّر والمفسّر بخلاف الآية فإنّ الإبهام فيها حصل من الحذف فلا يجوز الجمع بينهما.

(٣) قوله: [لأنّ مفسّره قائم مقامه] أي: في إفاده معناه وإعطاء مؤدّاه ولو ذكر لم يق المفسّر مفسّراً قائماً مقاماً، وهذا بيان وجه وجوب الحذف في شخص المثال، وما سبق في نوعه فلا استدراك في كلامه.

(٤) قوله: [لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم] أي: عند الجمهور خلافاً للأخفش فإنه حوز وقوع الاسمية بعد حرف الشرط بشرط أن يكون الخبر فعلاً لكنه مع هذا التحويل يجعل الفعل أولى ويقدّره.

(٥) قوله: [دون الفاعل وحده] لأنّ حذف الفاعل وحده لم يثبت ولذا يأوّل كلّ فعل لا يتضمن فاعله بأنه مستند إلى مصدره كقوله تعالى: «ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْأَيْتُ» [بوف: ٣٥] أي: بدا لهم بداء أي:

«نعم قام زيد»، فحُذفت الجملة الفعلية وذكر «نعم» في مقامها، وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدّي مؤدّاه في مقامه كالمفسر^(١) فيلزم في الكلام استدراك، وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال أي «نعم زيد قام»؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعلية (إذا تنازع الفعلان) بل «العاملان»^(٢)؛ إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضاً نحو «زيد مُعطٍ ومُكرِّم عمرًا»^(٣) و«بكر كريم وشريف أبوه»، واقتصر على الفعل لأصلته في العمل، وإنما قال «الفعلان» مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين^(٤) اقتصاراً على أقلّ

ظاهر لهم رأي، ومنه قوله: «دار وتسلى» أي: وقع الدور والتسليل.

(١) قوله: [لَعْدَم قِيَام مَا يُؤَدِّي مُؤَدَّاه فِي مَقَامَةِ كَالْمَفْسُرِ] يعني: أن «نعم» هنا وإن ذكر في مقام الجملة لكنه لا يؤدّي مؤدّاه؛ لأنه حرف غير مستقلٍ في الإنادة بخلاف الجملة، والحدف الواجب لا بدّ له من شيئاً: القرينة وما يؤدّي المحفوظ. قوله: «فيلزم في الكلام استدراك» معناه أنه لو كان هنا ما يؤدّي مؤدّي المحفوظ فذِكر المحفوظ لزم الاستدراك في الكلام وإذ ليس فليس.

(٢) قوله: [بَلْ «العاملان» الْخَ] أشار إلى قصور العبارة، ثم أجاب عنه بقوله: «واقتصر على الفعل الخ»، ويحوز أن يراد بـ«الفعلان» «العاملان» على طريقة تغليب الأكثر على الأقل أو الأصل على الفرع فلا قصور في العبارة.

(٣) قوله: [نَحْوِ «زَيْدٌ مُعْطٌ وَمُكْرِمٌ عَمْرًا»] فإنَّ كلَّ واحد من «معطٍ» و«مُكرِّمٍ» يقتضي أن يكون «عمرًا» عمولاً وفعولاً له، وكذلك كلَّ من «كريمٍ» و«شريفٍ» في «بكر كريم وشريف أبوه» يقتضي أن يكون «أبوه» عمولاً وفعولاً له.

(٤) قوله: [لَدَيْقَعُ فِي أَكْثَرِ مِنْ فَعْلَيْنِ] كما ورد في الدعاء الماثور «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَرَحْمَتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ» فإنَّ كلَّ واحد من الأفعال الأربع يقتضي أن يكون «على إبراهيم» عمولاً ومتعلقاً به، وفي مثل هذه الصورة يكون الأخير كالتالي

مراتب التنازع وهو الاثنان (**ظاهراً**) أي: اسم ظاهراً واقعاً (**بعدهما**) أي: بعد الفعلين؛ إذ المتقدم عليهما^(١) أو المتوسط بينهما معمول للفعل أي على الفعلين. الأول؛ إذ هو يستحقه قبل الثاني^(٢) فلا يكون فيه مجال التنازع، ومعنى تنازعهما فيه أنهما بحسب المعنى يتوجهان إليه ويصح أن يكون هو مع أي في الاسم. وقوعه^(٣) في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما على البدل، فحينئذ^(٤) لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل؛ لأن المتصل الواقع أي الضمير المتصل. بعدهما يكون متصلة بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلة بالفعل الثاني لا

والباقي كال الأول عند البصريين، والأول كال الأول والباقي كالثاني عند الكوفيين.

(١) قوله: **[إذ المتقدم عليهما الخ]** فيه إشارة إلى رد بعض الشارحين حيث حوزوا التنازع في صورة التقديم عليهمما إذا كان التزاع في المفعولية نحو «زيدا ضربت وأكرمت» وفي صورة المتوسط بينهما إذا كان التزاع أيضاً في المفعولية والأول اقتضى الفاعل والثاني المفعول نحو «ضرب زيد وأكرمت».

(٢) قوله: **[إذ هو يستحقه قبل الثاني]** لأنه طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود، أو لأنه مؤثر والاسم قابل والمائع مرتفع، بخلاف تأخر الاسم عندهما فإنه حين تحقق الطالب فقد المطلوب وحين وجد المطلوب جاء المزاحم أو حين تتحقق المؤثر فقد القابل وحين وجد القابل جاء المائع فافهم.

(٣) قوله: **[ويصح أن يكون هو مع وقوعه الخ]** أي: لا يأبه من حيث إنه واقع في ذلك الموضع أن يكون معمولاً لكل منهما على البدل، فيتصور التنازع في «منطلقاً» في «حسبني وحسبهما منطلقين الزيдан منطلقاً» فإنه لا يأبه عن وقوعه معمولاً للفعل الثاني من حيث إنه واقع في ذلك الموضع بل يأبه عن ذلك تثنية المفعول الأول ولرور التحالف بين المفعولين، بخلاف الضمير المتصل فإنه يأبه عن وقوعه معمولاً للفعل الأول من حيث إنه واقع في ذلك الموضع، فظهر الفرق بينهما.

(٤) قوله: **[الحيط]** أي: حين إذا فسّرنا معنى التنازع في الاسم بتوجيه الفعلين إليه بحسب المعنى وصححة كونه معمولاً لكل واحد منهما مع وقوعه في موضع وقع فيه لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل.

يجوز أن يكون معمولاً للفعل الأول^(١) كما لا يخفى، وأما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو «ما ضرب وأكرم إلا أنا»^(٢) ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو إضمار الفاعل في الأول أي رفع الشارع وإزالته. أي طريق القطع.
 عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين؛ لأنه لا يمكن إضماره مع «إلا»^(٣) أي ولا يمكن إضمار الفاعل.
 لأنه حرف لا يصح إضماره ولا بدونه لفساد المعنى؛ لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل^(٤) والمقصود إثباته له، ومراد المصنف بالتنازع هاهنا ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل^(٥) فلهذا خصه بالاسم الظاهر، وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي.....

(١) قوله: [لا يجوز أن يكون معمولاً للفعل الأول] إذ لا يطلب فعل أن يكون رافعاً أو ناصباً لما اتصل بفعل آخر فهو معمول للفعل الثاني بالاتفاق فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين باختيار إعمال الأول أو الثاني.

(٢) قوله: [ما ضرب وأكرم إلا أنا] اعتبرض عليه بأنه كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلّم؟
 وأجيب بأننا لا نسلم أن الفعل غائب؛ لأن غيبة الفعل وتكلّمه وخطابه باعتبار المستند إليه فالفعل في نحو «ما يقوم إلا أنا أو إلا أنت» لا يكون غائباً، ولو سلم فالمستند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام المحدّوف وهو غائب. قوله: «ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه» أي: رفعه وإزالته بإعمال الثاني أو الأول، وهذا إذا كان المتنازع فيه مرفوعاً منفصلاً أمّا إذا كان منصوباً منفصلاً نحو «ما ضربت وما أكرمت إلا إياك» ففيه تنازع يمكن قطعه بأن حذف المفعول مع إلا من الأول مع إعمال الثاني أو من الثاني مع إعمال الأول، وكذلك المحجور المنصوب المحل نحو «قمت وقدعت بك».

(٣) قوله: [لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل] لأنّه يصير المعنى: «ما ضربت وما أكرمت أحد إلا أنا» فيفيد نفي الضرب عن المتكلّم وإثبات الإكرام له والمقصود إثباتهما له، وقس عليه الإضمار في الثاني.

(٤) قوله: [ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل] لأنّه بصدق بيان أحکام الفاعل والتنازع الذي هو من أحکامه هو التنازع في الفاعلية ويكون طريق قطعه إضمار الفاعل وأمّا ذكره اقتضاء المفعول فلتتميم البحث.

يقطع بالحذف^(١) وأمّا على مذهب القراء فيعملان معًا، وأمّا على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمار وهو ممتنع لما عرفت^(٢) (فقد يكون) أي: تنازع الفعلين (في الفاعلية) بأن يقتضي كلّ منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلا له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية أي لكل واحد من الفعلين.

(مثل «ضربني وأكرمني زيد» و) قد يكون تنازعهما (في المفعولية) بأن يقتضي كلّ منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية (مثل «ضربت وأكرمت زيدا» و) قد يكون تنازعهما (في الفاعلية والمفعولية) وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يقتضي كلّ منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل «ضرب وأهان زيد عمرا» وليس هذا قسما ثالثا من التنازع^(٣) بل هو اجتماع القسمين الأولين، وثانيهما أن يقتضي أحد

(١) قوله: [يقطع بالحذف] أي: يعمل الفعل الثاني ويحذف الفاعل للأول، واعلم أن الجمهور من البصرية والكوفية يوافقون الكسائي هنـا، فقول الشارح: «وأمّا على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه» بحاجة إلى التوجيه فلا حرج وجـهـهـ العـصـامـ بـأنـ مـعـنىـ قولـ الشـارـحـ هـذـاـ أـنـ لـاـ يـكـنـ قـطـعـهـ عـلـىـ مـاـ هـوـ مـذـهـبـهـ لـاـ نـدـيـهـ عـدـمـ إـمـكـانـ قـطـعـ التـرـازـ فـافـهمـ.

(٢) قوله: [لـاـ عـرـفـ] آنـفـاـ مـنـ لـزـومـ استـتـارـ الحـرـفـ أـوـ فـسـادـ المـعـنـىـ.

(٣) قوله: [وـلـيـسـ هـذـاـ قـسـمـاـ ثـالـثـاـ مـنـ التـرـازـ] فيه تعريض للرضي حيث قال ولم يذكر المصـبـ هـذـاـ الثـالـثـ لأنـ يـقـيـمـ بـالـقـسـمـيـنـ الـأـوـلـيـنـ الخـ، وـوـجـهـ ماـ قـالـ الشـارـحـ الجـامـيـ أـنـ قـاعـدـةـ المـقـسـمـ فيـ كـلـ قـسـمـ أـنـ يـكـونـ مـقـيـداـ بـالـوـحـدـةـ فـكـانـهـ قـالـ التـنـازـعـ مـنـ حـيـثـ إـنـ قـسـمـ وـاحـدـ يـكـونـ فـيـ الفـاعـلـيـةـ، وـهـذـاـ التـنـازـعـ فـيـ لـيـسـ قـسـمـاـ وـاحـدـاـ مـنـ التـنـازـعـ بـلـ اـجـتـمـاعـ قـسـمـيـنـ فـهـوـ خـارـجـ عـنـ المـقـسـمـ.

ال فعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه، ولا أي بعين الأول.

شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين قوله (مختلفين) لتخصيص هذه الصورة بالإرادة يعني: قد يكون تنازع الفعلين^(١) واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا، وإنما لم يورد مثلا للقسم الثالث؛ لأنه إذا أخذ فعل من المثال الأول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك أي حصول مثال القسم الثالث. ما يتصور على وجوه كثيرة مثل «ضربني وضربت زيدا» و«أكرمني وأكرمت زيدا» و«ضربني وأكرمت زيدا» و«أكرمني وضربت زيدا» وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا^(٢) (فيختار) النحاة (البصريون إعمال) الفعل (الثاني) لقربه^(٣) مع تجويز إعمال الأول (و) يختار النحاة (الكوفيون

(١) قوله: [يعنى: قد يكون تنازع الفعلين الخ] أشار بهذا التقدير إلى أن قوله: «مختلفين» نصب على الحالية وإلى ذي الحال وهو «الفعلين» المفهوم من الكلام وإلى العامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله: «فقد يكون» لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: «إذا تنازع الفعلان».

(٢) قوله: [مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا] مثل «ضربت وضربني زيد» و«أكرمت وأكرمني زيد» و«ضربت وأكرمني زيد» و«أكرمت وضربني زيد».

(٣) قوله: [لقرب] أي: لقرب الطالب من المطلوب ولعدم لزوم الفصل بالأجنبي ولورود الاستعمال الشائع عليه. قوله: «مع تجويز إعمال الأول» إشارة إلى أن المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم، إن قلت: إن كان القرب مرجحاً كان ينبغي أن يؤتى بحواب الشرط عند اجتماع أداتي الشرط والقسم لا بحواب القسم نحو «والله إن أتيتني لأكرمنتك» قلنا: القرب مرجح عند تساوي

الأول) أي: إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر^(١) (**فإن أعملت**) الفعل (الثاني) كما هو مذهب البصريين، وبدأ به لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً (**أضمرت**) الفاعل في الفعل (الأول) إذا اقتضى الفاعل لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير^(٢) وللزوم التكرار بالذكر، وامتناع الحذف (على وفق) الاسم (الظاهر) الواقع بعد الفعلين، أي: على موافقته إفراداً وتشيية وجمعها وتذكيراً وتأنيثاً لأنه مرجع الضمير والضمير يجب أن يكون موافقاً للمرجع في هذه الأمور (**دون الحذف**) لأنه لا يجوز حذف الفاعل^(٣) إلا لأن الرابع هو عن المرجع. أي في الإفراد والتشيية إلخ.

مرتبة القريب والبعيد وليس القسم وأدلة الشرط في مرتبة؛ فإن القسم أقوى في اقتساء الصدر.

(١) قوله: **[ولاحتراز عن الإضمار قبل الذكر]** فإنه إذا اقتضى الفعل الأول الفاعل وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول كما هو مذهب البصريين لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة؛ إذ هذا الضمير يرجع إلى الاسم المؤخر، لكنه جائز عند البصريين في العمدة بشرط التفسير.

(٢) قوله: **[لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير]** أعلم أنه إن كان المقصود من تفسير الضمير هو دفع الالتباس والمحيرة كما في ضمير الشأن وضمير «نعم رجلاً» و«ربه رجلاً» فلا نزاع في جواز الإضمار قبل الذكر؛ لأن المفسّر نصّ في كونه مرجعاً، وإن كان تفسير الضمير لكونه فاعلاً أو مفعولاً إلى غير ذلك فمنهما من معه مطلقاً، ومنهما من جوازه في العمدة كما فيما نحن فيه. قوله: «وللزوم التكرار بالذكر الخ» يعني: أنّ في معمول الفعل الأول عند إعمال الثاني ثلاث احتمالات: الإضمار والحذف والذكر، فاختاروا الإضمار لجوازه في العمدة ولم يختاروا ذكر الفاعل لأنّه يوجب التكرار في اللفظ، وكذا لم يختاروا الحذف لأنه يلزم حذف الفاعل من غير سدّ شيء مسندٍ وهو أشنع من الإضمار قبل الذكر.

(٣) قوله: **[لا يجوز حذف الفاعل الخ]** هذه مقدمة مشهورة، وفيها أنّ الفاعل قد يحذف كالفاعل في نحو «ما ضرب وأكرم إلا أنا» و«اضربُين» وفي **«(أسمعه بهم وأبصرن»** [مریم: ٢٨] حيث حذف «بهم» وهو فاعل

إذا سدّ شيء مسدّه (**خلافاً للكسائي**) فإنه لا يضمّر الفاعل بل يحذفه في الفعل الأول. تحرّزا عن الإضمار قبل الذكر^(١)، ويظهر أثر الخلاف في نحو «ضربني وأكرمني الزيدان» عند وأكرمني الزيدان» عند البصريين، و«ضربني وأكرمني الزيدان» عند الكسائي (**وحاز**) أي: إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل (**خلافاً للفراء**) فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل لأنّه يلزم على تقدير إعماله إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عند إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضى المفعول حذفه أو أضمرته، تقول «ضربني وأكرمني الزيدان»^(٢) و«ضربني وأكرمت الزيدان» أو «ضربني وأكرمتهم الزيدان»، ولا يلزم حينئذ محذور، وقيل: روي عنه^(٣) تشيرك الرافعين أو إضماره بعد الظاهر

عند سيبويه.

(١) قوله: [مل يحذفه تحرّزا عن الإضمار] فإن الحذف عنده أهون من الإضمار فإذا يختار عند الاضطرار.

(٢) قوله: [تقول: «ضربني وأكرمني الزيدان»] تمثيل لإضمار الفاعل في الثاني. قوله: «ضربني وأكرمت الزيدان» تمثيل لحذف المفعول أي: ضربني وأكرمت الزيدانين الزيدان. قوله: «ضربني وأكرمتهمما الزيدان» تمثيل لإضمار المفعول.

(٣) قوله: [وَقَالَ رَوِيَ عَنْهُ] أي: عن الفراء، والسائل الشارح الهندي. قوله: «أو إضماره» يعني: روي عنه أيضاً في الصورة المذكورة إعمال الثاني وإضمار الفاعل للأول بعد الاسم الظاهر. قوله: «كما في صورة تأخير الناصب» يعني: كما أنه روي أيضاً عنه إعمال الثاني وإضمار الفاعل للأول بعد الاسم الظاهر إن اقتضى الفعل الثاني المفعول والأول الفاعل. قوله: «تقول ضربني وأكرمني زيد هو وضربني وأكرمت

كما في صورة تأخير الناصب تقول «ضربني وأكرمني زيد هو» و«ضربني وأكرمت زيدا هو» ورواية المتن غير مشهورة عنه^(١) (وَحَذَفَ الْمَفْعُولَ) تحرّزاً عن التكرار لو ذكر وعن الإضمار قبل الذكر في الفصلة لو أضمر **(إِنْ اسْغَنَيْتَهُ عَنِّيْ وَإِلَّا)** أي: وإن لم يستغن عنه **(أَظْهَرْتَ)** أي: المفعول نحو «حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً»^(٢); لأنّه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت»^(٣), ولا يجوز إضماره لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفصلة^(٤) (**وَإِنْ أَعْمَلْتَ**) الفعل **(الْأُولَى)** كما هو مختار الكوفيين **(أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي)** الفعل **(الثَّانِي)** لو اقتضاه نحو «ضربني وأكرمني زيد»، إذا جعلت زيداً فاعل «ضربني» وأضمرت في «أكرمني» ضميراً

زيداً هو» تمثيل للصورتين المشبهة والمشبّهة بها.

(١) قوله: [غير مشهورة عنه] والرواية الصحيحة عنه ما ذكره الشارح من تشيريك الرافعين أو الإضمار بعد الظاهر.

(٢) قوله: [نحو «حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً»] فإن «حسبني» و«حسبت» تنازعاً في «منطلقاً» الآخر وأعمل فيه «حسبت» فوجب إظهار مفعول «حسبني» وهو «منطلقاً» الأول.

(٣) قوله: [لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت】 لأنّ مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين ولو حذف أحد مفعوليه كان كحذف بعض أجزاء لمفعول واحد، وجوزه بعضهم لأنّه قد جاء في السعة وغيرها وإن كان قليلاً لأنّ كلّ واحد منها في الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْسِئَ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ بِمَا آتَيْتُمُ اللَّهَ مِنْ قَصْلِهِ هُوَ خَيْرُ الْغَنَمِ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي: بخلهم هو خيراً لهم.

(٤) قوله: [لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفصلة] ولو أضمر بعد الذكر يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي نحو «حسبني وحسبت زيداً منطلقاً إيه» وهو قبيح.

راجعا إلى زيد لتقدمه رتبة^(١) فلا محدود فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز (و) أضمرت (المفعول) في الفعل الثاني لو اقتضاه (على) المذهب (المختار) ولم تحدفه وإن جاز حذفه؛ ثلاً يتوجه أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور^(٢)، ويكون الضمير حينئذ راجعا إلى لفظ متقدم رتبة كما تقول «ضربني وأكرمه زيد» (إلا أن يمنع مانع) من الإضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار (فظهور) المفعول فإنه إذا امتنع الإضمار والحذف لا سيل إلا إلى الإظهار نحو «حسبني وحسبهما منطلقين الزيدان منطلقا» حيث أعمل «حسبني» فجعل «الزيدان» فاعلا له و«منطلقا» مفعولا له، وأضمر المفعول الأول في «حسبهما» وأظهر المفعول الثاني وهو «منطلقين» لمانع وهو أنه لو أضمر مفردا خالفا المفعول الأول ولو أضمر مشتى خالفا المرجع وهو قوله «منطلقا»، ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع في هذه الصورة^(٣) إلا إذا

(١) قوله: [لتقدمه رتبة] فإنه إذا جعل معمول الفعل الأول صار مستححا لأن يذكر بحنته فمرتبته قبل الفعل الثاني. قوله: «لا حذف الفاعل ولا الإضمار الخ» تفصيل للمحدود المنفي.

(٢) قوله: [ثلاً يتوجه أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور] فإنه لو حذف الضمير في «ضربني وأكرمه زيد» وقيل: «ضربني وأكرمت زيد» لتوجهواه أن مفعول «أكرمت» غير زيد.

(٣) قوله: [في هذه الصورة] أي: في صورة اقتضاء أحد الفعلين مفعولية اسم ظاهر مشتى والآخر مفعولية اسم ظاهر مفرد كمثال الشرح يعني: لا يتصور تنازع «حسبهما» في «منطلقا» لأنه طالب للمشتى وهو مفرد.

لاحظت المفعول الثاني اسمـا دالـا على اتصف ذات مـا بالانطلاق من غير ملاحظة تشتيته وإفراده^(١) وإنـا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني؛ لأن الأول يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنـى فلا يتوجهان إلى أمر واحد فلا تنازع، ولما استدلـ الكوفيون^(٢) على أولـوية إعمال الفعل الأول بقول امرئ القيس: «ولو أنـما أسعـى لأدنـى معيشـة كفـاني وـلم أطلب قـليلـ من المـال» حيث قالـوا قد توجـه الفـعلان أعني «ـكـفـاني» وـ«ـلـمـ أـطـلـبـ» إـلـىـ اـسـمـ وـاحـدـ وـهـوـ «ـقـلـيلـ منـ المـالـ» فـاقـتضـىـ الـأـوـلـ رـفـعـهـ بالـفـاعـلـيـةـ وـالـثـانـيـ نـصـبـهـ بـالـمـفـعـولـيـةـ، وـأـمـرـ الـقـيـسـ الـذـيـ هوـ أـفـصـحـ شـعـراءـ العـربـ^(٣) أـعـمـلـ الـأـوـلـ فـلـوـ لـمـ يـكـنـ إـعـمـالـ الـأـوـلـ أـوـلـ لـمـ اـخـتـارـهـ^(٤)؛ إذـ لاـ

(١) قوله: [من غير ملاحظة تشتيته وإفراده] أي: بقطع النظر عن كونه مثنـى أو مفرداً، وهذا مثل التنازع في فاعـلـيـةـ اـسـمـ ظـاهـرـ وـمـفـعـولـيـتـهـ فإـنـهـ صـحـيـحـ معـ قـطـعـ النـظـرـ عنـ الإـعـرـابـ وإنـاـ فـرـفـعـهـ يـطـلـ طـلـبـ النـاصـبـ لهـ وـنـصـبـهـ يـطـلـ طـلـبـ الرـافـعـ لهـ. قوله: «ـوـإـلـاـ فـالـظـاهـرـ الخـ» إـنـماـ قـالـ ذـلـكـ لـاحـتمـالـ أنـ يـأـوـلـ المـفـعـولـ فيـ «ـحـسـبـهـمـاـ» بـ«ـكـلـ وـاحـدـ» لـكـمـ خـلـافـ الـظـاهـرـ.

(٢) قوله: [ولـما استدلـ الكـوـفـيـوـنـ الخـ] توـطـئـةـ لـمـ يـجـيءـ فـيـ المـتنـ مـنـ قـوـلـهـ: «ـوـقـوـلـ اـمـرـيـءـ الـقـيـسـ الخـ»، إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـهـ جـوـابـ مـنـ طـرـفـ الـبـصـرـيـنـ عـنـ اـسـتـدـلـالـ الـكـوـفـيـوـنـ بـهـذاـ بـيـتـ عـلـىـ أـوـلـيـةـ إـعـمـالـ الـفـعـلـ الـأـوـلـ.

(٣) قوله: [وـأـمـرـ الـقـيـسـ الـذـيـ هوـ أـفـصـحـ شـعـراءـ العـربـ] قـالـ النـبـيـ عـلـيـهـ الـصـلـوةـ وـالـسـلـامـ فـيـهـ: «ـأـمـرـ الـقـيـسـ قـائـمـ الشـعـراءـ إـلـىـ النـارـ لـأـنـهـ أـوـلـ مـنـ أـحـكـمـ قـوـافـيـهـ». «ـالـعـقـدـ النـاميـ».

(٤) قوله: [لـمـ اـخـتـارـهـ] إذـ العـاقـلـ الفـصـيـحـ لاـ يـخـتـارـ أـحـدـ الـأـمـرـيـنـ مـعـ لـزـومـ مـكـرـوهـ لهـ فـيـ ذـلـكـ الـأـمـرـ دـونـ الـأـمـرـ الـآـخـرـ إـلـاـ لـزـيـادـةـ حـسـنـ فـيـمـاـ يـخـتـارـهـ عـلـىـ الـآـخـرـ. قوله: «ـإـذـ لـاـ قـائـلـ الخـ» إـثـبـاتـ لـلـمـلاـزـمـةـ يـعـنيـ كـلـمـاـ كـانـ الشـاعـرـ أـعـمـلـ الـفـعـلـ الـأـوـلـ لـزـمـ أـنـ يـكـونـ إـعـمـالـ الـأـوـلـ مـخـتـارـاـ عـنـدـ الـفـصـحـاءـ لـأـنـهـ لـمـ يـكـنـ هـنـاكـ شـقـ ثـالـثـ إـذـ لـاـ قـائـلـ الخـ.

قائل بتساوي الإعمالين، فأجاب المصنف عن طرف البصرين وقال (وقول امرئ القيس ع كفاني ولم أطلب قليل من المال، ليس منه) أي: من باب التنازع (فساد المعنى) على تقدير توجّه كلّ من «كفاني» و«لم أطلب» إلى «قليل من المال» لاستلزمـه عدم السعي لأدنـى معيشـة وانتفاءـ كفايةـ قليلـ منـ المالـ وثبوتـ طلبهـ المنافيـ لكلـ منهاـ^(١) وذلك لأنـ «لو» تجعلـ مدخلـ لهاـ عـلـ المـثـبـتـ شـرـطـ كـانـ أوـ جـزـاءـ أوـ معـطـوفـاـ عـلـىـ أحـدـهـماـ منـفيـاـ والـمنـفيـ منـ ذـلـكـ مـشـبـتاـ، فـعلـىـ هـذـاـ^(٢) يـبـغـيـ أنـ يـكـونـ مـفـعـولـ «لمـ أـطـلـبـ» مـحـذـوفـاـ أيـ: «لمـ أـطـلـبـ العـزـ والمـجدـ» كـماـ يـدـلـ عـلـيهـ الـبـيـتـ الـمـتأـخـرـ أـعـنـ قـوـلـهـ شـعـرـ :

ولكنـماـ أـسـعـيـ لـمـجـدـ مـؤـثـلـ بـ وـقـدـ يـدـرـكـ الـمـجـدـ الـمـؤـثـلـ أـمـثـالـيـ

وـحـينـذـ^(٣) يـسـتـقـيمـ الـمـعـنىـ يـعـنـيـ: أـنـاـ لـأـسـعـيـ لـأـدـنـىـ مـعـيـشـةـ وـلـاـ يـكـفـيـنـيـ قـلـيلـ منـ الـمـالـ وـلـكـنـيـ أـطـلـبـ الـمـجـدـ الـأـثـيـلـ الـثـابـتـ وـأـسـعـيـ لـهـ (مـفـعـولـ ماـ لـمـ

(١) قوله: [وثبوت طلبه المنافي لكل منها] أي: من عدم السعي وانتفاء الكفاية، أمـا منافاة ثبوت الطلبـ لـعدـمـ السـعـيـ فـلـأـنـ المرـادـ بـالـسـعـيـ هوـ الـطـلـبـ، وـأـمـاـ منـافـاتـهـ لـعدـمـ الـكـفـاـيـةـ فـلـيـمـ يـدـلـ عـلـيـهـ صـرـيـحـ الشـرـطـ؛ـ إـنـ مـقـادـهـاـ لـزـومـ الـكـفـاـيـةـ لـالـسـعـيـ الـذـيـ هوـ عـبـارـةـ عـنـ الـطـلـبـ، وـالـحـاـصـلـ أـنـ الـفـسـادـ هـنـاـ هـوـ الـتـنـاقـضـ فـيـ الـمـقـادـدـ.ـ قـوـلـهـ:ـ وـذـلـكـ لـأـنـ لـوـ الـخـ إـشـارـةـ إـلـىـ مـاـ ذـكـرـ مـنـ اـسـتـلـازـ الـأـمـورـ الـثـالـثـةـ.

(٢) قوله: [على هذا الخ] أي: إذا كان المعنى فاسدا على تقدير توجّه كلّ من الفعلين إلى «قليل من المال» يـبـغـيـ الـخـ.

(٣) قوله: [وـحـينـذـ] أي: وـحـينـ إذـ كـانـ مـفـعـولـ «لمـ أـطـلـبـ» مـحـذـوفـاـ وـلـمـ يـتـوـجـهـ إـلـىـ «قلـيلـ» يـسـتـقـيمـ معـنىـ قـوـلـ الشـاعـرـ وـلـاـ يـكـونـ مـنـ قـبـيلـ التـنـازـعـ فـلـيـسـ لـلـكـوـفـيـنـ أـنـ يـتـمـسـكـواـ بـهـ فـيـ تـرـجـيـحـ مـذـهـبـهـمـ.

يسمّ فاعله) أي: مفعول فعل أو شبه فعل^(١) لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل «ومنه»^(٢) كما فصل المبتدأ حيث قال: «ومنها المبتدأ» لشدة اتصاله بالفاعل^(٣) حتى سمّاه بعض النحاة فاعلا (كل مفعول حذف فاعله) أي: فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف^(٤) إلى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به (وأقيم هو) أي: المفعول (مقامه) أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبيهه إليه (وشرطه) أي: شرط مفعول ما لم يسمّ فاعله في حذف فاعله وإقامته مقام الفاعل إذا كان عامله فعل^(٥) (**أن تغير صيغة الفعل إلى فعل**) أي: إلى الماضي المجهول^(٦) (**أو يُفْعَلُ**) أي: إلى المضارع المجهول فيتناول مثل أفعال كل واحد من «فعل ويفعل».

(١) قوله: [أي: مفعول فعل أو شبه فعل الخ] فيه تعريض بالرضي حيث قال: أي: مفعول الفعل الذي لم يسمّ فاعله، وإنما لم يقل: «أو شبيهه» بالضمير لدفع توهّم رجوعه إلى المفعول.

(٢) قوله: [ولم يقل: «ومنه】 عطف تفسير للإشارة إلى أنّ المراد من الفصل في قوله: «لم يفصله» الفصل بلحظ «منه» لا ترك العطف الذي هو مصطلح أهل المعاني.

(٣) قوله: [**لشدة اتصاله بالفاعل**] لقيامه مقامه واشتراكه معه في الأحكام. قوله: «بعض النحاة» هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني وصاحب المفصل ومن تبعهما.

(٤) قوله: [**وإنما أضيف الخ**] أي: إنما أضيف الفاعل إلى المفعول في قوله: «فاعله» مع أنّ الفاعل إنما يضاف إلى الفعل لملابسة كونه الخ، وإضافة الملابسة إلى «كونه فاعلا الخ» بيانية أي: للملابسة التي هي كونه فاعلا لفعل متعلق بالمفعول.

(٥) قوله: [**إذا كان عامله فعلًا**] قيد به بقرينة قوله: «أن تغير صيغة الفعل»، أمّا شرطه إذا كان شبه فعل فإن تغيّر صيغته إلى اسم مفعول من ذلك الباب، وترك ذلك للعلم به بالمقاييسة.

(٦) قوله: [**إي: إلى الماضي المجهول**] إشارة إلى أنّ المراد بـ« فعل» الماضي المجهول من قبيل ذكر

واستَفْعَلَ، وَيُفْتَحَلُ وَيُسْتَفْعَلُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُجْهُوَّلَةِ الْمُزِيدَ فِيهَا (وَلَا يَقُولُ) موقع الفاعل^(١) (المفعول الثاني من) مفعولي (باب «علمت») لأنَّه مسند إلى المفعول الأول إسناداً تاماً فلو أُسند الفعل إليه ولا يكون إسناده إلاً تاماً^(٢) لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً مع كون كلَّ من الإسنادين تاماً بخلاف «أعجبني»^(٣) ضرب زيد عمراً لأنَّ أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام (و) لا المفعول (الثالث من) مفاعيل (باب «أعلمت») إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب «علمت» في كونه مسندًا (والمحظوظ له) بلا لام؛ لأنَّ النصب فيه مشعر بالعلية^(٤) فلو أُسند إلى المفعول الأول. إلَيْهِ لفَاتُ النَّصْبِ وَالإِشْعَارِ، بخلاف ما إذا كان مع اللام^(٥) نحو «ضُرِبَ»

الشخص وإرادة الجنس، وكذا قوله: «يُفْعَلُ».

(١) قوله: [موقع الفاعل] إشارة إلى أنَّ معمول «لا يقع» محدود في الكلام.

(٢) قوله: [ولَا يَكُونُ إِسْنَادَهُ إِلَّا تَامَ] جملة معتبرة بين الشرط والجزاء.

(٣) قوله: [بخلاف «أعجبني»] جواب دخل مقدار تقديره: أنَّ كون الشيء مسندًا ومسنداً إليه واقع في مثل «أعجبني ضرب زيد» فإنَّ المصدر مسند إليه بالنسبة إلى الفعل ومسند بالنسبة إلى المضاف إليه لأنَّه فاعله معنى، وحاصل الجواب أنَّ الامتياز إذا كان الإسنادان تامين وإنْساد المصدر إلى ما بعده غير تام لأنَّ الكلام لا يترَكَ من المصدر والفاعل.

(٤) قوله: [إِنَّ النَّصْبَ فِي مُشَعِّرِ بِالْعُلَيْةِ] تعليل لتقييد المفعول له بكونه بلا لام، ووجه إشعار النصب بالعلية أنَّ النصب دالٌ على تقدير اللام الدالة على العلية. قوله: «لفات النصب والإشعار» أي: لفات النصب بسبب جعله مسندًا إليه ومرفوعاً وفات الإشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية فليس ذكر النصب بمستدرك.

(٥) قوله: [بخلاف ما إذا كان مع اللام] فإنَّ المشعر بعلية وكونه مفعولاً له هو اللام وهو لم تتغير.

للتأديب» (**والمفعول معه كذلك**) أي: كل من المفعول له^(١) والمفعول معه كذلك أي: كالمفعول الثاني والثالث من باب «علمت» و«أعلمت» في أنهما لا يقعان موقع الفاعل، أما المفعول له فلما عرفت^(٢)، وأما المفعول معه فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف^(٣) وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل، ولا بدون الواو فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولاً معه (**وإذا وجد المفعول به**) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل (**تعين**) أي: المفعول به (**له**) أي: لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل^(٤) في توقف تعقل الفعل عليهما أي الفاعل والمفعول به فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلافسائر المفاعيل فإنها ليست بهذه الصفة (**تقول**) **«ضرب زيد»** بإقامة المفعول به مقام الفاعل (**يوم الجمعة**) ظرف زمان

(١) قوله: [أي: كل من المفعول له] إشارة إلى أن قوله: «المفعول له» مبتدأ وقوله: «والمفعول معه» معطوف عليه وقوله: «كذلك» خبره، والمقصود تشبيه كل من المفعول له والمفعول معه بالمفعول الثاني والثالث من بابي «علمت» و«أعلمت» في عدم الوقع موقع الفاعل.

(٢) قوله: [أنا المفعول له فلما عرفت] أي: أما عدم وقوع المفعول له موقع الفاعل فلما عرفت من فوات النصب والإشعار.

(٣) قوله: [مع الواو التي أصلها العطف الخ] يعني: أن الواو هنا وإن لم يكن للعطف لكن أصلها العطف والواو العاطفة تتبع على انفصال ما بعدها عمّا قبلها والفاعل يقتضي الاتصال بما قبله فيبنيهما تنافس.

(٤) قوله: [شدة شبه بالفاعل الخ] ولأن إسناد الفعل المجهول إلى المفعول به حقيقة عقلية وإسناده إلى ما سواه محاجز عقلية ولا يمكن المحاجز العقلية مع وجود ما هو له.

(أمامُ الْأَمِير) ظرف مكان (ضربياً شديداً) مفعول مطلق للنوع باعتبار

الصفة، وفائدة وصف الضرب^(١) بالشدة التبّية على أن المُصْدِر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص؛ إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه^(٢) (في داره») جاز ومحرر شبيه بالمفاعيل^(٣) أقيم مقام الفاعل مثلها (فتعين «زيد»، وإن لم يكن) أي: وإن لم يوجد في الكلام المفعول به (فالجميع) أي: جميع ما سوى المفعول به^(٤) (سواء) في جواز وقوعها موقع الفاعل (و) المفعول (الأول من باب «أعطيت») أي: الفعل المتعدّي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول (أولى) بأن يقام مقام الفاعل (من) المفعول (الثاني) لأن فيه معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني^(٥) لأنه عاطٍ أي: آخذ نحو «أعطي أي في المفعول الأول..

(١) قوله: [فائدة وصف الضرب الخ] إشارة إلى فائدة توصيف الضرب بالشدة في قوله: «ضربياً شديداً».

(٢) قوله: [إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه] يعني: أن الفاعل محلّ الفائدة فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلاً لها ولا فائدة في مصدر بلا مخصوص؛ لأن الفعل دال على المصدر مطلقاً، ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل؛ لأن الفعل يدلّ عليهما أيضاً.

(٣) قوله: [شيء بالمفاعيل الخ] غرضه دفع ما أوردته الهندى من أن قوله: «في داره» مفعول فيه فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بواسطة، وحاصل الدفع أن التمثيل به باعتبار أنه شبيه بالمفعول بلا واسطة لا باعتبار أنه مفعول فيه فلا تكرار ولا ترك.

(٤) قوله: [أي: جميع ما سوى المفعول به] وهو المكان المعين والزمان المعين والمصدر المقيد والمفعول بواسطة، لا يقال: ينبغي أن يكون المفعول بواسطة متعميناً لأنه مفعول به؛ لأننا نقول: صورة العجر لما كانت منافية لحالة الفاعل أعني: الرفع منع أن يكون المفعول بواسطة في درجة المفعول بلا واسطة.

(٥) قوله: [لأن فيه معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني] وعلى هذا ينبغي أن يكون المفعول الأول من باب «أعلمت» أولى من الثاني منه؛ لأنه وإن كان مفعولاً للإعلام فاعل للعلم.

زيد درهما» مع جواز «أعطي درهم زيداً» وذلك عند الأمان من اللبس^(١)، وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول نحو «أعطي زيد عمرًا» (ومنها المبتدأ والخبر) وفي بعض النسخ: «ومنه» يعني من جملة المرفوعات أو من جملة المرفوع^(٢) المبتدأ والخبر، جمعهما في فصل واحد^(٣) للتلازم الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما^(٤) واشتراكهما في العامل المعنوي^(٥) (فالمبتدأ هو الاسم) لفظاً أو تقديرًا^(٦) ليتناول نحو

(١) قوله: [وذلك عند الأمان من اللبس] يعني: أنّ أولوية «أعطي زيد درهما» مع جواز عكسه إنما هي عند الأمان عن التباس أحدهما بالآخر. قوله: «أعطي زيد عمرًا» يعني: إذا كان عمرو أسيراً أو أحيراً أو ظهيراً ف تكون «زيد» مفعولاً أولاً وأحدهما في قصد المتكلم و«عمراً» مفعولاً ثانياً ومحذوها، فلو عكس الأمر لرجم التباس.

(٢) قوله: [أو من جملة المرفوع] بيان لحاصل المعنى، وليس إشارة إلى أنّ «من» تبعيضية؛ لأنه يستلزم أن يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع مع أنهما جزئان له لا جزءان منه، نعم! لو قدر المضاف لكان تبعية أي: من جملة أفراد المرفوع الخ.

(٣) قوله: [جعهما في فصل واحد الخ] أي: لم يفصل الخبر عن المبتدأ بقوله: «ومنها الخبر» مع أنّ كلَّ واحد منهما نوع مستقلٌ من المرفوع للتلازم الخ.

(٤) قوله: [على ما هو الأصل فيها] وهو أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، وإنما قال ذلك لتألّم يرد القسم الثاني من المبتدأ فإنه مبتدأ لا خبر له، فلا نقض به على التلازم لأنّ خلاف الأصل يصار إليه للضرورة وللهذا لم يكن «قائم» في «أقام أبوه زيد» مبتدأ لوجود احتمال أن يكون خبراً لـ«زيد».

(٥) قوله: [واشتراكهما في العامل المعنوي] فإنّ عامل كليهما معنويٌ عامل المبتدأ تحرير الاسم عن العوامل اللغوية لإسناد شيء إليه، وعامل الخبر تحرير الاسم عن العوامل اللغوية لإسناده إلى شيء.

(٦) قوله: [أو تقدير] ليس التقدير بمعنى التقدير في الكلام بأن يكون محلوفاً بل بمعنى التأويل، وذلك فيما يصح وضع اسم موضعه كما في «أن تتصوّموا خيراً لكم» [البقرة: ١٨٤] فإنه في تأويل صيامكم الخ، وكذا في «سواء أعلّيتم أمّا نذرتم لهم لم تُنذّرُهم» [البقرة: ٦] فإنه في تأويل إِنذارك وعدمه سرّيان عليهم».

﴿أَنْ تَصُوِّرُوا حَيْثُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] (**المجرد عن العوامل اللفظية**)

أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً^(١) واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي «إن» و«كان»، وكأنه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى^(٢) لثلاً يخرج عنه مثل «بحسبك درهم» (**مبتدأ**
أي عن تعريف المبتدأ، الباء زائدة.
إليه) واحترز به عن الخبر وثاني قسم المبتدأ^(٣) الخارج عن هذا القسم؛ فإنهما لا يكونان إلا مسندين (**أو الصفة**) سواء كانت مشتقة كـ«ضارب ومضروب وحسن»، أو جارية مجرها كـ«قريشي»^(٤) (**الواقعة**)

(١) قوله: [أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً] إشارة إلى أن العبارة وإن كانت ظاهرة في سلب العموم؛ لأن التحريد سلب الوجود معنى سلب الكل يجب سلب العموم كما في قولنا: «لم يقم كل إنسان» لكن المراد عموم السلب إما باعتبار أن اللام أبطلت معنى الجمعية؛ لأن الجمع المعرف باللام إذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازاً عن الجنس كما قالوا في «لَا يَجْعَلُ لَكَ الْإِسْمَ» [الأحزاب: ٥٢] ولا يمكن الحمل على الاستغراق في ما نحن فيه؛ إذ نفي دخول كل عامل فرع لإمكانه ولا إمكان له فلا إمكان للحمل على الاستغراق فصار الجنس منفياً، أو باعتبار أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام لشهرة أنه لا يوجد في المبتدأ عامل لفظي أصلاً.

(٢) قوله: [ما يكون مؤثراً في المعنى] لأن الظاهر أن المؤثر في النطق مؤثر في المعنى، فلا يخرج عن تعريف المبتدأ مثل «بحسبك درهم» فإن تأثير عامله ليس إلا في النطق فإنك لو حذفته وجدت المعنى باقياً على حاله بخلاف «إن» في «إن زيداً قائم» فإنك لو حذفتها لفات التأكيد المدلول عليه بـ«إن».

(٣) قوله: [وثاني قسم المبتدأ] في التعبير بالقسم إشارة إلى أن لفظ «المبتدأ» مشترك معنوي لا مشترك لفظي وإلا لزم استعمال المشترك في معنيه، ووجه الإشارة أن القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين. قوله: «الخارج الخ» صفة لقوله: «ثاني» يعني: أنه ليس بخارج عن تعريف المبتدأ مطلقاً بل عن قسمه الأول.

(٤) قوله: [كـ«قريشي»] فإنه في قوة «منسوب إلى قريش» أو «منتسب إلى قريش».

بعد حرف النفي كـ«ما» وـ«لا» (أو ألف الاستفهام) ونحوه كـ«هل»^(١)

وـ«ما» وـ«من»، وعن سبيويه جواز الابتداء بها^(٢) من غير استفهام ونفي مع أي بالصلة.

قبح، والأخفش يرى ذلك حسناً، وعليه قول الشاعر ع:
أي على رأي الأخفش.

فخير نحن عند الناس منكم

«فخیر» مبتدأ وـ«نحن» فاعله، ولو جعل «خیر» خبراً عن «نحن» لفصل بين

اسم التفضيل ومعموله الذي هو «من» بأجنبية وهو غير جائز لضعف متعلق بقوله «الفصل». أي الفصل بينهما بالأجنبية

عمله، بخلاف ما لو كان فاعلاً لكونه كالجزء^(٣) (رافعة لظاهر) أو ما

يجري مجراه^(٤) وهو الضمير المنفصل، لثلاً يخرج عنه نحو قوله تعالى:

أي عن هذا القسم.

﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِ الْهَمَّ يَأْبِرُهُمْ﴾ [مريم: ٤٦] واحترز به عن نحو «أ-

قائمان الزيدان» لأن «أـ قائمان» رافع لضمير عائد إلى «الزيدان»، ولو كان

(١) قوله: [ونحوه كـ«هل» الخ] إشارة إلى أنه لا يجب ألف الاستفهام خاصة بل مطلق الاستفهام، وذكر الآلف خاصة باعتبار كونها أصلاً في الاستفهام، ولكن مثل هذا الاعتبار لا يناسب مقام التعريف؛ لأن التعريف لكشف الماهية وإيضاحتها وفي الاعتبار المذكور إيهام بخلاف المقصود.

(٢) قوله: [ومن سبيويه جواز الابتداء بها الخ] لعل المصـ لم يرض بهذا الجواز فأورد ضمير الفصل في قوله: «المبتدأ هو الاسم الخ». قوله: «يرى ذلك» أي: ذلك الابتداء، ويقول: إن الصفة مشابهة بالفعل فتعمل بلا شرط، وعلى هذا الجواز ورد قول زهير بن مسعود الضبي: فخير نحن الخ، وأجيب بأنه شاذ نادر، وفي البيت شذوذ آخر وهو رفع أفعال التفضيل اسماً ظاهراً في غير مسئلة الكحل.

(٣) قوله: [لكرته كالجزء] فلا يلزم الفصل بأجنبية حينئذ.

(٤) قوله: [أو ما يجري مجراه] إشارة إلى تقدير المعطوف، أو هو من باب عموم المحاجز، وهو أن يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي داخلاً فيه، فالمراد بالظاهر ه هنا الملفوظ سواء كان مظهراً أو مضمراً.

رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثبيته^(١) (مثلاً «زيد قائم») مثال للقسم الأول أي ثبّة أقامت.

من المبتدأ (و«ما قائم الزيدان») مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي (و«أ

قائم الزيدان») مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (فإن طابت) أي: الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام اسم (مفرداً)

مذكورة بعدها نحو «ما قائم زيد» و«أ قائم زيد»، واحترز به عما إذا أي بقوله مفرداً.

طابت مشتى نحو «أ قائمان الزيدان» أو مجموعاً نحو «أ قائمون الزيدون»

فإنها حينئذ خبر ليس إلا^(٢) (جاز الأمران) كون الصفة مبتدأً وما بعدها أي لصفة.

فاعلها يسأد مسدة الخبر، وكون ما بعدها مبتدأً والصفة خبراً مقدماً عليه،

فههنا ثلاثة صور إحداها «أ قائمان الزيدان» ويتعين حينئذ أن يكون

«الزيدان» مبتدأً و«أ قائمان» خبراً مقدماً عليه، وثانيتها «أ قائم الزيدان»

ويتعين حينئذ أن يكون «الزيدان» فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر، وثالثتها

«أ قائم زيد» ويجوز فيه الأمران كما عرفت (والخبر هو المجرد) أي: هو

ألفا تحت قوله «جاز الأمران».

الاسم المجرد عن العوامل اللفظية؛ لأن الكلام في مرفوعات الاسم^(٣)،

(١) قوله: [لم يجز تثبيته] لأن الصفة مع فاعلها الظاهر كال فعل مع فاعله الظاهر، قوله تعالى: «واسروا

التجوّي اللذين ظلموا» [الأيات: ٣] قوله عليه السلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة إلخ» محمول على التأكيد.

(٢) قوله: [ليس إلا] أي: ليس الصفة شيئاً من الأشياء إلا خبراً، وتذكر «ليس» المستند إلى الصفة باعتبار الخبر، وفي التركيب حذف المستثنى، ويحذف المستثنى بعد «إلا» و«غير» المسبوقين به «ليس».

(٣) قوله: [لأن الكلام في مرفوعات الاسم] تعليل لتقديره الاسم موصوفاً.

فلا يصدق على «يضرب» في «يضرب زيد» أنه المجرد المسند به المغاير^(١) للصفة المذكورة؛ لأنّه ليس باسم (**المسند به**) أي: ما يوقع به الإسناد^(٢) واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ، لأنّه مسند إليه لا مسند به (**المغاير للصفة المذكورة**) في تعريف المبتدأ، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ، ولّك أن تقول^(٣) المراد المسند به إلى المبتدأ، أو تجعل الباء في «به» بمعنى «إلى»^(٤) والضمير المجرور راجعاً إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به^(٥) القسم الثاني من المبتدأ، ويكون قوله^(٦) «المغاير للصفة المذكورة» تأكيداً، واعلم أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابداء^(٧) أي: تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليُسند إلى شيء^(٨) أو يُسند إليه

(١) قوله: [أي: ما يوقع به الإسناد] إشارة إلى أنّ الباء متعلقة بالإيقاع المضمن لا بالإسناد؛ لأنّه لكونه متعدّياً بلا واسطة حرف الجرّ يتعلّق بنفسه بالمعنى وبه فلا حاجة إلى الباء.

(٢) قوله: [ولّك أن تقول] لإخراج القسم الثاني من المبتدأ.

(٣) قوله: [أو تجعل الباء في «به» بمعنى «إلى»] كما في قوله تعالى ﴿وَقَدْ أَخْسَنَ بِهِ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إلى.

(٤) قوله: [على التقديرين يخرج به] أي: بقوله: «المسند به» يخرج القسم الثاني كما يخرج به القسم الأول؛ لأنّ القسم الثاني مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ وقد اعتبر في التقديرين إسناده إلى المبتدأ لا إلى الفاعل.

(٥) قوله: [ويكون قوله الخ] دفع ما يقال إنه لو احتج التقديران وبهما أخرج القسم الثاني من المبتدأ لضاع قول المص: «المغار الخ»، وحاصل النفع أنه لا يكون ضائعاً بل يصير تأكيداً أي: لمجرد التوضيح ومزيد الكشف.

(٦) قوله: [يسند إلى شيء] وهو في الخبر، وفي القسم الثاني من المبتدأ. قوله: «أو ليسند إليه شيء» وهو في القسم الأول من المبتدأ، فخرج به التجريد الذي يكون للعدد؛ فإنّ الأسماء المعلومة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للإسناد.

شيء، فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر^(١) رافع لهما عند البصريين، وأمّا عند غيرهم فقال بعضهم^(٢) الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر، وقال الآخرون إنَّ كُلَّ واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر^(٣)

أي المبتدأ والخبر.
أي على ما قاله غير البصريين من القولين.

وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللغوية (وأصل المبتدأ) أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه^(٤) إذا لم يمنع مانع (التقديم) على الخبر لفظاً؛ لأنَّ المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها^(٥) والذات مقدمة على أحوالها (ومن ثم) أي: ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً (جاز) قولهم (في داره زيد) مع كون الضمير عائداً إلى «زيد» المتأخر لفظاً لتقديره رتبة لأصالة التقديم (وامتنع) قولهم (صاحبها في الدار) لعود

(١) قوله: [فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر] لأنَّ التجريد للإسناد يقتضي المستند والمستند إليه على السواء.

(٢) قوله: [قال بعضهم] وهو سيبويه. قوله: «وقال الآخرون» وهم الكسائيُّ والفراءُ ومن معهما.

(٣) قوله: [إنَّ كُلَّ واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر] ولا مانع من أن يكون كُلَّ واحد من الشيئين عاماً ومعهولاً لكثرة نظائره نحو قوله تعالى: «أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» [سورة إسراء: ١١٠] فإنَّ «أيّاً» منصوب بـ«تدعوا» وهو مجزوم بـ«أيّاً»، وهبنا قوله آخراً: قال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه، وقال بعض الكوفيين: المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر لاشترطهم الضمير في الجامد أيضاً، وكأنَّ الشارح قدس سره لم يعتد بهما.

(٤) قوله: [أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه الح] إشارة إلى أنَّ المراد بالأصالة الأولوية بالنظر إلى نفسه لا لعارض فإنَّ منع مانع عن تقديم المبتدأ كضمن الخبر ما له صدر الكلام امتنع التقديم ح فضلاً عن الأولوية.

(٥) قوله: [والخبر حال من أحوالها] أي: الغالب في الخبر أن يكون حالاً، فلا يرد النقض بمثل «المتعلقة زيد» بأنَّ الخبر فيه ذات شخصية كما أنَّ المبتدأ كذلك.

الضمير إلى «الدار» وهو في حيز الخبر الذي أصله التأثير فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز^(١) (وقد يكون المبتدأ نكرة) وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة، لأنّ للمعرفة معنى معيناً والمطلوب المهمُ الكثيرُ الواقع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة، ولكنّه لا يقع نكرة على الإطلاق بل (إذا تخصصت) تلك النكرة (بوجه ما) من وجوه التخصيص؛ إذ بالشخص يقلّ اشتراكها^(٢) فتقرب من المعرفة (مثل) قوله تعالى^(٣) («وَلَعَبَدُ مُؤْمِنٌ حَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ») [البقرة: ٢٢١] فإنّ العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وُصِّف بالمؤمن تخصّص بالصفة فجعل مبتدأ و«خير» خبره (و) مثل قوله («أَرْجُلٌ فِي

(١) قوله: [وَهُوَ خَيْرٌ جَائزٌ] وأما نحو «في داره قيام زيد» مما يكون الضمير في الخبر المتقدم راجعاً إلى ما أضيف إليه المبتدأ فمنهم من جوزه ومنهم من منعه، ويؤيد الجواز قولهم: «في أكفانه درج الميت».

(٢) قوله: [لأنّ للمعرفة معنى معناه] تعليل لكون الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وإنما عدل عن التعليل بأنه محكم عليه والحكم على الشيء بعد معرفته؛ لأنه منقوض بالقائل فإنه محكم عليه أيضاً ولا يلزم تعريفيه.

(٣) قوله: [يقلّ اشتراكها] أي: يقلّ احتمالاتها، فإنّ النكرة لكونها موضوعة لفرد ما يحتمل على سبيل البدل لكلّ واحد من الأفراد وإذا تخصصت بوجه ما يقلّ احتمالاتها وأفرادها، أما وجوه التخصيص فستة على ما ذكره المصطفى ولكلّها ليست للحصر؛ فإنّ بعض المتأخرات عددها عشرة، وفي «التسهيل» أنها تسعية عشر، وفي حواشى «الألفية» أنها أربعة وعشرون.

(٤) قوله: [مثل قوله تعالى الح] المراد بالمثل كلّ ما قيد بقيد سواء كان صفة كما في الآية، أو مضافاً إليه نحو «صوت بليل شغلني»، أو غيرهما نحو «أفضل منك أفضل متي»، ومعنى الآية أنّ المشرك لو كان ثابتاً في المال والجمال فالعبد المؤمن خير منه لأنّ المال والجمال متعلقان بالدنيا والإيمان متعلقان بالدين والدين خير من الدنيا؛ إذ الدين أشرف الأشياء والإسلام جماع كلّ خير على التمام.

الدار أم امرأة) فإنَّ المتكلِّم بهذا الكلام يعلم أنَّ أحدهما في الدار^(١) من الرجل والمرأة.

فيسأل المخاطب عن تعينه فكأنه قال: أيَّ من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها، فكلُّ واحدٍ منها تخصّص بهذه الصفة^(٢) فجعل «الرجل» مبتدأً و«في الدار» خبره (و) مثل قوله (ما أحدٌ خيرٌ منك) فإنَّ النِّكْرة فيه وقعت في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد^(٣) وشملتها فتعيّنت وتخصّصت فإنه لا تعدد في جميع الأفراد^(٤) بل هو أمر واحد، وكذا كلُّ نكرة في الإثبات قُصد بها العموم

(١) قوله: [يعلم أنَّ أحدهما في الدار] أي: لا على التعين؛ وذلك لأنَّ «أم» المتصلة المعادلة لهمزة الاستفهام للسؤال عن التعين بعد العلم بأصل الحكم فلو لم يعلم كون أحدهما في الدار لما استفهم بهذا الوجه بل قال: «أ» في الدار أحد.

(٢) قوله: [تخصّص بهذه الصفة] أي: تخصّص بحسب المعنى عند المخاطب بعلومنية كون أحدهما في الدار على وجه الاحتمال.

(٣) قوله: [فأفادت عموم الأفراد] أي: أفادت مع إفادة الجنس شمول الأفراد بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم، ثمَّ تمثيل المبتدأ بهذا المثال مبنيًّا على مذهب بيِّن تميم؛ فإنَّ غيرهم يجعلون «ما» عاملة فلا يلائم المقام، والمثال المتفق عليه «تمرة خير من حرادة»، ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة العموم نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ لَهُ فِتْنَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٦] وكذلك: «من يقم أقم معه» و«من عندهك».

(٤) قوله: [فإنه لا تعدد في جميع الأفراد الخ] غرضه دفع اعتراض الرضي من أنه لا تخصيص هنا لأنَّ العموم ضدَّ الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف الأحد بالعموم والخصوص جميعاً، وحاصل الدفع أنه إنما يلزم الجمع بين الضدين لو أريد بالتصنيف هنا التفرد الذي هو ضدَّ العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والإبهام الحاصل في التكرارات وهنا كذلك لأنَّ لما نفي عن كلِّ واحدٍ من جميع الناس أن يكون خيراً من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه أنَّ ذلك الواحد من هو؟ فالتصنيف هنا يحصل في العموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين.

نحو «تمرة خير من جرادة»^(١) (و) مثل قولهم («شَرّ أَهْرَ ذَا نَاب»)^(٢) لـأهْر صوت الكلب.
 لتخصّصه بما ينخّص به الفاعل لـشَبَهَ به؛ إذ يستعمل في موضع^(٣) «ما أَهْرَ ذَا نَابِ إِلا شَرّ»، وما ينخّص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه أي الكلب.
 محكّما عليه بما أُسند إليه فإنك إذا قلت «قَامَ» عُلِمَ منه أنّ ما يُذكّر بعده أمر يصحّ أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت «رَجُل» فهو في قوّة «رَجُل» موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام، واعلم أنَّ المُهَرَ للكلب^(٤) بالبنای أي بالصوت.
 المعتاد قد يكون خيراً كما إذا كان مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون شرّاً كما إذا كان مجيء عدوًّا والمُهَرَ له بنای غير معتاد يتشارع به فيكون شرّاً لا خيراً، فعلى الأول يصحّ القصر بالنسبة إلى الخير فمعناه «شَرّ لا خير أَهْرَ ذَا نَاب»، وعلى الثاني لا يصحّ فيقدر وصف^(٥) حتى يصحّ القصر فيكون المعنى: «شَرّ عظيم لا حقير أَهْرَ ذَا نَاب»،.....

(١) قوله: [نحو «تمرة خير من جرادة»] فإنّ فيه العموم؛ لأن فرداً من جنس إذا فُضّل على فرد آخر من غيره خصوصيّة عُلِمَ أنَّ التفضيل بينهما باعتبار الاندراجه في الجنس فيعُمُ الكل، والحاصل أنَّ التمر مستعمل في الطبيعة مع الوحدة لكن لا باعتبار خصوصها بل باعتبار كونها فرداً لتلك الطبيعة فيعُمُ الحكم كلَّ فرد، وهذا القول نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في تعين فدية الجرادة إذا قتلها محرّم.

(٢) قوله: [إذ يستعمل في موضع الخ] يعني أنَّ هذا القول محمول على التقديم والتأخير مستعمل في مقام الحصر فإنَّ تقديم المستند إليه على المستند الفعليّ يفيد الحصر كما قالوا في «أنا عرفت» فيكون فاعلاً في المعنى.

(٣) قوله: [واعلم أنَّ المُهَرَ للكلب الخ] غرضه من هذا الكلام تحقيق صحة قصر الإهارة على الشر المستفاد من القول المذكور.

(٤) قوله: [فيقدر وصف] بأن يجعل الوصف مقدراً في العبارة، ولذلك أن تجعل التنوين للتعظيم.

وهذا مَثَلٌ يُضَرِّبُ^(١) لرجل قوي أدركه العجز في حادثة^(٢) مثل قوله أي قولهم شر أهراً ثاب. **(في الدار رجل)** لشخصه بتقديم الخبر؛ لأنَّه إذا قيل «في الدار» عُلمَ أنَّ ما يذكُرُ بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوَّة التخصيص بالصفة^(٣) مثل قوله **(سلام عليك)** لشخصه بالنسبة إلى المتكلِّم^(٤) إذ أصله «سلَّمت سلاماً عليك» فحذف الفعل وعدل إلى الرفع لقصد من النصب.

الدَّوَامُ وَالاسْتِمرَارُ فَكَانَهُ قَالَ **(سلامي)** أي: سلام من قِبْلِي عليك هذا هو أي اشتراط التخصيص في صحة وقوع النكارة مبتدأ. ما المشهور فيما بين الحالة، وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الإخبار عن النكارة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلفات الركيكة الواهية، فعلى هذا يجوز أن يقال أي الضعيفة.

«كُوكَبُ انْقَضَ السَّاعَةَ لحصول الفائدة ولا يجوز أن يقال «رجل قائم» أي سقط. لعدمه، وهذا القول أقرب إلى الصواب^(٥).

(١) قوله: **[وهذا مَثَلٌ يُضَرِّبُ الخ]** أي: يذكر، والمثل يفتحتين ما شبهه مضرَّبه بمودِّه كقولهم: «ضَيَّعْتَ

اللَّبَنَ فِي الصَّيْفِ». قوله: «أدركه العجز في حادثة» أي: بسبب حادثة حتى إنه يصوت ويستغثُّ بالناس ليعاونوه على أمره مثل الكلب الذي ينبع من طارق الشر.

(٢) قوله: **[بِالنِّسَبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّم]** هذا بالنسبة إلى خصوص المثال المذكور، والمراد بالنسبة النسبة إلى فاعل الفعل المقدَّر. قوله: «هذا» أي: اشتراط التخصيص يوجه ما في صحة وقوع النكارة مبتدأ الخ.

(٣) قوله: **[وهذا القول أقرب إلى الصواب]** أي: قول هذا البعض أقرب إلى الصواب من القول المشهور بين الجمهور؛ لأنَّ الكلام موضوع للإفادة فحيث أفاد صحيحاً، وأنَّه عليه ورد الاستعمال كقوله تعالى: **﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾** [القيمة: ٢٢، ٢٢] و**﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾** [ق: ٣٠] فإنَّ «منْ» زائدة و«مزید» مصدر بمعنى زيادة أو بمعنى زائد، أي: «هل زيادة أو زائد لي؟»، أقول لعلم الجمهور أرادوا بيان مواضع الإفادة

ولما كان الخبر المعروف^(١) فيما سبق مختصاً بالمفرد لكونه قسماً من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه أراد أن يشير إلى أنّ خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً^(٢) فقال (والخبر قد يكون جملة) اسمية (مثل «زيد أبوه قائم») فعلية مثل («زيد قام أبوه») ولم يذكر الظرفية لأنها راجعة إلى الفعلية، وإذا كان الخبر جملة^(٣) والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها (فلا بد) في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (من عائد) يربطها به^(٤) وذلك العائد إما ضمير كما في المثالين المذكورين، أو غيره في المتن.

فذكروا هذه التخصيصات ليعرف بها تلك الموضع من لا يعرفها بالسماع من العرب أو استقراء لغتهم فإنَّ العارف بها كذلك لا فائدة له يعتقد بها في تعلم النحو والله تعالى أعلم وعلمه حل محبته أتم وأحكم.

(١) قوله: [ولما كان الخبر المعروف الخ] عرضه من هذا الكلام الإشارة إلى أنَّ القول الآتي في المتن بمثابة الاستثناء من الحكم السابق. قوله: «لكونه» أي: لكون الخبر المعروف فيما سبق الخ. قوله: «مختصاً بالمفرد»؛ لأنَّ المراد بقوله: «المحرّد» الاسم المحرّد كما أشار هناك الشارح.

(٢) قوله: [أراد أن يشير إلى أنَّ خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً] فيكون قول المص: «قد يكون الخبر جملة» بمثابة الاستثناء من الحكم السابق، وإشارة إلى أنَّ إفراد الخبر أصل؛ فإنَّ كلمة «قد» المفيدة للتقليل تُشعر بوجود غير الجملة كثيراً والكثرة دليل الأصلة.

(٣) قوله: [ولما كان الخبر جملة الخ] إشارة إلى أنَّ قوله: «فلا بدَّ الخ» تفريع على كون الخبر جملة. قوله: «والجملة مستقلة بنفسها» لأنها مشتملة على الفائدة وهو المستند لأنَّ المقصود بالإفادة وعلى محلِّ الفائدة وهو المستند إليه فلا تحتاج إلى ارتباط بشيء والخبر لا بدَّ له من الارتباط بالمبتدأ فلا بدَّ في الجملة الخ.

(٤) قوله: [يربطها به] أي: يربط ذلك العائد الجملة بالمبتدأ، فيفسر المبتدأ باعتبار العائد محلاً للفائدة التي تضمنها الجملة فإنَّ قوله: «زيد أبوه منطلق» يتضمن كون زيد بحيث ينطلق أبوه، وإن لم يكن في الجملة رابطة لم يكن المبتدأ محلاً للفائدة أصلاً وكان ذكره لغوا.

كاللام في «نعم الرجل زيد»^(١) أو وضع المظاهر موضع المضمر في نحو

«الحَاقَةُ لِمَا الْحَاقَةُ»^(٢) [الحاقة: ٢، ١] أو كون الخبر تفسيراً للمبتدأ

في نحو «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(٣) [الإخلاص: ١] (وقد يحذف) العائد إذا كان

ضميراً^(٤) لقيام قرينة نحو «البُرُّ الْكُرْ بستين درهما»^(٥) و«السمن منوان

بدرهم» أي: الْكُرْ منه ومنوان منه، بقرينة أن^(٦) باائع البر والسمن لا يسْعُرُ
أي من البر. أي من السمن.

(١) قوله: [كاللام في نعم الرجل زيد] لأنها للعهد الذهني كما ذهب إليه جماعة منهم ابن الحاجب والمعهود هو المخصوص، ففيه تفسير بعد الإبهام وهو أوقع في النفس، وهذا يعني: كون اللام عائداً على تقدير أن يكون «نعم الرجل» خبراً عن «زيد» فإنْ جعلته جملتين فلا.

(٢) قوله: [الحَاقَةُ لِمَا الْحَاقَةُ] أي: الحاقـة ما هي، فوضع المظاهر موضع المضمر للتخفيف، وكذا قوله تعالى: «الْقَارِعَةُ لِمَا الْقَارِعَةُ» [القارعة: ٢، ١] وقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَخْسَنَ عَمَلاً» [الكهف: ٣٠] أي: أجورهم، فوضع المظاهر وهو «من أحسن عملاً» موضع المضمر وهو «هم» لنكتة وهي الإشارة إلى أنَّ علة عدم إضاعة الأجر إحسان العمل.

(٣) قوله: [في نحو قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ] فإنَّ جملة «الله أحد» تفسير لضمير الشأن.

(٤) قوله: [إذا كان ضمراً] وهذا الحذف قياسي إذا كان الضمير محوراً بـ«من» في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءاً من المبتدأ الأول فإنَّ جزئيته يشعر بالضمير فيحذف الحالـ والمحرر للتخفيف كما في «السمن منوان بدرهم» و«البُرُّ الْكُرْ بستين درهما»، وسماعي في غيره نحو قوله تعالى: «كُلُّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى» [النساء: ٩٥] ونحو «كله لم أصنع».

(٥) قوله: [البُرُّ الْكُرْ بستين درهما] الـكراثـنا عشر وـسـقا والـوسـق ستـون صـبـاعاً وـالـصـبـاع أـربـعاً أـمـدادـ والمـدـدـ المنـ والمـنـ رـطـلـانـ وـالـرـطـلـ مـائـةـ وـثـلـاثـونـ درـهـماـ. «العقد النامي».

(٦) قوله: [بـقـرـيـةـ إـنـ الـخـ] أي: إنـما حـذـفـ الـحـارـ والمـحرـرـ مـنهـماـ بـقـرـيـةـ إـنـ الـخـ. قوله: «لا يـسـعـرـ» من التـسـعـيرـ بـمعـنىـ «نـرـخـ نـهـادـنـ».

غيرهما (وَمَا وَقَعَ ظُرْفًا) أي: الخبر الذي ^(١) وقع ظرف زمان أو مكان أو جاراً ومحوراً (فَالْأَكْثَرُ من النحاة وهم البصريون ^(٢) على الله) أي: الخبر الواقع ظرفاً (مَقْدَر) أي: مؤول ^(٣) (بِجَمْلَة) بتقدير الفعل فيه ^(٤); لأنه إذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الأقل وهم الكوفيون فإنه يصير حينئذ مفرداً، ووجه الأكثر ^(٥) أن الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والأصل في العمل هو الفعل فإذا وجب التقدير فالالأصل أولى، ووجه الأقل أنه خبر والأصل في الخبر

(١) قوله: [أي: الخبر الذي الخ] إشارة إلى أن «ما» موصولة بمعنى الذي، وموصوفة «الخبر» لأن الكلام في خبر المبتدأ، وأعلم أن الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمحرر كما فعل المصنف هنا وإليه أشار الشارح بقوله: «أو جاراً ومحوراً»، وهذا الإطلاق من قبيل عموم المجاز فاعرفه.

(٢) قوله: [وَهُمُ الْبَصْرَى] أعلم أن في الظرف والجار والمحرر إذا وقعا خبراً أربعة مذاهب أحدها: أنها من قبيل المفردات فيكون العامل فيها اسم الفاعل، والثاني: أنها من قبيل الجملة فيكون العامل فعلاً وهو اعتبار جمهور البصريين، والثالث: أنه يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكون من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخررين، والرابع: أنها قسم برأسه وإليه ذهب ابن السراج.

(٣) قوله: [أي: مَوْلَ] الغرض من هذا التفسير دفع اعتراض الفاضل الهندي من أن المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو الظرف، وحاصل الدفع أن التقدير هنا بمعنى التأويل لا بمعنى التقدير في الكلام فمعناه أن الظرف مؤول بجملة.

(٤) قوله: [يَخْدُمُ الْفَعْلَ فِي] من الأفعال العامة كالكتور والحصول والثبوت والوجود، ولا يجوز إظهار ذلك الفعل العام لقيام القرينة على تعينه وسد الظرف مسدة، وقد يكون الفعل المقدر من الأفعال الخاصة إذا انساق الذهن إليه بحسب المقام.

(٥) قوله: [وَجْهُ الْأَكْثَرُ] أي: حجة البصريين ودليلهم على كون الظرف مؤولاً بجملة بتقدير الفعل أن الظرف الخ.

الإفراد، ثم إنّ الأصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره^(١)، لكنه قد يجب لعارض كما أشار إليه قوله (إذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام) أي: على معنى وجوب له صدر الكلام كالاستفهام^(٢)، فإنه يجب حينئذ تقديمها حفظاً لصادراته (مثل «من أبوك») فإنَّ «من» مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام؛ فإنَّ معناه «أهذا أبوك أم ذاك» و«أبوك» خبره وهذا مذهب سيبويه، وذهب بعض النحاة^(٣) إلى أنَّ «أبوك» مبتدأ لكونه معرفة و«من» خبره الواجب تقديمها على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام (أو كان) أي: المبتدأ والخبر (معروضين) متساوين في التعريف أو غير متساوين^(٤).

(١) قوله: [وجاز تأخيره] للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم أوسع اللغات.

قوله: «لكنه قد يجب الح» اعلم أنَّ الأحكام الخمسة من الوجوب والحرمة والكرامة والندب والإباحة كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل أو الكف أو رجحان أحدهما أو تساويهما كذلك تكون في النحو وغيره إلا أنهم يغرسون عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالألوان وعن الإباحة بمحوار الأمرين.

(٢) قوله: [كالاستفهام] وغيره من القسم والتمني والترجح وضمير الشأن ولم الابتداء والشرط، وبالجملة ما يغير أصل الكلام ويجعله نوعاً آخر، ثم اعلم أنَّ ما يقتضي صدر الكلام يكتفي أن يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركيبي تلك الجملة.

(٣) قوله: [وذهب بعض النحاة] بل غير سيبويه على ما صرَّح في الرضي، وفي تمثيل المص لتقديم المبتدأ بـ«من أبوك» إشارة إلى أنَّ المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه.

(٤) قوله: [مسارين في التعريف أو غير مسارين] كقوله ع: «أنا أبو النجم وشاعري شعري»، واعلم أنَّ مراتب التعريف عند سيبويه هكذا: المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارات ثم المعروف باللام والموصولات وعلى الجمهور.

ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً^(١) نحو «زيد المنطلق»

(أو) كانا (مساوين) في أصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل «غلامُ

رجلٍ صالحٍ خيرٌ منك» لوجب تقاديمه أيضاً^(٢) (مثل «أفضل منك أفضل

مني») دفعاً للاشتباه (أو كان الخبر فعلاً له) أي: للمبتدأ^(٣)، احتراز عما

لا يكون فعلاً له كما في قولك «زيد قام أبوه» فإنه لا يجب فيه تقديم

المبتدأ لجواز «قام أبوه زيد» لعدم الالتباس (مثل «زيد قام» وجب

تقديمه) أي: تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور أمّا في الصور

الأول^(٤) فلما ذكرنا، وأمّا في الصورة الأخيرة فلئلاً يتبس المبتدأ بالفاعل

إذا كان الفعل مفرداً مثل «زيد قام» فإنه إذا قيل «قام زيد» التبس المبتدأ

بالفاعل، أو بالبدل عن الفاعل^(٥) إذا كان مثنى أو مجموعاً فإنه إذا قيل

(١) قوله: [ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً] إذ لو وجد القرينة الدالة على المراد لم يجب التقديم نحو «أبو حنيفة أبو يوسف» إذ المقصود تشبيه الثاني بالأول، ومنه «لعام الأفاعي القاتلات لعابه» إذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح باسم الأفاعي في حق الأعداء، وتحو «بنوتا بنو أبنائنا».

(٢) قوله: [وجب تقاديمه أيضاً] أي: وإن وجد في المبتدأ تخصيص من وجهين بالإضافة ووصف المضاف إليه، وفي الخبر من وجه باعتبار المتعلق.

(٣) قوله: [أي: للمبتدأ] بأن يكون الضمير المعرف من الخبر راجعاً إلى المبتدأ كما في «زيد قام».

(٤) قوله: [أي في الصور الأول] أي: أمّا وجوب تقديم المبتدأ في الصور الثلاث الأولى فلما ذكرناه من حفظ الصدارة ودفع الاشتباه، فالمراد بالصورة الأخيرة ما كان الخبر فيه فعلاً للمبتدأ.

(٥) قوله: [أو بالبدل عن الفاعل] عطف على قوله: «بالفاعل» في قوله: «فلئلاً يتبس المبتدأ بالفاعل».

قوله: «أو بالفاعل على هذا التقدير أيضاً» عطف على قوله: «بالبدل» في قوله: «أو بالبدل عن الفاعل».

في مثل «الزيidan قاما» و«الزيidون قاموا»: «قاما الزيidan» و«قاموا الزيidون»^(١)
 يحتمل أن يكون «الزيidan» و«الزيidون» بدلاً عن الفاعل فالتبس المبتدأ
 به، أو بالفاعل على هذا التقدير أيضاً على قول من يجوز كون الألف
أي قاما الزيidan الخ
٢ عطف على قوله بالفاعل
 والواو حرف دالاً على تشبيه الفاعل وجمعه كالتاء في «ضربت هند»^(٣)
(إذا تضمن الخبر المفرد) أي: الذي ليس بجملة صورة^(٤) سواء كان
 بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة (ما له صدر الكلام) أي: معنى وجب
 له^(٥) صدر الكلام كالاستفهام (مثل «أين زيد») فـ«زيد» مبتدأ^(٦) و«أين»
 اسم متضمن للاستفهام خبره، وهو ظرف فإنْ قدر بفعل كان الخبر جملة
 حقيقة مفرداً صورة وإن قدر باسم الفاعل كان الخبر مفرداً صورة

(١) قوله: [كالتاء في «ضربت هند»] فإنها حرف ولكنها تدلّ على تأنيث الفاعل.

(٢) قوله: [أي: الذي ليس بجملة صورة] غرضه من هذا التفسير الإشارة إلى دفع ما أورد من أنَّ الخبر في «أين زيد» جملة لأنَّه ظرف وما وقع ظرفاً فالآخر على أنه مقدَّر بجملة فكيف يصحُّ عده من الخبر المفرد، وحاصل الدفع أنَّ المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة و«أين» ليس بجملة صورة فهو داخل في المفرد.

(٣) قوله: [أي: معنى وجب له الخ] إشارة إلى أنَّ «ما» نكرة بمعنى «معنى» والجملة التي بعده صفة له. قوله: «كالاستفهام» مثال معنى وجب له صدر الكلام، وكالنفي نحو «ما قائم زيد» فإنه يجب تقديم الخبر فيه لتضمنه النفي.

(٤) قوله: [فـ«زيد» مبتدأ الخ] أي: عند البصرين لعدم اعتماد الظرف على أحد الأمور الستة وعند الكوفيين فاعل الظرف لعدم اشتراطهم ذلك في عمل الظرف، فعند البصرية لفظ «أين» خبر قدم على المبتدأ وجوياً للمحافظة على صدارة الاستفهام، ولا يخفى ما في قوله: «وعلى التقديرتين» من لطافة فإنَّ ذلك الخيار في أن تحمل التقديرتين على تقديري الفعل واسم الفاعل في الكلام أو تحمل على المذهبين.

وَحْقِيقَةٌ وَعَلَى التَّقْدِيرِيْنَ لَيْسَ بِجَمْلَةٍ صُورَةٌ، وَاحْتَرِزْ بِهِ عَنْ نَحْوٍ^(١) «زَيْدٌ أَبْوَهُ» إِذْ لَا يَبْطِلُ بِتَأْخِيرِهِ صِدَارَةً مَا لَهُ صَدْرٌ الْكَلَامُ لِتَصْدِرَهُ فِي جَمْلَتِهِ^(٢) (أَوْ كَانَ) الْخَبَرُ بِتَقْدِيمِهِ (مَصْحَحًا لَهُ) أَيْ: لِلْمُبْتَدَأِ^(٣) مِنْ حِيثِ إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ فَبِتَقْدِيمِهِ يَصْحُّ وَقُوَّتْ مُبْتَدَأً (مُثْلُ «فِي الدَّارِ رَجُلٌ») فَإِنَّ «فِي الدَّارِ» خَبَرٌ تَحْصِصُ الْمُبْتَدَأَ بِتَقْدِيمِهِ كَمَا عَرَفْتَ فَلَوْ أَخْرَجْ بَقِيَ الْمُبْتَدَأَ نَكْرَةً غَيْرَ مُخْصَّصَةً (أَوْ) كَانَ (الْمُتَعَلِّقُ) بِكَسْرِ الْلَّامِ أَيْ: كَانَ لِمُتَعَلِّقٍ الْخَبَرُ التَّابِعُ لَهُ^(٤) بِتَبَعِيَّةٍ يَمْتَنِعُ مَعَهَا تَقْدِيمِهِ عَلَى الْخَبَرِ، فَلَا يَرْدُ نَحْوَ «عَلَى اللَّهِ عَبْدُهُ مُتَوَكِّلٌ» (ضَمِيرٌ) كَائِنٌ (فِي) جَانِبِ (الْمُبْتَدَأِ) رَاجِعٌ إِلَى ذَلِكَ

(١) قَوْلُهُ: [وَاحْتَرِزْ بِهِ عَنْ نَحْوِ الْخِ] أَيْ: احْتَرِزْ الْمَصْدَرُ بِقِيدِ الْمَفْرَدِ عَنِ الْخَبَرِ الْجَمْلَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمَا لَهُ صَدْرٌ الْكَلَامُ نَحْوَ «زَيْدٌ أَبْوَهُ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُبُ تَقْدِيمِهِ إِذْ لَا يَبْطِلُ الْخِ.

(٢) قَوْلُهُ: [لِصَدْرِهِ فِي جَمْلَةٍ] أَيْ: لِوَقْعِهِ فِي صَدْرِ جَمْلَتِهِ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ مَا يَجُبُ لَهُ الصَّدْرُ يَكْفِي فِيهِ أَنْ يَقْعُ صَدْرَ جَمْلَةِ مِنَ الْجُمْلَةِ.

(٣) قَوْلُهُ: [أَيْ: لِلْمُبْتَدَأِ] إِشَارَةٌ إِلَى مَرْجِعِ الضَّمِيرِ الْمُحْرُورِ، وَالْمَرَادُ بِكُونِ الْخَبَرِ بِتَقْدِيمِهِ مَصْحَحًا لِلْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ بِسَبِيلِ تَقْدِيمِهِ جَاعِلًا لِلْمُبْتَدَأَ مُبْتَدَأً صَحِيحًا. قَوْلُهُ: «مِنْ حِيثِ إِنَّهُ مُبْتَدَأً» أَيْ: لَا مِنْ حِيثِ ذَاهِهِ فَإِنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ لَا دَخْلَ لَهُ فِي ذَاهِهِ الْمُبْتَدَأِ أَعْنَى: كُونَهُ اسْمًا مُحَرَّدًا عَنِ الْعَوْاْمِلِ الْلُّفْظِيَّةِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ بِلَمْ يَكُنْ مِنْ حِيثِ وَصْفِ كُونَهُ مُبْتَدَأً فَإِنَّكَ لَوْ قَلْتَ: «رَجُلٌ فِي الدَّارِ» لَصَدَقَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ إِلَّا أَنَّ شَرْطَ كُونَهُ مُبْتَدَأً وَهُوَ التَّحْصِيصُ مُفْقُودٌ فَالتَّقْدِيمُ مَصْحَحٌ لِلْوَصْفِ لَا لِلذَّاتِ.

(٤) قَوْلُهُ: [كَانَ لِمُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ التَّابِعِ لَهُ الْخِ] «الْخَبَرُ التَّابِعُ» صِفَةٌ «مُتَعَلِّقٌ» وَقَوْلُهُ: «لَهُ» مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَضَمِيرُهُ رَاجِعٌ إِلَى «الْخَبَرِ». قَوْلُهُ: «بِتَبَعِيَّةٍ يَمْتَنِعُ» مُتَعَلِّقٌ بِ«الْخَبَرِ»، وَضَمِيرُ «مَعَهَا» رَاجِعٌ إِلَى «تَبَعِيَّةٍ»، وَضَمِيرُ «تَقْدِيمِهِ» رَاجِعٌ إِلَى «الْخَبَرِ»، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الظَّرْفِ الْمُسْتَفْرِئِ؛ فَإِنَّ الظَّرْفَ الْمُلْغَى يَحُوزُ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْخَبَرِ الْعَالَمِيِّ فِيهِ فَلَا يَجُبُ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ فِي نَحْوِ «عَلَى اللَّهِ عَبْدُهُ مُتَوَكِّلٌ».

المتعلق؛ إذ لو أخر لزム الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى (مثل «على الخبر» التمرة مثلها زبداً) قوله «مثلها» أي: مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير أي في قوله «مثلها». لمتعلق الخبر وهو التمرة لأن الخبر هو قوله «على التمرة» و«التمرة» متعلق به مثل تعلق الجزء بالكلّ (أو) كان الخبر (خبراً عن «أنَّ») المفتوحة الواقعـة مع اسمها وخبرها^(١) المسؤول بالمفرد مبتدأ؛ إذ في تأثيره خوف لبس «أنَّ» المفتوحة^(٢) بالكسرة في التلفظ لإمكان الذهول عن الفتحة لخفائها أو في الكتابة (مثل «عندك أنك قائم»). وجـب تقديمـه أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا (وقد يتعدد الخبر) من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعداً، وذلك التعدد إما بحسب اللـفـظ والـمعـنى جـمـيـعاً ويـسـتـعـمل ذلك على وجهـين: بالـعـطـفـ مثل «زيد عـالـمـ وـعـاقـلـ» وبـغـيرـ العـطـفـ (مثل «زيد عـالـمـ عـاقـلـ») وإما بـحـسـبـ اللـفـظـ فقطـ نحوـ «هـذـاـ حـلـوـ حـامـضـ».....

(١) قوله: [الواقعـةـ معـ اسمـهاـ وـخـبـرـهاـ الخـ] إشارة إلى المسماحة في عبارة المصـ فإنَّ «أنَّ» المفتوحة لا تقع مبتدأ إلا بتـأـوـيلـهاـ معـ اسمـهاـ وـخـبـرـهاـ بالـمـفـردـ وـظـاهـرـ العـبـارـةـ أنهاـ تكونـ مـبـتـدـأـ بـدونـ التـأـوـيلـ، فالمرادـ أنـ يكونـ الخبرـ خـبـراـ عـمـاـ يـتـرـكـبـ منـ «أنَّ» وـاسمـهاـ وـخـبـرـهاـ، أوـ أـرـادـ الكلـ بـذـكـرـ الجزـءـ مـحـاـزاـ.

(٢) قوله: [إـذـ فيـ تـأـخـرـةـ خـوـفـ لـبـسـ «ـأـنـ»ـ المـفـتوـحةـ الخـ] وإنـ وـجـدـ ماـ يـزـيلـ ذلكـ الخـوفـ سـوىـ التـقـديـمـ فلاـ يـجـبـ التـقـديـمـ نحوـ «ـلـوـلـاـ أـنـكـ حـقـيقـ بـإـلـهـانـ لـأـهـنـكـ»ـ فإنـ «ـلـوـلـاـ»ـ قـرـيـنةـ عـلـىـ الفـتـحـ لـمـاـ تـقـرـرـ مـنـ أنـ ماـ بـعـدـ «ـلـوـلـاـ»ـ مـنـ مواـضـعـ المـفـردـ وـلـاـ تـقـعـ الـكـسـرـةـ فـيـهـاـ، قولهـ: «ـإـمـكـانـ الـذـهـولـ»ـ أيـ: غـفلـةـ السـامـعـ.

فإنهما في الحقيقة خبر واحد^(١) أي: مزّ، وفي هذه الصورة ترك العطف أي صورة تعدد الفقط دون المعنى، كثيرون^{كثيراً} يرون أن أولى، ونظر بعض النحاة^(٢) إلى صورة التعدد وجوز العطف، ولا يبعد أن يقال: مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لأن التعدد بالعاطف لا خفاء فيه^(٣) لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما، وأيضاً المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا أورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف، ولو جعل التعدد أعم فالاقتصر عليه لذلك^(٤) (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو سببية الأول للثاني^(٥) أو للحكم به،

(١) قوله: [فإنهما في الحقيقة خبر واحد] لأن المقصود بهما إثبات كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة وهي المزّ لا إثبات أنفسهما، ومثله قولهم: «هذا أسود أبيض» أي: أبيض. قوله: «وفي هذه الصورة» أي: في صورة تعدد الخبر لفظاً فقط ترك العطف أولى لشدة الاتصال بينهما.

(٢) قوله: [ونظر بعض النحاة] وهو أبو علي الفارسي وتبعه الرضي.

(٣) قوله: [لأن التعدد بالعاطف لا خفاء فيه] أي: لا خفاء في جواز التعدد بالعاطف ففي تمثيل المص إظهار لما خفي وإعراض عما ظهر. قوله: «لا في الخبر ولا في المبتدأ الخ» تأكيد لقوله «لا خفاء فيه».

(٤) قوله: [الاقتصر عليه لذلك] أي: ولو جعلنا التعدد في عبارة المص أعم من أن يكون بعاطف أو لا فاقتصر المص على الخبر المتعدد بغير عاطف لما ذكر من أن التعدد بعاطف لا خفاء فيه.

(٥) قوله: [وهو سببة الأول للثاني] لو فسر معنى الشرط بنزول الثاني للأول لم يرد نحو قوله تعالى: «وَمَا يَكُمْ مِنْ نَعْمَةٍ فِيمَنِ اللَّهُ» [الحل: ٥٣] فإن صدور النعمة من الله سبحانه لازم للصوقة بنا، لكن الشارح فسره بسببية الأول للثاني لموافقة كلام المتن في بحث كلام المحاجزة حيث قال: «وكلم المحاجزة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسبيّة الثاني»، ودفع الإيراد بزيادة قوله: «أو للحكم به» وحاصل الدفع أن الأول أي: لصوق النعمة بنا وإن لم يكن سبباً للثاني أي: لصدورها من الله تعالى لكنه سبب للحكم بكونه من الله عزّ وجلّ.

فلا يرد عليه^(١) نحو «وَمَا يُكْمِنُ نِعْمَةً فَمِنَ اللَّهِ» [النحل: ٥٣] فيشبه المبتدأ الشرط^(٢) في سبيته للخبر كسببية الشرط للجزاء (فيصح دخول الفاء في الخبر) ويصح عدم دخوله فيه^(٣) نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط، وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه، وأما إذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه (وذلك) المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما (الاسم الموصول بفعل أو ظرف) أي: الذي جعلت صلته جملة فعلية أو ظرفية^(٤) مؤولة بجملة فعلية هاهنا بالاتفاق، وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا م المؤولا بالفعل؛ ليتأكد مشابهته الشرط لأن الشرط لا يكون إلا فعلا، وفي حكم الاسم أي المبتدأ.

(١) قوله: [فلا يرد عليه الخ] أي: لا يرد على هذا الأصل أن كون النعمة ملتصقة بنا ليس سببا لكونها من الله تعالى بل الأمر على العكس؛ فإن صدورها من الله تعالى سبب لاتصالها بنا، وقد مرّ حاصل الدفع.

(٢) قوله: [فيشبه المبتدأ الشرط] أي: إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط فيشبه المبتدأ الشرط والخبر الجزاء، ففي العبارة اكتفاء.

(٣) قوله: [ويصح عدم دخوله فيه] إشارة إلى أن الصحة في المتن بمعنى الإمكان الخاص. قوله: «نظرا إلى مجرد الخ» تعليل لصحة الدخول وعدمه أي: إنما حاز الوجهان باعتبار النظر إلى مجرد التضمن المذكور من دون النظر إلى قصد الدلالة على معنى الشرط وعدم القصد؛ فإن دخول الفاء عند قصد الدلالة واجب وعند عدمه ممتنع.

(٤) قوله: [أي: الذي جعلت صلته جملة فعلية أو ظرفية] أشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالفعل والظرف الجملة الفعلية والجملة الظرفية من قبيل ذكر الجزء وإبرادة الكل. قوله: «ههنا بالاتفاق» أي: في مقام جعل الظرف صلة باتفاق الفريقيين من البصريين والковفيين بخلاف مقام جعله خبرا.

الموصول المذكور الاسم الموصوف به^(١) (أو **النكرة الموصوفة بهما**)

أي: بأحدهما^(٢)، وفي حكمها الاسم المضاف إليها (مثل «الذي يأتيني» أي الفعل أو الظرف.

هذا مثال للاسم الموصول بفعل (أو) الذي (في الدار) هذا مثال للاسم الموصول بظرف (فله درهم) وأمّا مثال الاسم الموصوف بالاسم

الموصول المذكور فقوله تعالى «قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْرُّقُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيْكُمْ» [الجمعة:٨] (و) مثل («كلّ رجل يأتيني») هذا مثال للاسم

الموصوف ب فعل (أو) كلّ رجل (في الدار) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (فله درهم) وأمّا مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة

بأحدهما فقولك «كلّ غلام رجل يأتيني»^(٣) أو في الدار فله درهم أي الفعل أو الظرف.

(و«ليت» و«لعل») من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره (مانعان) عن دخوله عليه؛ لأن صحة

(١) قوله: [الاسم الموصوف به] لأنّ الاسم الموصول المذكور والاسم الموصوف به في حكم لفظ واحد لاتحادهما في الصدق، وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم المضاف إليه لكون المضاف إليه من تامة المضاف.

(٢) قوله: [أي: باحليهما] لما كان مطابقة العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه مفروضة إلى ما يقصده المتكلم من إفراد وثنية وكان المقصود هنا الإفراد كما يدلّ عليه قوله: «كلّ رجل يأتيني أو في الدار الخ» فلم يصح ثنية الضمير وأشار إلى توجيهه بأنه على حذف المضاف.

(٣) قوله: [فقولك «كلّ غلام رجل يأتيني الخ»] ونحو قوله عليه الصلة والسلام: «ألا إنّ كلّ دم ومال ومؤثره كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين».

دخوله عليه إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء و«ليت» و«لعل» تزيلان تلك المشابهة؛ لأنهما تُخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنسانية والشرط والجزاء من قبيل الأخبار^(١)، وذلك المنع إنما هو أي من دخول الفاء عليه.
(بالاتفاق) من النحاة فلا يقال «ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم»، فإنْ قيل: باب «كان»^(٢) وباب «علمت» أيضاً مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص «ليت» و«لعل»، قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص^(٣)
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها (والحق بعضهم) قيل: هو سبويه^(٤)

(١) قوله: **[والشرط والجزاء من قبيل الأخبار]** أي: الجملة الشرطية لا تكون إلا حبرية فلا يرد أنَّ الجزاء قد يكون إنشاء.

(٢) قوله: **[فإنْ قيل: باب «كان» الخ]** نقض إجمالي وحاصله أنَّ جميع التوسيع سوى «إن» و«أن» و«لكن» مانع بالاتفاق فما وجه تخصيص «ليت» و«لعل»، وحاصل الجواب أنه خصصهما بهذا الحكم من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً يعني: أنَّ الحصر المستفاد من التخصيص بالذكر حصر إضافي بالنسبة إلى ما عداهما من الحروف المشبهة لا حقيقي بالنسبة إلى جميع ما عداهما حتى يبطل الحصر بباب «كان» و«علمت».

(٣) قوله: **[ووجه ذلك التخصيص]** أي: وجه تخصيص «ليت» و«لعل» ببيان الاتفاق بالنظر إلى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير «ليت» و«لعل» ولو لم يذكر قوله: «بالاتفاق» لم يعلم أنَّ في بقية الحروف المشبهة خلافاً.

(٤) قوله: **[قيل: هو سبويه]** قائل القيل عبد القاهرة، أو هو الأخفش على ما ذكره أبو البقاء وابن يعيش، واحتجَّ هذا البعض على الحقائق «إن» المكسورة بـ«ليت» و«لعل» في المنع بأن صداررة الشرط قد بطلت بدخولها فكان تضمن المبتدأ لمعنى الشرط ضعيفاً.

(إن) المكسورة (**بِهِما**) أي: بـ«ليت» وـ«لعل» في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصح أنها لا تمنع عنه لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإنسانية يؤيده قوله تعالى: ^(١) «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا تُوَا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ» [آل عمران: ٩١]، فإن قيل قد الحق بعضهم ^(٢) «أن» المفتوحة وـ«لكن» بـ«ليت» وـ«لعل» فما وجه تخصيص «إن» المكسورة باللحاق، قيل: بعضهم الذي الحق «إن» بهما هو سببويه فاعتدا بقوله وذكره ^(٣) ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء، فما يدل على عدم منع «إن» المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق، وما يدل على عدم منع «أن» المفتوحة وـ«لكن» عن دخول الفاء قوله تعالى: **«وَاعْلَمُوا إِنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسَهُ»** [الأనفال: ٤١] وقول الشاعر شعر:

(١) قوله: [يؤيده قوله تعالى: الخ] أي: يؤيد عدم منع «إن» عن دخول الفاء في الخبر قوله تعالى: الخ وإنما قال: «يؤيد» لاحتمال أن لا تكون الفاء جزائية بل زائدة.

(٢) قوله: [فإن قيل قد الحق بعضهم] وهو ابن مالك الإمام في العربية واللغة، أخذ عنه الإمام النووي.

(٣) قوله: [فاعتدا بقوله وذكره] أي: اعتبر قول سببويه لأن الإمام في الفتن. قوله: «ما سبق» أي: من قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا تُوَا» الآية، وأعلم أن دخول الفاء في خبر «كان» أيضا اختلافاً وال الصحيح الجواز ولم يذكروا على هذا الجواز دليلا نقليا فلعل الدليل عليه مجيء «كان» للتحقيق في بعض الأوقات مثل «إن» كما في قوله ع: «كان الأرض ليس بها هشام» أي: لأن الأرض الخ.

فوالله ما فارقتم^(١) قاليا لكم ÷ ولكن ما يُقضى فسوف يكون

(وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة) لفظية أو عقلية (جوازاً) أي: حذفًا جائزًا لا واجباً، وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع نحو «الحمد لله أهل الحمد» أي: هو أهل الحمد، وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في أي الخبر.

الأصل^(٢) صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو غير ذلك فلو ظهر المبتدأ عن النعت.

لم يتبيّن ذلك، ويجب حذفه أيضًا عند من قال^(٣) في «نعم الرجل زيد»: أي حذف المبتدأ.

إن تقديره «هو زيد» (كقول المستهل^(٤)) أي: المبتدأ المحذوف جوازاً

مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصّر للهلال الرافع صوته

عند إبصاره («الهلال والله») أي: «هذا الهلال والله» بالقرينة الحالية^(٥) أي إبصار الهلال.

(١) قوله: [فوالله ما فارقتم الخ] الواو للقسم و«ما فارقتم» جوابه وقد يؤتى في جواب القسم بـ«ما» النافية كقوله تعالى: «ما وَدَعَكَ رَبِّكَ وَمَا قَلَّ» [الضحى: ٢]، و«قاليا» حال من فاعل «فارقت» من الفعل يعني البعض والعدوة ومنه في الآية، والشاهد أنَّ كلمة «لكن» لم تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ.

(٢) قوله: [لِيَلْمَعَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ الْخ] حاصله أنَّ «أهل الحمد» مثلاً كان مجروراً صفةً لما قبله فغير إعرابه قصداً للمبالغة في المدح؛ وذلك لأنَّ في الافتتان وتغيير الإعراب المأثور زيادة تبيه وإيقاظ للسامع للإلاعنة إليه ولو ذكر هذا المبتدأ لم يتبيّن أنه كان في الأصل وصفاته غير.

(٣) قوله: [عَدَ مِنْ قَالَ الْخ] وهو بعض الكوفيين. قوله: «إنَّ تقديره: هو زيد» أي: فحذف للعلم به وسد غيره مسده لذكره في السؤال المقدر كأنه لما قال: «نعم الرجل» قيل له: «من هو» فقال: «زيد».

(٤) قوله: [أَيْ: الْمَبْتَدَأُ الْمَحْذُوفُ جَوَازًا الْخ] غرضه من هذا التفسير تعين الممثل له والمثال فأشار إلى أنَّ الممثل له هو المبتدأ المحذوف جوازاً والمثال هو المبتدأ المحذوف في قول المستهل لا نفس لفظ «قول المستهل» كما يتوهّم من ظاهر دخول الكاف عليه. قوله: «المبصّر للهلال» صفة كاشفة للمستهل.

(٥) قوله: [بِالْقَرِينَةِ الْحَالِيَّةِ] أي: حذف منه المبتدأ لوجود القرينة الحالية وهي حالة كون القائل مبصرًا للهلال.

وليس من باب حذف الخبر^(١) بتقدير «الهلال هذا»؛ لأنّ مقصود المستهلّ تعينُ شيء بالإشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جرياً على عادة المستهلين غالباً ولثلاً يتوهّم نصب «الهلال»^(٢) عند الوقف (و) قد يحذف (الخبر جوازاً) أي: حذفاً جائزًا لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه^(٣) (مثل) الخبر المذوف جوازاً في قولك («خرجت فإذا السبع») فإنّ تقاديره على المذهب الصحيح^(٤) كما نصّ عليه صاحب اللباب: «خرجت فإذا السبع واقف» على أن يكون «إذا»^(٥) ظرف زمان للخبر المذوف من غير ساد

(١) قوله: [وليس من باب حذف الخبر الخ] ردّ لما يقال من أنه لما لا يجوز أن يكون «الهلال» مبتدأ والمحنوف حبراً عنه. قوله: «لأنّ مقصود الخبر» يعني: أنّ مقصود المستهلّ تعين ذلك الشيء المرئي بالإشارة والحكم عليه بكونه هلالاً وليس المقصود أنّ الهلال المعروف هو هذا.

(٢) قوله: [ولثلاً يتوهّم نصب «الهلال»] أي: بتقدير «رأيت» أو «أرى».

(٣) قوله: [من غير إقامة شيء مقامه] إنما قال ذلك لأنّه إنْ أقيمت شيء مقامه وجوب الحذف كما فيما سيجيء.

(٤) قوله: [على المذهب الصحيح] إنما قيد به؛ لأنّ فيه مذاهب أخرى غير صحيحة فقيل: إنّ «إذا» ظرف مكان خبر عن «السبعين» أي: فبالمكان السبع، ولا يكون «إذا» على هذا القول مضافاً إلى الجملة الاسمية المحنوفة الخبر؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا «حيث»، وقيل: إنه ظرف زمان خبر عمّا بعده بتقدير مضاف أي: في وقت خروجي حصول السبع، وإنما قدر المضاف لأن الزمان لا يقع خبراً عن الجهة، وقيل: إنه ظرف زمان مضاف إلى ما بعده وعامله مذوف أي: فجاجات وقت وجود السبع.

(٥) قوله: [على أن يكون «إذا» الخ] أي: هذا التقدير مبني على أن يكون «إذا» بمعنى الوقت. قوله: «من غير ساد مسدة» إذ لو سدّ مسدة شيء لكان الحذف واجباً فإنّ الحذف الواجب قياساً ما كان معه قرينة مع سدّ شيء مسدة.

مسدّه أي: ففي وقت خروجي السبع واقف (و) قد يحذف الخبر لقيام أي مسدّ الخبر.

قرينة (وجوباً) أي: حذفاً واجباً (فيما التزم) أي: في التركيب الذي

التزم^(١) (في موضعه) أي: في موضع الخبر (غيره) أي: غير الخبر، وذلك أي حذف الخبر وجوباً ما

في أربعة أبواب^(٢) على ما ذكره المصنف أولها: المبتدأ الذي بعد «لولا»

(مثل: «لولا زيد لكان كذا») أي: لولا زيد موجود؛ لأن «لولا» لامتناع

الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب

«لولا» فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا إذا كان^(٣) الخبر أي حذف الخبر.

عامماً، وأماماً إذا كان الخبر خاصاً فلا يجب حذفه^(٤) كما في قوله:

وَلَوْلَا الشِّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِيْ ۖ ۖ لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَيْسَ
أَيْ يَعْبُدُ. اسم تفضيل من الشعر.

(١) قوله: [أي: في التركيب الذي التزم] إشارة إلى أنَّ كلمة «ما» موصولة وموصوفها التركيب، ولذلك أنَّ تجعلها مصدرية أي: «في وقت التزام غيره في موضع الخبر» وعلى هذا لا حاجة إلى تقدير العائد بخلاف الوجه الأول؛ إذ التقدير حينئذ: «في التركيب الذي التزم في موضع الخبر منه أي: من ذلك التركيب غيره».

(٢) قوله: [ذلك في أربعة أبواب] أي: الحذف المذكور في أربعة أنواع من التراكيب. قوله: «أولها المبتدأ الخ» أي: أول الأبواب الأربع: باب المبتدأ الذي وقع بعد «لولا» الامتناعية؛ فإنَّ خبره يجب حذفه إذا كان عاماً لدلالة «لولا» عليه والتزام جوابها في موضع الخبر كما ذكر الشارح.

(٣) قوله: [هذا إذا كان الخ] أي: وجوب حذف الخبر في باب المبتدأ الذي وقع بعد «لولا» إذا كان الخبر.

(٤) قوله: [فلا يجب حذفه] لعدم دلالة «لولا» على الخبر الخاص نحو قوله: ع «لولا الشعر يزري»، ونحو قوله عليه الصلة والسلام: «لولا قومك حديث عهد بالجهالية لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين» أي: لبنيتها على قواعد إبراهيم عليه السلام، نعم! لو دلَّ على الخبر الخاص بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب نحو قوله تعالى: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ» [سما: ٣١] أي: لولا أنتم أغويتمونا الخ.

هذا^(١) على مذهب البصريين، وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل أي بعد لولا.
 لفعل مقدر أي: لولا وجد زيد، وقال الفراء «لولا» هي الرافعة للاسم الذي بعدها، وثانيها: كلّ مبتدأ كان مصدرًا صورة^(٢) أو بتأويله منسوباً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما وبعده حال، أو كان اسم تفضيل مضافاً إلى ذلك المصدر وذلك مثل «ذهابي راجلا»^(٣) و«ضرب زيد قائماً» إذا كان «زيد» مفعولاً به (و) مثل («ضربي زيداً قائماً») أو «قائمين»^(٤) و«أن ضربت زيداً قائماً» و«أكثر شرببي السويق ملتوتاً» أي محلوظاً.
وأخطب ما يكون الأمير قائماً»،.....

(١) قوله: [هذا] أي: كونُ ما بعد «لولا» مرفوعاً على الابتداء ووجوب حذف خبره.

(٢) قوله: [كان مصدرًا صورة] أي: صريحاً لا تأويلاً بقرينة مقابلة قوله: «أو بتأويله» فليس المراد بالصورة ما يقابل الحقيقة. قوله: «وبعده حال» أي: بعد الفاعل أو المفعول أو كليهما حال مفردةً كانت أو جملة. قوله: «أو كان اسم تفضيل» عطف على قوله: «كان مصدرًا» أي: أو كان المبتدأ اسم تفضيل حال كونه مضافاً إلى ذلك المصدر أي: المصدر الصريح أو المؤول المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما لأنَّ لاسم التفضيل حكمَ ما أضيف إليه.

(٣) قوله: [مثل «ذهبني راجلاً»] مثال المبتدأ الذي هو مصدر صريح منسوب إلى فاعله وبعده حال أي: ذهابي حاصل إذا كتبت راجلاً. قوله: «ضرب زيد قائماً» مثال المنسوب إلى المفعول ولذا قيده بقوله «إذا كان المع».

(٤) قوله: [أو قائمين] مثال المتن كان يحتمل الحال عن الفاعل أو المفعول فزاد قوله: «أو قائمين» ليكون مثلاً للحال عن كليهما أيضاً. قوله: «أن ضربت زيداً قائماً» مثال المبتدأ الذي هو مصدر تأويلي منسوب إلى الفاعل أي: ضربني زيداً قائماً. قوله: «أكثر شرببي السويق ملتوتاً» أي: محلوظاً بالماء، مثال المبتدأ الذي هو اسم تفضيل مضاف إلى المصدر الصريح المنسوب إلى الفاعل. قوله: «أخطب ما يكون الأمير قائماً» مثال اسم تفضيل مضاف إلى مصدر تأويلي أي: «أخطب كون الأمير قائماً».

فذهب البصريون إلى أن تقديره^(١) «ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما» فحذف «حاصل» كما يحذف متعلقات الظروف نحو «زيد عندك» فبقي «إذا كان قائما»، ثم حذف «إذا» مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقاما الخبر^(٢)، قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة^(٣) والذي يظهر لي^(٤) أن تقديره بنحو «ضربي زيدا يلبسه قائما» إذا أردت الحال عن المفعول، و«ضربي زيدا يلابسني قائما» إذا كانت عن الفاعل أولى، ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي «ضربي زيدا يلبس قائما» ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول «الذي ضربت قائما زيد» أي: ضربته، ثم حذف

(١) قوله: [فذهب البصريون إلى أن تقديره] أي: تقدير المثال المذكور في المتن. قوله: «إذا كان قائما» أي: إذا ثبت زيد حال كونه قائما.

(٢) قوله: [فيكون الحال قائما مقاما الخبر] أي: فوجد شرط وجوب الحذف وهو إقامة الغير مقاما الخبر. قوله: «هذا ما قيل فيه» أي: هذا التقدير ما قاله البصريون في هذا التركيب.

(٣) قوله: [و فيه تكلفات كثيرة] وهي حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان، والعدول عن ظاهر معنى «كان» الناقصة إلى معنى «كان» التامة لأن قولهم: «حاصل إذا كان قائما» ظاهر في معنى الناقصة، وقيام الحال مقاما الظرف.

(٤) قوله: [والذي يظهر لي الخ] من كلام الرضي أي: الوجه الذي يظهر لي في تقدير هذا التركيب الخ. قوله: «ثم نقول الخ» هذا أيضا من كلامه. قوله: «ثم حذف يلبس الخ» عطف على قوله: «حذف المفعول»، قوله: «ويجوز حذف الخ» جملة معترضة بين المعطوفين.

«يلبس» الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه^(١) كما

تقول «راشداً مهدياً» أي: سر راشداً مهدياً، فعلى هذا يكونون مستريحين من

أمير من سار يسير.

أي كون التقدير هكذا.

تلك التكلفات البعيدة، وقال الكوفيون تقديره «ضربي زيداً قائماً حاصل»

يجعل «قائماً» من متعلقات المبتدأ، فيلزمهم^(٢) حذف الخبر من غير سد شيء

مسدنه وتقيد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال^(٣)، وذهب الأخفش

إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف إلى صاحب الحال

أي: «ضربي زيداً ضربه قائماً»^(٤)، وذهب بعضهم إلى أن هذا المبتدأ لا خبر

له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى: «ما أضرب زيداً إلا قائماً»^(٥)، وثالثها: كل

أي الأبواب الأربع.

(١) قوله: [وَقَامَ الْحَالُ مَقَامَهُ] أي: مقام الخبر العامل في الحال، وقيام الحال مقامه ليس كقيام الحال مقام الطرف في التكليف؛ لأنه أكثر وقوعاً بخلاف الأول فإنه لم يرد في غير هذا المحل فليكون تكليفاً.

(٢) قوله: [فِيلْمِهِ الْخُ] أي: فيلزم الكوفيين حذف الخبر وحوباً من غير سد شيء مسدنه لأن الحال في تقديرهم متقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح أن يقوم مقامه؛ إذ لا يجوز نية المتقدم عن المتأخر.

قوله: «وتقييد المبتدأ الخ» عطف على قوله: «حذف الخبر الخ».

(٣) قوله: [الْمَقْصُودُ عَوْمَمُهُ بَدْلِيلُ الْاسْتِعْمَالِ] وذلك لأنّ اسم الجنس المعرف باللام أو بالإضافة إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصّصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق دفعاً للترجيح بلا مرجح، فمعنى «ضربي زيداً قائماً» أنّ جميع أفراد الضرب الواقع من المتكلّم على زيد حاصل قائماً.

(٤) قوله: [أي: «ضربي زيداً ضربه قائماً»] يرد عليه أنه يلزم حذف المصدر مع بقاء معهوله وذلك ممتنع عندهم؛ لأنّه في قوّة «أنّ» الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته، وأنّ الحال لا يدلّ على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة، ولكن لا يلزم ما لزم الكوفيين من المحذور أعني: حذف الخبر بلا سد شيء مسدنه وتقيد المبتدأ.

(٥) قوله: [إذ المعنى: «ما أضرب زيداً إلا قائماً»] لا يخفى أنّ هذا المصدر إذا كان بمعنى الفعل كان

مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى «مع» (و) ذلك مثل (**كلّ رجل وضيّعته**) أي: «كلّ رجل مقرون مع ضيّعته»^(١)، فهذا الخبر واجب حذفه لأنّ^(٢) الواو يدلّ على الخبر الذي هو «مقرون» وأقيم المعطوف في موضعه، ورائعها: كلّ مبتدأ يكون مقسماً به وخبره القسم^(٣) (و) ذلك مثل (**لعمرك لأفعلنَّ كذا**) أي: لعمرك وبقاوتك قسم^(٤) أي: ما أقسم به، فلا شكّ أنّ «لعمرك» يدلّ على القسم المحذف وجواب القسم قائم مقامة أي الخبر.

معنى «ضربي زيداً قائماً»: أضرب زيداً قائماً، واستفاداة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة، وهذا البعض هو ابن درستويه.

(١) قوله: [أي: **كلّ رجل مقرون مع ضيّعته**] أعلم أنّ تقدير الخبر في مثل «كلّ رجل وضيّعته» مذهب البصريّة؛ وذلك لأنّ كون الواو بمعنى «مع» لا يخرجها عن العطف الأصليّ وبقاء العطف الأصليّ يمنع جعله حبراً لأنّ الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بدّ من تقدير الخبر، أمّا الكوفية فهذا الكلام تامّ عددهم لم يحذف منه الخبر بل الخبر هو «وضيّعته»؛ لأنّ الواو بمعنى «مع» ولو قيل: «كلّ رجل مع ضيّعته» لم يفتح إلى التقدير فكذا ههنا، ثمّ الضيّعة كتایة عن الحرفة والصنعة سميت ضيّعة لأنّها إذا تركت ضاعت.

(٢) قوله: [**لهذا الخبر واجب حذفه لأنّ الخ**] أي: لوجود كلاً شرطيًّا وحجب الحذف أعني: القرينة وقيام غيره مقامة، وفي هذا الكلام ردّ على الرضي فإنه جعل الحذف في مثله أغليّاً.

(٣) قوله: [**وخبره القسم**] أي: وخبره المحذف عبارة عن لفظ القسم نحو «لعمرك لأفعلنَّ كذا» أي: لعمرك قسمي الخ واعلم أنّ مثل هذا ليس بقسم حقيقة بل هو محمول على تأكيد مضمون الكلام جرياً على العادة، أو قسم على حذف المضاف أي: لواهب حياتك الخ، فلا يرد أنّ القسم بغير الله تعالى منهياً عنه.

(٤) قوله: [أي: **لعمرك وبقاوتك قسمي**] حزم كثير من النحو في مثله بأنّ المحذف هو الخبر وحوز ابن عصفور كونه مبتدأ بتقدير «أما قسمي عمرك». قوله: «وبقاوتك» عطف تفسير. قوله: «أي: ما أقسم به» إشارة إلى أنّ حمل القسم على العمر مجازي؛ لأنّ العمر ليس بقسم بل مُقسّم به.

فيجب حذفه^(١)، والعَمْرُ والعَمْرُ بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح لأن القِسْم موضع التخفيف لكثرة استعماله (خبر «إن» و«أخواتها») أي: من المرفوعات^(٢) خبر «إن» و«أخواتها» أي: أشباها من الحروف الخمس الباقية وهي «أن» وكأنَّ ولكنَّ ولیت ولعلَّ»، وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء^(٣) على المذهب الأصح؛ لأنها لما شابت الفعل المتعدّي كما يجيء عملت رفعاً ونصباً مثله (هو) أي: خبر هذه الحروف.
«إن» و«أخواتها» (المستند) إلى شيء آخر^(٤) (بعد دخول) أحد (هذه

(١) قوله: [فيجب حذفه] أي: لوجود الأمرين القرينة وال الساد. قوله: «والعَمْرُ والعَمْرُ» من «عَمْرُ الرجل» إذا عاش زماناً طويلاً ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة والبقاء، قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكُمْ إِنَّهُمْ لَفِي سُكُّرٍ قَرْبَهُمْ بِمَمْهُونٍ﴾ [الحرث: ٧٢] فأقسم الله تعالى ببقاء حبيبه صلوات الله وسلامه عليه بل أقسم تعالى بكلامه وبيلده قال تعالى: ﴿وَقَيْنِيلِهِ بَرِّتْ إِنْ هُؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨] وقال تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ بِهَذَا الْبَلْدَةِ﴾ [البلد: ١] وإليه أشار الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن بقوله شعر:
وهذانے ہے مرتبہ تجوہ کو دیان کسی کو ملے نہ کسی کو ملا ۔ کہ کلام مجید نے کھائی شہا تیرے شہرو کلام دیتا کی قسم.

(٢) قوله: [أي: من المرفوعات الخ] إشارة إلى أن قوله: «خبر إنْ وأخواتها» مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق. قوله: «أي: أشباها» إشارة إلى أن المراد بالأخوات الأشباء من الحروف الخمسة الباقية، وإنما عبرها المص بـالأخوات دون الإخوة بـملاحظتها بـوصف كونها كلمات دون حروف.

(٣) قوله: [لا بالابتداء] كما ذهب إليه الكوفيون، ودليلهم أن هذه الحروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع، والجواب أن عملها لمشابهتها بالفعل المتعدّي فتعمل عمله الفرعى وهو نصب الأول ورفع الثاني، وإليه أشار الشارح بقوله: «على المذهب الأصح الخ».

(٤) قوله: [إلى شيء آخر] غرضه دفع استدراك قوله: «بعد دخول هذه الحروف»، وحاصل الدفع أن المتبادر من المستند إلى شيء ما لا المستند إلى اسم هذه الحروف بخصوصه ويستفاد ذلك أي: الإسناد إلى اسم هذه الحروف بخصوصه من قوله: «بعد دخول الخ» فلا يلزم الاستدراك.

الحروف) عليهما، فقوله «المسند» شامل لخبر «كان» وخبر المبتدأ

وخبر «لا» التي لنفي الجنس وغيرها، وبقوله «بعد دخول هذه الحروف»

عن التعريف.

خرج جميعها عنه، والمراد بدخول هذه الحروف عليهما وروذها عليهما أي جميع أخبار هذه الأقسام.

لإيراث أثر فيهما لفظاً أو معنى^(١) فلا ينتقض التعريف بمثل «يقوم» في أي لإعطاء. أي في المسند شيء آخر.

قولنا «إن زيداً يقوم أبوه» فإن «يقوم» هاهنا من حيث إسناده إلى «أبوه»

ليس مما يدخل عليه «إن» بهذا المعنى^(٢) بل إنما دخل على جملة «يقوم

أبوه»، فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه^(٣) لأن المراد بالمسند المسند إلى أي عن انتقاد التعريف.

أسماء هذه الحروف، ويلزم منه استدرك قوله «بعد دخول هذه أي من هنا الجواب.

الحروف»، ولا إلى أن يجاب^(٤) لأن المراد بالمسند الاسم المسند

(١) قوله: [لإيراث أثر فيهما لفظاً أو معنى] أما إيراث الأثر فيهما لفظاً وبالعمل فيهما بالنصب والرفع لفظاً أو تقديرها أو محلاً، وأما إيراث الأثر فيهما معنى فالاتجاه معانيها إلى معانيهما، فإن كلًّ واحد من التأكيد والتشبيه والتتمي والترجح والاستدراك يتعلق بالحكم والحكم نسبة بين الطرفين فينحر كلًّ من تلك المعاني إلى الطرفين ويتعلق بهما بواسطة الحكم.

(٢) قوله: [بهذا المعنى] أي: ليس مما ورد عليه «إن» لإيراث أثر فيه لفظاً أو معنى بل إنما دخل بهذا المعنى على جملة «يقوم أبوه» فالجملة تكون خبراً مرفوعاً محلاً.

(٣) قوله: [فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه] فيه تعريض للشارح الهندي حيث أحاجب عن انتقاد التعريف بـ«يقوم» في «إن زيداً يقوم أبوه» لأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف. قوله: «ويلزم منه الخ» عطف على قوله: «يجاب عنه الخ» وحاصله أنه يلزم على هذا المحيب أن يكون قول المص: «بعد دخول هذه الحروف» مستدركاً فإنه إذا حمل الإسناد على الإسناد إلى اسمها ولا يكون الاسم اسم لها إلاً بعد دخولها فلا فائدة في هذه الزيادة إلاً أن يقال: إنه تصريح بما علم ضمناً لأن الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات.

(٤) قوله: [ولا إلى أن يجاب الخ] عطف على قوله: «إلى أن يجاب عنه الخ» أي: ولا يحتاج أيضاً إلى أن

فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل «إن زيداً» أي غير الحروف المشبهة بالفعل.
يقوم» (مثل) «قائم» في (إن زيداً قائم) فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف (وأمره كامر خبر المبتدأ) أي: حكمه كحكم خبر المبتدأ في أي حكم إن وأخواتها.
 أقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحکامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف إلا إذا علم، والمراد أن أمره كامر بعد أن يصح كونه أي العائد.
 خبراً بوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك^(١) أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يقع خبراً لباب «إن» حتى يرد أنه يجوز أن يقال «أين زيد» و«من أبوك» ولا يجوز أن يقال «إن أين زيداً» و«إن من أباك» (إلا في تقديمها) أي: ليس أمره كامر^(٢) خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمها على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ،
أي تقديم خبر إن. أي على اسم إن.

يحاب عن الانتقاد المذكور بأن المراد الخ. قوله: «فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم» بأن يعمم الاسم من الحكمي مع أن الأصل عدم التأويل.

(١) قوله: [لا يلزم من ذلك] أي: من قوله: «وأمره كامر خبر المبتدأ»، وفي هذا الكلام تعريض للرضي حيث قال: إنه قد يخالف خبر «إن» خبر المبتدأ في غير ما استثناه المص أيضاً وذلك أن خبرها لا يكون مفرداً متضمناً لما له صدر الكلام، حاصل كلامه الاعتراض على مصد بأنه كان يعني أن يقول: «إلا في تقديمه وإن» في تضمينه استفهاماً، وحاصل الجواب أن المراد حكمه كحكمه إذا صح كونه خبراً لها وفي ما إذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام لا يصح كونه خبراً لها لأنه يفوت الصدارة أو لأن الاستفهام ينافي التحقيق.

(٢) قوله: [أي: ليس أمره كامر الخ] الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام أي: أمر خبر باب «إن» في جميع ما يتعلق به كامر خبر المبتدأ إلا في تقديمه فإنه لا يجوز الخ.

وذلك لأنَّ هذِهِ الْحُرُوفَ^(١) فَرُوعٌ عَلَى الْفَعْلِ فَإِنْ يَكُونَ عَمَلًا فَرَعِيًّا أَيْضًا وَالْعَمَلُ الْفَرَعِيُّ لِلْفَعْلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْأَصْلِيُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَرْفُوعُ عَلَى الْمَنْصُوبِ، فَلَمَّا أَعْمَلْتَ الْعَمَلَ الْفَرَعِيَّ لِمَ يَتَصَرَّفُ فِي مَعْوِلِهِ بِتَقْدِيمِ ثَانِيهِمَا عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا يَتَصَرَّفُ فِي مَعْوِلِيِ الْفَعْلِ لِنَقْصَانِهِ عَنْ دَرْجَةِ الْفَعْلِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الْخَبْرُ (ظَرْفًا) أَيْ: لَيْسَ أَمْرَهُ كَأَمْرِ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ فِي تَقْدِيمِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا فَإِنَّ حَكْمَهُ إِذْنُ حَكْمِهِ فِي عَطَّابِ الْجَاهِيَّةِ إِذَا كَانَ الْاسْمُ مَعْرُوفًا^(٢) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ إِلَيْنَا أَيَابُهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] وَفِي عَطَّابِ الْجَاهِيَّةِ إِذَا كَانَ الْاسْمُ نَكْرَةً^(٣) نَحْوَ «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسْحَرا» وَ«إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لِحَكْمَةٍ» وَذَلِكَ لِتَوْسُّعِهِمْ فِي الظَّرُوفِ^(٤) مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِ (خَبْرُ «لَا» الْتِي) الْكَائِنَةُ (لِنَفِيِ الْجَنْسِ) أَيْ: لِنَفِيِ صَفَتِهِ^(٥); إِذَا

(١) قَوْلُهُ: [وَذَلِكَ لِأَنَّ هذِهِ الْحُرُوفَ الخ] أَيْ: وَعَدَمُ جَوازِ التَّقْدِيمِ إِنَّمَا لِضَعْفِ الْعَمَلِ بِالْحُرْفِيَّةِ.

(٢) قَوْلُهُ: [إِذَا كَانَ الْاسْمُ مَعْرُوفًا] وَلَمْ يَكُنِ الْاسْمُ ضَمِيرًا مَتَّصلًا فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ فِي «إِنْكَ فِي الدَّارِ».

(٣) قَوْلُهُ: [إِذَا كَانَ الْاسْمُ نَكْرَةً] وَكَذَا إِذَا كَانَ فِي الْاسْمِ ضَمِيرٌ مَتَّصلٌ بِالْخَبْرِ نَحْوَ «لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا»، وَفِي «دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ» أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ «إِنَّ» تَصْحِيحُ تَنْكِيرِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَثَلُ الصَّحِيحُ لِجَوْبِ التَّقْدِيمِ هُوَ «إِنَّ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا» فَافْهَمُوهُمْ.

(٤) قَوْلُهُ: [وَذَلِكَ لِتَوْسُّعِهِمْ فِي الظَّرُوفِ الخ] وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَحَدَّثٍ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ فَصَارَ الظَّرْفُ مَعَ الشَّيْءِ كَالْقَرِيبِ الْمَحْرَمِ لِلشَّخْصِ يَدْخُلُ حِيثُ لَا يَدْخُلُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ وَأَجْرِيِ الْجَارِ وَالْمَحْرُورِ مَجْرِيِ الظَّرْفِ لِمَنْاسِبِهِ إِيَّاهُ إِذْ كُلُّ ظَرْفٍ فِي التَّقْدِيرِ جَارٌ وَمَحْرُورٌ.

(٥) قَوْلُهُ: [أَيْ: لِنَفِيِ صَفَتِهِ] لِمَا كَانَ الْمُتَبَادِرُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْدِ أَنَّ «لَا» لِنَفِيِ الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ الْجَنْسُ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا فِي كِتَابِ الْمِيزَانِ مِنْ أَنَّ النَّفِيَ مَتَّصِلٌ بِالْمَحْمُولِ لَا بِالْمَوْضِعِ أَوْلَهُ الشَّارِحُ بِهَذَا القَوْلِ

«لا رجل قائم» مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه (**هو المسند**) إلى شيء آخر^(١)، هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر «إن» و«كان» وغيرها (**بعد دخولها**) أي: بعد دخول «لا» فخرج به سائر الأخبار، والمراد بدخولها ما عرفت في خبر «إن»^(٢) فلا يرد نحو «يضرب» في «لا» رجل يضرب أبوه (**نحو «لا غلام رجل ظريف»**) إنما عدل عن المثال المشهور وهو قوله «لا رجل في الدار» لاحتمال حذف الخبر وجعل «في الدار» صفة^(٣)، بخلاف ما ذكره؛ لأن «غلام رجل» معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفتة على ما هو الظاهر (**فيها**) أي: في الدار، خبر بعد خبر لا ظرف «ظريف» ولا حال؛ لأن الظرافة لا تقييد بالظرف ونحوه^(٤)،

يعني أن «لا» لنفي المحمول الذي هو صفة الجنس لا لنفي الجنس نفسه.

(١) قوله: [**إلى شيء آخر**] قد عرفت فائدة مثل هذا القيد وغرضه فيما سبق فلا تغفل.

(٢) قوله: [**ما عرفت في خبر «إن»**] أي: المراد بدخول «لا» على المسند وعلى شيء آخر ورودها عليهما لإيراث أثر فيهما لفظاً أو معنى، فلا ينتقض التعريف معاً بـ«يضرب» في «لا رجل يضرب أبوه».

(٣) قوله: [**وجعل «في الدار» صفة**] أي: ليس «في الدار» في المثال المشهور ظاهراً فيما مثل له لاحتمال أن يكون صفة لاسم «لا» وخبره محنوفاً مع أن المثال ينبغي أن يكون ظاهراً فيما مثل له، بخلاف مثال المتن فإنه ظاهر في كونه خبراً لـ«لا»؛ لأن المضاف المتفق بـ«لا» لا يوصف إلاً منصوب، وفيه أن ذلك مذهب جماعة منهم وأئمَّة الآخرون فقد جوزوا الرفع حملاً على المحل كما في توابع اسم «إن» لكنه خلاف الظاهر وإليه أشار بقوله: «على ما هو الظاهر».

(٤) قوله: [**لأن الظرافة لا تقييد بالظرف ونحوه**] إذ الظرافة ملكرة ثابتة في النفس تكون مبدأً لصدور الأفعال التي لا تخلو عن لطافة فهي لا تقييد بظرف دون ظرف ولا حال دون حال.

وإنما أتى به **لثلاً** يلزم الكذب بنفي ظرافه كلّ غلام رجل^(١)، ولن يكون مثلاً لنوعي خبرها الظرف وغيره (**ويحذف**) خبر «لا» هذه حذفاً (**كثيراً**) بدل البعض من قوله «لنوعي». إذا كان الخبر عاماً كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه^(٢) نحو «لا إله إلا الله» أي: لا إله موجود إلا الله (**وبتو تيمم لا يشترئه**) أي: لا يُظهرون الخبر في اللفظ؛ لأنّ الحذف عندهم واجب، أو المراد أنهم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديرًا فيقولون معنى قولهم «لا أهل ولا مال» انتفى الأهل والمال^(٣) فلا يحتاج إلى تقدير خبر، وعلى التقدير^(٤) يحملون ما يرد خبراً في مثل «لا رجل قائم» على الصفة دون الخبر (**اسم «ما** **ولا** المشبهتين بـ«ليس») في معنى النفي^(٥) والدخول على المبتدأ والخبر

(١) قوله: **[لثلاً يلزم الكذب بنفي ظرافه كلّ غلام رجل]** يعني: إنما أتى المص - بقوله: «فيها» لنكتين إحداهما دفع لزوم الكذب في الحكم، وأقول لا ضير إن لزم؛ فإنّ بناء مثل هذه الأمثلة على التوضيح والكشف لا على الغش إلا أنه لا حسن أيضاً فيه، وثانيهما أن يحصل مثال لنوعي خبر «لا» الظرف وغير الظرف.

(٢) قوله: **[دلالة النفي عليه]** إنما يدل النفي على الخبر العام؛ لأن النفي يقتضي منفيًا ولما لم يكن ههنا قرينة على الخبر الخاص حمل على الخبر العام.

(٣) قوله: **[نفي الأهل والمال]** فيكون حيـنـذا «لا» من أسماء الأفعال بمعنى «انتفـي» لا حرف النفي لكونه مع معموله كلاماً مستقلاً، وفيه أن جميع أسماء الأفعال منقولة عن المصادر الأصلية أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً أو عن الظرف أو عن الجاز والمحرر كما صرّح به في «القواعد» وليس «لا» في شيء منها.

(٤) قوله: **[وعلى التقديرـين]** أي: على تقدير أن يكون الحذف واجباً عندهم وعلى تقدير أن يكون «لا» اسم فعل بمعنى «انتفـي».

(٥) قوله: **[في معنى النفي الحـ]** إشارة إلى وجـهـ التشـبيـهـ وـعـلـةـ كـوـنـهـماـ عـاـمـلـتـيـنـ عـمـلـ «ليس».

ولهذا تعملاً عملها (هو المسند إليه) هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند إليه
أي لأجل هذه المشابهة. أي ليس كاسم بن وأخواتها.

(بعد دخولهما) خرج به غير اسم «ما ولا»، وبما عرفت من معنى الدخول

لا يرد مثل «أبوه» في مثل «ما زيد أبوه قائم» (مثل «ما زيد قائماً» و«لا رجل

أفضل منك») وإنما أتى بالنكرة بعد «لا»^(١)؛ لأن «لا» لا تعمل إلا في

النكرة، بخلاف «ما» فإنها تعمل في النكرة والمعرفة، هذه لغة أهل الحجاز،
أي عمل ما ولا.

وأما بنو تميم فلا يشتبون لهما العمل^(٢) ويقولون: الاسم والخبر بعد

دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما، وعلى لغة أهل
أي الاسم والخبر.

الحجاز^(٣) ورد القرآن نحو «ما هذَا بَشَرًا» [يوسف: ٣١] (وهو) أي: عمل

«ليس»^(٤) (في «لا») دون «ما»^(٥) (شاذ) قليل لقصان مشابهة «لا» بـ«ليس»؛

(١) قوله: [إنما أتى بالنكرة بعد «لا»] جواب سؤال مقدر تقديره أنه ما بال المقص حيث أتى بعد «ما» بالمعرفة وبعد «لا» بالنكرة، والجواب ظاهر. قوله: «هذه» أي: عمل «ما» و«لا» لغة أهل الحجاز، وتأنيث الإشارة باعتبار تأنيث الخبر كتذكير الإشارة في قوله تعالى: «هُذَا رَبِّنِي» [الأنعام: ٧٦].

(٢) قوله: [فلا يشرون لهما العمل] وذلك؛ لأنه قد تقرر عند النحاة أنَّ الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو الفعل لم يكن له عمل في أحدهما و«ما» و«لا» يدخلان على القسمين فالقياس أن لا يعملما في أحدهما. قوله: «ويقولون الخ» لا يخفى أنَّ هذا القول من وظائف النحاة لا العرب فإسناد القول إلى بني تميم محاز عقلي؛ لأنَّ تلفظهم الاسم والخبر مرفوعين سبب لقول النحاة ذلك.

(٣) قوله: [على لغة أهل الحجاز الخ] إشارة إلى وجه ترجيح لغة أهل الحجاز.

(٤) قوله: [أي: عمل «ليس»] إشارة إلى مرجع الضمير، وهو وإن لم يكن مذكوراً لفظاً لكنه مفهوم من المثال فهو مذكور معنى، ويجوز أن يرجع إلى التشبيه الموجب لعمل «ليس» المفهوم من قوله: «المتشبهين».

(٥) قوله: [دون «ما»] إشارة إلى أنَّ قوله: «في لا» احتراز عن «ما». قوله: «قليل» إشارة إلى أنَّ الشاذ هنا يعني نادر الاستعمال، وذلك أنَّ تجعله بمعنى الخارج عن القياس.

لأنَّ «ليس» لنفي الحال و«لا» ليس كذلك فإنه لنفي مطلقاً بخلاف «ما» فإنَّه أيضاً لنفي الحال، فيقتصر عمل «لا» على مورد السَّماع نحو قوله شعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانَهَا^(١) بِ فَأَنَا أَبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحٌ
جمع نار والمراد شداد الحرب.

أي: لا براحت لي، ولا يجوز أن تكون لنفي الجنس^(٢)؛ لأنَّها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت، اعلم أنَّ المراد بالمسند^(٣) والممسنـدـ إـلـيـهـ فيـ هـذـهـ التـعـرـيفـاتـ ماـ يـكـونـ مـسـنـدـاـ أوـ مـسـنـدـاـ إـلـيـهـ بـالـأـصـالـةـ لـاـ بـالـتـبـعـيـةـ بـقـرـيـنـةـ ذـكـرـ التـوـابـعـ فـيـمـاـ بـعـدـ فـلـاـ مـبـيـنـيـ عـلـىـ الضـمـنـ ماـ يـنـقـضـ بـالـتـوـابـعـ،ـ وـلـمـ فـرـغـ مـنـ الـمـرـفـوـعـاتـ^(٤)ـ شـرـعـ فـيـ الـمـنـصـوبـاتـ وـقـدـمـهـاـ أيـ تـعـرـيفـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ عـلـىـ الـمـجـرـورـاتـ لـكـثـرـتـهـاـ وـلـخـفـةـ الـنـصـبـ فـقـالـ:ــ

(١) قوله: [من صَدَّ عَنْ نِيرَانَهَا] قال قدس سره في الحاشية: الصدود الإعراض والبراح الزوال، والضمير في «نيرانها» للحرب، أي: من أعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها باعراضي عنها.

(٢) قوله: [وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِنَفِيِ الْجِنْسِ] فيه رد على الرضي حيث قال: الظاهر أنَّ «لا» لا يعمل عمل «ليس» لا شاذًا ولا قياساً ولم يوجد في كلامهم خبر «لا» منصوباً كخبر «ما» فالأولى أن يقال إنَّ «لا» في «لا براحت» لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشد، والتكرار إنما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة.

(٣) قوله: [اعلم أنَّ المراد بالمسند] قد ذكر الشارح هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لإعادتها هنا فلعله للتذكرة فلتذكر ولا تس فإنَّ آفة العلم التسيان الناشي من العصيان.

(٤) قوله: [ولَمَ فَرَغْ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ الْخَ] اعلم أنه قد جرت عادتهم على إبراد هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ عن بحث عند شروع في آخر تشبيطاً للمتعلّم وتجديداً لطلبه فيما سيأتي حيث حصل قدرًا معتمدًا من مسائل الفن وتنبيها على أنه إن ذكر مسئلة مما تقدّم فيما يأتي فهو بطريق الاستطراد.

(المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية) قد تبيّن شرطه بما ذكر

في المرفوعات^(١) والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً، وهي أربع الفتحة والكسرة والألف والياء^(٢) نحو «رأيت زيداً

أي تلك العلامات.
ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين» (**فمه**) أي: من المنصوب أو مما^(٣) اشتمل على علم المفعولية (**المفعول المطلق**) سمى به لصحة

إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده^(٤) بالباء أو في أو مع أو اللام،

بخلاف المفاعيل الأربع الباقية فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها

إلاّ بعد تقييدها بوحدة منها فيقال المفعول به أو فيه أو معه أو له (**وهو**)
أي من تلك الحروف.

أي: المفعول المطلق (اسم ما فعله فاعل فعل) والمراد بفعل الفاعل إياته

(١) قوله: **[يما ذكر في المرفوعات]** حاصله أنَّ المنصوبات جمع «المنصوب» لا «المنصوبة»؛ لأنَّ موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل كـ«الأيام الحاليات»، وضمير «هو» راجع إلى المنصوب الدالُّ عليه المنصوبات لأنَّ التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد، وـ«ما» نكرة موصوفة أي: اسم اشتمل علىـ«ـ» والمراد بالاشتمال أن يكون موصوفاً بها لفظاً أو تقديرًا أو محلًا.

(٢) قوله: **[الفتحة والكسرة والألف والياء]** أمَّا الفتحة فهي علامة كون الاسم مفعولاً في مثل «زيد ودلول» قاض وعصا وغلامي ورجال وآحمد» بعد الناصب، وأمَّا الكسرة ففي مثل «مسلمات» بعد الناصب وأمَّا الألف ففي مثل «أبوك»، وأمَّا الياء ففي مثل «مسلمان ومسلمون» بعد الناصب، وأمثلة الشرح على ترتيب اللف ونشر البرقب.

(٣) قوله: **[أي: من المنصوب أو مماثل]** إشارة إلى الاحتمالين في مرجع الضمير.

(٤) قوله: **[من غير تقييد]** لا يقال: إنَّ المفعول المطلق أيضًا مقيد بلفظ «المطلق» فكيف يصح قوله: «من غير تقييده»، لأنَّا نقول: إنَّ لفظ «المطلق» ههنا لبيان الإطلاق وعدم التقييد لا للتقييد.

قيامه به بحيث يصح إسناده إليه^(١) لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياته فلا يرد عليه مثل «مات موتا» و«جسم جسام» و«شرف شرف»، وإنما زيد أي على التعريف. لفظ «الاسم» لأن ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها (مذكور) صفة للفعل، وهو أعم^(٢) من أن يكون مذكورة حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه نحو «ضربت ضربا»، أو حكما كما إذا كان مقدرا نحو **«فَضَرَبَ الرِّقَابِ»** [محمد: ٤] أو اسماء فيه^(٣) معنى الفعل نحو «ضارب ضربا»، وخرج به المصادر التي لم يذكر أي بقوله: «مذكور». فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو «الضرب واقع على زيد» (**بمعنى**) صفة ثانية للفعل، وليس المراد به^(٤) أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فإن

(١) قوله: **[يحيى يصح إسناده إليه]** أي: انتسابه إلى الفاعل سواء كان مؤثرا فيه أو لا نحو «خلق الله خلقا» و«أفنى الزمان إفناء» سواء كان الإسناد بطريق الإثبات أو النفي، فلا يبطل الطرد بمثل «ما ضربت ضربا شديدا». قوله: «لا أن يكون الخ» أي: لا يجب أن يكون الخ.

(٢) قوله: **[وهو أعمَ الخ]** أي: الفعل المذكور أعم، وهذا التعميم إنما باعتبار الذكر أي: سواء كان الفعل مذكورة حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه أو مذكورة حكما كما إذا كان مقدرا، وإنما باعتبار الفعلية أي: سواء كان الفعل حقيقة كما إذا كان المذكور فعلا بعينه أو كان حكما كما إذا كان المذكور اسما فيه معنى الفعل فإنه في حكم الفعل من حيث إنه يعمل عمله.

(٣) قوله: **[أو اسماء فيه الخ]** عطف على قوله: «مقدرا» فيكون داخلا تحت قوله: «حكما» يعني: أن الفعل المذكور حكما نوعان ما يكون مذكورة حكما وهو المقدر وما يكون فعلا حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل.

(٤) قوله: **[وليس المراد به الخ]** دفع إشكال تقريره أنه كيف يمكن الفعل بمعنى الاسم مع أن معنى الاسم جزء معنى الفعل فإن معنى الفعل مجموع أمور ثلاثة الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما معين، وحاصل الدفع ظاهر.

معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتتمال أي على معنى الفعل.

الكل على الجزء، فخرج به مثل «تأديبا» في قولك «ضربته تأديبا» فإن وإن أي بقوله: «يعناه».

كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل^(١)، وكذلك خرج به مثل^(٢) «كراهتي» في نحو «كرهت كراهتي» فإن للكراهة اعتبارين أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل أنسد إليه ولا شك أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ، وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك «كرهت كراهة» فهو مفعول مطلق، وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك «كرهت كراهتي» فهو مفعول أي الكراهة.

به لا مفعول مطلق؛ إذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد^(٣).

(١) قوله: [ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل] إذ الفعل أعني: «ضربت» إنما اشتتمل على الضرب لا على التأديب.

(٢) قوله: [وكذلك خرج به مثل الخ] غرضه من هذا الكلام التعريض بالشارح الرضي حيث قال: إنه يبطل حد المفعول المطلق ب نحو «كرهت كراهتي» فإنه مفعول به مع صدق التعريف عليه، وحاصل الجواب أن لقوله: «كراهتي» اعتبارين أحدهما كونها بحيث قامت بفاعل واحتتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحد، والثاني كونها فعل الكراهة كما في قولك: «كرهت قيامي» فالفعل ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار مفعول به وخارج عن التعريف بقوله: «يعناه».

(٣) قوله: [فخرج بهذا الاعتبار عن الحد] أي: خرج «كراهتي» في «كرهت كراهتي» عن حد المفعول المطلق باعتبار وقوع فعل الكراهة عليها؛ لأن هذه الكراهة مغافرة في التحقق للكراهة التي هي مدلولة للفعل. قوله: «جامعاً ومانعاً» حالان من الحد.

وانطبق الحد على المحدود جاما ومانعا (وقد يكون) المفعول المطلق

(للتأكيد) إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل (والنوع)

إن دل على بعض أنواعه^(١) (والعدد) إن دل على عدده^(٢) (مثل «جلست

جلوسا) للتأكيد (وجلسة) بكسر الجيم لنوع (وجلسة) بفتحها للعدد

(الأول) أي: الذي للتأكيد (لا يشئ ولا يجمع) لأنه دال على الماهية

المعروفة عن الدلالة على التعدد والثنية والجمع يستلزمان التعدد، فلا
أي الحالية.

يقال «جلست جلوسين أو جلوسات» إلا إذا قُصد به النوع أو العدد^(٣)

(١) قوله: [إن دل على بعض أنواعه] أو على كل أنواعه نحو «ضربت أنواع الضرب»، سواء كان النوع

مفهوما بخصوصه نحو «جلست القرفقاء» أي: قعود المحتبى باليد، أو بعمومه نحو «ضربت نوعا من

الضرب»، سواء كان مفهوما من الصفة نحو «عمل عملا صالحا»، أو من اللام نحو «ضربت الضرب»

إذا أريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب، أو من الصيغة نحو «جلست جلسة»، أو من المادة الدالة

على الحدث نحو «رجع القهقري» فإنه يدل على الحدث باعتبار حصوص المادة لا بالصيغة فقط، أو من

المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه نحو «ضربته أنواعا» فإن أنواع الضرب ضرب،

ونحو «ضربت أي الضرب» و«قدمت خير مقدم» فإن «أيًا» واسم التفضيل بعض ما يضافان إليه، ويجوز

أن يقدر فيما موصوف أي: ضربت الضرب أي الضرب وقدمت قدموا خير مقدم.

(٢) قوله: [إن دل على عدده] أي: وحدته أو كثرته فإن الواحد عدد عند العامة، سواء كان العدد مفهوما

من الصيغة الدالة على الحدث حقيقة نحو «ضربت ضربتين»، أو مجازا نحو «ضربته سوطين أو أسواطا»

أي: ضربت ضربتين أو ضربوا بالسوط، أو غير مفهوم من الصيغة نحو «ضربت ضربا كثيرا»، أو من العدد

الصريح مع ذكر تمييزه نحو «ضربت ثلاثة ضربات»، قال الله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَلَاثَةً﴾ [النور: ٤]،
أو بدون ذكر التمييز نحو «رأيته ألفا» أي: ألف رؤية، ويجوز أن يقدر فيه موصوف أي: رأيته رؤية ألفا.

(٣) قوله: [الإذا قُصدَ بِالنَّوْعِ أَوِ الْعَدْدِ] كقوله تعالى: ﴿وَتَنْلُوَنَّ بِاللَّهِ الظُّنُونَ﴾ [الأحزاب: ١٠]، وعن أبي البقاء

أنه يجوز تثنية المصادر وجمعها إذا كان في أواخرها تاء مثل التلاوتين والتلاوات ومنها السكريات والغمرات،

(**بخلاف أخويه**) اللذين هما لنوع والعدد نحو «جلست جلستين وجلسات» بكسر الجيم أو فتحها (**وقد يكون**) المفعول المطلق (**بغير لفظه**) أي: مغايراً للفظ فعله، إما بحسب المادة^(١) (مثل «قعدت جلوساً») وإنما بحسب الباب نحو «أنبته الله نباتاً»، وسيبوه يقدر له^(٢) عاملاً من بابه أي لمصدر مغایر للفظ فعله، أي: «قعدت وجلست جلوساً» و«أنبته الله فنبت نباتاً» (**وقد يحذف الفعل**) الناصب للمفعول المطلق^(٣) (**لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم**) من سفره (**خير مقدم**) أي: قدمت قدوماً خيراً مقدم، فـ«**خير**» اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأنَّ اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه^(٤) (**ووجوباً**) أي: حذفاً واجباً (**سماعاً**) أي: سمعياً موقوفاً على السماع^(٥) لا قاعدة له يعرف بها (**نحو سقياً**) أي: سقاك الله سقياً أي لحذف الفعل وجوباً (**ورعاياً**) أي: رعاك الله رعياً (**وخيّة**) أي: خاب خيبة، من «خاب الرجل

أو يأول المصدر بالحاصل بالمصدر فيجمع كالعلوم والبيوع، أو أريد به الصفة أو الاسم كالتسبيحات.

(١) قوله: [**إذا بحسب المادة الخ**] تفصيل للمغایرة، والمادة هو جوهر الحروف.

(٢) قوله: [**سيبوه يقدر له الخ**] ففي كلام المتن رد على سيبوه، ولا بدَّ لسيبوه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو «ضررت أنواعاً» و«أعطيت عطاء».

(٣) قوله: [**الناصب للمفعول المطلق**] إشارة إلى أن اللام في «الفعل» للعهد الخارجي.

(٤) قوله: [**حكم ما أضيف إليه**] لأنَّ اسم التفضيل بعض ما أضيف إليه، وكذا لفظ «أي» و«كل» و«بعض».

(٥) قوله: [**أي: سمعياً موقوفاً على السماع**] يعني: أنَّ العلم بوجوب حذفه ليس إلا بطريق السماع من العرب لعدم الضابطة، بخلاف الحذف القياسي فإنَّ العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة.

«خيبة» إذا لم ينل ما طلب (و«جَدْعًا») أي: جُدعَ جَدْعًا^(١) والجَدع قطع الأنف والأذن والشفة واليد (و«حَمْدًا») أي: حمدت حمداً (و«شَكْرًا») أي: شكرت شكرًا (و«عَجْبًا») أي: عجبت عجباً، فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً، قيل عليه قد قالوا «حمدت الله حمداً» و«شكّرته شكرًا» و«عجبت عجباً»، فأجاب بعضهم^(٢) بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء، وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو فيما استعمل باللام^(٤) نحو «حمداً له» و«شكراً له» و«عجبـا له»^(٥) قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً (قياساً) أي: حذفـاً قياسياً^(٥) يعلم له ضابط كلـي يـحـذـفـ مـعـهـ الفـعـلـ لـزـوـمـاـ

(١) قوله: [أي: جُدعَ جَدْعًا] دعاء عليه بالذلة وتقبيح الحال، والجَدع قطع واحدة من الأنف والأذن والشفة واليد، فلو ذكر الشارح بدل الواو لفظة «أو» لكان أظهر.

(٢) قوله: [وهذا معنى وجوب الخ] أي: عدم وجود هذه الأفعال في كلامهم هو معنى الحذف وجوباً سماعاً.

(٣) قوله: [فـأـجـابـ بـعـضـهـمـ] وهو الشارح الهندي حيث قال: واستعمال الفعل فيما نقل نحو «حمدت حمداً» ليس بصحيح. قوله: «وبعضهم» وهو الشارح الرضي، لكن الأوفق بظاهر أمثلة المتن حيث لم يقيدها باللام هو الجواب الأول، اللهم إلا أن يقال بتقدير اللام.

(٤) قوله: [إنما هو فيما استعمل باللام] لكن ظاهر أمثلة المتن لا يساعد هذا الجواب فإنها بدون اللام.

(٥) قوله: [أي: حذفـاً قياسـاً] إشارة إلى أن قوله: «قياساً» بحذف ياء النسبة صفة لـ«حذفـاً» المحنوف. قوله: «يعلم له ضابط كلـيـ الخـ» صفة كافية له وإشارة إلى تعريف الحذف القياسي، ثم الضابطة قضية كافية قوله: «كـلـيـ» صفة مؤكـدةـ.

(في موضع متعددة^(١) منها) أي: من هذه الموضع^(٢) موضع **(ما وقع)** أي: مفعول مطلق وقع **(مثبتاً)** أي: أريد إثباته لا نفيه^(٣)، فإنه لو أريد نفيه نحو «ما زيد يسير سيراً» لا يجب حذفه **(بعد نفي)** داخل على اسم^(٤) لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه **(أو)** بعد **(معنى نفي داخل على اسم لا يكون)** المفعول المطلق^(٥) **(خبراً عنه)** أي: عن ذلك الاسم، وإنما قال «على اسم» لأنه لو دخل على فعل نحو «ما سرت إلا سيراً» و«إنما سرت سيراً» لا يكون منه^(٦) وإنما وصف الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه؛ لأنه لو كان خبراً عنه نحو «ما سيرى إلا سير شديد» لكان مرفوعاً على الخبرية **(أو وقع)** المفعول المطلق **(مكرراً)** أي: في موضع

(١) قوله: **[متعددة]** تأكيد لما في صيغة الجمع من الكثرة والتعدد، وبته المصد بصيغة الكثرة على أنه لا ينحصر فيما ذكره فمنها: مصدر قصد به التوبيخ نحو «أَتَوَانِيَّاً وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشَبِّ» أي: أنتواني وقد ظهر مشبك، ومنها: مصدر وقع بدلاً من الفعل وهو قياسي في الأمر والنهي نحو «قِياماً لَا قَعُوداً» أي: قم لا تقدر.

(٢) قوله: **[أي: من هذه الموضع]** إشارة إلى مرجع الضمير، وإنما قدر المضاف لتصحيح الحمل ففهم.

قوله: «أي: مفعول مطلق» إشارة إلى أن «ما» عبارة عنه فهي نكرة موصوفة.

(٣) قوله: **[أي: أريد إثباته لا نفيه]** إشارة إلى أن المراد بقوله: «مثبتاً» أن يكون مثبتاً في قصد المتكلم وكون الشيء مقصود الإثبات بعد النفي لا يكون إلا بتوسيط «إلا» بينه وبين النفي لفظاً أو معنى.

(٤) قوله: **[داخل على اسم الخ]** إشارة إلى أن قوله الآتي: «دخل على اسم الخ» يتعلّق بكلّ من النفي ومعنى النفي.

(٥) قوله: **[المفعول المطلق]** إشارة إلى أن الضمير يرجع إلى المفعول المطلق المفسّر به كلمة «ما»، لكن المناسب تفسيرها بالمصدر وإرجاع الضمير إليه؛ لأن قوله: «سير شديد» ليس مفعولاً مطلقاً بالفعل، إلا أن يقال: إن المراد بالمفعول المطلق ما يصح أن يكون مفعولاً مطلقاً سواء كان مفعولاً مطلقاً بالفعل أو لا.

(٦) قوله: **[لا يكون منه]** أي: مما يجب فيه حذف الناصب للمفعول المطلق.

الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه، فلا يرد نحو^(١) «إذا دَكَّتِ الأرضَ دَكَّا دَكَّا» [الفجر: ٢١]، وإنما جمع بين الضابطين لاشراكهما في الواقع^(٢) بعد اسم لا يكون خبرا عنه (نحو «ما أنت إلا سيرا») أي: تسير سيرا (و«ما أنت إلا سير البريد») أي: تسير سير البريد^(٣)، هذان مثالان لما وقع مثبta بعد نفي، وإنما أورد مثالين تنبئها على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة^(٤) أو إلى ما هو فعل للمبتدأ وإلى ما يشبه به فعله أو إلى مفرد مضاد (و«إنما أنت سيرا») أي: تسير سيرا، مثال لما وقع بعد معنى النفي (و«زيد سيرا سيرا») أي: يسير سيرا، مثال لما وقع مكررا (ومنها) أي: من المواقع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها (ما وقع) أي: موضع مفعول مطلق وقع (تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة) والمراد بمضمون الجملة مصدرها^(٥) المضاف إلى الفاعل أو المفعول،.....

(١) قوله: [فلا يرد نحو الخ] لأنه وإن كان المصدر مكررا فيه لكنه لم يقع في موضع الخبر؛ إذ ليس قبله مبتدأ.

(٢) قوله: [لا شراكهما في الواقع الخ] وقد يجتمع الضابطان نحو «ما زيد إلا سيرا سيرا»، وحيثند ينبغي أن يقال: إن الحذف أوجب.

(٣) قوله: [أي: تسير سير البريد] المراد بالبريد هنا حامل الرسالة يقال بالفارسية: «بيك».

(٤) قوله: [يقسم إلى النكرة والمعرفة الخ] فإن الاسم الواقع موقع الخبر أي: المفعول المطلق في المثال الأول نكرة وفعل المبتدأ ومفرد، وفي الثاني معرفة ومشبه به فعل المبتدأ ومركب.

(٥) قوله: [مصدرها الخ] والمراد بمصدر الجملة المصدر المفهوم منها، فالإضافة لأدنى ملابسة.

وبأثره غرضه المطلوب منه^(١) وبتفصيل الأثر بيان أنواعه المحتملة (مثل)

قوله تعالى (فَشَدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًا بَعْدُ) أي: بعد شد الوثاق

(وَإِمَّا فِدَاءً) [محمد: ٤] فقوله «فشدوا الوثاق» جملة مضمونها «شد الوثاق»، والغرض المطلوب من شد الوثاق إما المن أو الفداء، ففصل الله

سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله «إما منا بعد وإما فداء» أي: إما

تمتنون منا بعد الشد وإما تقدون فداء (ومنها) أي: من تلك الموضع (ما

وقع) أي: موضع مفعول مطلق وقع (للتشبيه) أي: لأن يُشبَّه به أمر آخر،

واحتذر به عن نحو «لزید صوت صوت حسن»^(٢) لأنَّه لم يقع للتشبيه

(علاجاً) أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح^(٣)، واحتذر به

عن نحو «لزید زهد زهد الصلحاء» لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح

(بعد جملة) واحتذر به عن نحو «صوت زید صوت حمار»^(٤) (مشتملة)

(١) قوله: [وبأثره غرضه الخ] أي: غايته، وإنما تسمى غاية الشيء أثراً لأنها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

(٢) قوله: [لزید صوت صوت حسن] يجب في «صوت حسن» الرفع على أنه بدل أو وصف، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لفظياً؛ لأنَّه يفيد ما لا يفيده الأول.

(٣) قوله: [دالاً على فعل من الفعل الجوارح] إشارة إلى تفسير العلاج، والمقصود أن يكون دالاً على الحدوث دون الاستمرار ليناسب تقدير الفعل بخلاف ما يصدر عن الباطن فإن العالج فيه الثبوت كالعلم والزهد وأمثالهما من الكيفيات النفسية.

(٤) قوله: [عن نحو صوت زید صوت حمار] فإن «صوت حمار» وإن وقع فيه للتشبيه علاجاً لكنه ليس

تلك الجملة **(على اسم)** كائن **(معناه)** أي: بمعنى المفعول المطلق، واحترز به عن نحو «مررت بزيـد فإذا له ضرب صوت حمار»^(١) (**و**) على **(صاحب)** أي: على صاحب ذلك الاسم أي: الذي قام به معناه، واحترز به عن نحو «مررت بالبلـد فإذا به صوت صوت حمار»^(٢) (**نحو مررت به فإذا له صوت صوت حمار**) أي: يصوت صوت حمار، من «صات الشيء صوتا» بمعنى صوت تصويتا^(٣) ف«صوت حمار» مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله «له صوت» وهي مشتملة على اسم **بمعنى المفعول المطلق وهو صوت** ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في «له» (**و**) نحو «مررت به فإذا له»^(٤). **(صراخ** بضم الصاد بمعنى الصوت **ما**

بعد جملة.

(١) قوله: **[عن نحو مررت بزيـد فإذا له ضرب صوت حمار]** فإن «صوت حمار» وإن وقع فيه للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله: «له ضرب» وهذه الجملة مشتملة على اسم وهو «ضرب» لكنه ليس بمعنى المفعول المطلق.

(٢) قوله: **[عن نحو مررت بالبلـد فإذا به صوت صوت حمار]** فإن «صوت حمار» وإن وقع فيه للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله: «به صوت» وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو «صوت» لكنها ليست مشتملة على صاحبه أي: على من قام به صوت.

(٣) قوله: **[معنى صوت تصويت]** يعني: أن صوتا جاء بمعنى التصويت، وأنه استعمل استعمال المصدر كالاعباء بمعنى الاعباء، وأن عامله «يصوت» من التصويت.

(٤) قوله: **[نحو مررت به فإذا له]** إشارة إلى أن قوله: «صراخ صراخ الشكلى» عطف على المثال السابق، وإنما أتى بمثاليين تبيـها على أن وضع غير المصدر مقامـه في هذا القسم كثير، ثم اعلم أنه يجوز الرفع على البدائية أو الوصفية في جميع ما استوفـي الشروط فـهل هو مرجوح أو مساوـيان قولـان.

صراخ الشكلي) أي: يصرخ صرخ الشكلي، وهي امرأة مات ولدها (ومنها) أي: من تلك المواقع (ما وقع) أي: موضع مفعول مطلق وقع (مضمون جملة لا محتمل لها) أي: لهذه الجملة^(١) (غيره) أي: غير المفعول المطلق (نحو «له على ألف درهم اعترافاً») أي: اعترفت اعترافاً، فـ«اعترافاً» مصدر وقع مضمون جملة وهي «له على ألف درهم» لأن مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (**تاكيدا لنفسه**) أي: لنفس المفعول المطلق لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته^(٢) لا أمراً يغايره ولو بالاعتبار (ومنها ما وقع مضمون جملة لها) أي: لهذه الجملة (محتمل غيره) أي: غير المفعول المطلق (نحو «زيد قائم حقاً») أي: حقاً حقاً من «حق يتحقق» إذا ثبت ووجب، فـ«حقاً» مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله «زيد قائم» ولها محتمل غيره لأنها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (**تاكيدا لغيره**)

(١) قوله: [أي: لهذه الجملة] إشارة إلى مرجع الضمير، والمحتمل مصدر ميمي أي: لا احتمال لها غير ذلك المضمنون من المصادر بل هي نص فيه كالمصدر المذكور.

(٢) قوله: [لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته] كما يؤكد «ضرباً» في «ضربت ضرباً» نفسه إلا أن المؤكّد هنا مضمون المفرد أعني: الفعل من غير اعتبار إسناده إلى الفاعل، وفي مستلتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئيها. قوله: «لو بالاعتبار» أي: ولو كانت المغایرة باعتبار المنصوصية والمحتملية لا بحسب الحقيقة، بخلاف المفعول المطلق الآتي فإنه يؤكد أمراً مغايراً له بالاعتبار.

لأنه من حيث هو منصوص^(١) عليه بلفظ المصدر يؤكّد نفسه من حيث هو محتمل الجملة، فالمؤكّد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغایر المؤكّد اسم فاعل من حيث إنه منصوص عليه بال مصدر، ويحتمل أن يكون المراد أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع^(٢)، وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه أنه تأكيد لأجل نفسه ليتكرّر ويترافق حتى يحسن التقابل (ومنها ما وقع مشّى) أي: على صيغة التشنية^(٣) وإن لم يكن للتشنية بل للتكرير والتکشير، ولا بدّ في تتميم هذه القاعدة من قيد الإضافة أي: مشّى مضافاً إلى الفاعل أو المفعول لثلاً يرد مثل قوله تعالى^(٤) «ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتِينَ» [الملك: ٤] أي: رجعاً مكرراً كثيراً.

(١) قوله: [لأنه من حيث هو منصوص الخ] غرضه إثبات المغايرة بين المؤكّد والمؤكّد حتى يصحّ تسمية هذا النوع تأكيداً لغيره، وحاصله أن المغايرة بينهما بالاعتبار وهو أن «حقاً» مؤكّد باعتبار أنه أحد محتملات الجملة، وهو مؤكّد باعتبار أنه منصوص عليه بلفظ المصدر.

(٢) قوله: [إنه تأكيد لأجل غيره ليندفع] أي: قوله: «حقاً» تأكيد لأجل أن يندفع غيره وهو الباطل، على أن يكون اللام في «تأكيداً لغيره» للأجل، وفيه أن اللام في «تأكيداً لنفسه» للصلة لا للأجل فيفوت حسن التقابل بينهما، اللهم إلا أن يصرّف عن الظاهر ويقال: إن اللام فيه أيضاً للأجل فلا يفوت حسن التقابل، وإليه أشار الشارح بقوله: «وعلى هذا ينبغي الخ».

(٣) قوله: [أي: على صيغة التشنية الخ] إشارة إلى أنه ليس المراد بالمشّى ما كان مشّى لفظاً ومعنى بل ما كان مشّى صورة فقط بأن يكون المراد به التکشير والتكرير مجازاً فلا ينتقض بمثل «ضربت ضربين» فإنه مشّى لفظاً ومعنى، لكن يرد بقوله تعالى: «ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتِينَ» [الملك: ٤] فإنه مشّى أريد به التکشير والتکشير، فلذا قال الشارح «ولا بدّ في تتميم الخ».

(٤) قوله: [كلاً يرد مثل قوله تعالى الخ] فإنه لا يجب فيه حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق.

وفي جعل المثالين^(١) من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلّف (مثل «لِك») أصله «أَلِبٌ لَكِ إِلَيْنِي» أي: أقيم لخدمتك^(٢) وامتثال أمرك ولا أبرح عن مکانی إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل^(٣) وأقيم المصدر مقامه أي متتابعة. وهو إلاینِي أي لا أزول.

وردة إلى الثالثي بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول المصدر.

وأضيف المصدر إليه، ويجوز أن يكون من «لب بالمكان» بمعنى «أَلِبٌ» أي ليك.

فلا يكون محدود الزوائد^(٤) على هذا القياس (سَعَدِيْكَ) أي: أُسعِدُك إسعادا بعد إسعاد^(٥) بمعنى أَعِينُك، إلا أن «أَسَعَد» يتعدى بنفسه بخلاف «أَلِبٌ» فإنه يتعدى باللام (المفعول به هو ما وقع) أي: هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل) ولم يذكر «اسم» اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق، والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة^(٦) حرف الجر؛ فإنهم يقولون في «ضربت زيداً» إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في

(١) قوله: [وَيَ جُلُّ الْمَثَالِينَ لَهُ] بَأْنَ يُقال: إِنَّ الْمَصْبُوتَيْنِ فِيهِمَا مضاف إلى المفعول.

(٢) قوله: [أَقِيمْ لِخَدْمَتِكَ لَهُ] إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَثَنِي هُنْا لِلتَّكْرِيرِ وَالتَّكْثِيرِ.

(٣) قوله: [فَحُذِفَ الْفَعْلُ لَهُ] وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ حَذْفِ الْفَعْلِ لِلإِقْامَةِ وَحَذْفِ الزِّوَادِ لِلرَّدِّ وَحَذْفِ حِرْفِ الْجَرِّ لِلإِضَافَةِ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْرَغَ الْمُحِبِّ بِالسُّرْعَةِ مِنِ التَّلِيلِ لِاستِمَاعِ الْمَأْمُورِ بِهِ حَتَّى يَسْتَلِه.

(٤) قوله: [أَسَعَدِكَ إِسْعَاداً بَعْدَ إِسْعَادِ] إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَثَنِي هُنْا لِلتَّكْرِيرِ وَالتَّكْثِيرِ. قوله: «إِلَّا أَسَعَدَ لَهُ» أي: فلا يكون فيه حذف حرف الجر، وهذا استثناء من قوله: «وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ سَعَدِيْكَ».

(٥) قوله: [تَعْلَقَ بِهِ بِلَا وَاسْطَاءً] أي: تعلق الفعل بنفسه بشيء يتوقف تعلق الفعل عليه، وليس المراد بالوقوع السقوط الحستيّ فلا يرد نحو أفعال القلوب بأنه لا وقوع لها على شيء.

«مررت بزيد»^(١) إنّ المرور واقع عليه بل متلبس به، فخرج به المفاعيل^{أي بقوله وقع.} الثلاثة الباقية فإنه لا يقال في واحد منها إنّ الفعل واقع عليه بل فيه أو له أو معه، والمفعول المطلق^(٢) بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل، فإنّ المفعول المطلق عين فعله، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر^(٣) إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكماً، فخرج به مثل «زيد» في «ضرب زيد» على صيغة المجهول فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله، ولا يشكل بمثل «أعطي زيد درهماً» فإنه يصدق على «درهماً» أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه فإنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله في حكم الفاعل، وبما ذكرنا ظهر ذكر الفاعل^(٤)، فلا يرد أنه لو قال «ما وقع عليه

(١) قوله: [ولا يقولون في «مررت بزيد» الخ] لا يقال: كيف يصحّ إخراجه عن التعريف مع أنه مفعول به، لأنّه ليس مفعولاً به مطلقاً بل هو مفعول به بواسطة حرف الجرّ وكلامنا في المطلق، والمفعول به مطلقاً في اصطلاحهم هو المفعول به بلا بواسطة خلافاً لصاحب اللباب فإنه عمّ تعريف المفعول به وجعله قسمين: ما وقع عليه الفعل بلا بواسطة حرف الجرّ وما وقع عليه الفعل بواسطة.

(٢) قوله: [والمفعول المطلق] عطف على «المفاعيل» أي: وخرج المفعول المطلق بالغاية المفهومة من العبارة فإنّ الواقع والموقوع عليه يجب أن يكونا مغایرين والمفعول المطلق ليس مغاثراً لفعله بل هو عينه، وفيه أنّ المفعول المطلق عبارة عن الأثر والفعل عن التأثير، إلا أنّهم لم يفرقوا بين الأثر والتأثير وجعلوه بمعناه.

(٣) قوله: [والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر الخ] غرضه إظهار فائدة ذكر الفاعل في قول الماتن: «ما وقع عليه فعل الفاعل»، والحاصل أنّ الفاعل أعمّ من أن يكون حقيقة كما في «ضرب خالد بكرا» أو حكماً كما في «أعطي زيد درهماً» فخرج «زيد» في «ضرب زيد» عن التعريف لأنّه لم يقع عليه فعل اعتبار إسناده إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي؛ لأنّ «زيد» نفسه فاعل حكميّ.

(٤) قوله: [ظهر فائدة ذكر الفاعل] وهي التعميم في الفاعل الحقيقي والحكميّ. قوله: «فلا يرد الخ»

ال فعل» لكان أخصر نحو «ضررت زيداً» فإن «زيداً» وقع عليه بلا واسطة حرف جرّ فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلّم (وقد يُقدم) المفعول به (على الفعل) العامل فيه لقوّة الفعل في العمل (في عمل فيه متقدماً ومتاخراً، إما جوازاً مثل «الله أَعْبُد» و«وجه الحبيب أَتَمْنَى»، وإما وجوباً فيما تضمن معنى الاستفهام^(٢)) أو الشرط نحو «من رأيت» و«من تكرم يكرمنك» هذا إذا لم يكن^(٣) مانع من التقديم كوقوعه في حين «أنْ»^(٤) نحو «من البر أن تُكْفَ لسانك» (وقد يُحذف الفعل) العامل في المفعول به (لقيام قرينة) مقالية أو حالية (جوازاً نحو «زيداً» لمن قال «من أضرب» أي: أضرب زيداً، فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال، وهو «مكّة» للمتوجّه إليها أي: تريده مكّة، فحذف همزة الاستفهام. الفعل للقرينة الحالية (ووجوباً في أربعة مواضع)

والموارد هو الفاضل الهندي.

(١) قوله: [لِمَّا تضمن معنى الاستفهام الخ] تعليل لجواز تقدّم المفعول به على الفعل العامل فيه. قوله: «إما جوازاً وإما وجوباً» تفصيل للتقدّم.

(٢) قوله: [لِمَا تضمن معنى الاستفهام الخ] وكذا فيما إذا كان المفعول به معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب «أاماً» نحو قوله تعالى: «فَإِمَّا يَتَبَيَّنَمْ فَلَا تَنْهَى» [الضحى: ٩]، وذلك لتألاً يلزم اتصال «أاماً» مع الفاء الجزاية.

(٣) قوله: [هذا إذا لم يكن الخ] أي: تقديم المفعول به على العامل جوازاً أو وجوباً واقع إذا لم يكن الخ.

(٤) قوله: [كُوْفَرْ عَدْ في حين «أنْ】 أي: كوقوع المفعول به في حين «أنْ» بأن يكون المفعول بعد الفعل المصدر بـ«أنْ»؛ وذلك لأنّ ما في حين «أنْ» لا يتقدّم عليها، وكوقوع فعله مؤكّداً بالتون نحو «لأَكْرَمْ زيداً»؛ وذلك لأنّ تقديم المفعول فيه يدلّ على كون الفعل غير مهمٍ وتأكيد الفعل يُشعر بكونه مهمّاً فيتضافيان في الظاهر.

تخصيصها بالذكر ليس للحصر^(١) لوجوب الحذف في باب الإغراء^(٢) والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم بل لكترة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب (الأول) من تلك المواضع الأربع (سماعي) مقصور على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى (نحو «أمراً ونفسه» أي: اترك امرأ ونفسه (و«انتهوا خيراً لكم»^(٣)) [النساء: ١٧١] أي: انتهوا عن الشليث^(٤) واقتدوا خيراً لكم وهو التوحيد (و«أهلاً» و«سهلاً») أي: أتيت أهلاً أي: مكاناً مأهولاً^(٥) معموراً لا خراباً، أو أهلاً لا أجانب، ووطيت سهلاً من البلاد لا حزناً (و«أي ذراً بارعاً» جمع أحجى عطف على قوله «أي أتيت أهلاً»).

الموضع (الثاني) من تلك المواضع الأربع (المنادي وهو المطلوب إقباله) أي: توجهه إليك بوجهه أو بقلبه^(٦) كما إذا ناديت مُقبلاً عليك

(١) قوله: [تخصيصها بالذكر ليس للحصر] ذكر الجمهور أن ذكر العدد لا يقتضي الحصر.

(٢) قوله: [الوجوب الحذف في باب الإغراء الخ] نحو «أحلاك أحوالك» أي: الزمة، ونحو «الحمد لله الحميد» و«أتاني زيد الفاسق» و«مررت بزيد المسكين»؛ فإن هذه المنصوبات تتصب بفعل مضمر لا يظهر أصلاً وهو «أعني» أو «أخص» أو «أمدح» أو «أذم» أو «ترحم» على حسب الموضع، وكلها بمعنى الإنشاء لا الإيجاز.

(٣) قوله: [أي: انتهوا عن الشليث الخ] والأية الكريمة بتمامها في سورة النساء: (فَامْنُوا بِاللّٰهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَنْقُضُوا اثْلَاثَ اللّٰهِ إِنَّهُمْ بِالْأَكْثَمِ إِنَّمَا اللّٰهُ ذُو الْجُدُودِ) [النساء: ١٧١] والخطاب للنصارى.

(٤) قوله: [أي: مكاناً مأهولاً الخ] إشارة إلى أنه يجوز أن يكون «أهلاً» بمعنى المأهول صفة للمكان، ويجوز أن يكون المراد به أهل الشخص في مقابلة الأجانب، والسهل تقىض الجيل والحزن ما غالط من الأرض.

(٥) قوله: [أي: توجهه إليك بوجهه أو بقلبه] الأول إذا كان النداء للمدير عن المنادي والثاني للمقبل عليه

بوجهه حقيقة مثل «يا زيد» أو حكما^(١) مثل «يا سماء» و«يا جبال» و«يا أرض» فإنها نزلت أولاً منزلة من له صلاحية النداء ثم أدخل عليها حرف النداء وقصد ندائها فهي في حكم من يطلب إقباله، بخلاف المندوب^(٢) لأنَّه المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة أي المتحرّن.

أي يقيد المطلوب إقباله.
المنادي وقصد ندائها، فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادي، ولهذا أفرد المصنف أحکامه بالذكر فيما بعد، وفيه تحكم^(٣) فإنَّ المندوب أيضاً كما قال بعضهم منادي مطلوب إقباله حكماً على وجه التفجع فإذا قلت «يا محمداً» فكأنك تُناديه وتقول له^(٤): «تعالَ فانا مشتاق إليك»، فال الأولى

وكلمة «أو» لمنع الخلو، وفيه أنه يخرج نحو «يا الله»، والجواب أنَّ المراد بكل منه مسؤول الإجابة، والمراد بكل المنادي مجبياً عطاء المدعوى له إنْ كان طلباً والتصديق به إنْ كان خبراً، وقيل إنَّ ندائه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء، وقيل إنه تعالى غير صالح للنداء، وهو بعيد فإنه هو المدعوى في كل الأحوال والمحبب بدعة المضطربين في جميع الأحوال، قال تعالى: ﴿إِذَا سَأَلَكُمْ عِبَادُكُمْ عَنِّي قُلُّنِي قَرِيبٌ أَجِيبُهُ دَعْوَةُ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِي﴾ [البقرة: ١٨٦].

(١) قوله: [حقيقة مثل «يا زيد» أو حكماً] أي: تزيلاً، وهذا تعريم للتوجه بالوجه أو بالقلب وفائدة إدخال مثل «يا الله» و﴿يَا أَرْضُ الْتَّابُعِ مَاءِكُو وَيَسْمَاءُ أَقْلَعِنِي...الخ﴾ [مود: ٤٤] و﴿يَجْمَلُ أَقْوَى مَهْمَوْةِ الظَّاهِرِ﴾ [سما: ١٠] في المنادي.

(٢) قوله: [بخلاف المندوب] نحو «وازيداء» و«واظهراه» فإنه خارج عن المنادي عند المص لأنَّه المتحرّن عليه أو المتحرّن منه المجرد عن طلب الإقبال ولو تزيلاً فيخرج عن الحدّ بقوله: «المطلوب إقباله».

(٣) قوله: [فيه تحكم] أي: في إخراج المندوب عن المنادي وإدخال مثل «يا سماء» فيه ترجيح بلا مرتجع. قوله: «كما قال بعضهم» وهو الجزواني.

(٤) قوله: [فكأنك تُناديه الخ] أي: كأنك تُنادي النبي عليه الصلوة والسلام وتقول له: «تعالَ الخ»، وثبت بهذا أنه لا يأس أصلاً بندائه عليه السلام بـ«يا» كأن يقول: «يا رسول الله» و«يا حبيب الله» فإنه منقول عن

إِدْخَالَهُ تَحْتَ الْمَنَادِي كَمَا فَعَلَهُ صَاحِبُ الْمَفْصِّلِ، وَقِيلَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ
 سَبِيبِهِ أَيْضًا أَنَّهُ دَاهِرٌ فِي الْمَنَادِي (بِحُرْفِ نَائِبِ مَنَابِ «أَدْعُو») مِنْ
 الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ «يَا وَأَيَا وَهِيَا وَأَيْ وَالْهَمْزَةُ»، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ نَحْوِ
 «لِيُقِيلُ زَيْدًا»^(١) (لِفَظًا أَوْ تَقْدِيرًا) تَفْصِيلُ لِلْطَّلْبِ^(٢) أَيِّ: طَلْبًا لِفَظِيًّا بِأَنَّ
 تَكُونَ آلَهُ الْطَّلْبِ لِفَظِيًّةً نَحْوَ «يَا زَيْدًا» أَوْ تَقْدِيرِيًّا بِأَنَّ تَكُونَ آلَهُ مَقْدَرَةً
 نَحْوَ «يُوسُفَ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا»، أَوْ لِلنِّيَابَةِ أَيِّ: نِيَابَةً لِفَظِيًّةً بِأَنَّ يَكُونَ
 نَائِبًا مَلْفُوْظًا أَوْ تَقْدِيرِيًّةً بِأَنَّ يَكُونَ نَائِبًا مَقْدَرًا كَمَا فِي الْمَثَالِيْنِ
 الْمَذَكُورِيْنِ^(٣)، أَوْ لِلْمَنَادِيِّ وَالْمَنَادِيِّ الْمَلْفُوْظِ مُثَلِّ «يَا زَيْدًا» وَالْمَقْدَرِ مُثَلِّ
 «الَّا يَا اسْجَدُوا»^(٤) [النَّمَل: ٢٥] أَيِّ: أَلَا يَا قَوْمًا اسْجَدُوا، وَانتِصَابٌ

الْعُلَمَاءُ الصَّلَحَاءُ سَلْفًا وَخَلْفًا فَلَا عِبْرَةُ لِمَا زَعَمَ شَرْذَمَةُ قَلِيلَةٍ مِنْ أَبْنَاءِ زَمَانِنَا أَعْاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُسْلِمُينَ مِنْ
 شَرِّهِمْ، وَإِنْ شَئْتَ تَحْقِيقَ الْمَسْأَلَةِ فَعُلِّيْكَ الرُّجُوعُ إِلَى كِبِيرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضَا خَانَ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ وَالرَّضْوَانُ.
 (١) قَوْلُهُ: [عَنْ نَحْوِ «لِيُقِيلُ زَيْدًا»] أَيِّ: عَمَّا طَلْبَ إِقْبَالَهُ لَا بِالْحُرْفِ بَلْ بِفَعْلٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَنَادِيٍّ فِي
 الْاِصْطِلَاحِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْ نَحْوِ «يَا زَيْدًا لَا تَقْبِلْ» لِأَنَّ مَطْلُوبَ الإِقْبَالِ لِسْمَاعِ النَّهْيِ وَمَنْهِيَّ مِنِ الإِقْبَالِ
 بَعْدِ تَوْجِيهِهِ فَاخْتَلَفَ الْجَهَاتُ.

(٢) قَوْلُهُ: [تَفْصِيلُ لِلْطَّلْبِ النَّحْوِ] يَعْنِي: أَنَّ قَوْلَهُ: «لِفَظًا» مَفْعُولُ مَطْلُقٍ لِقَوْلِهِ: «الْمَطْلُوبُ». قَوْلُهُ: «بِأَنَّ تَكُونَ آلَهُ
 الْطَّلْبِ لِفَظِيًّةً» تَصْوِيرٌ لِلْطَّلْبِ الْفَظِيُّ. قَوْلُهُ: «أَوْ لِلنِّيَابَةِ» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لِلْطَّلْبِ» وَكَذَا قَوْلُهُ: «أَوْ لِلْمَنَادِيِّ».

(٣) قَوْلُهُ: [كَمَا فِي الْمَثَالِيْنِ الْمَذَكُورِيْنِ] فَإِنَّ الْحُرْفَ النَّائِبَ فِي الْمَثَالِيْنِ الْأَوَّلِيْنِ مَلْفُوْظًا وَفِي الْثَّانِيِّ مَقْدَرًا.

(٤) قَوْلُهُ: [الَّا يَا اسْجَدُوا] بِتَحْكِيفِ «الَّا» عَلَى أَنَّهُ حُرْفٌ تَبَيِّهٌ وَ«يَا» حُرْفٌ نَدَاءٌ أَيِّ: يَا قَوْمًا اسْجَدُوا،
 وَالْقَرِينَةُ عَلَى حَذْفِ الْمَنَادِيِّ امْتِنَاعُ دُخُولِ «يَا» عَلَى الْفَعْلِ وَهَذَا عَلَى قِرَاءَةِ الْكَسَائِيِّ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ «الَّا»
 يَسْجُدُوا» بِتَشْدِيدِ الْلَّامِ وَصِيغَةِ الْمَضَارِعِ فَلَا يَكُونُ مَمَّا نَحْنُ فِيهِ.

المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر وأصل «يا زيد»: «أدعوا زيداً» فحذف الفعل حذفاً لازماً^(١) لكثر استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل، وقال أبو علي في بعض كلامه إن «يا» وأخواتها^(٢) أسماء أفعال، فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي: مما انتصب المفعول به بعاملٍ واجب الحذف، وعلى المذاهب كلها مثل «يا زيد» جملة وليس المنادى أحد جزئي الجملة، فعند سيبويه جزءاً الجملة^(٣) أي: الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي: الفعل والفاعل مقدر، وعند أبي علي أحد جزئيهَا اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه (وُيُبَيَّنُ)^(٤) أي: المنادى، قدّم بيان البناء والخض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة إلى الصب^(٤) ولطلب الاختصار في بيان

(١) قوله: [حذفاً لازماً] أي: واجباً، والمقصود بكثرة استعماله أنَّ الوضع علم قبل الوضع أنَّ هذا الباب سيكتثر في الاستعمال فوضع بالحذف لأنَّه استعمل بذكر الفعل فحصل كثرة الاستعمال فحذف الفعل للاختصار.

(٢) قوله: [إنَّ «يا» وأخواتها] وإنما لم يقل: «هذه الحروف»؛ لأنَّه على منذهب من يقول: إنَّها أسماء الأفعال لا يصدق عليها الحروف.

(٣) قوله: [جزءاً الجملة] أصله: «جزآن» سقطت التون للإضافة.

(٤) قوله: [لقلتها بالنسبة إلى الصب] لأنَّ محلَ البناء والجرُّ والفتح ثنان: مفرد معرفة ومستغاث، على ما ذكره المصـ حيث قال: «وينصب ما سواهما» بضمير الثنوية، بخلاف محلَ النصب فإنها ثلاثة: مضارف ومشابه به ونكرة.

النصب بقوله «وينصب ما سواهما» (**على ما يرفع به**) أي: على الضمة أو **اللَّفْظُ أَوِ الْوَوْ أَوِ الْجَارُ وَالْمَحْرُورُ أَعْنِي «بِهِ»** وهو يرفع **الْأَلْفُ أَوِ الْوَوْ أَوِ الْجَارُ وَالْمَحْرُورُ أَعْنِي «بِهِ»** أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور أعني «به» ولا ضمير فيه، وإرجاع الضمير **إِلَى الْأَسْمَاءِ الْغَيْرِ مَلَائِمَ لِسُوقِ الْكَلَامِ (إِنْ كَانَ)** أي: المنادي (مفرد) أي: لا يكون مضافاً ولا شبيه مضافاً **وَهُوَ كُلُّ أَسْمَاءٍ لَا يَتَمَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِالنَّضْمَامِ** أمر آخر إليه **(مَعْرِفَةٌ)** قبل النداء أو بعده، وإنمابني المفرد المعرفة **أَيْ قَبْلَ دُخُولِ حَرْفِ النَّدَاءِ.**

(١) قوله: **[الْيُرْفَعُ بِهَا السَّنَادِيُّ فِي الْحَجَّ]** الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصد من أنَّ ضمير **«يُرْفَعُ»** راجع إلى المنادي مع أنَّ المنادي لا يكون مرفوعاً في حالة النداء، فأحاجي عنه بوجهين، وحاصل الأول: أنَّ الضمير راجع إلى ذات السنادي بدون اعتبار وصف النداء معه فهو من قبيل «أرضعت هذه المرأة هذا الشاب» فإنَّ الفعل فيه مسند إلى ذات المشار إليه بدون اعتبار وصف الشباب معه، وحاصل الثاني: أنَّ **«يُرْفَعُ»** مسند إلى الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير: «ويبي المنادي على ما يقع به الرفع من حرفة أو حرف».

(٢) قوله: **[إِرْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ]** ردَّ على من أحاجي بوجه ثالث وهو أنَّ ضمير **«يُرْفَعُ»** راجع إلى الاسم والتقدير: «ويبي المنادي على ما يرفع به الاسم» فلا يلزم كون المنادي مرفوعاً، وحاصل الرد أنَّ إرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام؛ لأنَّ الكلام مسوق لبيان السنادي لا لبيان الاسم، ولأنَّ ضمير **«يُرْفَعُ»** راجع إلى المنادي فلو رفع ضمير **«يُرْفَعُ»** إلى الاسم يلزم انتشار الضمائر.

(٣) قوله: **[أَيْ: لَا يَكُونُ مَضَافًا وَلَا شَبِهَ مَضَافًا]** إشارة إلى أنَّ المفرد هبنا مقابل للمضاف لكن المراد الفرد الكامل منه بناءً على أنَّ المطلق ينصرف إلى الكامل والفرد الكامل من المفرد ما لا يكون مضافاً ولا مشابهاً به.

(٤) قوله: **[لَا يَتَمَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِالنَّضْمَامِ أَمْ أَخْرَى إِلَيْهِ]** أعلم أنَّ شبيه المضاف اسم يجيء بعده أمر من تعامة، وذلك الأمر ثلاثة ضروب إما معمول له نحو **«يَا طَالِعًا جَبَلًا»** و**«يَا حَسَنًا وَجْهَهُ»** و**«يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ»**، وإما معطوف على ذلك الاسم وكانا لسما لشيء واحد نحو **«يَا ثَلَاثَةَ وَثَلَاثَيْنَ»** لأنَّ المجموع اسم لعدد معين كـ«أربعة» وكذا **«يَا زَيْدًا وَعُمْرًا»** إذا سمي شخص بهذا المجموع، وإنما نعمت ويشترط أن يكون ذلك النعمت جملة أو ظرف نحو **«يَا حَلِيمًا لَا تَعْجَلُ»** و**«أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ»**، وإن كان النعمت مفرداً حاز

لوقوعه موقع الكاف الاسمية^(١) المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً؛ وذلك لأنّ «يا زيد» بمنزلة «أدعوك» وهذه الكاف ككاف «ذلك» لفظاً ومعنى، وإنما قلنا ذلك^(٢) لأنّ الاسم لا يبني إلاً لمشابهته الحرف أو الفعل ولا يبني لمشابهته الاسم المبني (مثل «يا زيد» و«يا رجل») مثلاً لأنّ ما هو مبني على الضمة، أولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء (و«يا زيدان») مثال المبني على الألف (و«يا زيدون») مثال المبني على الواو (ويُحْفَضُ). أي: ينجرّ المنادي (بلام الاستغاثة) أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة^(٣) وهي لام التخصيص^(٤) أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثله بالدعاء.

جعله مشابهاً لل مضارف نحو «يا رجلاً راكباً» صرّح بحواظه الكسائي والفراء وفي كلام سيبويه ما يؤيده.

(١) قوله: [لِوَقْعَهُ مَوْقِعُ الْكَافِ الْأَسْمَىَ الْحَ] يعني: أنّ بناء المنادي المفرد المعرفة لكونه مشابهاً للكاف الحرفية باعتبار أصله وهو الكاف الاسمية. قوله: «المشابهة لفظاً ومعنى» بالحرج صفة للكاف، أمّا مشابهتها للكاف الحرفية لفظاً ظاهراً، وأمّا معنى فلأنّ معناهما الخطاب. قوله: «وكونها» عطف على «لوقوعه». قوله: «وذلك» إشارة إلى الواقع موقع الكاف.

(٢) قوله: [إِنَّا قَدَا ذَلِكَ] يعني: إنما جعلنا بناء المفرد المعرفة لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم يجعله لمشابهة الكاف الاسمية؛ لأنّ الاسم لا يبني الخ.

(٣) قوله: [أَيْ: بِلَامٌ تَدْخُلُهُ وَقْتُ الْاسْغَاثَةِ] إشارة إلى أنّ إضافة اللام إلى الاستغاثة لأدنى مناسبة أنها تدخل على المنادي وقت الاستغاثة وليس الاستغاثة معنى اللام.

(٤) قوله: [وَهِيَ لَامُ التَّخْصِيصِ] وهذه اللام معدية لـ«أدعوك» المقدر، وإنما حاز تعدية «أدعوك» باللام مع أنه متعدّ بنفسه لضعفه بسبب الإضمار فاللام تعدية العمل كما في قوله: «ضربي لزيد حسن» و«أنا ضارب لزيد» مع أنه لا يجوز «ضربت لزيد».

(مثلاً «يا لَزِيدٍ» وإنما فُتحت^(١) لِئَلَّا يُتبَسِّ بِالْمُسْتَغَاثَةِ لَهُ إِذَا حُذِفَ

الْمُسْتَغَاثَةُ نَحْوُ «يَا لِلْمُظْلُومِ» أَيْ: يَا لِقَوْمٍ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ تُفْتَحْ لَامُ الْاسْتَغَاثَةِ

لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمُظْلُومَ فِي هَذَا الْمَثَلِ مُسْتَغَاثَ أَوْ مُسْتَغَاثَ لَهُ، وَلَمْ يَعْكُسْ

الْأَمْرُ^(٢) لِأَنَّ الْمَنَادِيَ الْمُسْتَغَاثَ وَاقِعُ مَوْقِعِ كَافِ الضَّمِيرِ الَّتِي تُفْتَحْ لَامُ

الْجَرِّ مَعَهُ نَحْوُ «لَكَ» بِخَلَافِ الْمُسْتَغَاثَ لَهُ لِعدَمِ وَقْوَعِهِ مَوْقِعِ الضَّمِيرِ،

فَإِنْ عَطَفَتْ عَلَى الْمُسْتَغَاثَ بِغَيْرِ «يَا» نَحْوُ «يَا لَزِيدَ وَلَعُمْرُو» كَسَرَتْ لَامُ

الْمَعْطُوفَ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْمُسْتَغَاثَ لَهُ حَاصِلٌ بِعَطْفِهِ عَلَى

الْمُسْتَغَاثَ، وَإِنْ عَطَفَتْ مَعَ «يَا» فَلَا بَدَّ مِنْ فَتْحِ لَامِ الْمَعْطُوفِ أَيْضًا^(٣)

نَحْوُ «يَا لَزِيدَ وَيَا لَعُمْرُو»، وَإِنَّمَا أَعْرَبَ الْمَنَادِي^(٤) بَعْدَ دُخُولِ لَامِ

الْاسْتَغَاثَةِ؛ لِأَنَّ عَلَّةَ بَنَائِهِ كَانَتْ مُشَابِهَتِهِ لِلْحُرْفِ وَاللَّامِ الْجَارِّ مِنْ خَواصِّ

الْأَسْمَاءِ فِي دُخُولِهِ ضَعَفَتْ مُشَابِهَتِهِ لِلْحُرْفِ فَأَعْرَبَ عَلَى مَا هُوَ الأَصْلُ فِيهِ،

قِيلَ قَدْ يَخْفِضُ الْمَنَادِيَ بِلَامِي التَّعْجِبِ وَالتَّهْدِيدِ^(٥) أَيْضًا فَلَامُ التَّعْجِبِ

(١) قَوْلُهُ: [وَإِنَّمَا فُتحَ] أَيْ: لَامُ الْاسْتَغَاثَةِ مَعَ أَنَّهَا لَامُ الْجَرِّ وَهِيَ مُكْسُوَةُ مَعِ الظَّاهِرِ؛ لِئَلَّا يُتبَسِّ بِالْخِ

وَقَدْ يَسْتَعْمِلُ الْمُسْتَغَاثَ لَهُ بِ«مِنْ» نَحْوُ «يَا لِلَّهِ مِنْ أَلْمِ الْفَرَاقِ» أَيْ: أَسْتَغِيْتُ بِاللَّهِ مِنْ أَلْمِ الْفَرَاقِ.

(٢) قَوْلُهُ: [وَلَمْ يَعْكُسْ الْأَمْرَ] بِأَنَّ تَكْسِرَ لَامَ الْمُسْتَغَاثَ وَتُفْتَحْ لَامُ الْمُسْتَغَاثَ لَهُ مَعَ أَنَّ الْالْتِبَاسَ مَدْفُوعٌ بِهَذَا أَيْضًا.

(٣) قَوْلُهُ: [مِنْ فَتْحِ لَامِ الْمَعْطُوفِ أَيْضًا] لِأَنَّهُ صَارَ الْمَنَادِيَ مُسْتَقْلًا فَلَا قَرِينَةَ فَارِقةَ فَلَوْ لَمْ تُفْتَحْ لَوْقَ الْالْتِبَاسِ.

(٤) قَوْلُهُ: [وَإِنَّمَا أَعْرَبَ الْمَنَادِيَ الْخِ] أَيْ: إِنَّمَا جَعَلَ الْمَنَادِيَ مُعَرِّبًا مَعَ أَنَّهُ مُفَرِّدٌ مَعْرِفَةً لِأَنَّ عَلَّةَ الْخِ

(٥) قَوْلُهُ: [بِلَامِي التَّعْجِبِ وَالتَّهْدِيدِ] وَهَاتَانِ الْلَّامَيْنِ تَكُونُانِ مَفْتُوحَتَيْنِ وَقَدْ تَكْسِرَانِ. قَوْلُهُ: «يَا لِلْمَاءِ»

يَقَالُ فِي مَقَامِ التَّعْجِبِ عَنْ كَثْرَةِ الْمَاءِ وَعِنْ دُخُولِ الْمَرْوَرِ عَلَى مَاءِ لَا يَظْنَنُ وَجُودَهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَمَعْنَى «يَا

نحو «يا لَلْمَاءِ» و«يا لَلدَّوَاهِي» ولام التهديد نحو «يا لَزِيدٍ لَأَقْتَلْنَكَ» فلمَ جمع ذاتيه وهي المعيبة العظيمة.
 أهل المصنف ذكرهما^(١) وكيف يصدق قوله فيما بعد: «وينصب ما سواهما» كلّياً، وأجيب بأنَّ كُلَّاً^(٢) من هاتين اللامين لام الاستغاثة لأنَّ أي لام التعجب ولام التهديد.
 المهدَّد اسم فاعل يستغيث بالمهَّدَّد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من ألم خصومته، وكأنَّ المتعجَّب يستغيث بالمتتعجَّب منه ليحضر فيقضي منه العَجَّب ويخلص منه، وأجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في "الإيضاح" وهو أنَّ المنادي في قوله «يا لَلْمَاءِ» و«يا لَلدَّوَاهِي» ليس الماء ولا الدواهي وإنما المراد «يا قوم أو يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي»، ولا يخفى عليك أنَّ القول بحذف المنادي على تقدير كسر اللام ظاهر، وأمّا على تقدير فتحها فمشكل^(٣) لافتاء ما

للدواهي»: تعال أيها الجنس فقد جاء وقتك ليرى عظمتك تعجباً من كثرة الدواهي أي: المصائب.

(١) قوله: [فِلَمْ أَهْلِ الْمَصْنَفِ ذَكْرَهَا] أي: لما قال المص: «ويحضر بلام الاستغاثة» خرج عنه لاما التعجب والتهديد فلم يصح قوله فيما بعد: «وينصب ما سواهما»، فلو قال: «ويحضر بلام الاستغاثة والتعجب والتهديد» لتمَ الكلام واندفع الملام.

(٢) قوله: [وَاجِبٌ بَأْنَ كُلَّاَ الْخَ] حاصل ما أجب أنَّ لامي التعجب والتهديد من فروع لام الاستغاثة وداخلان فيها فلا حاجة إلى ذكرهما على حدة لتميم الكلام وتصحيح قوله: «وينصب ما سواهما»، والغرض من قوله: «كأنَّ المهدَّد الـخ» و«كأنَّ المتعجَّب الـخ» توجيه دخول هاتين اللامين في لام الاستغاثة.

(٣) قوله: [وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ فَتْحِهَا فَمُشْكِلٌ] لأنَّ الذي يتضمن الفتح هو وقوعه موقع الكاف وإذا لم يكن المنادي هو الماء بل كان محنوفاً فالمحنوف هو الواقع موقعها فلا وجه لفتح اللام إلا أنْ يقال: إنه واقع موقعها صورةً. قوله: «كما هو ظاهر مما سبق» أي: من أنَّ المنادي واقع موقع الكاف التي يفتح معها

يقتضي فتحها حينئذ كما هو ظاهر مما سبق (**ويفتح**) أي: يُبَنِي المنادى على الفتح (**اللَّاحِقُ الْفَهَا**) أي: ألف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الألف فتح ما قبلها (**وَلَا لَامٌ فِيهِ**) حينئذ لأن اللام يقتضي الجر والألف الفتح يقتضي بين أثريهما تنازف^(١) فلا يحسن الجمع بينهما (مثل **يَا زِيَادًا**) باللحاد الهاء به للوقف (**وينصَبُ مَا سواهُمَا**) أي: وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة^(٢) والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف لفظاً أو تقديراً إن كان معرباً قبل دخول حرف النداء؛ لأن علة النصب وهي المفعولية متتحقق فيه^(٣) وما غيره مغير عن حاله، وما سوى المفرد المعرفة^(٤) إما ما لا يكون مفرداً بأن يكون مضافاً أو شبه مضاف وإنما ما يكون مفرداً

اللام بخلاف المستغاث له.

(١) قوله: [**فِينَ أَثْرِيهِمَا تَنَازَفٌ**] أي: من جهة الحركة ومن جهة الإعراب والبناء.

(٢) قوله: [**مَا سَوْيَ الْمَنَادِيِّ الْمَفْرُدِ الْحَلْخ**] إشارة إلى أن مرجع الضمير المثلث هو المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث، والمستغاث أعمّ من أن يكون مع اللام أو مع الألف. قوله: «لفظاً أو تقديراً» قيد قوله: «ينصب» فالنصب اللفظي نحو «يا خير الناس» والتقديري نحو «يا فتي القوم» و«يا أمبا القاسم». قوله: «إن كان معرباً الخ» احتراز عما كان مبنياً قبل دخوله فإنه يبقى على حاله نحو «يا تأطّ شرّ».

(٣) قوله: [**مَتَحَقَّقَ فِيهِ**] أي: في ما سواهُمَا. قوله: «وما غيره مغير عن حاله» أي: بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع الألف والمنادى المستغاث مع اللام فإنه غيرها المشابهة والألف واللام عن حالها فجعل الأول والثاني مبنيين والثالث مجروراً.

(٤) قوله: [**وَمَا سَوْيَ الْمَفْرُدِ الْمَعْرُوفِ الْحَلْخ**] غرضه من هذا الكلام بيان أقسام «ما سواهُمَا» والحاصل أنها أربعة والقسم الرابع متrownوك في المتن.

ولكن لا يكون معرفة، وإنما ما لا يكون مفردا ولا معرفة، فالقسم الأول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضادا (مثل «يا عبد الله» و) القسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاد (مثل «يا طالعا جلا» و) القسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة (مثل «يا رجالا») مقولا (لغير معنٍ) أي: لرجل غير معين، وهذا توقيت لنصب «رجالا»^(١) لا تقيد له لأنّه منصوبا لا يحتمل المعين، والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل «يا حسنا وجهه ظريفا»^(٢)، ولم يورد المصنف لهذا القسم مثلا؛ إذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدتين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده مع أنّ المثال الثاني يحتمله فيمكن أن يراد بقوله «يا طالعا جلا» غير معين وهذه العبارة^(٣) أعمّ من أن يراد بها معين أو غير معين فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة، وهذه الأمثلة كلّها^(٤) مثال لما سوى المستغاث أيضاً فلا حاجة إلى إيراد مثال له على أي لما سوى المستغاث.

(١) قوله: [وهذا توقيت لنصب «رجالا» الخ] أي: يقال: «يا رجالا» بالنصب وقت كون «رجل» لغير معين لا حال كون «رجالا» لغير معين، فإنه يتبارد منه أنه يكون «رجالا» مع النصب لمعين في بعض الأوقات وليس كذلك.

(٢) قوله: [مثل «يا حسنا وجهه ظريفا»] إنما أتي بالوصف ليكون نصاً على كون «حسناً» مراداً به النكرة.

(٣) قوله: [وهذه العبارة] أي: قوله: «يا طالعا جلا» أعمّ من أن يراد به معين أو لا فإنّ أريد به معين فهو مثال لشبه المضاف وإن قصد به غير معين فهو مثال للقسم الرابع.

(٤) قوله: [وهذه الأمثلة كلّها الخ] جواب سؤال تقديره أنه أورد أمثلة لما سوى المفرد المعرفة فلم يورد مثلاً لما سوى المستغاث مع أنّ الممثّل له هو ما سواهـما، والجواب ظاهر.

حدة (**وتوازع المنادى المبني**) على ما يرفع به^(١) (**المفردة**) حقيقة أو حكما، إنما قيد المنادى بكونه مبنيا لأن تواتر المنادى المعرف تابعة للفظة فقط، وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لأن تواتر المستغاث بالألف لا يجوز فيها الرفع نحو «يا زيدا وعمرا» لا «و عمرو»؛ لأن المتبوء مبني على الفتح، وقيد التواتر بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالإضافة المعنوية^(٢) وحينئذ لا يجوز فيها إلا النصب، وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة ^{عطف} حقيقة بأن لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف، أو حكما بأن تكون مضافة لفظية أو مشبهة بالمضاف فإنهما لما انتفت^(٣) فيهما بالإضافة المعنوية كانتا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالإضافة أي في التواتر.

اللفظية والمشبهة بالمضاف

(١) قوله: [على ما يرفع به] إشارة إلى أن اللام للعهد، وغرض الشارح من هذا التقيد إخراج المستغاث المفتوح فإن تواتره لا يجوز فيها الرفع كما سيجيء. قوله: «حقيقة أو حكما» سيرشرح بفائدة هذا التعليم، والمراد بالمفرد حقيقة ما لم يكن مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف وبالمفرد حكما ما كان مضافا لفظيا أو شبه مضاف. قوله: «إنما قيد المنادى الخ» غرضه بيان فوائد القيد في كلام الماتن وكلامه.

(٢) قوله: [كانت مضافة بالإضافة المعنوية] نحو «يا زيد ذا الخيل». قوله: «و حينئذ لا يجوز فيها إلا النصب»؛ لأن المنادى إذا كان مضافا لم يجز فيه إلا النصب فتابعته أولى بالنصب إذا كان مضافا.

(٣) قوله: [فيهما لما انتفت الخ] هذه جملة معتبرضة بين المعلوم والعلة لبيان تناول المفرد حكما للمضاف بالإضافة اللفظية ولشبه المضاف، أمّا تناوله للثاني فظاهر لعدم بالإضافة أصلًا، وأمّا تناوله للأول فلأنه في حكم الانفصال فترجع إلى المفرد وهذا معنى قوله: «كانتا في حكم المفرد».